اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

موسوعة

تاريخ لبنان

التاريخ السياسي والعسكري

من المتصرفية إلى الانتداب (2)

نوبليس

إسم المجموعة : المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام

إسم الكتاب : - من المتصرفية إلى الإنتداب -٢- (١٩١٨-١٩٢٠) -

المؤلّف : اللواء الركن المتقاعد أ. د. ياسين سويد

قياس الكتاب : 24 × 17

عدد الصفحات : 400 صفحة

مكان النشر : بيروت

دار النشر والتوزيع : دار نوبِليس

تلفاكس : 961-1-583475

تلفون 961-1-581121 / 961-3-581121

الطبعة الأولى : 2004

اللواء الركن المتقاعد
أ. د. ياسين سويد

٨

المقاطعات اللبنانية في إطار بلاد الشام

التاريخ السياسي والعسكري

من المتصرفية إلى الإنتداب -٢- (١٩١٨-١٩٢٠)

NOBILIS
2004

الفهرس

من المتصرّفية إلى الإنتداب - ٢ -

(١٩١٨ - ١٩٢٠)

فهرس الخارطات والصور

الفصل الثامن

مقاومة الإحتلال

(١٩١٨-١٩٢٠)

كانت «الحكومة العربية» قد قامت في مختلف أنحاء سوريا، الداخلية منها والغربية، ورفع العلم العربي المربع الألوان على المؤسسات الحكومية والشعبية في مختلف البلدات والمدن، في هاتين المنطقتين، وكانت بريطانيا قد احتفظت بإدارة فلسطين (من سوريا الجنوبية) والعراق.

وكانت بيروت قد أضحت، بعد أن غادرها اسماعيل حقي بك، آخر والٍ عثماني، في عهدة حاكم من أهلها هو «عمر بك الداعوق» رئيس بلديتها في ذلك الحين، وكان هذا قد تلقى برقية من الأمير سعيد الجزائري، رئيس الحكومة العربية الموقتة في دمشق (كان الأمير سعيد قد بادر إلى تأليف حكومة عربية باسم الملك حسين، ملك الحجاز، فور خروج العثمانيين من دمشق، وقبل دخول ألنبي وفيصل اليها، الا أن فيصلاً ما لبث أن أنهى، فور دخوله، مهمة هذه الحكومة وعهد إلى رضا باشا الركابي بتأليف حكومة جديدة)[1]. وفيما يلي نص البيان الذي أذاعه إسماعيل حقي بك وعهد، من خلاله، بحكم بيروت إلى الداعوق: «إلى عموم المأمورين. بناء على إعلان الحكومة العربية، اصبحت المدينة تجاه امر واقع، فلقد عهد بإدارة أمور الحكومة لرئيس البلدية عمر بك الداعوق. تجاه هذه الوضعية، أصبحت وظيفتكم منتهية، لذلك اطلعكم على هذه التبديلات وأودعكم إياها».

في ١ تشرين الاول ١٣٣٤(*) هـ.[2].

(*) لا شك في أن خطأ مطبعياً وقع في التاريخ الهجري والصحيح: ١ تشرين الأول ١٩١٨م. الموافق له ٢٥ ذو الحجة ١٣٣٦هـ. (المؤلف).

وكانت قد قامت حكومات مماثلة لتلك التي قامت ببيروت في كل من بعبدا (برئاسة حبيب باشا السعد مدير متصرفية جبل لبنان الذي رفع العلم العربي على سراي الحكومة في بعبدا، وحلف، مع مجلس ادارة الجبل «يمين الولاء لحكومة دمشق»)[٣]، والنبطية (برئاسة محمود بك الفضل وبتكليف من الامير سعيد الجزائري)[٤]، وصيدا (برئاسة رياض الصلح)، وصور (برئاسة الحاج عبدالله يحيى الخليل)[٥]، ومرجعيون (برئاسة مراد غلمية، احد اعضاء المجلس التأسيسي في الحكومة العربية، وعضوية ١٢ عضواً)[٦]، كما انشئت حكومات مماثلة في زحلة وطرابلس، وأما الاقضية الاربعة (بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا) فقد ضمت إلى سوريا الداخلية، وبسطت حكومة دمشق سلطتها عليها (رغم كونها ضمن المنطقة الزرقاء من اتفاقية سايكس - بيكو، أي ضمن سوريا الغربية).

إلاّ أنّ فرحة الأهالي، في هذه المناطق لم تدم طويلاً، اذ انه ما أن وصلت قوات الجنرال «أللنبي» المتقدمة، شمالاً، على الساحل الشامي، إلى صور وصيدا، ثم إلى بيروت وطرابلس، وما أن أبرت القوات الفرنسية في بيروت (راجع الفصل السابق)، حتى ألغى «أللنبي»، القائد العام لقوات الحلفاء في سوريا، التدابير المتخذه من الامير فيصل، وأنزل العلم العربي عن كل المؤسسات في هذه المدن، وعين حكاماً عسكريين فرنسيين على المناطق الساحلية، فعين ضابطاً فرنسياً (يدعى «فيجل») حاكماً عسكرياً على صيدا وملحقاتها، وآخر (يدعى «روزفلد») على النبطية، وكذلك في صور ومرجعيون وزحلة وطرابلس. وكان اول عمل قام به هؤلاء الضباط هو حلّ الحكومات الادارية لهذه المناطق،ومنع الاجتماعات العامة والمظاهرات السياسية[٧]، كما عين «أللنبي» ضابطاً فرنسياً آخر (هو الكولونيل «دي بيبباب») حاكماً عسكرياً

على بيروت، وعين حكاماً عسكريين فرنسيين في انطاكية وحارم واللاذقية، وفي كل «المناطق الساحلية الاخرى التي اعلنت السيادة العربية» مبعداً بذلك «ممثلي الحكومة العربية» عن هذه المناطق(٨).

وكان هذا العمل الصادر عن قائد قوات الحلفاء في سوريا، والذي باركته فرنسا الساعية إلى اقتطاع سوريا كحصة لها من تركة « الرجل المريض» وفقاً لمعاهدة «سايكس - بيكو»، قد اثار احتجاج فيصل وكل اهالي البلاد الذين رفضوا الاحتلال الفرنسي لبلادهم، وقاوموا هذا الاحتلال، مطالبين بان يفي الحلفاء بوعودهم للشريف حسين، وان تقوم، في سوريا، دولة عربية مستقله، باستثناء، فئة قليلة رفضت الحكم العربي، وطالبت بحكم فرنسي لهذه البلاد.

وقد تجلت اعمال المقاومة هذه في جبل عامل والجولان والعرقوب وحاصبيا ومرجعيون وراشيا وعكار وطرابلس وحلب واسكندرون وتلكلخ والبقاع وجبال العلويين.

أولاً : المقاومة في جبل عامل:

بقدر ما كانت مشاعر العامليين ملتهبةً حماسةً للحكومة العربية في دمشق، كانت مشاعر الخيبة طاغيةً عليهم، عندما كشف الاستعمار الفرنسي عن وجهه مدمراً آمال تلك الجماهير بقيام دولة سورية مستقلة، ومنذ الايام الاولى للاحتلال الفرنسي، بدأت تتكون نواة المقاومة الوطنية في قرى جبل عامل ومدنه، وكان أهم ثوار تلك المرحلة، ضد الفرنسيين: صادق الحمزة، وأدهم خنجر، ومحمود الأحمد بزي(٩).

مقابل ذلك، شجعت فرنسا قيام حركات مناوئة للحركة القومية المناهضة لها في جبل عامل، معتمدة الاسلوب الذي طالما توكأت عليه في

مزاعمها بحقها «التاريخي والطبيعي» في سوريـــا، استنادا إلى علاقاتهـــا «التاريخية والطبيعيـــة» ببعض الطوائف فيها،وادعاءتها بحماية ابناء تلك الطوائف من اخوانهم المسلمين، محاولة أن تنشر الذعر في صفوف المسيحيين. واضافت إلى ذلك، في جبل عامل، أسلوباً لم تتورع عن استخدامه، في سبيل تنفيذ مآربها واطماعها، هو إذكاء نار الطائفية لدى الاقليات المسيحيـــة الموجودة في هذا الجبل، فتشكلت فرق مسيحيه مواليـــة للفرنسيين في عين إبل والقليعة ودير ميماس والكفور، من زعمائها: توفيق عزير ورشيد عطيه وجرجي الخوري وعيد الحوراني[١٠]، مما جعل الانتفاضة الوطنية والقومية، ضد الاحتلال الفرنسي، تتحول في جبل عامل، إلى فتنة طائفية بين اهله.

ويؤكد «آل صفا» وهو المؤرخ المعاصر لتلك الاحداث، أن الفرنسيين «سلحوا اولئك المسيحيين الوادعين بالبنادق، واغروهم بالتحرش بجيرانهم ومواطنيهم، واستفزازهم للفتك بهم. وسلكت هذه الخدع على عقول السذج والبسطاء من الشبان المتحمسين المسيحيين، فاذكوا نار التعصب واخذوا بالاعتداء على ابناء السبيل والفقراء من الشيعيين»[١١].

حركات المقاومة ضد الاحتلال:

١ - حركة صادق الحمزة (أو صادق حمزه): كانت هذه اولى الحركات التي انطلقت، في جبل عامل، لمقاومة الاحتلال الفرنسي، كما كانت أهم تلك الحركات واكثرها فاعلية، وقد أطلقها «صادق الحمزة» من قرية «دبعال» الواقعة في قضاء صور. ويبدو أن صادقاً كان على اتصال بالحركة العربية في سوريا الداخلية، كما كان مؤيداً للحكومة العربية التي قامت في دمشق بقيادة

الامير فيصل، فهو قد رفع العلم العربي (وهو علم الحكومة العربية في سوريا آنذاك) في قريتي عديسة وبليدا[١٢]، كما انه كان منتدباً من قبل هذه الحكومة (قيادة القنيطرة) لمقاومة الاحتلال الفرنسي، وذلك ما صرح به للسيد علي ضاهر، احد وجهاء بلدة «يارون» بجبل عامل[١٣].

لا شك في ان الدوافع التي حدت بصادق الحمزة إلى حمل السلاح ضد الفرنسيين كانت دوافع وطنية وقومية تعبر عن مشاعر العامليين في تلك الفترة وانحيازهم التام للحكم العربي المتمثل، في سوريا، بقيادة الامير فيصل، خصوصاً أن أهالي جبل عامل كانوا قد اعلنوا، صراحة، رغبتهم في الانضمام إلى تلك الحكومة، وذلك في قرار صدر عن مؤتمر عقد في «رأس الحجير» (أو وادي الحجير، بالقرب من النبطية) بتاريخ ٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ وحضره كبار القوم في جبل عامل، ومنهم «كامل بك الاسعد» (الذي ترأس المؤتمر) و«الشيخ احمد رضا والشيخ سليمان ضاهر ومحمد جابر (ال صفا) والحاج اسماعيل الخليل والشيخ عزالدين علي عز الدين» وقد جاء في هذا البيان: «إن المؤتمرين قرروا، بالاجماع، انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكاً على سوريا، ورفض الدخول تحت حماية او انتداب الفرنسيين»، وكلف السيدان «عبد الحسين نور الدين وعبد الحسين شرف الدين» حمل هذا القرار إلى الحكومة العربية في دمشق[١٤]. واذا كان هذا الموقف قد اتخذ إبان الانتفاضات التي كانت منتشرة في جبل عامل، فذلك يدل، بلا جدال، على أن هذه الروح هي التي ألهمت المقاومين حمل السلاح ضد المحتلين. وقد عبر «صادق الحمزة» عن مواقفه التي تؤكد نهجه هذا في مناسبات عديدة، منها موقفه من صور عندما رفض دخولها كي لا «يذعر الاهالي الآمنين فيها»، لأنه، حسب قوله، إنما جاء «لمحاربة القوة الفرنسية»،

كما انه، عندما قبض على اثنين من « الجندرمة» كانا قد جمعا الضرائب من اهالي «تبنين» لم يأسرهما ولم ينكل بهما، وهما مواطنان عربيان، بل انه اخذ فرسيهما وما جمعا من مال «فأخذ الخيل له واما المال فأعاده إلى اهالي تبنين» معتبراً أن الحكومة الفرنسية «غير شرعية» بنظره(١٥).

ويبدو أن صادقاً بدأ نضاله ضد الفرنسيين بزمرة ضئيلة لم تتعد العشرين رجلاً في الشهر الاخير من عام ١٩١٩(١٦)، إلا أن قوته بدأت تتنامى حتى بلغت نحو «مائة وخمسين رجلاً» ما بين راكب وراجل(١٧)، وأما سلاح رجاله فكان السلاح التقليدي المعروف، أي «البنادق والمسدسات والقنابل اليدوية»(١٨).

لقد نشأ «صادق الحمزة» في أسرة صغيرة فقيرة من «آل الصغير»(١٩)، ولم يعرف عنه انه جمع مالاً او ثروة خلال مقاومته للاحتلال الفرنسي، سواء عن طريق التجارة او عن طريق «السلب والنهب» كما تزعم الصحف الموالية للفرنسيين، في ذلك الزمن، وظل فقيراً طوال حياته، كما مات فقيراً ، فأضحى هذا المناضل رمزاً للعنفوان العربي في جبل عامل.

وفي نبذة عن حياة « صادق الحمزة»، ذكر المؤرخ «منذر جابر» أن صادقاً هو «إبن علي بن حمـزة بن فاعور بن حمـزة بن نصار بن نصار بن مشرف بن احمد بن نصار بن حسين بن علي الصغير، ولد في دبعال (من اعمال صور) سنة ١٣٠١ هـ (١٨٨٣- ١٨٨٤م)» وكان «وسيط القامة، معتدلها، فحميّ اللون، أسود العينين، خفيف الحركة سريع الالتفات، تلوح على محياه وجبينه أثار الشجاعة». وفي عام ١٣٣٤هـ (١٩١٥ - ١٩١٦م)، طُلب صادق للخدمة العسكرية في الجيش العثماني، ففرّ هارباً، وعاد إلى بلدته «دبعال» بعد الاحتلال الفرنسي، ثم عاد إلى الاختفاء، من جديد، بعد أن شكل حركة

لمقاومة هذا الاحتلال»، حتى اصبح الناس، في كل مكان من جبل عامل، يرددون اسم «صادق الحمزة»[٢٠].

وبعد حملة «نيجر» الفرنسية على جبل عامل (عام ١٩٢٠) تفرق رجال صادق ولم يبقَ بجانبه احد منهم، ولم يستطع جمع شملهم من جديد، فترك جبل عامل إلى الحولة (من فلسطين) واقام عند نسيبه «محمود الفاعور» ثم تركه (بعد أن تخلى هذا الاخير عن تأييده للامير فيصل)[٢١]، وذهب إلى شرقَ الاردن، حيث التحق بالامير عبدالله الذي «اكرمه ومنحه رتبة كومسيير في الجيش» كما «منح أخاه مصطفى، الذي لم يفارقه أبداً، رتبة جاويش»[٢٢]. واستمر صادق على هذه الحال «ست سنوات» إلى أن «نشبت الحرب بين الشريف حسين وابن سعود (عام ١٩٢٤-١٩٢٥)» حيث اختفى «وانقطعت اخباره»، فمن قائل إنه «قتل بالحرب» إلى قائل إنه «قتل غيلة بدسيسة من حكومة بيروت» إلى قائل إنه «سار إلى مصر» أو «إلى حلب، لخيانة ارتكبها»[٢٣]. إلا أن «سلام الراسي» ينقل، عن لسان «شكيب وهاب، احد اقطاب الثورات والحركات المسلحة في لبنان وسوريا» أن صادقاً «رفيق أدهم خنجر، قتل فيما بعد، بواسطة اثنين من رفاقه هما: ذياب الكردي وشريف البعلبكي، في حوران» ولأسباب لم يذكرها المؤلف[٢٤]. وكان لصادق ثلاث زوجات آخرهن تدعى «عبدة علي بزي» رافقته حتى آخر ايام حياته[٢٥]. وقد رافق صادقاً، في نضاله ضد الفرنسيين، رجل من «تولين» يدعى « علي حرب» وكان هذا نائباً له في قيادته، كما كان ابن عمته. وعرف عن «علي حرب» هذا انه « فلاح ومالك أرض... هرب من التجنيد الاجباري سنة ١٩١٤ والتحق بالمقاومة ضد الفرنسيين» ثم ذهب إلى شرق الاردن حيث توفي[٢٦].

٢ - حركة أدهم الخنجر (أو أدهم خنجر):

يعتر «أدهم الخنجر» من كبار المناضلين ضد الاحتلال الفرنسي، في جبل عامل، رغم انه متحدر من اسرة اقطاعية هي (الأسرة الصعبية)، ومن عائلة إقطاعية، كذلك، هي(عائلة الدرويش) التي كانت تتمتع بنفوذ كبير في المنطقة، وفي البلدة التي تقطنها (المروانية، قرب صيدا)، والتي ولد أدهم فيها عام ١٨٩٥ (أو عام ١٨٩٦) من أب يمتلك مساحات شاسعة من الاراضي، وكذلك في بلدة «زفتا» حيث كان جده «احمد بك الدرويش» يتمتع بزعامة مرموقة في المنطقة، مما خوله حماية العديد من المسيحيين في داره، إبان أحداث العام ١٨٦٠[٢٧]. ويصف «منذر جابر» أدهم الخنجر بانه كان «طويل القامة، اخضر العينين، مشورباً، وكان يتقن اللغتين الانكليزية والفرنسية لأنه درس في مدرستي الفرير، (في صيدا) والاميركان(في المية ومية). وقد اشتهر بقدرته على الرماية والتصويب»[٢٨].

كـــان أدهم دون سن الرشد عندمـــا توفي والده، وكـــان في الخامسة والعشرين من عمره عندما بدأ نضاله ضد الاحتلال الفرنسي، فشكل فرقة من «عشرات الرجال»[٢٩]، وجعل ميدان عمله «منطقة الشقيف» حيث كان يعتصم، ورجاله، بقلعتها، كما انه تعاون مع رفيقه في النضال «صادق الحمزة» حيث دعيت حركتهما باسم «حركة أدهم وصادق»[٣٠]، وقادا معاً، هذه الحركة، في معارك عديدة، ضد الفرنسيين، منها «معركة المصيلح، بين صيدا والنبطية، ومعركة جسر الخردلي، ومعركة جبل رياق، قرب المطلة، في منطقة مرجعيون»[٣١].

ولما كان أدهم بحاجة إلى المال لكي يؤمن لرجاله السلاح والغذاء، وبما انه لم يكن قادراً على التصرف بثروة ابيه (التي يشاركه فيها اخوه علي، والتي

كانت الدولة قد وضعت يدها عليها، وعينت وصياً لادارتها هو احد انسبائه المدعو حسين الدرويش الذي لم يكن على وفاق مع أدهم)، فقد كان مضطراً للاستدانة احياناً (استدان مبلغاً من المال من بعض وجهاء صيدا واشترى به سلاحاً ووزعه على رجاله)، او للسطو على بعض انصار الفرنسيين في الجنوب حيث كان «يرغمهم على دفع مبالغ كبيرة من المال، على سبيل الغرامة»[٣٢].

وكانت معظم العمليات التي قام بها أدهم ورجاله، ضد الفرنسيين، مستقلة عن تلك التي كان يقوم بها صادق الحمزة ورجاله، وكانت جميعها، تقريباً، « في منطقتي الشقيف ومرجعيون». ولا يعرف عنه انه قام «باية عمليات، ضد الفرنسيين او حلفائهم من مسيحيي القرى في منطقة بنت جبيل»، او انه اشترك « في عملية عين ابل»[٣٣]. إلا أن أدهم «كان حريصاً على التنسيق الفعلي بين الثورات في جنوب سوريا»، كما كان حريصاً على «تحقيق التكامل الفعلي» بين ميادين النضال كافة، سواء في «جبل عامل» (حيث صادق الحمزة ومحود بزي)، او «في الجولان وجنوب سوريا (شرق الاردن)» حيث لازم المجاهد «احمد مريود»[٣٤].

ويحدّثنا «رضا التامر» وهو ابن خال أدهم، أن هذا الاخير قرر الرحيل إلى شرق الاردن بعد أن شدد الفرنسيون(والانكليز واليهود، في القرى الفلسطينية المحاذية لجبل عامل) الخناق عليه[٣٥]، وقد زوده «محمد بك التامر»، خاله ووالد رضا التامر، برسالة إلى الامير عبدالله (الملك عبدالله فيما بعد) وقد رحل أدهم إلى شرق الاردن، فعلاً، الا انه لم يمكث هناك طويلاً، إذ انه ما لبث أن انتقل إلى «إربد» ومنها إلى «القنيطرة» حيث التقى «باحمد مريود» قائد حركة المقاومة في الجولان، واتفقا معاً على نصب كمين للجنرال «غورو» في اثناء انتقاله من دمشق إلى القنيطرة، بغية قتله، وقد تمّ نصب

الكمين للجنرال، واطلق النار عليه، إلا انه نجا (وسوف نعود لشرح هذا الحادث، بالتفصيل، لاحقاً) وعندها افترق أدهم عن مريود، فعاد أدهم إلى اربد، واما مريود فذهب إلى وادي التيم(٣٦).

وانتقل أدهم بعد ذلك إلى شرق الاردن حيث عينه الامير عبدالله مفوضاً في الشرطة، الا انه عاد فغادرها الى»جبل الدروز» ليلتحق بالثوار هناك، ونزل في «القرّية» بلدة «سلطان باشا الاطرش» الذي كان غائباً عن منزله، في رحلة صيد، «وكان الفرنسيون قد أعلنوا انهم يدفعون ٤ آلاف ليرة ذهبية لمن يأتيهم بأدهم» أو برأسه.

ويذكر «التامر» أن احد رجال سلطان باشا أغرته الجائزة على رأس أدهم فقاد الفرنسيين اليه، حيث قبضوا عليه ونقلوه، بالطائرة، من السويداء إلى بيروت، حيث حوكم وأعدم (عام ١٩٢٢)(٣٧).

ويذكر «التامر»، كذلك، أن رجال الامن، وهم عرب سوريون «دخلوا على أدهم وهو يتناول غداءه في بيت سلطان، فقبضوا عليه» وقد أثّر فيه أن يقبض عليه عرب مثله، في خدمة الفرنسيين، فقال لهم:

«أيها الجبناء، اذا كنتم رجالاً، فدعوني احمل بندقيتي، والقوني خارج هذا المنزل، ثم ليكن عددكم ما شئتم أن يكون، هلم لنتبارز... هكذا تقضي الشمائل العربية... كان عليكم، ايها الجبناء، أن تلقوا سلاحكم وانتم تدخلون بيت زعيم عربي كسلطان الاطرش وفقاً للتقاليد العربية، إن كنتم عرباً»(٣٨).

وقد كانت هذه الحادثة من اهم اسباب ثورة سلطان باشا الاطرش على الفرنسيين عام ١٩٢٥.

ويذكر «عبيدات» أن أدهم لم يكن في عداد المجاهدين الخمسة الذين نصبوا الكمين للجنرال غورو «كما اثبتت شهادات الرجال» الخمسة الذين عينوا

من قبل مريود نفسه، كما يذكر عنه انه كان «شجاعاً وصاحب استراتيجية ناجحة نسقت بين ثورات الجولان وجبل عامل، واتجه، في حينه، إلى جبل العرب، لاكمال الربط والتنسيق بين تلك الثورات الثلاث»[٣٩].

٣ – حركة محمود الاحمد بزي:

اختلف المؤرخون العامليون المعاصرون حول ما هية هذه الحركة، فبينما يذكر«منذر جابر» أن «مواقفها الوطنية غير واضحة، ولم ينقل عنها أي صدام مع الفرنسيين» وأن قائدها سافر، بعد الحملة الفرنسية على جبل عامل عام ١٩٢٠، إلى اميركا، ومنها إلى افريقيا، حيث توفي[٤٠]، وأن رجال هذه الحركة «لعبوا دوراً بارزاً في الهجوم على عين ابل»[٤١]، نجد آخرين يذكرون أن «ميدان عمل» هذه الحركة كان «بنت جبيل وجوارها» وأن زعيمها «محمود الاحمد بزي» استطاع أن يضم إلى حركته «خيرة من شجعان المنطقة» من بنت جبيل ومارون الراس وكونين وعيترون، وغيرها[٤٢]. ويسوق المؤرخ «مصطفى بزي» دفاعاً مطولاً عن « محمود الاحمد بزي» وحركته، محاولاً أن يرد عن هذه الحركة وقائدها سهام اولئك الذين يتهمونها بانها وجدت للسلب والنهب فقط، فيذكر أن قائدها «من كبار ملاكي الارض في بنت جبيل والمنطقة»، وان ما يلصق ببزي وحركته «من أعمال كهذه، هو بعيد كل البعد عن الحقيقة»، وينسب إلى «الصحف الموالية لفرنسا»، وخصوصاً جريدة «البشير»، إشاعــة هذه الانبـــاء الملفقة بحق حركتي بزي وصادق الحمزة، وخصوصاً عندما تذكر جريدة «البشير» «أن المنطقــة اصبحت تحت قيادة اثنين هما صادق الحمـزة ومحمود الاحمد بزي من بنت جبيل، وهو ابن اخ الحاج محمد سعيد بزي، حيث تحالف الرجلان على القيام باعمال ضد الفرنسيين والمسيحيين في المنطقة»[٤٣].

وفي سبيل أن يؤكد «مصطفى بزي» وطنية هذه الحركة، يشير إلى عمليات يقول إنها قامت بها ضد القوات الفرنسية بعد «أحداث عين ابل» وفي «وادي الحريق» حيث دارت بين هذه الحركة، وبين القوات الفرنسية «معركة غير متكافئة» أدت إلى ايقاف القوة الفرنسية «لفترة من الوقت قبل أن تتقدم نحو الجنوب، باتجاه بنت جبيل وغيرها» ويرجع، في ذلك، إلى مجلة «العرفان» (مجلد ٢٠ جـ ٤: ٥١٦-٥١٧)، كما انه ينفي ما تشير اليه جريدة «البشير» من أن «محمود الاحمد بزي» على علاقة مع الفرنسيين، وذلك لحصوله على «وثيقة صداقة وموالاة من حاكم صور»[٤٤].

إلاّ أنّ الحقيقة تقضي أن يحكم على هذه الحركة، وغيرها من الحركات التي اشرنا اليها، من خلال تقييم اعمالها ضد الاحتلال الفرنسي خلال مدة وجودها، وهذا ما سوف نعمد إلى تبيانه وايضاحه، بكل تجرد، خلال بحثنا في العمليات التي نفذها رجال هذه الحركات ضد قوات الاحتلال.

٤ – أعمال المقاومة في جبل عامل:

لقد زخرت صحف ذلك الزمان بأخبار المقاومة في جبل عامل، إلا أنه، بينما اعتبرها بعض تلك الصحف (وهي الوطنية والقومية الموالية للحكم العربي القائم في دمشق) ثورة على المحتل ومقاومة له، اعتبرها البعض الاخر (وهو الموالي للاستعمار الفرنسي) عصابات نهب وسلب واعتداء على المسيحيين. وكانت فرنسا، كما سبق أن قدمنا، قد جندت ضعاف النفوس من هؤلاء، وهم اقلية، ليتصدوا للمقاومين والثوار، مما اتاح لها الادعاء بحماية المسيحيين في جبل عامل من «اعتداءات» اخوانهم المسلمين»، بالتالي، خلق فتنة طائفية كادت أن تحرف المقاومة عن خطها القومي السليم، لولا ما تحلى

به قادتها من وعي وطني وحس قومي كان ينـزع، دوماً، لأن يشد المقاومة نحو الهدف الاساسي، وهو ضرب المستعمر الفرنسي. ورغم ذلك فقد تخلل عمليات المقاومة هذه أعمال «سلب ونهب» تحصل في كل عمل ثوري او مقاوم، ومن قبل عاصر يدعونها عادة «غير منضبطة»، إلا انها لا تؤثر في المجرى العام لتلك العمليات. ولكن اعمال المقاومة، في جبل عامل، وفي تلك الفترة، كانت مشوبة، للأسف، بممارسات طائفية كادت أن تطغى على العمل الأساسي للمقاومة، وذلك بسبب تآمر الفرنسيين وانجرار فئة من الشعب خلفهم من جهة، وردة الفعل الغوغائية وغير الملتزمة بمبادئ المقاومة وشرفها من جهة أخرى.

إلاّ أنّ ما تثبته الأحداث هو أن مظاهر احتفالية كانت تجري من قبل فئات متعاملة مع المحتل، ربما اعتبرها مقاومو هذا المحتل استفزازاً وتحدياً لهم. وبما أن الفئتين من طائفتين مختلفتين، فقد اتخذ الصراع بينهما وجهاً طائفياً بدلاً من أن يظل في حدود الصراع السياسي. ومن الأمثلة على ذلك أن «جمعية اتحاد الشبيبة الوطنية» في «عين ابل» أقامت، في كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٩، احتفالاً «اكراماً لتشريف فخامة الجنزال غورو سورية، ولارتفاع العلم المثلث الالوان» حيث افتتح الاحتفال «بنشيد المارسلييز» ثم «رفع العلم» وحياه الآخرون، وألقى «الخورى يوسف فرح» خطابا تحدث فيه عن «امجاد العَلَم الفرنسي» معددا « مناقب فخامة الجنرال غورو» الذي «زين صدر المحفل بصورته موضوعة ضمن اطار جميل طرزته راهبات قلبي يسوع ومريم الاقدسين في عين ابل»[٤٥]. إلا أنه، في التقرير نفسه الذي ارسله مراسل جريدة «البشير»، من عين ابل، بتاريخ ٢ منه، ذكر أن الأمن «اصبح مفقوداً في نواحينا» وأن «رجلاً اسمه صادق (ويقصد صادق الحمزة) من ربعال (دبعال) ألَّف عصابة من الاشقياء عددها نحو العشرين، تطوف القرى للسلب والنهب،

فتارة يقطعون الطرق، وتارة يهجمون على الضيع ويضيِّقون على الاهالي»، ثم يعدد ما قامت به هذه «العصابة» من اعمال مخالفة للقانون ومخلة بالامن في المنطقة (في دردغيا حيث هاجموا منزل مختار القرية (خليل ابراهيم) واستولوا على ما في خزانته من دراهم ومصاغ، وفي الطويري حيث اخذوا ٣٠ رأس بقر ورأسي غنم)(٤٦). فهل كانت هذه الاعمال من قبل حركة صادق الحمزة، إن صحّت أخبارها، بقصد «السلب والنهب» فقط، ام بقصد تمويل الحركة للقيام بأعمال المقاومة؟ هذا ما لم تظهره الجريدة التي نشرت هذه الاخبار، بينما يذكر الشيخ احمد رضا، في «مذكرات للتاريخ» التي كان ينشرها في تلك الاونة، في مجلة «العرفان»، أن جماعة «قيل انهم عسكر، وقيل انهم من اهل قرية القليعة» التقوا راعياً من أهل «دبين» وسلبوه «بقراته». ويستطرد الشيخ رضا قائلاً: « وبلغنا أن العسكر الفرنسي سلب ثمانية أزواج بقر من كفركلا، وحرقوا ثلاثة بيوت للاهالي، واخذوا دجاجاً كثيراً من قرية دير ميماس ومن قرية الخربة»(٤٧). فهل كانت عمليات» السلب والنهب» هذه متداولة بين المحتلين (الفرنسيين) والمقاومة، بحيث يسلب كل فريق أنصار الفريق الآخر من الأهالي؟. ويبدي الشيخ احمد رضا انزعاجه الشديد من هذا «النهب والسلب» المتبادل في المنطقة، فيقول: «كنت في دهشة مما جرى ويجري، في هذه الديار، من النهب والسلب دون رادع ولا وازع، ولا سيما في هجوم البدو على الحضر، وتخصيص المسيحيين، على الغالب، بما يفعلون، ومما يستفزهم به بعض من لاخلاق (أخلاق) لهم من سفهاء المسيحيين استناداً على قوة العسكر، مما ادى إلى اتساع الخرق وتباعد ما بين الطائفتين»(٤٨)، مقدماً، بذلك تفسيراً لما كان يجري ، في هذه البلاد، من «سلب ونهب»، وواضعاً الملامة لذلك على «البدو» من جهة، وعلى «سفهاء

المسيحيين» ممن «لا خلاق لهم» من جهة أخرى، دون أن يعلل، في الوقت نفسه، أسباب قيام العسكر الفرنسي بمثل هذه الأعمال، خصوصاً انه يتحدث، في مكان آخر، عن قدوم عدد من الجنود الفرنسيين، ومعهم «جماعة من نصارى ديرميماس و القليعة» إلى قرية «كفركلا» حيث «نهبوا القرية وحرقوا» بيوت بعض وجهائها، كما حاولوا أن يكرهوا «الفتيات المسلمات» على حمل «جرار الماء إلى المطلة» (حيث يوجد معسكر للجنود الفرنسيين)»، ولكن تدخل «عسكر المغاربة المسلم» حال دون ذلك، بينما تشتت اهالي كفركلا في «البراري والقفار، ومثلهم أهل قريتي عديسة وهونين»(٤٩).

ويتحدث الشيخ احمد رضا، بعد ذلك، عن اعمال احراق وفرض غرامات على الاهالي يقوم بها العسكر الفرنسي في عديسة وشقرا والخيام وفي سائر قرى جبل هونين، مما دفع بالسيد عبد الحسين شرف الدين إلى أن يكتب إلى الحاكم الفرنسي في صور يشكو من سوء المعاملة التي تراها «الطائفة الشيعية» من أولئك العسكر طالبا «التروي والبحث في هذه الاحوال وتلافيها بغير ما هو جارٍ الآن»(٥٠).

كانت سياسة المحتل، اذن، تقوم، لوقف المقاومة، على ايقاع الضرر بالقرى والفئات التي يتلقى المقاومون الدعم منها. وبينما كانت فئات من القرى المسيحية، في جبل عامل، تساعد المحتل وتسانده، كانت غالبية القرى الشيعية الرافضة للاحتلال، تساعد المقاومة وتساندها. وهكذا كانت المقاومة وحلفاؤها، والاحتلال وحلفاؤه، يتبادلون اعمال العنف وما يلحق بها من أعمال سلب ونهب وإحراق وفرض غرامات وسواها.

وكانت الحكومة العربية، في دمشق، قد كلفت بعض الضباط والجنود العرب، الذين كانوا قد انضموا إلى ثورة الشريف حسين، بقيادة حركات

المقاومة للمحتلين الفرنسيين، في مختلف انحاء سوريا، او بالاسهام في هذه الحركات وتعزيزها بالعناصر المدربة والمحترفة، كما كانت توفد سرايا من الجنود النظاميين للقيام بأعمال المقاومة، ومن هذه السرايا، تلك التي قادها «عارف بك الحسن» والتي كانت مؤلفة من ثمانين «جندياً عربيا». وقد دخل «عارف بك الحسن» مع سريته هذه قرية «بلاط» حيث ارسل اربعين منها للقيام بعملية نسف «جسر الخردله» الذي يحرسه جنود الاحتلال. ويروي «الشيخ احمد ضاهر» هذه العملية (عن لسان أحد الشرطيين اللذين أرسلا للتحقيق فيها) فيقول: لما بلغ الجنود الاربعون الجسر «كمن منهم ثلاثون، وتقدم العشرة الباقون لخيمة الخفراء المضروبة على الجسر مما يلي الغرب، فأخذ أحدهم الخفير الواقف على باب الخيمة وكممّه، ودخل اثنان إلى الخيمة وفيها أربعة قاعدون وخمسة نائمون، فخرج القاعدون فاعتركوا مع بقية العشرة، وتقدم الداخلان فذبحا النائمين. وأحسَّ بالعراك العسكر المرابط قبالة الجسر، في محلة الشونة، فألقى النار على الخيمة. وقد حدثه أحد المجروحين بأنه اشتبك مع شخص من المهاجمين ... وطعنه العربي بمدية في صدره فلم تصب منه مقتلاً، ولكنه تظاهر بالموت، فمد العربي يده على يده فوجدها باردة فظن أنه ميت وتركه، واشتعلت النار من رصاص البنادق، وانسحب المهاجمون بانتظام، بحماية نار بنادقهم»؛ كما يذكر رضا أن أحد المخبرين من أهل «بلاط» أفاد القائد العسكري لموقع مرجعيون عن وجود قوات عربية في القرية، إلا أن هذا الأخير لم يصدق النبأ. وقد أقدم الفرنسيون، بعد ذلك، على حصار «بلاط» وتفتيشها فلم يعثروا سوى على رجلين «أحدهما جركسي والآخر عربي من شمال سوريا»[٥١] بينما كانت السرية، بكاملها، قد ارتحلت بعد اداء المهمة.

إلا أن الضغط العسكري الفرنسي على جبل عامل قد أثمر، إذ أن وفداً عاملياً، بقيادة كل من كامل بك الأسعد والشيخ عبد الحسين صادق (من النبطية)، كان قد سافر إلى بيروت، وقابل الجنرال غورو، ووعده بأن يقدم لمؤتمر الصلح، في فرساي، طلبا «بإلحاق جبل عامل في لبنان». ويذكر الشيخ رضا أنهم (أي أعضاء الوفد) «كتبوا بذلك معروضاً للمؤتمر ومعه معروض آخر للجنرال، ومآل الأول أننا اجتمعنا وقررنا أن يرجع لبنان إلى حدوده القديمة، فيشمل جبل عامل، شريطة أن يكون له امتياز خاص ضمن الكيان اللبناني، ومآل الثاني أنهم يطلبون من الجنرال غورو رفع هذا التقرير إلى مؤتمر السلام العام. واعتذر الشيخ عبد الحسين (صادق) عن هذا بأن زعماء البلاد كانوا في خطر، وأن الأصلح لجبل عامل أن يدخل في لبنان». ويعلق الشيخ أحمد رضا على ذلك بقوله: «والغريب أن الذين وقعوا هاتين العريضتين كان بعضهم، بالأمس القريب، يوقع على عكسها بواسطة الأمير فيصل إلى مؤتمر السلام، ولكنها القوة الغاشمة تفعل أمثال ذلك في مثل هذه الأحوال». ويستطرد: «ثم إن كامل بك استدعى اليوم المختارين وكثيراً من الأهالي فقدموا ووقعوا العرائض المذكورة. وامتنع الشيخ عبد الحسين عن إمضائها، وأمضاها بعض العلماء غيره، واعتذر بعضهم، بأن ذلك كان منهم حفظاً لحياة كامل بك الأسعد» ثم يستطرد معلقاً: «فيا لله للمسلمين من هذه الأعذار»[٥٢].

ويبدو أن «كامل بك الأسعد» كان متحمساً جداً لهذا المشروع، إذ أنه أوفد رجاله إلى نواحي الشقيف (الحاج ملحم شرف الدين) والشومر (الحاج علي فياض) وجباع (نعمان بك الجواد)، في منطقة النبطية، لجمع تواقيع الأهالي على هذه العرائض[٥٣]. ولكن ذلك لم يثنِ حركات المقاومة عن متابعة نهجها المقاوم للاحتلال وأتباعه، ففي ليل ٣-٤ شباط/فبراير عام ١٩٢٠ هاجم

المقاومون مخفراً للدرك عند جسر «القاقعية» (القعقاعية) فقتلوا اثنين منهم وفرّ اثنان «واحرقت الخيمة التي كانوا فيها»(٥٤).

وكان الامير «محمود الفاعور» المكلف من قبل الامير فيصل ادارة العمليات ضد المحتلين، في هذه المنطقة، شديد الحماسة لقتالهم، وشديد الكراهية لمن يوالونهم، لذا، فهو كان ناقماً على» كامل بك الاسعد» الذي «باع نفسه للفرنسيين بدراهم معدودة»(٥٥).

وفي يوم الاربعاء في ١٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٠ هاجم «صادق حمزه» قرية جويا، انطلاقاً من «الخالصة»، ولما علم «كامل بك الاسعد» بذلك أستنجد بحاكم مرجعيون العسكري(وكان فرنسياً)، فخرج هذا من مرجعيون بحملة قدرت بنحو ٢٥٠ عسكرياً، وكانت وجهته «الخالصة» بحيث يستطيع أن يقطع الطريق على جماعة «صادق الحمزة» العائدين من عملية «جويا»، وقد بات العسكر (الفرنسي) ليلته تلك (الاربعاء-الخميس ١٨-١٩ شباط) قبالة الخالصة، «في سفح جبل هونين»، وما أن أصبح يوم الخميس (١٩ شباط) حتى شن الفرنسيون هجوماً على العرب، وكانوا بجوار الخالصة، وجرت بين الفريقين معركة انتهت «بتراجع العسكر (الفرنسي) تاركاً وراءه صندوقين من الخرطوش وبعض معدات حربية، ولم يصب من العسكر غير بضعة جرحى، ولم يصب من العرب سوى فرسٍ واحدة»، وشاع بعد ذلك أن العرب كانوا ٢٥ رجلاً فقط، بقيادة «كامل الحسين زعيم الحولة»(٥٦).

ويبدو أن تعاوناً وثيقاً كان قائماً بين يهود المستوطنات الواقعة على الحدود الشمالية لفلسطين وبين المحتلين الفرنسيين، ضد ثوار جبل عامل، ويذكر «الشيخ احمد رضا» حادثة تشير إلى هذا التعاون، وهي أنه يوم الخميس في ٢٦ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، كان «ثوار جبل عامل» في مزرعة

«عين جبور»، فدعاهم يهود مزرعة «طلحة» إلى الغداء، وما أن دخلوا إلى المزرعة حتى أقفل اليهود أبوابها، وكان بين المدعوين: كامل الحسين اليوسف وصادق الحمزة وسعد الدين شاتيلا وعدد كبير من عرب الحولة، وأحسّ الثوار بأن هناك مؤامرة للإجهاز عليهم، فتنبهوا، وشعروا، وهم على المائدة، أن بعض اليهود مسلحين، وأن كميناً قد نصب لهم «في السقف، بين القرميد والبطان، فأحسوا بالشر»، وكان بين اليهود امرأتان تحمل إحداهما بندقية، واختلفت الرواية هنا، فمن قائل إن الأخيرة هجمت على كامل الحسين اليوسف «فابتدرها بطعنة أرداها، وعطف على شريكها في الهجوم، وهو يهودي أيضاً، فأرداه قتيلا»، ومن قائل إن كاملاً طلب من المرأة أن تريه بندقيتها فهجمت عليه ودفعته فوقع على الأرض، وعندها نهض وأطلق عليها نار مسدسه فأرداها. وأياً كانت الرواية الأصح، فقد تنبه القادة العرب إلى الكمين، فأطلق «صادق الحمزة» قنبلة يدوية على أفراده الذين كانوا «في السقف، وأتبعها بثانية، فتساقط رجال الكمين هلكى، وقتلت المرأتان». ولما سمع الرجال العرب الباقون خارج المزرعة بأصداء المعركة في الداخل، هاجموا الأبواب وكسروا الأقفال واشعلوا النار في المزرعة التي تركها اليهود فارين إلى مزرعة «التخشيبة»، وتبعهم العرب إلى «التخشيبة» فأحرقوها كذلك، كما هاجموا مستوطنة «المطلة» اليهودية «فاحتلوها ثم خرّبوها ورابطوا في أرباضها»، ولم يلبث جنود الحامية الفرنسية في مرجعيون أن دخلوا في القتال منحازين إلى جانب اليهود. وظل القتال مستعراً بين اليهود والجنود الفرنسيين من جهة وبين الثوار العرب من جهة أخرى، طوال الليل، «وكنا نسمع صوت الطلقات من المدافع»، وحاول الجنود الفرنسيون قطع طريق التراجع على الثوار عند قرية «الخربة». ويستطرد «رضا» قائلاً: «وما

زال صوت المدافع مسموعا إلى وقت المغرب، واصبحنا يوم الجمعة التالي، والمدافع لا يزال دويها متواصلاً»[٥٧].

وكان الثوار، لشجاعتهم وشدة بأسهم، يرمون الخوف والهلع في نفوس الجنود الفرنسيين ومن والاهم من أهل البلاد، وكان يكفي أن تسري إشاعة أن الثوار قادمين إلى موقع يقيم فيه هؤلاء الجنود، حتى يبدأوا باتخاذ الاحتياطات الدفاعية اللازمة، ومن ذلك أن إشاعة سرت (بتاريخ ١٧ آذار/مارس عام ١٩٢٠) أن هجوماً محتملاً من الثوار على مخفر جسر «القاقعية»، وأنهم «قادمون إلى النبطية»، وأن فرقة منهم «هبطت من قرية عديسة مغرِّبة» وأن معسكرهم «أصبح في جهة الخالصة» حتى بدأ الجنود الفرنسيون يبنون «السدود والاستحكامات، في النبطية» كما «تشتت» من كان موالياً للفرنسيين من أهل مرجعيون، و«جاء قسم كبير منهم إلى النبطية وصيدا وجبل جزين»[٥٨].

ونظلم الثوار إن قلنا إن قتالهم كان «للسلب والنهب»، كما أنه لا يمكن تصديق هذا الزعم الذي أرجف به المعادون للتوجه العربي، والموالون لفرنسا، في جبل عامل، أوَ لم يرفع «صادق الحمزة» العلم العربي (وهو علم الحكومة العربية في دمشق) في قريتي العديسة وبليدا؟ وكان «محمد عز الدين الحلبي» قائمقام حاصبيا (التي كانت لا تزال بيد الأمير فيصل) قد أرسل إلى «كامل بك الأسعد» زعيم جبل عامل ينبئه أنه قد «تقرر الاحتفال بملكنا المعظم فيصل ملكاً على سوريا يوم الأثنين ٨ آذار» وطلب منه أن يعلن هذا الحدث الجليل «في جبل عامل، ليقيموا المهرجانات، وليشتركوا بهذا الاحتفال برفع الأعلام العربية ذات الألوان الأربعة، وفي وسط اللون الأحمر نجمة ذات سبعة أشعة»، إلا أن «محمود بك وفضل بك الفضل» اللذين طلب منهما «كامل بك» اجراء

المقتضى لهذه الاحتفالات، تذرعا بحجة أن الكتاب وصلهما متأخراً، وأنه «مع الاحتلال، لا يمكن عمل شيء من ذلك»(٥٩). ورغم الاحتلال، كان لهذا الحدث «وقعٌ عظيم في نفوس الناس» في جبل عامل، حيث كان الاحتفال «شائقاً رائقاً، والابتهاج به عاما»، وكان «صادق الحمزة» نفسه هو «المنتدب لإعلان ذلك» إذ أنه «دخل ناحية جبل هونين، واستقبله الناس بالبشرى»(٦٠). وقد أغلقت صيدا متاجرها احتفالاً بهذا الحدث «وعارض، في ذلك، رئيس البلدية المشايع للفرنسيين، ولكنه لم ينجح في معارضته»(٦١). وقد جرت الاحتفالات رغم وجود جنود الاحتلال في العديد من المدن والقرى في جبل عامل، وأرسلت سلطة الاحتلال إلى مديري النواحي، في جبل عامل، صوراً عن «مضابط» تطلب منهم توقيعها من الأهالي، وتتضمن هذه المضابط احتجاجاً، لدى هذه السلطة، على تنصيب الأمير فيصل «ملكاً على سوريا المتحدة»، واستنكاراً لأعمال المؤتمر السوري في دمشق، وهو المؤتمر الذي قرر إعلان الأمير فيصل ملكاً على سوريا، كما تتضمن مطالبة بإلحاق بلادهم بلبنان، ولكن مديري النواحي (ومنهم مدير ناحية النبطية) لم يتمكنوا من تلبية مطالب سلطة الاحتلال وجمع التواقيع على هذه المضابط، وذلك بسبب «الروح السائدة في البلاد من التعلق بالملك فيصل وبالوحدة السورية، والنفور من الالتحاق بلبنان»(٦٢).

ولم يكتفِ الفرنسيون بذلك، بل إنهم طلبوا من أعيان البلاد، وعلى رأسهم «كامل بك الأسعد» الاجتماع عند جسر الخردلة على طريق مرجعيون، للتباحث في شأن إعلان المملكة السورية، وحضر الاجتماع عن الجانب الفرنسي: حاكم النبطية العسكري، ومدير الناحية (وهو عربي)، وحاكم مرجعيون العسكري، كما حضره من أعيان جبل عامل: كامل بك الأسعد ومحمود بك الفضل وأخوه فضل ويوسف بك الزين، وقد طلب المسؤولون

الفرنسيون من أولئك الأعيان «توقيع الاحتجاج على ملكية الملك فيصل، وعلى التبرؤ من مقررات المؤتمر السوري بدمشق» ولكن «كامل بك»، بصفته رئيساً للبلاد، رفض، باسم الاعيان، وباسم الشعب في جبل عامل، توقيع تلك العرائض، قائلاً للمسؤولين الفرنسيين: «إن العامليين يرفضون هذا الطلب، ولا سيما الاعتراض والاحتجاج على ما قرره المؤتمر السوري من تنصيب الملك فيصل ملكاً على سوريا، لأنه (أي فيصل) هاشمي، وذلك من أخصّ متمنيات الشيعة»، واستطرد كامل بك قائلاً: «إن الشعب العاملي لا يقبلها (تلك العرائض)، وأنا، بصفتي رئيس هذه البلاد، لا أستطيع أن أفعل ما لا يريدونه، ولا يذعنون لرئاستي حينئذ». وأنفض الاجتماع دون أن يحصل المسؤولون الفرنسيون على شيء مما يرغبون الحصول عليه. ويضيف «رضا» قائلا: «ما برحت السلطة مهتمة، شديدة الاهتمام، في توقيع (هذه) اللوائح (العرائض)، والى الآن لم تظفر بشيء من ذلك»[٦٣]، بل إن ما جرى هو عكس ذلك تماماً، إذ أُشِيعَ بعد أيام أن الثوار سوف يهاجمون النبطية لكي يطردوا الفرنسيين منها، وأن رجال الثورة يحتشدون في «الخالصة» استعداداً للهجوم، «وهاجت البلدة للرحيل لا خوفاً من العرب، بل حذراً من الفوضى»، إلا أن أنباءً سرت، عصر اليوم نفسه، أن الثوار عدلوا عن ذلك، واكتفوا بإخطار حاكم مرجعيون، بواسطة مذكرة أرسلوها إليه، «بأن هذه البلاد سورية عربية لا فرنسية» وأن على الفرنسيين إخلاءها «وإلا هاجموها»[٦٤]. وعلى هذا، عزز الفرنسيون حاميتهم، في مرجعيون، بفرقتين بلغت إحداهما نحو ١٥٠٠ رجل، وكانت أجواء الحرب قد بدأت تطغى على المنطقة، إذ كان الثوار يهاجمون مرجعيون والقليعة والخربة ويتبادلون إطلاق النار مع الأهالي، ويذكر «رضا» أنه، يوم الاثنين في ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٢٠ هاجم الثوار قريتي «القليعة والخربة» المواليتين

للفرنسيين، حيث «دارت المعركة عدة ساعات»، وأنجدت «فرقة من العسكر» الفرنسي أهل القريتين، واستمر القتال حتى المساء، وقد مني الفريقان بخسائر كبيرة منها أن خسارة العسكر الفرنسي «كانت فوق العشرين قتيلا». ويروي «رضا»، وفقاً لشهادة بعض من عاينوا أرض المعركة، أن «أرض الخربة كانت ملطخة بالدماء»، كما يروي أن سبب هجوم الثوار هو « أن قائمقام مرجعيون ألّف عصابة من مسيحيي الخربة والقليعة والجديدة (مرجعيون)، وأن هجوم الثوار على القريتين كان لمحاربة هذه العصابة»[٦٥].

وقد استمرت المناوشات بين الثوار من جهة وبين العسكر الفرنسي والأهالي الموالين له، من جهة أخرى، وكانت مدفعية الحامية الفرنسية في مرجعيون تطلق نيرانها على مواقع الثوار، ولم يسلم محيط قرية كفركلا ومرجها من طلقات هذه المدفعية «لأن زرافات من الثوار كانت تمر فيه»[٦٦].

وتروي جريدة «البشير» الموالية للفرنسيين أحداث هذه المعركة (في القليعة والخربة) رواية مغايرة تماماً لتلك التي رواها الشيخ أحمد رضا، فهي تسمى الثوار «عصابات الاشقياء المؤلفة من العربان (البدو) والمتاولة» وتذكر أن نحو من ٣ آلاف من هذه العصابات هاجموا قريتي «القليعة والخربة» وذلك بعد أن قضوا ليلتهم في «عديسة وكفركلا» يستعدون لهذا الهجوم، وقد باغتوا القريتين «فما شعر بهم القليعيون إلا وقد اقتربوا من قرية الخربة». وقد احتشد الرجال في «القليعة والخربة، وتسلحوا وساروا لمصادمة هؤلاء البرابرة»، واستطاعوا رد المهاجمين الذين ما لبثوا أن عادوا إلى الهجوم بعد أن تلقوا دعماً من «أهل القرى المجاورة من الطائفة الشيعية»، مما اضطر أهالي قرية «الخربة» إلى اخلائها فدخلها المهاجمون ونهبوها واحرقوها، وحاولوا أن يفعلوا الشيء نفسه في «القليعة» لولا أن رجال

القرية «جددوا قواهم وعادوا فكروا على الاشقياء الذين فروا تاركين قتلاهم وحاملين جرحاهم»(٦٧).

وبينما كانت فصائل من الثوار تنشط في مرجعيون ومحيطها (القليعة والخرية)، كانت فصائل أخرى تنشط في قضاء صور. وتشكو جريدة «البشير» من «شر العصابات» الذي تفاقم «في هذه الأيام»، في ذلك القضاء، وتحصي أكثر من «عصابة» أضحت البلاد تحت حكمها، فهناك واحدة تحت إمرة المدعو صادق «وثانية تحت زعامة ابو زكلي، وثالثة تحت رئاسة محمود احمد البزي، ورابعة وخامسة وسادسة تحت إمرة رشيد غصين من القنطرة وشبلي من طرزبنا، وكل من تسوّل له نفسه الاستغناء (الغنى) العاجل بمال القريب»(٦٨). وتذكر الجريدة أن هذه «العصابات» هاجمت قرية «اقرط» (اقرت) المسيحية ليل الخميس في ٢٥ آذار، إلا أنها منيت بخسائر فادحة وانسحبت تاركةً وراءها «عدداً من القتلى لا يعرف بعد تماما»، كما هاجمت، في الوقت نفسه، عصابة أخرى «مؤلفة من خمسين فارسا» بلدة «قانا» فنهبوها «وأصلوها، في الظلام، ناراً حامية من رصاص البنادق»، ولم تعرف الجريدة التي روت الخبر «مقدار الخسائر، ولا عدد القتلى، إذا كان ثمة قتلى»(٦٩).

ولم يكد ينقضي الاسبوع الأول من نيسان/ابريل (١٩٢٠) حتى كانت بلاد بشارة (جنوب جبل عامل) بيد الثائرين الذين «ملكوا ناصية المنطقة» ولم يبقَ للحكومة (وهي سلطة الاحتلال)، «أدنى أثر ولا سلطة، حتى أن مأموري المالية والدرك لا يقدرون على التجوال فيها، وهي أشبه بحالة العصيان التام»(٧٠).

ولكن «رضا» لا يخفي خشيته من تورط الثوار بأعمال الثورة فيقول: «دخل بين عصابات (يسميها هكذا، وربما لأول مرة) الثوار جماعة خرجت عن الجادة ودخلت في الفوضى،... ولم يقم زعماء الثائرين بتنظيم حكومة تقف

لهذه الجماعات عند حد، وأخشى أن يؤدي ذلك إلى خراب البلاد وخيبة الآمال»[٧١]، فهو، إذاً، يخشى من فوضى بعض الجماعات المرتبطة بالثوار «لأطماعٍ شخصية»، ويطالب بحكومة ثورية تضع حداً لكل من تسوّله نفسه ايقاع الضرر بأهداف الثورة وغاياتها السامية، مما يسبب «خراب البلاد وخيبة الأمل»، وقد تداعى أعيان البلاد لاجتماع يعقد، برئاسة «كامل بك الأسعد»، للبحث في هذه الحالة. ويذكر «رضا» أن إشاعات سرت وفحواها أن «حرساً وطنياً من مئتي رجل» سوف يؤلف بهدف «مناهضة العصابات»، وأن رواتب هؤلاء سوف تكون «من الحكومة»، كما أن «معتمداً فرنسيا» سوف يحضر هذا الاجتماع. ولا يخفي «رضا» شكّه في نتائج هذا الاجتماع إن تم على هذا المنوال، إذ تصبح البلاد « عرضةً لتزاحم قوتين ليستا بذات نظام، بل تسوقهما الأطماع في أموال الناس، ولا رادع ولا زاجر، وهنا الطامة الكبرى»[٧٢].

وقد عقد الاجتماع، فعلاً، في مزرعة «هورا» بقضاء مرجعيون، وحضره حاكم صيدا العسكري (المسيو شاربنتييه Charpentier)، وقد أسفر هذا الاجتماع عن اقتراح قدمه الحاكم العسكري الفرنسي إلى كامل بك الأسعد، ويقضي بتعيين مئتين من الحرس الوطني، راتب الواحد منهم ١٠ ليرات شهرية، على أن يكون قائد هذا الحرس فرنسياً، وأن تعيّن لعناصره مراكز محددة للقيام بمهماتهم، وذلك بمساعدة «الحكومة» التي تتكفل برد الهجمات الشرقية إن حصلت (أي الهجمات التي تأتي من مناطق حاصبيا وجوارها والتي هي تحت حكم الملك فيصل)، ويبدو أن «كامل بك» لم يعطِ الحاكم العسكري موافقته النهائية على هذا الاقتراح، بل حمله إلى أعيان جبل عامل، حيث لقيَ من بعضهم (وخصوصاً من الشيخ موسى قبلان) معارضة شديدة،[٧٣]، ولم يحدثنا الشيخ أحمد رضا، في مذكراته، عما إذا كان هذا الاقتراح قد أُقرَّ ونُفِّذ.

ويلفتنا خبر أورده الشيخ أحمد رضا عن تأليف «عصابة، في جهات قرية المروانية، من أدهم بك خنجر، ومحمد علي حدرج الهونيني، وحيدر قاسم حيدر الدويري» وأن هذه «العصابة» سلبت «دركيين من درك الحكومة، فطاردتها فرقة من المتطوعة»[٧٤]، (والمتطوعة فرق جندها المحتل الفرنسي من أهل البلاد ومن مختلف أنحاء سورية لمواجهة حركات المقاومة، ومعظم عناصرها من المسيحيين، وخصوصاً من مسيحيي جبل عامل وجبل لبنان)،[٧٥]. ويتكرر، بعد ذلك، وصف «عصابة» لجماعة الثائرين، عند الشيخ أحمد رضا، إذ يذكر أن «عصابة أدهم خنجر» قتلت «حسين علي خليفة، من الصرفند، بوادي النميرية» وكان هذا «في طريقه إلى النبطية»، ثم سلبته «ما معه»[٧٦]، مما يشير، ولا شك، إلى تزايد الامتعاض والاشمئزاز، عند الشيخ رضا، الذي كان يحرص على تمييز الثائرين عن العصابات، إلا أنه عزف عن ذلك، على ما يبدو، بسبب ازدياد الأعمال المنافية لأخلاقيات الثورة وطبائع الثوار.

مقابل ذلك، جندّت فرنسا عناصر موالية لها وسلحتهم ونظمتهم في فرقٍ توزعت في مختلف المناطق، وكانت مهمة هذه الفرق مساندة القوات الفرنسية في مواجهاتها مع حركات المقاومة في البلاد، وكان الحاكم العسكري الفرنسي في صيدا «المسيو شاربنتييه» يرعى هذه الفرق في جبل عامل وجنوب لبنان، ومن هذه الفرق:

١ - فرق من مسيحيي «جبل لبنان»، وكانت هذه الفرق منتشرة في مختلف أنحاء جبل عامل. ويشهد الحادث الذي جرى بين عناصر إحدى هذه الفرق وشبان من مدينة صور، في إحد مقاهي المدينة، على مدى ما تتميز به هذه العناصر من عدائية تجاه الملك فيصل ومُسلمي المنطقة، وعلى مدى

التحريض المتعمّد والدعم المباشر الذي يلقونه من الفرنسيين الذين جندوهم لمثل هذه المهمات[٧٧].

٢ - فرقة «الكفور» بقيادة المدعو «عيد حوراني» وقد أقدمت هذه الفرقة، بتاريخ ٥ أيار/مايو عام ١٩٢٠، على مهاجمة سيارة ركاب أثناء انتقالها من صيدا إلى النبطية، حيث أوقفتها عند «ساقية المصيلح» ونهبت، من ركابها، نحو ٣٥٠ ليرة عثمانية ذهباً[٧٨].

٣ - فرقة «القليعة - دير ميماس» وغالباً ما كانت هذه الفرقة تقدم على قطع الطريق على «جسر الخردلة» بين النبطية ومرجعيون[٧٩] وكذلك بين خان محمد علي وقرية حبوش[٨٠].

٤ - فرق أخرى كانت تجوب الطرقات بسلاحها وتسطو على العزَّل، ومنها تلك الفرقة المكونة من نحو ١٥ رجلاً، والتي اعترضت طريق «الحاج حماده جابر» من النبطية، مع رفاق له، وكانوا جميعهم عائدين من «سوق عديسة»، وقد قبضت هذه الفرقة، وجميعها من المسيحيين، على رجل من عديسة كان برفقة الحاج جابر المذكور واقتادوه إلى جهة مجهولة ولم يعرف مصيره بعد ذلك[٨١].

وقد سبق إن عددنا قادة بعض الفرق المسيحية التي جندتها وسلحتها ونظمتها سلطة الاحتلال الفرنسي، وهم: توفيق عزيز، ورشيد عطيه، وجرجي الخوري. إلا أن من الانصاف القول إن موالاة المسيحيين لفرنسا، في جبل عامل، لم تكن شاملة، فقد كانت بين هؤلاء، وخصوصاً البروتستانت والروم الارثوذكس ومن أهالي مرجعيون على وجه الخصوص، من كان يعتز بقوميته وعروبته، ويؤيد حكم الملك فيصل، ونذكر من هؤلاء: الخوري خليل هزار، كاهن مرجعيون، الذي أيد حكومة الملك فيصل ورفض الاحتلال الفرنسي حتى

أنه سُمي «بالخوري محمد»(٨٢)، ومراد غلمية، من مرجعيون، الذي عُرف بحماسته للقضايا القومية وانضوائه تحت راية العروبة، كغالبية أبناء بلدته، حتى أنه كان من عداد مندوبي جبل عامل إلى المؤتمر السوري الأول في دمشق(٨٣). ويذكر الصحفي المرجعيوني «ألفرد أبو سمرا» أنه، في أثناء الاستفتاء الذي جرى عام ١٩١٩، حول نوع الحكم الذي يطلبه المواطنون «صوَّت أبناء الطائفتين الارثوذكسية والبروتستانتية، وهم أكثرية ساحقة، للحكم العربي، وإلاّ، بعده الأميركي، فسُميَّ الخوري خليل هزار: الخوري محمد، والقسيس خليل الراسي: القسيس علي»(٨٣).

٥ – مؤتمر وادي الحجير (٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠):

يقع «وادي الحجير» في «العدوة الجنوبية لنهر الليطاني» في « بلاد بشارة» في جنوب جبل عامل، وعلى مسافة «خمسة عشر ميلا» جنوب النبطية(٨٥)، وفيه عقد المؤتمر العاملي الذي اتخذ فيه الزعماء العامليون، بالإجماع، قراراً بالانضمام إلى الوحدة السورية. وقد ورد ذكر هذا المؤتمرفي مصادر عديد اجمعت، معظمها، على تأكيد التوجه العاملي هذا، باستثناء الصحف الموالية لفرنسا، وخصوصا «البشير» التي روت احداث هذا المؤتمر بشكل مغاير تماماً، ومناف للحقيقة، فقد جاء، في هذه الصحيفة، أن وفدا «من عرب البادية وحكومة الشام» قصدوا زعيم جبل عامل «كامل بك الاسعد» وأخطروه بأن حكومة الشام سوف تحتل الساحل، وتطلب أن لا يعترضها أحد من اهل البلاد، فجمع «كامل بك» أعيان جبل عامل، وعرض عليهم الامر، فاتفقوا على تأليف وفد منهم للسفر إلى دمشق بغية طلب تأجيل الهجوم إلى ما بعد الحصاد «وجمع الأغلال» لأن الهجوم قبل ذلك الحين يوقع بمزارعي الجبل خسائر لا

يستطيعون تحملها، وقد تألف الوفد من «العلماء والبكوات، ومنهم السيد عبد الحسين شرف الدين من صور ويوسف بك الزين من صيدا»، وطلب إليه السفر إلى دمشق للتعرف «على حقيقة نيات الحكومة العربية « واستمهال الهجوم» إلى ما بعد موسم الحبوب، ما لم تكن الحكومة مستندة على مساعدة دولة قوية كدولة انكلترا او خلافها، فتحتل البلاد بأقل ضرر ممكن، احتلالاً وطيداً لا تتحول عنه، وإلا فيعود الهجوم بالويل العظيم على مسلمي البلاد إذا فشل المحتلون وعادوا خائبين»(٨٦).

هذا ما أوردته صحيفة «البشير» عن مؤتمر «وادي الحجير» وهو يختلف تماماً عن الرواية التي رواها كل من الشيخ احمد رضا والمؤرخ العاملي محمد جابر آل صفا، وكلاهما قد حضر المؤتمر، إذ ذكر الشيخ رضا أن من اسباب عقد هذا المؤتمر هو ما وصلت اليه حالة الامن في جبل عامل، وخصوصاً بعد حادثة اقتحام متطوعي جبل لبنان لأحد مقاهي صور (التي سبق ذكرها، انظر حاشية رقم ٧٧) والتي «كادت أن تؤدي إلى كارثة كبرى» بالاضافة إلى الرسالة التي حملها « احمد مريود وسعيد العاص» الموفدان من قبل حكومة دمشق. وقد دعا «كامل بك الاسعد» إلى هذا المؤتمر الذي حضره كثير من أعيان جبل عامل وزعمائه السياسيين «ومنهم الشيخ احمد رضا نفسه و السيد عبد الحسين شرف الدين والسيد جواد مرتضى والعلامة الشيخ موسى قبلان»، ثم حضر بعد ذلك «صادق الحمزه» ومعه خمسون من رجاله مسلحين «ببنادق حربية ومسدسات وقنابر (قنابل) يدوية» وقد « انتحوا جانباً عن الوادي وناحية عن الناس».

وبعد أن وصل راعي المؤتمر، كامل بك الاسعد، بدأ السيد «عبد الحسين شرف الدين» بالكلام فشرح» الحادثة التي وقعت في صور بين متطوعي العسكر

من اللبنانيين واهل مدينة صور» والتي كان، من نتائجها، أن «ظهرت البلدة مقفلة الاسواق، مضربة احتجاجاً على ما كان»، ثم اجتمع زعماء البلدة وقادتها المدنيون والروحيون، مسلمين ومسيحيين، في منزل السيد عبد الحسين شرف الدين واستنكروا « هذا العمل الجنوني الذي جاء به هؤلاء المتطوعة»، ثم جاء الحاكم الفرنسي للمدينة «وحاول تهدئة النفوس الهائجة، واعداً باجراء العدل ومجازاة المعتدين»،

وما أن انتهى السيد شرف الدين من كلامه حتى تحدث «كامل بك الاسعد» عن «الغاية من هذا الاجتماع والسبب الذي دعا إلى انعقاد هذا المؤتمر»، وعرض ما اتى به موفدا الحكومة العربية في دمشق، وخلاصته أن «على جبل عامل أن يصّرح بخطته ومنهاجه، فإما أن يكون معنا فيستعد للثورة، وإما أن لا يفعل فيكون علينا، ويكون لنا وله شأن». وختم كامل بك حديثه بأن اقترح، على المؤتمرين، ارسال وفد منهم إلى دمشق للتفاوض مع الملك فيصل، فتم اختيار «السيد عبد الحسين شرف الدين والسيد عبد الحسين آل نور الدين» لهذه الغاية، على أن يلتقيا، في دمشق ، بالسيد محسن الامين، ويقوم هؤلاء الثلاثة بتقديم التهنئة، باسم جبل عامل، إلى الملك فيصل «لما قرره المؤتمر السوري من إعلان الاستقلال وملكية الملك فيصل»، ثم يفاوضونه حول مصير جبل عامل، كما يحملون اليه قرار المؤتمر بأن «يكون جبل عامل مستقلاً استقلالاً داخلياً ضمن الوحدة السورية». وقد نظم المؤتمرون محضراً بذلك وقعّوه جميعهم «وسلموه إلى الوفد»، ثم وقعوا «رداً على الاحتجاج الذي انتزع من بعض جهات جبل عامل بقوة السلطة، اعتراضاً على ملكية الملك فيصل، وعلى المؤتمر السوري، وسلم إلى الوفد كذلك».

وانتقل الحديث، بعد ذلك، إلى بحث حال الأمن في البلاد «فتقرر، بالإجماع، العناية التامة بحفظ الأمن، في سائر أنحاء الجبل، لجميع أبنائه، من مسلمين ومسيحيين» ثم استدعي «صادق الحمزة» إلى «السرادق» حيث ينعقد المؤتمر «فجلس أمام العلماء، والقرآن بين أيديهم» حيث طُلب إليه أن يقسم «الإيمان المغلظة أن لا يتعرض لأحد من المواطنين، أبناء جبل عامل، مسلمين كانوا أو مسيحيين، بسوء أو أذية، فأقسم بذلك» ولكنه استثنى من والى الفرنسيين منهم «مسلماً كان أم مسيحياً، أو من أي مذهب»(٨٧).

هذه هي الرواية التي رواها الشيخ أحمد رضا لأحداث مؤتمر وادي الحجير، ولا نشك في أنها الرواية الصحيحة، فصاحبها حضر المؤتمر، وهو مشهودٌ له بالصدق والصراحة، بلا جدال.

ولا تختلف رواية المؤرخ «محمد جابر آل صفا» عن رواية الشيخ رضا، إلا أن «آل صفا» ذكر ملخصاً لنص القرار الذي اتخذه المؤتمرون بخصوص الوحدة مع سوريا، وجاء فيه: «إن المؤتمرين قرروا، بالإجماع، انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل على سوريا، ورفض الدخول تحت حماية أو انتداب الفرنسيين». كما أضاف أن بعض الموظفين الموالين لفرنسا «أشاعوا بأن ذلك المؤتمر عقد للتنكيل بالمسيحيين، ثم شرعوا بتحريض أهل القرى المسيحية في جنوب جبل عامل لمناوأة الشيعيين»، كما أنهم «سلحوا أولئك المسيحيين الوادعين بالبنادق، وأمروهم بالتحرش بجيرانهم ومواطنيهم واستفزازهم للفتك بهم»(٨٨).

وهكذا يتبين لنا عمق الفجوة بين رواية الصحف الموالية لفرنسا، وبين الحقيقة كما يرويها مشاهدون عيان ومشاركون في المؤتمر، ولم يكن تصرف الموالين للاحتلال، بهذا الشكل، إلا بهدف إذكاء نار الفتنة الطائفية بين

المسيحيين والمسلمين ، في جبل عامل، تلك الفتنة التي كان المحتل قد رعاها، شهوراً عديدة، وأجَّج سعيرها، «فزُهقت فيها نفوس، ونُهبت أموال، ووقفت مصالح وأعمال»، حتى وقعت حادثة احراق «عين إبل» المشهورة(٨٩).

٦ – حادثة الهجوم على «عين إبل» (٥ أيار/مايو عام ١٩٢٠):

بعد أيام، فقط، من مؤتمر «وادي الحجير» هوجمت بلدة «عين إبل» المسيحية، ونهبت وأحرقت، فلماذا تم ذلك؟ وكيف؟

وهنا، أيضاً، تختلف الروايات بين موالٍ للفرنسيين ومعادٍ لهم، فقد روى مراسل جريدة «البشير»، وهو من البلدة نفسها، وكان قد فر منها عند الهجوم عليها، ولجأ إلى بلدة «صفد» بفلسطين، وفي ٨ أيار/مايو (١٩٢٠) كتب إلى «البشير» يروي قصة البلدة المنكوبة، وخلاصة ما جاء في روايته، أن الزعماء الشيعة، في جبل عامل، اجتمعوا «من برهة ١٥ يوما» برئاسة «كامل بك الأسعد» (والمقصود، بهذا الاجتماع، مؤتمر وادي الحجير الذي تحدثنا عنه آنفاً)، ويقول المراسل: «فتشاءمنا من هذا الاجتماع وحسبنا له الف حساب، وسألنا عن المقصود منه فكان الجواب أن غايته راحة البلاد واستتباب الأمن»، ولكن حركات مريبة بدأت تظهر في الأفق، منها: تحريض الناس وتهييجهم «على المسيحيين» وأخذ المال من بلدتي «دبل والقوزح» المسيحيتين بحجة «المحافظة عليهما»، ومع ذلك «أركنّا إلى السكون، وخابرنا أفندية بنت جبيل، فطمنونا».

إلاّ أنه ظهر يوم ٥ أيار/مايو (١٩٢٠) شاهدنا «الى جهة الغرب، جمهوراً كبيراً يتقدم نحونا»، وما أن وصل هذا الحشد إلى ضواحي البلدة حتى «داهموا» حراس البلدة «وابتدأوا بإطلاق النار على حين غفلة»، ولكن ما لبث «أكابرهم»

أن رفعوا المحارم البيضاء «علامة الأمان فاطمأن بالنا»، وبدأ هؤلاء يدخلون البلدة، مسالمين، حتى إذا ما أصبحوا داخلها، كثرة، «أخذوا يطلقون الرصاص من كل جهة، وقابلناهم بالمثل، ودامت المعركة ست ساعات إلى ما بعد الغروب».

وخلال المعركة، كانت النجدات تتوافد للمهاجمين حتى بلغ عددهم «زهاء سبعة آلاف». وقد هجم على البلدة «كل سكان القرى المتاولة» حيث كانت النسوة تزغرد خلف المهاجمين يحرضنهم على القتل، وكلما قتل واحد منهم حملوه إلى خارج البلدة. أما نحن (أهالي البلدة) فقد «قابلناهم بكل بسالة وحماسة، لكن وجود الأولاد والنساء والماشية سبَّب الارتباك بيننا، وما كان أحد يقدر أن يبرح بيته لئلا تصيبه رصاصة».

وقد تمكّن أهل الحي الجنوبي في البلدة من أن يفتحوا لهم ولنسائهم ولأولادهم طريقا إلى خارج البلدة، بينما ظل أهل الحي الشمالي في حيهم ومنازلهم «يدافعون دفاع الأبطال»، ولكن المهاجمين كانوا قد «تكاثروا عليهم، فاحرقو البيوت ونهبوها وأطلقوا قنابل على الأبواب الموصدة فقتلوا الرجال والأطفال والنساء بعد استباحة أعراضهن»، وقد ارتكب هؤلاء «من القساوة والفواحش ما يعجز أو يخجل القلم عن وصفه»، إذ أنهم «وجدوا، في محل واحد، خمسة عشرة امرأة، مع أولادهنَّ، فذبحوهم، بدون شفقة واحرقوهم». ويروي المراسل، بعد ذلك، الأحداث المأساوية بتفاصيلها المرعبة، معدداً أسماء المعتدين والمعتدى عليهم: محمود بزي ذبح يعقوب صادر، بعد أن كان قد «أمَّنه»، وذُبِح «روفائيل» إبن يوسف الحاج على مرأى من والده، ثم قُتِلَ الوالد بعد ذلك، وقُتِلَ مارون شباط ثم أُحْرِقَ، وذُبِحَ جرجس اندراوس ويوسف دياب وكمال حنا موسى وعدد «من النساء كانوا مختبئين في بيت جبران شباط»،

وذبح عبد العموري «وحرمته وأولاده الخمسة»، كما ذبحت «حرمة حنا أبو الياس واخوانها»، وذبح كذلك «أربعة نساء وستة أطفال داخل كنيسة السيدة التي خربوها وكسروا أجراسها»، وقد أحصى المراسل عدد قتلى البلدة «فتجاوز المائة، والى الآن يوجد مفقودون على مسافة ست ساعات»، كما كانوا «يحمّلون أبواب البيوت على رؤوس النساء ويهدمون الجدران، ويحفرون الأرض ليفتشوا عن الدراهم».

ويتحدث المراسل عمن بقي حياً من أهل البلدة فيقول إنهم هاجروا «الى قرى بلاد فلسطين القريبة: كفربرعم والجش وصفد وفسوطا وحيفا وغيرها. وكان كل منهم يبحث ويسأل لعله يعثر على ولدٍ أو إبنة أو زوجة أو أختٍ أو والد فقده». ويستطرد المراسل: «شكونا أمرنا إلى الحكومة الإنكليزية، في صفد، فاهتمت لنا أي اهتمام، وحافظت علينا في منطقتها، وقدمت لنا ما نقتات به. وقد جمع أهالي صفد الإحسان ومدونا بالمساعدة. وعنيَ بنا أعضاء جمعية اليهود فآووا منا نحو خمسين نسمة في محلات خصوصية وقدموا لهم لوازمهم. وأهالي كفربرعم أظهروا كل محبة وقدموا لنا مساكنهم، وها نحن الآن، هائمون على وجهنا، نعيش من حسنات الناس، ولا سبيل لنا إلى الرجوع إلى بيوتنا لنفتش عمن فُقِدَ منا». ثم يتساءل المراسل: «عما حمل هؤلاء الأجلاف على التعدي علينا والتشنيع بنا، ولا عداوة سابقة بيننا وبينهم، ولا دم مهدور؟» إلى أن يستنتج أن لا سبب لذلك سوى «ما عرفه القريب والبعيد من ميلنا إلى فرنسا وحبنا لها وذلك ما أغاظهم وأغاظ زعماءهم»[٩٠].

وتضيف الجريدة، نفسها، معلومات جديدة عن هذه الحادثة، حيث تشرح أن تكتيكاً أتبعَ، بعد مؤتمر وادي الحجير، لتقسيم «قضاء صور» بين «العصابات» الشيعية، وذلك كما يلي:

- تعهد «محمود الأحمد بزي» بتدمير «عين إبل وجوارها» من قرى المسيحيين.

- وتعهد «صادق الحمزة» بالزحف على صور.

- وتعهد «أدهم الخنجر» بقطع المواصلات بين صور وصيدا.

- وتعهد «السيد عبدالله، ابن السيد حسين، رئيس بلدية صور، بقطع طريق الناقورة وعكا، بواسطة شيعيي شمع وشيحين الخ...».

- وقام «السيد عبد الحسين شرف الدين» بدور تحريضي، وذلك بتكراره «الفتوة الشرعية التي كان أصدرها ... بافناء المسيحيين عن بكرة أبيهم، في قضاء صور» إذ أنه «حلل للشيعيين دم المسيحيين وأموالهم وأعراضهم» بغية أن «يتخلص الشيعيون من الأقلية المسيحية، وتبقى الشيعة، وحدها، سيدة البلاد».

- أما الوفد الحجيري، برئاسة السيد المذكور «عبد الحسين شرف الدين» فقد كان «حيلة سياسية لم ينطلِ رياؤها على كل ذي عقلٍ سليم».

- رغم المزاعم التي انطلقت بعد مؤتمر وادي الحجير، «أن الأمن قد استتب في البلاد ... وأن المسيحيين والشيعيين قد أضحوا أخوة، ويجب أن يتكاتفوا لبث روح الحب والسلام بين الأهلين»، فإنه «لم يمضِ ستة أيام على هذه الخدعة حتى اجتمع الأشقياء، صباح الأربعاء الواقع في ٥ أيار، على بركة يونين، إحدى قرى كامل بك الأسعد، وعقدوا العزيمة على مهاجمة عين إبل».

- بعد هذا الاجتماع، أرسلت الدعوات إلى «بلاد بشارة والشُعب وهونين وجبل عامل» للمشاركة في الهجوم على عين إبل، وقد قدر عدد المحتشدين للهجوم «بستة آلاف مهاجم» مع «عدد كبير من النساء لأجل السلب والنهب».

- مهد «محمود الأحمد بزي» للهجوم بعملية تضليلية، إذ أنه، بعد اكتمال الحشد بالقرب من بنت جبيل، أرسل كتابا إلى أهل عين إبل يطمئنهم فيه بأنه قد تلقى كتابا «من أمير البلاد كامل بك الأسعد، يوصيه بالمسيحيين»، بينما كان هو قد بدأ زحفه باتجاه عين إبل.

الهجوم:

- بدأ الهجوم، على البلدة، من جهة الغرب، وكان عدد المهاجمين، من هذه الجهة، نحو خمسماية رجل، فلقيهم شباب البلدة، بسلاحهم، وكان عددهم نحو مئتين.

- فجأةً، سُمعت طلقات نارية، من جهة الشمال، صادرة عن مهاجمين في مقدمتهم «أكابر القرى، وزعيمهم محمود الأحمد بزي ومحمود جابر بزي وأمين محمود مرعي بيضون رئيس الجمعية في بنت جبيل، وعلي ابن السيد محمد جعفر، والسيد طاهر، وابن السيد علي من يارون وخلافهم كثيرون»، وكان هؤلاء يحملون بأيديهم «محارم بيضاء علامة السلام وهم ينادون: يا نصارى، لا تخافوا، أفندية البلاد يعطوكم الأمان». ولم يطلق شباب البلدة النار، حتى إذا ما اقترب المهاجمون منهم، بادر هؤلاء بإطلاق النار على شباب البلدة وهم يرددون «يا محلى شرب السيكارة، اليوم ذبح النصارى».

- وعند الظهر «الساعة ١٢ فرنجية» ظهرت فرقة من المهاجمين من جهة الشرق، ومعها ٣ جمال «تحمل المعدات الحربية من خرطوش وقنابل يدوية ومفرقعات نارية»، ورغم أن شباب البلدة فوجئوا بهذا الهجوم عند «قيلولة الظهر»، فقد استمر القتال بين الفريقين نحو ثماني ساعات، سقط اثره من

شباب البلدة «عشرة في القتال» وما أن نفدت الذخيرة من شباب البلدة حتى انسحبوا «من جهة الجنوب» فاتحين طريقا «لخروج النساء والأطفال».

- لم يتمكن أهالي «الحارة الشمالية» من الهرب، بينما هرب الشباب، مع من بقي سالماً من الأهالي، إلى «المنطقة الإنكليزية».

- أرسلت حكومة صفد «٣٠٠ جندي»، لحماية الهاربين، عند «حدود المنطقة» الخاصة بها.

- لم يُعرَف عدد قتلى المهاجمين لأنهم كانوا يحملون قتلاهم إلى خارج ساحة القتال «كما هي عادتهم في كل هجوم»، أما عدد القتلى من أهل البلدة فكان عشرة من الشباب سقطوا أثناء القتال، ولكن المهاجمين «قتلوا ٧٥ بعد انسحاب الشبان، وأكثرهم نساء وأطفال وعجَّز»، وقد استمر المهاجمون في البلدة، ينهبونها «ثلاثة أيام كاملة».

- بسقوط عين إبل «سقطت كل القرى» المسيحية بين أيدي الشيعة، «كرميش ودبل والقوزح، فلم يبقَ ولا قرية مسيحية مأهولة وعامرة»[٩٠].

ويبدو أن فرنسا لم تتأخر في الاستجابة لاستغاثة القرى المسيحية المهاجمة والمهددة، فقد أوردت الجريدة نفسها، وبالتاريخ نفسه نبأً مفاده أن «قوة مهمة، من الجيش الفرنسي، قادمة، بطريق البحر من الاستانة، نزلت في جهات صور، مع كامل عدتها وانضمت إلى الجنود التي هناك، للتنكيل بالعصاة وزعمائهم»، وأن حكم الإعدام قد نُفِّذ «بستة من الشيعيين»، وأن الطائرات الفرنسية «قصفت قرية بنت جبيل .... فدمرت معظمها»، كما ألقي القبض على «عدد من الأشقياء، من قضاء صور» وسيقوا إلى بيروت «مكبلين بالقيود»[٩٢].

هذه هي الرواية «المسيحية» لأحداث عين ابل، وهي رواية لا يمكن اعتمادها دون العودة إلى المصادر الأخرى للمقارنة بين الروايات المختلفة والمتناقضة، ومن أهم هذه المصادر، تلك التى أوردها الشيخ احمد رضا في «مذكرات للتاريخ» بمجلة العرفان، ويتحدث فيها عن الاستفزازات» الفرنسية والمسيحية» لجبل عامل وأهله، ففي مذكراته ليوم الأربعاء في ٥ أيار/مايو ١٩٢٠ (وهو يوم الحادثة) يشير «رضا» إلى أن «المسيو شاربنتييه» الحاكم العسكري الفرنسي، في صيدا، قد أنشأ، تحت رعايته، «عصابة مسيحية» يرأسها المدعو «عيد الحوراني، من قرية الكفور، في ضاحية النبطية»، وقد دأبت هذه العصابة على ممارسة اعتداءاتها على المواطنين الشيعة، في جبل عامل،كما دأبت الحكومة (الفرنسية) على فرض غرامات مالية «بمئات الليرات» على القرى الشيعية لأسباب تافهة وغير عادلة (غرامات على زوطر الشرقية وزوطر الغربية ويحمر، وغرامة على النميرية، وغرامات أخرى على قرى شيعية أخرى) بينما «تغضي عن المعاملة بالمثل في قرى أخرى».

وفي مذكراته ليوم الخميس في ٦ أيار يقول احمد رضا « أظهر لنا كامل بك حذره وخوفه من تفاقم الحال وفلتان الأعمال في هذا الجو الممتلئ بالاشاعات التي يعمل لها مريدو الفتنة، واغراق الامة بها، ليتسنى لهم إرسال القوة وإنزال الضربة القاسية»، ويذكر «رضا» بعضاً من هذه الاشاعات المثيرة للفتنة مثل: « قتل رجل مسلم في وادي الدب قرب قرية باتر» و «هتك امرأة مسلمة من قرية حانين، بائعة لبن، تصدى لها، في قرية عين ابل بعض أوباش القرية المغرورين بالفرنسيين، فعّروها من أثوابها بالقوة وأمروها أن تمشي أمامهم هكذا، ذاهبة جائية، ثم تداولوها بالفاحشة علنا». ثم يروي حادثة الهجوم على عين ابل على الشكل التالي»: أخذت هذه الإشاعات مأخذها في

نفوس المسلمين، وأنكرها عقلاء المسيحيين، وحاول كامل بك إطفاءها... لكن ذلك لم يهدئ هيجان المتحمسين من شباب تلك الناحية، فاجتمعوا على بركة كونين يوم أمس الأربعاء، وخاف كامل بك أن يطوح بالقوم حماستهم وطيشهم... فينتقموا من أهل عين ابل ... فأرسل وفداً مؤلفاً من أعيان بنت جبيل هم السادة: الحاج علي يوسف بزي، والحاج حسن بزي، وعبد الحميد بزي، وعبد الحسين بزي، ومعهم كتاب منه إلى رأس العصابة المهتاجة محمود احمد بزي ورفقائه يأمرهم بالاخلاد إلى السكينة وترك الامر بين العقلاء ليتدبروه». ويستطرد رضا:» ذهب الوفد إلى محل اجتماع القوم، على البركة، وذلك وقت الظهر من ذلك اليوم، فوجدوا جمعاً غفيراً يلتهب حماسة من قرى بنت جبيل ومارون ويارون وصلحة وعيترون وعيتا الشعب وكونين وحانين وبيت ياحون وعرب الحمدون... وكان موقع البركة قبالة عين ابل، رآهم حرس القرية فأطلقوا عليهم النار، فازداد هياجهم وقابلوا النار بالمثل، وهجموا على عين ابل، ودارت معركة حامية شديدة، فقتل من المهاجمين: علي خليل موسى ايوب من بنت جبيل، وإبراهيم درة من عيترون، وخليل ابو صبحة من مارون، وقتيل رابع لم نعلم اسمه، ووقع منهم جرحى. اما القتلى من عين ابل فلم نعلم عددهم الان». ويتابع رضا: « لما جاء الوفد ورأى المعركة دائرة رحاها، لم يجد بدأ من أن يكتب بذلك حالا إلى كامل بك يخبره بالأمر الواقع، فاستاء كامل بك اشد الاستياء، فأرسل أخاه محمود بك الاسعد ليذهب فيسكن الثائرة ويكف الناس عن القتال، وارسل إلى محمود بك وفضل بك ليعلموا الحكومة بما وقع».

وكتب الشيخ احمد رضا في مذكراته ليوم السبت في ٨ أيار/مايو (١٩٢٠) أن الثورة، في بلاد بشارة «لا تزال تتفاقم» وأن الجموع «لا تزال محتشدة»، وقد أُشيع « أن عين ابل أُحرقت، وقتل من أهلها مقتلة عظيمة، وجرت

فيها فظائع تقشعر منها الأبدان، ووحشية تأباها النفوس الصحيحة التي تعلم ما المراد بإبلاغ الحال إلى هذا المبلغ الجسيم الذي يصل بالأجنبي إلى مراده»[٩٣].

ويحدثنا «رضا» نفسه عن حقيقة أحداث «عين ابل» كما رواها له أحد من تابعوها وعايشوها، وهو «ابن السيد محمد هاشم» من قرية «دير سريان من قضاء صور» فيقول: إن شاباً من آل سويد كان عائداً إلى قريته فلقيه، في الطريق، عند «وادي الدب» أربعة «من العصابات المسلحة من أهل عين ابل (وهي عصابات ألفها الفرنسيون ضد الثائرين وجهزوها بالعتاد والمال)» فقتلوه، وأثارت فعلتهم هذه اهالي المنطقة (من الشيعة)، فاجتمع « على بركة هونين، يوم الأربعاء الماضي» (أي بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٢٠) نحو «مائتي رجل ليقرروا ماذا سيكون عليهم أن يفعلوا. وجاءهم الجماعة من عقلاء بنت جبيل ونهوهم عن أن يندفعوا مع عاطفتهم»، فوافقت الاغلبية على رأي العقلاء إلا أربعة منهم «وهم رجلان من بنت جبيل ورجلان من مارون» (الراس)، فقام هؤلاء الاربعة بهجوم على «عين ابل»، ثم «تبع الأربعة ثمانية آخرون»،فقابلهم أهلها بإطلاق النار من متاريسهم، فقتل من المهاجمين واحد وانقطعت اخبار الباقين عن المجتمعين عند البركة، فسار منهم «سرية مؤلفة من ١٠٣ رجال، ولحقت بالمهاجمين الاثني عشر»، فهرب من كان خلف المتاريس من أهالي «عين ابل» وحلفائهم من «القرى المجاورة»، ودخل المهاجمون البلدة فأشعلوا النار في بيوتها التي هجرها أهلها فارين، كما هجر «اهل دبل ورميش والقوزح» قراهم «تاركين بيوتهم عرضة للنهب والسلب» وقد قتل، في هذه الأحداث «أطفال صغار أصابهم الحريق، واما النساء فلم يتعرض لهن أحد بسوء». ويعلق الشيخ رضا على هذه الأحداث بقوله: «ولا ريب أن كل ذلك كان عن يد عاملة

تدفع وتحمّس مسيحية عين ابل، وكانوا (أي هؤلاء الأشقياء) بجهلهم، مندفعين في هذا السبيل، وقد غلبوا على العقلاء منهم، لأن اندفاعهم كان عن يد قوية لها صولة ودولة، وقد اغتروا بما كانت تمدّهم به من السلاح والذخائر». ويتابع «رضا» قائلا إن من اجتمع عند «بركة كونين» (ذكرها مرة: هونين) كانوا «نحو مائة رجل، اندفع منهم نحو سبعة او عشرة، لم يسمعوا نصائح العقلاء، فأجلوا المتمترسين من أهالي عين ابل، وألجأوهم إلى الاعتصام بالكنيسة» وقد بادر المهاجمون إلى منع «السفلة» من الاعتداء على «النساء والأطفال»، ورغم ذلك، فقد «قتل بعض الأطفال خطأً»، أما النساء «فقد احتمين بقرى الشيعة المجاورة فحموهن وصانوهن»، وأما الرجال فقد ذهب قسم منهم إلى فلسطين. ويؤكد «رضا» أن النهب لم يتعد «عين ابل» إلى القرى المسيحية الأخرى « التي فر منها أهلها»(٩٤).

ونكتفي بهذا القدر من الروايات عن حادثة الهجوم على « عين ابل» تاركين للقارئ تقدير مدى سلامة كل منها وصحته.

٧ – الهجوم على صور:

وفي الفترة نفسها، قام «صادق الحمزة» ومعه نحو ستين رجلاً من رجاله «بين فرسان ومشاة» بالهجوم على صور بقصد «مناوشة» الحامية الفرنسية المتمركزة في المدينة، وقد رفض «حمزة» دخول المدينة لقتال هذه الحامية كي لا «يدخل الذعر» في قلوب «الأهالي الآمنين» وهو لا يقصد مقاتلتهم. وتمركز «حمزة» مع رجاله في استحكامات عسكرية عند «باب المدينة، عند العين» منتظراً خروج العسكر «ليناوشه القتال»، وصدف أن خرج اثنان من المتطوعة «احدهما جركسي والآخر فرنسي» فانذرهما صادق بالوقوف فلم

يمتثلا «بل صوب الجركسي بندقيته» إلى «حمزة» الذي «سبقه باطلاق النار» فقتله، وعاد الآخر إلى المدينة هَلعاً.

وعندئذٍ تجمع المتطوعة (وهم جماعة من المسيحيين طوعهم الفرنسيون للدفاع عن المدينة) وتمترسوا خلف المتاريس، وفي المنازل، وبدأوا يناوشون، بالنار، جماعة صادق، واستمرت المناوشات نحو ساعة ونصف الساعة «وكان رجال صادق يقذفون بالقنابر (القنابل اليدوية) من فوق المتاريس» وكانت حصيلة هذه المعركة «بضعة عشرة قتيلا» من المتطوعة، ولم يذكر «رضا» أن صادقاً خسر أحداً من رجاله.

ويذكر «رضا» أن «أدهم الخنجر» هاجم، في تلك الآونة، وعند «خان محمد علي، عند عقبة زلوم» عربات كانت تنقل التغذية للحاميات العسكرية الفرنسية، فاشتبك مع الجنود الفرنسيين الذين كانوا يحرسون هذه العربات، فجرح عددٌ من العسكريين، وجرح واحدٌ من رجال أدهم[٩٥].

٨ – الرد الفرنسي على أعمال المقاومة في جبل عامل: حملة نيجر – آرلابوس (Colonne Nieger - Arlabosse)

يحدثنا الجنرال «دي هاي Du Hays » عن العمليات العسكرية الفرنسية، في جبل عامل، لمواجهة أعمال المقاومة، وذلك استنادا إلى الوثائق المتوافرة في «المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي» بفنسين (SHAT) وضمن حديثه عن «العمليات في سنجق صيدا» الذي يشتمل على منطقتي جبل عامل ومرجعيون.

تعزو هذه الوثائق حركات المقاومة التي انطلقت في «سنجق صيدا» منذ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ (أي منذ احتلال الفرنسيين لهذا السنجق)،

إلى «تحريض بعض الزعماء المتعصبين» وتعدّ منهم «محمود الفاعور» الذي كان يحرض «البدو» و «كامل بك الأسعد وصادق الحمزة، وبعض الآخرين» الذين كانوا يحرضون «الطوائف المحلية»، ويجدون «في القطاع الشرقي (وهو القطاع الذي كان بيد الشريفيين) التآمر والملاكات والأسلحة وإمكانات الاختفاء، إما في القطاع الشريفي، أو في فلسطين، عندما تضغط حملاتنا عليهم، عن قرب»[٩٦].

ومنذ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٩، بدأت «أعمال العصابات» تنشط في «المنطقة الجنوبية-الشرقية» من صور، وفي مرجعيون، حيث لم يكن في هذه المنطقة، سوى: سرية من الفوج ٤١٥ مشاة، منها «فصيلتان في صيدا وأخريان في مرجعيون»، وسرية من «قناصي أفريقيا»، منها «فصليتان في صور وأخريان في مرجعيون» وقد قررت القيادة ارسال حملة (أو: رَتل Colonne) مهمتها «تأديب العصاة، وتأمين الأهالي، وإظهار القوة»[٩٧].

وبعد أن يتحدث «دي هاي» عن حملة أرسلت في كانون الأول/ديسمبر - شباط/فبراير عام ١٩٢١ (بقيادة ديسبا Despas و ديفيل Deville)، الى منطقة مرجعيون (المطلة ووادي الحاصباني) لتأديب «محمود الفاعور» (وهي حملة سنعود إليها، فيما بعد، عند حديثنا عن حركات المقاومة في العرقوب، شرق مرجعيون)، تحدث، بالتفصيل، عن:

- حملة نيجر - آرلابوس (أيار/مايو - حزيران/يونيو عام ١٩٢٠):

يذكر «دي هاي» أن الاضطرابات قد تفاقمت في هذه المنطقة (في أول أيار/مايو)، إذ كان «صادق الحمزة» يسيطر عليها، محاولا «تنظيم نوع من الحكم المستقل، واستغلال البلاد اسوأ استغلال». وهكذا فإنه، في ٧ أيار/مايو، حاولت «عصابة من ٢٥٠ الى ٣٠٠ رجل» القيام «بهجوم على صور، لذبح

المسيحيين» وقد نتج عن هذا الهجوم مقتل «٧ من السكان ودركي شركسي» وجرح «ثلاثة»، ولكن الأهالي بدوا قلقين جداً، خصوصاً أن العصابة هددت بالعودة الى صور من جديد. وفي الوقت نفسه، فإن «بلدة عين إبل المسيحية، الواقعة على الحدود الجنوبية لقطاعنا، هوجمت وذُبِحَ ٥٣ من سكانها»[٩٨]. وقد أقدمت نسَّافة (Torpilleur) فرنسية على الرسو في ميناء صور حاملة تعزيزات لحامية المدينة بغية «تهدئة النفوس بعض الشيء»، ولكن رجال العصابات كانوا قد قطعوا الخطوط الهاتفية «شمال المدينة»، وتمركز فئة منهم عند «جسر الليطاني»، وطاولت الاضطرابات منطقة صيدا «حيث سُلبت قرية وأُحرقت»، وقد عُزِزت، كذلك، حامية هذه المدينة، بعد هذه الأحداث.

أمام هذا الواقع، قرر القائد العام (الجنرال غورو)، بتاريخ ١٦ أيار/مايو، «تشكيل حملة قوية، لأجل إعادة النظام في سنجق صيدا ومعاقبة العصاة، وتطمين الأهالي»، مغتنماً فرصة وصول «الأفواج الأولى للفرقة الرابعة» الفرنسية[٩٩].

كانت هذه الحملة بقيادة العقيد «نيجر» وشكلت من مفرزتين:

- الأولى، بقيادة المقدم (Chef de Bn) آرلابوس، وتضم:

«كتيبة من الفوج الثاني للرماة الجزائريين، وكتيبة خيالة، وفصيلة مدفعية ٦٥ ملم، وقد اجتمعت هذه المفرزة في النبطية».

- والثانية، وتضم «كتيبتين من الفوج ٢٧ للرماة الجزائريين، أبرّتا في صور مباشرةً، ومن ٣ كوكبات خيالة وفصيلتي مدفعية ٦٥ ملم».

وكانت مهمة هاتين المفرزتين «السير الى تبنين، ومحاولة الاشتباك بالعصابات والقضاء عليها». وقد التقت هاتان المفرزتان في ٢٢ منه، ولكنهما لم تتمكنا من القضاء على العصابات التي استطاعت الهرب. وقد تابعت

الحملة، بعد ذلك، جولتها، في المنطقة، مستطلعة «بنت جبيل، عين ابل، قدس، هونين، الخالصة» وعادت الى تبنين «عن طريق الطيبة وعلى جانبي الليطاني» حيث بقيت «مفرزة آرلابوس» في تبنين، بينما تابعت المفرزة الأخرى، بقيادة نيجر، طريقها الى صور، فوصلتها في ٢ حزيران/يونيو.

وما أن أنهت الحملة مهمتها، حتى قدم قائدها تقريراً عن نتائجها، وقد جاء في التقرير أن الحملة «أثارت بعض الارتياح، وتركت انطباعاً قوياً لدى الأهالي» إلا أنها، وفقاً لتقدير قائدها، لم تستطع اخضاع المتمردين اخضاعاً تاماً، ولذلك فهو اقترح «إبقاء قوة كافية في المنطقة، شرق صور» بهدف «الايحاء بالثقة والمعاقبة المباشرة لمحاولات الاخلال بالنظام». أما قائد الفرقة الثالثة (الجنرال غورو) فرأى أن «الأهداف الأساسية للحملة لم تتحقق وخصوصاً: محاصرة العصابات المتمردة وأسرها»(١٠٠).

أما المفرزة التي بقيت بتبنين، فقد تمركزت حول البلدة «حيث أشاعت الأمن وتلقت التماسات الطاعة والخضوع»، وبعد ذلك، (بعد ٦ حزيران/يونيو)، توغلت المفرزة جنوباً، حتى بنت جبيل، ومن هناك «سارت بمحاذاة الحدود الجنوبية لقطاعنا، مارة بعين إبل، البلدة المدمرة والمنهوبة بالكامل، والتي لم يعد إليها سوى نحو ثلاثين من سكانها، ثم عيتا الشعب، فالجردة، حيث تلقت خضوع عدة قرى، وعاقبت أخرى، كما استقبلت بحماسة أحيانا». وقد وصلت هذه المفرزة، جنوباً، الى الحدود التي تفصل بين القطاعين، الفرنسي والانكليزي، عند «ساحات» بالقرب من «الجردة»، حيث أقامت اتصالا «بالمخفر الانكليزي» الذي لقيت منه «استقبالاً باردا»، وقد صرح الضابط الانكليزي الذي يرأس ذلك المخفر أن القبائل المتمردة «ليست في القطاع الجنوبي»، بينما يقول الأهالي إن الإنكليز يشجعون هذه القبائل على «عدم تقديم الخضوع»

للفرنسيين[١٠١]. وأما «المجموعة السيارة» فقد عادت من صور الى تبنين، حيث التقت، بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو، بالعقيد اوزاك (Ausac) قائد «الفوج الثاني للرماة الجزائريين» الذي تسلم قيادة «المجموعة الجنوبية».

في هذه الأثناء، وفي مرجعيون، «كانت غارات البدو وقرصناتهم قد بدأت»، ففي ٣ حزيران/يونيو، قامت عصابة بنهب بلدة «دير ميماس» وفي مساء ٦ منه، تعرض معسكر مرجعيون «لهجوم صغير تم صده بسهولة»، وفي ١٠ منه، اصطدمت قوة استطلاع كانت متوجهة نحو بلدة «الخيام» بعصابات كانت تحتل المرتفعات القريبة منها، وفي مساء اليوم نفسه «أُفدنا عن مرور نحو ألفي بدوي على جسر الغجر، آتين من الشرق» وقد احتل هؤلاء بلدة «المطلة» في ١١ منه، «وكل الدلائل تشير الى توقع هجوم قريب في منطقة الجديدة (مرجعيون)، والقليعة، وكفركلا»[١٠٢].

وبالفعل، ففي ١٥ حزيران/يونيو، بدأ «الهجوم المنتظر»، حيث قامت عصابات يقدر عديدها بنحو ٧ آلاف رجل، بهجوم على «بلدة مرجعيون والمعسكر فيها، وعلى بلدات الخربة والقليعة ودير ميماس»، إلا أن قوات المعسكر استطاعت صد هذا الهجوم، وقد شارك في صده أهالي القليعة «الذين كانوا بقيادة رئيس محلي ذي قيمة هو ابراهيم فرنسيس»، وأما في أماكن أخرى «فقد هرب الأهالي دون أن يدافعوا، وتكبدوا خسائر فادحة». وفي الأيام التالية، أطلق العقيد أوزاك «المجموعة السيارة» التي وصلت الطيبة في ١٧ منه ثم الى كفركلا في ٢٠ منه، وقد قصفت هذه المجموعة، في ٢١ منه، القرى المتمردة في الحولة[١٠٣].

أما نتائج هذه الحملة فيلخصها «دي هاي» استناداً الى الوثائق الآنفة الذكر، كما يلي:

«تمّ اخضاع المحيط الخارجي لقطاعنا، في جبل عامل، وذلك بفضل هذه الحملة (المجموعة السيارة) وعلى حواشي الحولة، وذلك بسبب الخوف الذي أدخلناه في نفوس الأهالي في قرى هذه المنطقة. إلا أن هؤلاء لا يجرأون على تقديم خضوعهم لنا خوفاً من اضطهاد (العصابات) لهم، إما عن طريق سرقة مواشيهم أو تدمير حصادهم، خصوصاً أننا لا نستطيع أن نمركز مخافر في الحولة حيث درجة الحرارة جدّ مرتفعة، وحيث تنتشر الملاريا، وحيث المواصلات مستحيلة»(١٠٤).

ورغم ذلك، ظل نشاط عصابات البدو مستمراً ضد مرجعيون، وكذلك نشاط المتمردين في الداخل، «مما أبقى المنطقة في حالة اضطراب عميق ومستمر، خصوصاً أن معظم زعمائها السياسيين والدينين محكومون بالأعدام أو بالنفي، مما يجعل عودتها الى الهدوء مباشرةً، إثر هذه الحملة، أمراً غير طبيعي».

وتعدد التقارير ما يتوجب على «القرى المتمردة» في هذه المنطقة، أن تقدمه للمحتلين، مثل:

«الإذعان، وتسليم الأسلحة، ودفع التعويضات، وإعادة المواشي الى القرى المسيحية المنهوبة»، إلا أنها ترى أن ذلك لن يتم إلا إذا «استمرينا في عرض القوة» وذلك عن طريق جهاز يشمل:

«-إقامة مخافر على الحدود الخارجية للقطاع (الفرنسي)، في الجديدة (مرجعيون)، وعديسة، باتجاه الشرق، وباتجاه الجنوب، وفي تبنين، حيث يمكن أن ينقل المخفر، فيما بعد، الى بنت جبيل.

«-إقامة معسكر شمال النبطية، بحيث يشرف على طريق صيدا، ويسمح بالتحرك شمال نهر القاسمية (الليطاني)، كما توضع قوة صغيرة متحركة في

للفرنسيين[١٠١]. وأما «المجموعة السيارة» فقد عادت من صور الى تبنين، حيث التقت، بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو، بالعقيد اوزاك (Ausac) قائد «الفوج الثاني للرماة الجزائريين» الذي تسلم قيادة «المجموعة الجنوبية».

في هذه الأثناء، وفي مرجعيون، «كانت غارات البدو وقرصناتهم قد بدأت»، ففي ٣ حزيران/يونيو، قامت عصابة بنهب بلدة «دير ميماس» وفي مساء ٦ منه، تعرض معسكر مرجعيون «لهجوم صغير تم صده بسهولة»، وفي ١٠ منه، اصطدمت قوة استطلاع كانت متوجهة نحو بلدة «الخيام» بعصابات كانت تحتل المرتفعات القريبة منها، وفي مساء اليوم نفسه «أُفدنا عن مرور نحو ألفي بدوي على جسر الغجر، آتين من الشرق» وقد احتل هؤلاء بلدة «المطلة» في ١١ منه، «وكل الدلائل تشير الى توقع هجوم قريب في منطقة الجديدة (مرجعيون)، والقليعة، وكفركلا»[١٠٢].

وبالفعل، ففي ١٥ حزيران/يونيو، بدأ «الهجوم المنتظر»، حيث قامت عصابات يقدر عديدها بنحو ٧ آلاف رجل، بهجوم على «بلدة مرجعيون والمعسكر فيها، وعلى بلدات الخربة والقليعة ودير ميماس»، إلا أن قوات المعسكر استطاعت صد هذا الهجوم، وقد شارك في صده أهالي القليعة «الذين كانوا بقيادة رئيس محلي ذي قيمة هو ابراهيم فرنسيس»، وأما في أماكن أخرى «فقد هرب الأهالي دون أن يدافعوا، وتكبدوا خسائر فادحة». وفي الأيام التالية، أطلق العقيد أوزاك «المجموعة السيارة» التي وصلت الطيبة في ١٧ منه ثم الى كفركلا في ٢٠ منه، وقد قصفت هذه المجموعة، في ٢١ منه، القرى المتمردة في الحولة[١٠٣].

أما نتائج هذه الحملة فيلخصها «دي هاي» استناداً الى الوثائق الآنفة الذكر، كما يلي:

«تمّ اخضاع المحيط الخارجي لقطاعنا، في جبل عامل، وذلك بفضل هذه الحملة (المجموعة السيارة) وعلى حواشي الحولة، وذلك بسبب الخوف الذي أدخلناه في نفوس الأهالي في قرى هذه المنطقة. إلا أن هؤلاء لا يجرأون على تقديم خضوعهم لنا خوفاً من اضطهاد (العصابات) لهم، إما عن طريق سرقة مواشيهم أو تدمير حصادهم، خصوصاً أننا لا نستطيع أن نمركز مخافر في الحولة حيث درجة الحرارة جدّ مرتفعة، وحيث تنتشر الملاريا، وحيث المواصلات مستحيلة»[١٠٤].

ورغم ذلك، ظل نشاط عصابات البدو مستمراً ضد مرجعيون، وكذلك نشاط المتمردين في الداخل، «مما أبقى المنطقة في حالة اضطراب عميق ومستمر، خصوصاً أن معظم زعمائها السياسيين والدينين محكومون بالأعدام أو بالنفي، مما يجعل عودتها الى الهدوء مباشرةً، إثر هذه الحملة، أمراً غير طبيعي».

وتعدد التقارير ما يتوجب على «القرى المتمردة» في هذه المنطقة، أن تقدمه للمحتلين، مثل:

«الإذعان، وتسليم الأسلحة، ودفع التعويضات، وإعادة المواشي الى القرى المسيحية المنهوبة»، إلا أنها ترى أن ذلك لن يتم إلا إذا «استمرينا في عرض القوة» وذلك عن طريق جهاز يشمل:

«-إقامة مخافر على الحدود الخارجية للقطاع (الفرنسي)، في الجديدة (مرجعيون)، وعديسة، باتجاه الشرق، وباتجاه الجنوب، وفي تبنين، حيث يمكن أن ينقل المخفر، فيما بعد، الى بنت جبيل.

«-إقامة معسكر شمال النبطية، بحيث يشرف على طريق صيدا، ويسمح بالتحرك شمال نهر القاسمية (الليطاني)، كما توضع قوة صغيرة متحركة في

الوسط، تستطيع التحرك جنوب هذا النهر لمواجهة المجموعات المتمردة في الداخل وتعزيز مخافر المحيط الخارجي للقطاع»(١٠٥).

وتنتهي التقارير التي استند إليها «دي هاي» بما يلي: «بالاجمال، لقد سيطر الهدوء، في ١حزيران/يونيو وأول تموز/يوليو، ولكن الحرب المقدسة لا تزال تشن علينا. وفي أي حال، تسري الشائعات في حاصبيا أن الفرنسيين سوف يهاجمون القطاع الشرقي. ويقال إن زعيماً درزياً توجه نحو بيروت، على رأس قوة من ألف خيال، لكي يضع نفسه بتصرف القيادة الفرنسية، وإن المخافر الشريفية على الحدود، قد انكفأت لتسد عليه الطريق»(١٠٦). هذا ما أورده «دي هاي» في حديثه عن حملة نيجر على جبل عامل استناداً الى الوثائق الفرنسية، فماذا نجد، عن هذه الحملة، في المصادر المحلية، الموالي منها لفرنسا وغير موالي؟

نشرت جريدة «لسان الحال» الموالية للفرنسيين، بتاريخ ١٩ أيار/مايو عام ١٩٢٠، نبأً جاء فيه أن الحكومة (الفرنسية) عهدت الى «الكولونيل نيجر» شن حملة على العصاة الثائرين في صور لتأديبهم، وعلقت على ذلك النبأ بقولها: «تنفس القوم الصعداء لدن بلغهم أن الحكومة عهدت الى الكولونيل نيجر أن يكون على رأس جيش قوي لتأديب العصاة الثائرين في جهات صور. فقد حان للحكومة أن تبطش بالرعاع الجهال الذين ظنوا أن الجو صفا لهم، فتمادوا في طغيانهم، وأتوا من الموبقات ما شوّه سمعة بلادهم. نعم، لقد حان للشعب الساكن أن يطمئن فيعود الى أعماله الزراعية والتجارية، ويعوض عما أصابه من الرزايا والمحن». وبعد أن تتحدث الجريدة عن مطالب الذين تضرروا من أعمال حركة المقاومة، وأهم هذه المطالب، التعويض على ما أصابهم من أضرار وما منوا به من خسائر، تختم الجريدة تعليقها بقولها:

«ونحن على اليقين أنه، بعد حملة الكولونيل نيجر، ستطمئن البلاد، ويعود الأمن الى نصابه»، مكررة مطالبتها، من جديد، «بالتعويض على المنكوبين من أموال المعتدين...»(١٠٧).

أما الشيخ «أحمد رضا» فقد تحدث، بالتفصيل، في «مذكرات للتاريخ»، عن هذه الحملة، فذكر أنها توجهت، في النصف الثاني من شهر أيار/مايو عام ١٩٢٠، الى بلاد بشارة، (جبل عامل الجنوبي)، وقد «اصطحبت الحاج اسماعيل خليل والحاج احمد عرب، كرهائن»، كما رافقها «رشيد جنبلاط، متصرف صيدا». ويذكر رضا بعض الشائعات التي رافقت مسير الحملة جنوباً، الى جبل عامل، ومنها أنها أعدمت ستة رجال «رمياً بالرصاص وهم من قرى متفرقة»، وذلك لأن «بعض مهاجري عين إبل» اتهموهم بأنهم نهبوا بيوتهم. ويعلق رضا على هذه الشائعة بقوله: «ويقول الناس إن تهمتهم هذه كانت زوراً وبهتاناً، لأنهم ليسوا بأهل ذلك»، مستشهداً، لذلك، برواية أخرى هي أن أحد المقربين من الفرنسيين قال للحاكم الفرنسي إن أهل عين إبل يتحاملون، في اتهاماتهم، على الكثير من الناس، ولإقناع الحاكم بصواب رأيه، طلب منه أن يستعير خاتمه لبرهة معينة، فأعاره إياه، وقام هذا الرجل باعطائه الى واحد من أهل إحدى القرى المتهمة بمهاجمة عين إبل، وطلب منه أن يتعمد إبراز هذا الخاتم، في إصبعه، أمام جماعة من عين إبل، ولكنه، ما كاد يفعل ذلك حتى بادره واحد من الجماعة بادعائه أن هذا الخاتم له، وذهب وشكاه الى الحاكم الفرنسي الذي أيقن، عندئذٍ، صواب رأي الرجل المقرب منه، وأن «دماء الستة الذين اعدموا بتسرع الفرنسيين في الحكم ذهبت هدرا»(١٠٨).

ويذكر «رضا» أن «صادق الحمزة» قد تصدى للحملة (المؤلفة من ٤ آلاف جندي) عند وصولها الى «وادي الحريق، بعد اجتيازها سهل صور»، وكان مع

صادق «بضعة عشر رجلا»، وقد استطاع منعها من التقدم رغم قلة الذخيرة التي كانت لديه، كما أوقف تقدمها «مدة سبع ساعات» انسحب بعدها، لنفاد الذخيرة، ولم يفقد أحداً من رجاله، بينما خسر الفرنسيون «بضعة جنود أحدهم سائق مصفحة» بعد أن «هجم عليه أحد الثائرين فقتله على كرسيه في المصفحة ورجع سالما». وقد بادر «كامل بك الأسعد» الى التعميم على أهالي القرى التي تمر الحملة بها، بأن لا يقاوموا، وهذا ما فعله أهالي «جويا»، بينما عمد «مرافقو الحملة من متطوعة عين إبل والقرى المجاورة لها» الى نهب قرية «وادي جيلو»، كما كانوا «يفرضون الفرايض والغرامات على كل قرية يمرون بها، ويستخرجونها بالقوة»(١٠٩)، مما بعث الخوف والهلع في قلوب أهالي القرى والبلدات الشيعية في جبل عامل، ففر أهالي «بنت جبيل» إلى القرى الفلسطينية المجاورة «ولم يبق فيها نافخ نار»، تاركين خلفهم أموالهم وأرزاقهم وبيوتهم، فلما دخل جند الحملة اليها، وخلفهم المتطوعون في الحملة «احرقوا فيها بيوتاً خاصة، ولكن المتطوعين لم يعفّوا عن بقية البيوت فهدموها، حتى بعض المساجد، ونهبوا جميع ما تركه اهلها فيها، ويقدره بعضهم بعشرات الالوف من الذهب. وبلغنا أن الحملة كانت تغتال، في الطريق، من تعثر عليه، وبلغ ما قتلوه، على هذه الصورة، بضعة غلمان ورجال». وكانت الحملة قد اعتقلت الشيخ رضا نفسه، مع بعض رفاقه من وجهاء الشيعة، ثم افرجوا عنهم بعد ايام(١١٠).

ولم توفر الحملة «العلامة الاكبر السيد عبد الحسين شرف الدين»، على ما يبدو، اذ اشيع انها طوقت بلدته «شحور» بغية إلقاء القبض عليه، فخرج منها، الى الجولان، مع اسرته.

وقد هجر أهالي قريتي عيناتا ومارون(الراس)، والقرى المجاورة لهما، ديارهما «فحلّ فيها متطوعة عين ابل ورميش، واعملوا فيها النهب والتخريب بصورة فظيعة».

اما الحملة فقد تمركزت في «تبنين» وقصد قائدها (الكولونيل نيجر) ميس، ثم هونين، حيث التقى «كامل بك الاسعد» وأصر على أن يصطحبه إلى بيروت، وتظاهر كامل بك بالقبول، ثم طلب منه أن يعود الى «الطيبة» لكي يعد «لحلول العسكر» في البلدة، ويعود في الصباح، وقد عاد كامل بك إلى الطيبة بعد موافقة «الكولونيل نيجر» الا أنه، بدلاً من أن ينتظر الصباح ليعود للقاء قائد الحملة، جمع اسرته وغادر معها البلدة الى فلسطين، وفي الصباح، طوق الجند دار كامل بك، الا انهم لم يجدوا فيها «غير اثاثها الثمين، الذي تركه ونجا بنفسه وأهله».

وطلبت الحملة دليلاً، من أهل القرية، يدلها على «تولين» حيث منزل «محمد بك التامر» وكان في نيتها تدميره، فلم توفق إلا برجل أكرهه الجند على مرافقتهم الى تولين ولكنه حاول الهرب في الطريق فأردوه برصاصهم.

أما قائد الحملة «الكولونيل نيجر» فقد جمع بعض وجوه «الطيبة» وطلب منهم ما يلي:

«١ - تسليم السلاح،

«٢ - التعهد بحفظ الأمن،

«٣ - دفع غرامة العسكر،

«٤ - التعويض على الذين نهبت بيوتهم من المسيحيين في حادثة عين إبل،

«٥- إعادة جميع ما سلب من عين إبل عينا»، ولما تذرع هؤلاء بأنهم لا يمثلون البلدة وليسوا من أعيانها، وأنهم عاجزون عن تلبية هذه المطالب، طلب «نيجر» منهم أن يكتبوا اسماء أعيان البلدة لكي «يجمعهم في صيدا يوم السبت الخامس من حزيران».

وكان «بعض أشقياء المسيحيين» ينهبون القرى الشيعية «في منطقة صور» ولما رفع «الشيخ عز الدين علي عز الدين، وهو من أفاضل صور وتجارها المعروفين بالصدق والاستقامة» الأمر الى «الكولونيل نيجر» أجابه قائلاً: «أنا أمرتهم بذلك»، وإبدى «نيجر» للشيخ اصراره على «طلب التعويض على المسيحيين» ولما قيل له إن ما نهب من ديار الشيعة فاق كثيراً ما نهب من ديار المسيحيين أجاب: «نعم، ولكن ذلك جزاء، والتعويض غير الجزاء»[١١١].

ولم تنجُ «دار السيد عبد الحسين شرف الدين» ومكتبته النفيسة «في صور» من النهب. ورافقت الحملة شائعات تكاد لا تصدق لفظاعتها وهمجيتها، كأن قيل إنها (أي الحملة) وجدت في «كونين» شابا مريضاً (او جريحاً) «فظنوا انه كان في حادثة عين ابل، فهجم عليه القوم يريدون قتله، فألقت أمه وأخته بأنفسهما عليه، فلم يحجموا، بل قتلوا الثلاثة شر قتلة». كما قيل إن الحملة ساقت أمامها ، من بنت جبيل، رجلاً عجوزاً لم يستطع مجاراة الجند في السير«فأطلق العسكر عليه الرصاص فصرعوه قتيلا». ويتساءل الشيخ احمد رضا أمام هذه الشائعات: «لماذا هذا يا ترى، وقد كانت، قبل احتلال الفرنسيين، الأحوال بين طوائف هذه الناحية، على غاية من الصفاء، وآثار المسلمين، من ابناء جبل عامل، في حماية المسيحيين في حوادث عام ١٨٦٠ لا تزال مذكورة مشكورة، ولهم، في مثل ذلك، قبل هذا وبعده، ما يحمدون عليه؟». ويستنتج الشيخ رضا الاجابة بنفسه، اذ يقول: «ما ذاك إلا لأن

الفرنسيين أرادوا الفرقة ليسودوا، فبثوا دسائسهم وأغروا الجهلاء، حتى انتشر وهج الفتن فعميت منه عيون الذين لا يبصرون، وكانت هذه الحال حسرة في قلوب المخلصين من الطائفتين»(١١٢).

ويحدثنا الشيخ رضا عن الاجتماع الذي تم بين قائد الحملة (الكولونيل نيجر) ووجوه جبل عامل، في مطلع شهر حزيران/يونيو عام ١٩٢٠، وهذا ما أورده الشيخ رضا، بنصّه الحرفي:

«ورد أمس (في ٤ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠) أمر من السلطة الحاكمة في صيدا، بطلب عشرة من وجوه الناحية ليكونوا في الاجتماع الذي فرضه الكولونيل نيجر في صيدا.

«واليوم (٥ حزيران) ذهبنا في تلبية هذا الأمر بصحبة العلامة الكبير الشيخ عبد الحسين صادق وفضل بك الفضل ويوسف بك الزين والعلامة الشيخ سليمان ضاهر والسيد محمد جابر (آل صفا) والسيد يوسف الحاج علي، والفضلاء والأعيان. وكان الكولونيل نيجر قد عقد الاجتماع في محل مطران الكاثوليك في «الانطوش». وحوى هذا الاجتماع من كان في صيدا من وجوه الشيعة وأعيانها، ومن وجوه أهل السنة والمسيحيين وضمونا إليهم. وخطب فينا الكولونيل خطاباً شديد اللهجة على الشيعة، وتلك لهجة الغالب على المغلوب والمنتصر على المخذول، ثم قال: إذا لم يوقع وجوه الشيعة وأعيانها الحاضرون على الشروط التي فرضها الجنرال غورو، فالحملة ستظل سائرة في عملها تحمّل الأهالي كل ما تحتاجه من ميرة وعلف ومأكل ومشرب. ثم ترك لنا مهلة للتفكير في هذا الأمر الى ما بعد الظهر في الساعة الثالثة زوالية، وخرج المدعوون من غير الشيعة وحُظِر على الشيعة الخروج من الأنطش، حتى ينفذ هذا الأمر، وأحاط المكان ونوافذه برجال الدرك والبوليس. وجاء الكولونيل في

الوقت المعين يصطحب متصرف اللواء رشيد بك جنبلاط وقائمقام صيدا فؤاد بك العازوري وقائمقام مرجعيون خالد بك والقومندان شاربنتييه.

«وأعلن نيجر أنه تلقى الأمر العالي من الجنرال غورو أن لا يخرج أحد من هنا ما لم يوقع الشروط المفروضة فرضاً، ثم تلاها علينا:

«١ - تعهد بدفع غرامة مالية مائة ألف ليرة.

«٢ - وتعهد بحفظ الأمن في كل القرى المسيحية أو المنسوبة إليهم.

«٣ - وتعهد بأن يرجع المسيحيون الى قراهم ويمكّنوا من حصاد مواسمهم.

«٤ - وأن يسلم المحكومون كلهم الى الحكومة لتنفذ فيهم الأحكام.

«٥ - وأن ترد جميع المسلوبات من القرى المسيحية أو المنسوبة اليهم.

«فأبى الحاضرون توقيعها وطلبوا تحويرها بأخف منها وأقله المناقشة في إمكانية تحقيق الوصول إليها.وترفق المتصرف فقال: اكتبوا ما تريدونه من التحوير للوصول الى الشيء الممكن، فقدمنا لائحة فيها بعض التعديل وما نقدر عليه، فعرضه على القومندان شاربنتييه فأبى إباءً شديداً وقال: لا يمكن تعديل أو تحوير حرف واحد من الشروط المفروضة، وانتم ملكفون حتماً بتوقيعها دون أدنى اعتراض، وأن الحملة العسكرية لا تزال تعمل في قطركم على التخريب والتعذيب حتى توقع هذه الشروط بعينها، وأنتم محجور عليكم حتى توقع منكم جميعاً، ولكن إذا تم التوقيع فإن السلطة العسكرية تكف عن تحصيل نفقات الحملة من فلاحي الشيعة وعن عملها العسكري، وأن الملكية الشخصية لا تبقى لكم محترمة ما لم توقع هذه الشروط، ثم لا يرخص لكم بالخروج من مدينة صيدا ما لم توزع الغرامة المفروضة على القرى الشيعية في كل الجبل

شماله وجنوبه، وأن الشمال منه وإن لم يشترك فعلاً في أعمال الثورة فإن كل الشيعة مجرمون بنظر الحكومة لأنهم ثلاثة أقسام:قسم عمل بالنهب والسلب والقتل، وقسم حرّض، وقسم رضي بما حصل في قرارة نفسه وإن لم يظهر منه شيء، فلذلك حق عليهم أن يتحملوا جميع هذه الغرامة الثقيلة الباهظة. هذا نص ما بلغنا إياه المترجم بلسان شاربنتييه عن أمر الحكومة المحتلة. ثم قال: ومن رحمة الجنرال غورو بكم أنه أمر أن يحسم منها تلك الغرامات التي جمعها العسكر من قرى بلاد بشارة باسم الغرامة فقط، على أن جميع أموال المحكومين تبقى محجوزة ولا تحسب من أصل الغرامة. ثم استدعى رؤساء المسيحيين ونحّى وجوه الشيعة وعلماءها عن المقام الأول حيث كانوا جالسين وأجلس مكانهم من استدعى من المسيحيين زيادة في الإرهاق والإذلال، وكذلك فعل في اجتماع الصباح.

«وأمر كهنة المسيحيين بأن يوزعوا هذه الغرامة على المنكوبين من طائفتهم ويقدموا بها دفتراً. وبقي جماعة الشيعة بين أخذ ورد في التوقيع وعدمه إلى الساعة السادسة والنصف مساءً، وأخيراً تناول الشروط العلاّمتان الشيخ عبد الحسين صادق والسيد محمد إبراهيم، فقد رأوا أن لا مناص من توقيعها، ويفعل الله ما يشاء، فوقعاها ثم طيف بها على الحاضرين إلاّ قليلاً امتنعوا أولاً ثم أحضروا بعد ذلك فوقّعوا» (انتهى النص)[١١٣].

وقدرت الغرامة التي فرضت على الشيعة في جبل عامل بما يساوي «ماية ألف ليرة ذهبية» يضاف إليها ما تبقى من الضرائب على الفلاحين الشيعة «منذ ستة وثلاثين عاما». وقد قدرت هذه الضرائب، مع الغرامة، «بمايتى ألف ليرة ذهبية، وهذا فضلاً عما فرضته الحملة العسكرية أثناء عملها العسكري من الغرامات الخاصة».

أما كيفية جباية هذه الغرامات فكانت تتم على الشكل التالي:

كان «شاربنتييه» حاكم صيدا العسكري هو صاحب الأمر والنهي في هذا الموضوع، لذلك، فهو قد شكل اللجان على هواه، ثم كلف الجند جباية الغرامات من القرى، فكان هؤلاء يحتلون القرية طلباً للغرامة المفروضة عليها، فإن عجزت عن أدائها، سيقت مواشيها الى البيع بأسعار بخسة، (بنسبة ١٠ أو ٢٠٪ من السعر الحقيقي)، وكانت اللجان تتسلم المواشي بهذه الأسعار ثم تبيعها في أسواق فلسطين بأسعارها الحقيقية، «وهكذا بلغ ما جبوه خمسة اضعاف ما فرض، على ما قدره المقدرون». وقد سلب من الشيعة، في جبل عامل، بهذه الطريقة، كل ثروتهم، وكانت هذه الغرامة «لو وزعت على النفوس، كبيرها وصغيرها، نسائها وأطفالها، لأصاب كل نفس عشر ليرات ذهبية او نحو ذلك». ويعلق رضا على ذلك بقوله: «هكذا أرادت السياسة الفرنسية، سياسة الانتداب الغاشم، أن تستحكم الفرقة بين طوائف البلاد ليسودوا، وأن تفقر الطائفة التي لم تذعن للانتداب، ولم يتحول رأيها عن الاستقلال والوحدة السورية العربية».

وينحى رضا، أخيراً، بالملامة على «الجند السوري العربي» وزعماء العرب وقادتهم في سوريا» و «رجال العروبة في الساحل الشامي كله» الذين لم يقدموا أية مساعدة لأهل جبل عامل، بل لقي هؤلاء «السخريات اللاذعة والشماتة المضنية»، ثم يختم تعليقه بقوله: «وكما أهمل زعماء الشيعة أمر العصابات الجاهلة الثائرة بتعديهم على أخوانهم وأبناء وطنهم بحجة أنهم ممالئون لفرنسا، ولم يفرقوا بين الجاني والبريء، كذلك، أهمل زعماء المسيحيين أمر هؤلاء الجاهلين المنتقمين من قومهم، وهكذا استحكم النفور وخربت البلاد، وهكذا أراد المستعمرون، ليمكِّنوا أقدامهم، وهكذا كان تمدينهم للشعب، وهذه نتيجة وصايتهم عليه، كما زعموا»(١١٤).

أما الشيخ «سليمان ضاهر» عضو المجمع العلمي العربي بدمشق، فقد نقل إلينا حديثاً رواه احد المتطوعين « في الفرقة التي كانت مرابطة في النبطية، وانضمت الى الفرقة التي اتجهت من صور، وتألفت منهما حملة الانتقام من جنوب جبل عامل، بقيادة نيجر الفرنسي»، وقد عثر على هذه الوثيقة «واختلسها... رجل من النبطية كان له بعض الاتصال بالمتطوعين»، واختصّ بها الكاتب (الشيخ سليمان ضاهر)، الذي اورد الوثيقة بنصّها، و«بدون أدنى تصرف أو تعليق». وهاكم نص الوثيقة بلغتها العامية، كما وضعها كاتبها:

«أخبار سفر العسكر الى بلاد بشارة»

«سافرنا من النبطية نهار الخميس في ١٨ أيار ١٩٢٠ فكانت طريقنا على الزواتر (الزواطر) ومنهم إلى الجوهرية ومنها إلى القعقعية، ومن بعد قطعنا الجسر وطلعنا إلى (فرون) فكان وصولنا إليها الظهر، فحطنا (فحطينا) فيها فما وجدنا من سكانها أحد فنهبناها، وبعد برهة طرق سامعنا طلق من الرصاص، ومن بعد طلع إطلاق شتى، فتفرق الجيش وهجمنا نحن المتطوعين قدام الجيش على العدو وأطلقنا عليه الرصاص حتى أوصلناهم للغندورية، فكانت ساعة مهولة، وقد اشتعل فيها النار حتى أرفقنا عليهم وخلص الخرطوش وانقطع منهم الحس، ثم أخذنا بالمشي حتى وصلنا سريفة (صريفه) وطلعنا من هذه العقبة بإذن الله سالمين فبتنا في البلد المذكورة، وعند الصباح أخذنا بالمسير حتى وصلنا ضيعة تكنّى (بأرزون) فما وجدنا بها أحد فنهبناها ثم حرقناها، ثم اقبلنا على شحور فنظرنا البنادر الافرنسية منشورة بوسطها علامة التسليم فسلمت، ثم رجعنا إلى محل اباتتنا أعني سريفة(صريفه) فحرسناها وبتنا بها. ولما طلع الصباح أخذنا بالمسير حتى أقبلنا على مساواة

(مجدل سلم - تولين) فصوبنا المدافع عليها وهدمنا منها عمارة محمد بك. ثم اقبلنا على تبنين وإلا انصبّ علينا الرصاص مثل زخ المطر، فانتشرت الجيش وهجمنا على العدو واشتغل الرصاص حتى أرفقنا عليهم فقتلنا منهم ثلاثة وأربعة مجاريح ونحن طلعنا سالمين، ثم نزلنا (لليهوديه) فسلّمت، وتوجهنا يم (نحو) تبنين فلاقتنا مسيحيتها بدق الجرس والبنادر الافرنسية فسلمت، ثم دخلنا قلعتها وبتنا بوسطها، وعند الصباح سافرنا على عيناتا فما وجدنا بها احد فنهبناها وأكلنا دجاجها ودبينا فيها الحريق فرمّدناها، ثم طلعنا على بنت جبيل فما وجدنا فيها أحد فكسرنا فيها يومين ما أقبل علينا أحد فنهبناها وحرقناها ومن بعد صوبنا عليها المدافع فهدمناها. وفي يوم الثالث طلعنا على (مارون) حرقناها وأقبلنا على (يارون) فلاقتنا اهاليها ونسوانها بالزلاغيط ودق الجرس، وأمسينا بتلّها قبال بلد اسمها (فاره) فصوبنا المدافع عليها وضربناها، فكنا نرى العالم تنغل متل النمل، واشتغل عليهم المترليوز فقتل منهم كثير وجملة مجاريح. ولما اصبح الصباح سافرنا الى (المالكية) فما وجدنا من سكانها أحد فخرّبناها وبتنا فيها. وثاني يوم مشينا على (قَدَس) ومنها الى (بليده) ومنها الى (ميس) وكلهم سلموا، ومنهم إلى (هونين) فبتنا فيها. وعند الصباح نزلنا على (الخالصة) في (الحوله)، وهناك صارت معركة عظيمة وظلت المدافع والمترليوزات تضرب قدر ساعة ونصف، وكان موجود أحد رجال بنت جبيل فيها فهجم على الطوبجي بالسيف ليقتله فصوب عليه المترليوز فخيطه بالرصاص وقطع رأسه وأرسله إلى الحاكم وأخذنا فرسه ورجعنا إلى محل إقامتنا فبتنا في البلد المذكورة. وعند الصباح سافرنا إلى (رب ثلاثين) ووجدناها مسلمة، ثم أقبلنا على (الطيبة) فكان كامل بك مواجه العسكر وعازم الضابط، ولما وصلنا اليها فما وجدنا فيها احد

فكسرنا فيها يومين، وفي اليوم الثالث سافرنا على (دير سريان) فسلمت وطلعنا على (القعقعية) ومنها على (الجوهرية) ومنها على (كفرسير) (كفرصير) فحرقنا منها خمسة بيوت ومنها الى (القصيبة) فبتنا فيها وحرقنا منها ثمانية بيوت. وعند الصباح سافرنا الى (الزريرية) فلاقتنا أهاليها بدق الطبل فكانت ساعة (تفرفح) القلب ودخلناها بسرور، وعند الظهر أحضروا النوبة وصارت تضرب قدام السرايا على عد الضباط، وانتخبوا من المتطوعين خمسة وأخذوا يرقصوا، ومن جملتهم رجل بيروتي يدعى نمر قد اضحك برقصته الأطفال». (انتهت الوثيقة).

ويعلّق ضاهر على هذه الوثيقة بقوله: «هذا ما رواه في أخبار رحلته العسكرية ببساطه تعبيره العامي متطوع بسيط، وهو إن دل على شيء فقد دل على أن ما ترمي اليه حملة نيجر وسياسة (غورو) هو ما يرويه هذا المتطوع من التخريب والتدمير للقرى العاملية، وأن يحل بغير جارمه العقاب. وخاتمة مطاف هذه السياسة المجرمة الخاطئة ذلك الحكم القاسي الجائر الذي اصدرته على مجموع سكان الجبل وأبلغه نيجر بوثيقة تنطوي على مطاليب ممنوعة من المحال القيام بها، ومنها غرامة حربية مائة ألف ليرة ذهبية على زهاء ستين عالماً ووجيهاً في انطش صيدا، بجمعٍ حافلٍ من وجهاء مختلف الطوائف يرمي إلى الغض من كرامة العامليين.

«أما الغرامة فقد استوفي اضعافها بأساليب لم يرو لها التاريخ مثيلاً.

«حمل نيجر تحت التهديد العلماء والوجهاء على توقيع تلك الوثيقة الجائرة التي لم تكن في الواقع إلا صورة من صور السياسة الجائرة التي ترسمها من انتدبوا على هذه البلاد ليرشدوها بزعمهم، وليقروا فيها الأمن في نصابه، فكان قصاراها وأقصى ما تهدف اليه هو انتكاث (انتكاس) حبل الأمن

ونشر الفوضى وبث سموم التفريق بين سكان البلاد باسم الطائفيات والعنصريات، مما لا تزال له بقية باقية في بعض النفوس الضعيفة التي لم تصحُ من سباتها، ولم يتبين لها الرشد من الغي، فتنضوي تحت لواء الإلفة الجامعة، ولعلهم يرجعون الى الصواب فيتجنبوا سلوك تلك الشعاب وما ذلك على الله بعزيز»[١١٥].

وأما «الوثيقة الجائرة» التي حدثنا عنا «الشيخ سليمان ضاهر» فقد أوردتها جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠، مع جملة الشروط التي فرضها «الكولونيل نيجر» على الوجهاء العامليين في اجتماعه بهم في صيدا، وهاكم ما اوردته الجريدة:

«لقد كان من نتائج الحملة التي تولى قيادتها الكولونيل نيجر أن أعيان السنيين والمسيحيين والشيعيين في سنجق صيدا اجتمعوا، وعددهم ١٥٠، للعمل، بالاتفاق مع الحكومة، على تسوية مسألة التعويضات في المذابح والنهب التي اقدمت عليها عصابات السنجق.

«وقد ترأس الكولونيل نيجر هذه الاجتماعات وخاطب الأعيان المجتمعين بما يأتي:

«عهد إليّ الجنرال غورو القومسير العالي للجمهورية الفرنسوية في سوريا أن أجمعكم لأنقل إليكم أوامره وأحاول الوصول الى اتفاق يضع حداً للفتن التي تخرب بلادكم.

«ولقد تخلف بعض الأعيان المدعوين عن الحضور فاعتبروا عُصاة منذ اليوم، وسنتعقبهم كالعُصاة الى أن يتيسر لنا القبض عليهم.

«وقبل أن أخبركم بما انتظره منكم، لا أجد بُداً من ذكر الحوادث التي جرت في الشهور الأخيرة، والتي سفكت الدماء في بلادكم منذ أكثر من عام.

«إنّ بعض الأشخاص خضعوا للآراء الطائشة، آراء المفتنين والعُصاة، فألفوا عصابات أهرقت الدماء وأضرمت النار في البلاد. ومنذ اليوم الذي جرت فيه الحوادث الأولى في «الجديدة»، (مرجعيون) أخذت حوادث النهب والفظائع الوحشية تتزايد، فانتهت بمذابح عين إبل التي تأنف الانسانية من أن تنسب الى عمل الانسان، فلطخت هذه الوحشية مرتكبيها بالعار، وقد تحققت بنفسي فظائعهم البربرية، إذ باتت اليوم أكثر القرى المسيحية خراباً لم يبقَ فيها غير جثث أولئك المساكين. إن حكومة الجمهورية الفرنسوية، المعروفة من العالم بأسره بالرحمة، أفرغت مجهودها لإعادة السكينة الى بلادكم، وخابرت الذين ظنت أنهم من رجال الخير منكم للمحافظة على الأمن، فلما لم تنجح بوسائلها السلمية جنحت الى القوة، وجرت في هذه الطريق الى الحد الذي قررت الوصول إليه، بالرغم من رغبتها بأن لا تخرب البلاد بالحركات العسكرية. ولولا الحوادث التي جرت لما جنحنا الى هذه الوسائل، فقد ذهبت فرقة الى الحملات لمعاقبة المجرمين، وتعقبنا المتهمين بالمذابح والنهب، فأعدمنا بالرصاص من ظفرنا بهم، كما سنعدم الذين نتعقبهم متى قبضنا عليهم.

«إن جميع قرى العصاة التي ذهبنا إليها احرقنا فيها بيوت المجرمين، ما عدا قرية بنت جبيل التي كانت مقر الحركة، فقد خربنا القسم الأكبر من بيوتها، ثم أصدرنا أحكاماً هذه بيانها: حكم بالإعدام وضبط الأملاك على: صادق الحمزة، محمود أحمد البزي، موسى بوزقلي، الشيخ عبدالله عز الدين، رياض محمد حسن فرحات، عبد المجيد محمد بزي، محمود ماراج، سليمان طرفه، حاج فياض شرارة، حاج محمد سويدان،أدهم بن خنجر بك من المورانيه، علي حرب، محمود احمد قاسم، عبد الحسين سرور، نمر بلوز،

محمد بك التامر، سيد يوسف تامر، يعقوب قرواني، حسين علي مدا من الريحان، محمود محمد قاسم بركات من البزورية، احمد قاسم بركات من البزورية، رشيد غصين من القنيطرة، طعان إبن السيد خليل من عديسه وأخواه رشيد وحسن، سليمان طباجة من عديسه، شكيب عبدالله من الخيام، لطفي عبدالله من الخيام، نجيب عبدالله من الخيام، محمد عرب من الخالصة، كامل اليوسف من الخالصة، حاج محمود من الخالصة، عزوز مصطفى من الدوّارة، كامل شرور من حنين، محمود حمان سليمان من عديسه، وقد ضبطت أملاكهم. وحكم بالنفي المؤبد وضبط الأملاك على: كامل بك الأسعد، عبد اللطيف بك الأسعد، حاج محمود سعيد البزي، عبد الحميد سعيد البزي، السيد عبد الحسين شرف الدين، مراد الغلمي، حسين يوسف نصر الله سعد، حاج جواد من الخيام، حاج خليل من الخيام، عائلة فرحات من برعشيد (برعشيت).

«والآن أيها السادة، يجب أن نعلم إذا كنتم تريدون ايقاف حركاتنا العسكرية بشكل نهائي، فإنكم لا تجهلون أن الحملة التي أقودها مؤلفة من أربعة آلاف مقاتل، وقد طافت مدة عشرين يوماً بلاد الشيعيين، وكلفت أهاليها نفقات باهظة أثقلت كواهلهم، فإذا لم يتوصلوا الى الاتفاق، ولم يتقرر الأمن، نضطر الى مواصلة حركاتنا العسكرية على الشكل الذي رأيتموه، وفوق ذلك، فقد أظهرنا لكم إرادتنا الثابتة بمواصلة السير في هذا الطريق.

«وقد كنت حسبت أن العبرة كانت كافية، فأرجعت الحملة الى صور في ٢ و ٣ حزيران، ولكن الاشقياء عادوا الى النهب، فأرسلت قسماً من الحملة لتأديبهم. وقد قال لي بعض أعيان الشيعيين أن المجرمين لجأوا الى المنطقة الشرقية، فلا سبيل لنا إليهم ولا نستطيع القبض عليهم. على أن هؤلاء الأعيان،

لو ضغطوا على الذين ينتمي إليهم الأشقياء، لما حدث شيء من المذابح والنهب لا محالة. ولو أن الذين كانوا بينكم يعرفون مقاصد اللصوص - ويوجد بينكم من يعرفها - أ[illegible] بها قبل وقوعها ببضعة أيام، لما حدث شيء، ولما أُصيبوا بهذا العقاب ا[illegible]يبي الذي يستحقونه. ولذلك ألقينا تبعة الحوادث التي جرت في الشهور الستة الأخيرة على الطائفة الشيعية بجملتها.

«أما هذه التبعة فإنها تقسم الى ثلاثة أقسام:

«١ - مسؤولية الذين دبروا المذابح ونفذوها.

«٢ - الذين لم يشتركوا بتنفيذها ولكنهم حرضوا عليها.

«٣ - الذين لم يوافقوا عليها ولكنهم سكتوا عنها وكتموا أمرها، ولم يخبروا الحكومة لمداركتها بالاحتياطات اللازمة ومنع حدوثها.

«أي أن جميع الشيعيين المقيمين في منطقة صيدا هم كلهم تقريباً مسؤولون عن تلك الفظائع الشائنة، فوجب أن يتحملوا أثقال التعويضات عن الخسائر التي ولّدتها هذه الحوادث المحزنة.

«أما الشروط التي يطلبها منكم الجنرال القائد العام فهي الشروط الآتية:

«١ - تأخذون على أنفسكم، خطياً، تبعة خسائر القرى الداخلية في منطقتكم. وهذا الشرط لا أسأله سؤالاً بل أجبركم عليه.

«٢ - تتفقون مع أعيـــان المسيحيين الموجودين في هـــذا المجتمع بشكل يزيل مخاوف المسيحيين، فيعودون الى قراهم. فقد آن زمن الحصاد، وإذا لم يتم الحصاد، فإنّ المجاعة محيقة بالمسيحيين والشيعيين على السواء.

«٣ - توافقون على إرجاع كل ما لم يُتلف برئاسة المتصرف والقائمقامين، وتتعهدون خطياً بإتمام التعويضات الى النهاية.

«٤ - إن الجنرال غورو فرض على الشيعيين غرامة قدرها مائة ألف جينة ذهباً تستعمل للتعويض على الذين نكبوا وسلبوا. وهذه الغرامة توزع على القرى بمعرفة المتصرف والقائمقامين بشكل يناسب ثروتها ومبلغ اشتراكها في الحوادث، وإن بعض القرى قد دفعت الغرامة المفروضة عليها وضبطنا من مواشيها ما تُعدَّل قيمته فتحسم من أصل الغرامة المطلوبة.

«٥ - سيوضع بيان بأملاك المحكوم عليهم بالأعدام وبالنفي، والقيمة التي تحصل من بيع مواسمهم ومقتنياتهم المضبوطة توزع على العائلات المنهوبة، وقد صدر قرار رسمي بمعاقبة كل من يخفي أو يتملك شيئاً من أرزاق المحكومين.

«٦ - نريد تسليم جميع الأسلحة، ولقد قيل لنا إنكم تحتاجون الى السلاح للدفاع عن أنفسكم، فإن هذا القول قد يكون صواباً لولا أن هذا السلاح تستعملونه أيضاً للهجوم، ولذلك يجب تسليم جميع الأسلحة إلينا، وما كنا لننتزعه منكم لولا أن بعضكم قد استخدموه للجرائم. على أننا نجيز للأعيان الذين بيدنا أن يحملوا السلاح. وهذه الطريقة ليس فيها من الظلم، فهي طريقة النظام التركي. ولكي تضمنوا حماية قراكم بمساعدة جنودنا، يمكنكم أن ترسلوا بملء السهولة شبانكم الى الجندرمة الوطنية.

«٧ - والشرط الأخير هو تسديد ما عليكم من الضرائب فإننا نريد أن تدفع بتمامها.

«ولا شك أن جميع هذه الشروط ثقيلة الوطأة، فما على الذين يتحملونها إلا أن يلوموا أنفسهم، فإنهم، لو نهجوا مناهج الحكمة والمسالمة التي ما

فتئنا نرشدهم الى اتباعها، لما اضطروا اليوم الى تنفيذ هذه الأوامر الصارمة. وإني قبل رجوعي الى بيروت أريد أن أعلم إذا كانت الشروط التي وضعتها باسم الجنرال غورو قد قبلت. وإذا كان النواب والأعيان الذين يسمعونني يؤثرون خراب بلادكم، فانتخبوا من بينكم من له الصلاحية والكفاءة للتعهد بما طلبته واحترام الشروط الموضوعة، فإذا لم تفعلوا اضطررنا الى استعمال اقصى درجات الشدة. ليس في نيتنا على الاطلاق تخريب البلاد ولكننا وطدنا العزيمة على تقرير الأمن وصيانة حياة وأرزاق الآخرين.

«وبعد أن فرغ الكولونيل من خطابه اتفق المتصرف والقائمقامون على كتابة مضبطة بالاتفاق مع الحضور فتليت على الكولونيل نيجر ثم وقع عليها أعيان الشيعة وهذه صورتها:

«نحن الموقعين أدنا الرؤساء الروحيون والعلماء وأصحاب العقارات والمختارون في الطائفة الشيعية:

«١ - نتعهد، في هذه المضبطة، باستعمال كل ما لدينا من النفوذ لتوطيد النظام والأمن في البلاد، ونتعهد بحماية القرى المسيحية، ونضبط لهم أعمالهم الزراعية. وإذا هاجمت إحدى عصابات اللصوص قرية مسيحية، تسرع القوى الشيعية المجاورة لها، بجملتها، لمساعدتها وإنقاذها من الهجوم، طبقاً لنص الشريعة، وفي الوقت نفسه، تكون كل قرية شيعية مسؤولة عن أي هجوم يحدث على قرية مسيحية مجاورة لها، ونحن أصحاب القرى، نتعهد بأن لا يدخل أحد منا في عصابة.

«٢ - فيما يتعلق بالغرامة التي فرضها الجنرال غورو على الطائفة الشيعية والبالغة قيمتها مائة ألف ليرا، نتعهد بدفعها تماماً على الطريقة التي

تضعها الحكومة، وإننا مستعدون لخدمتها في تنفيذ كل قراراتها، ولشهر جميع الذين احدثوا المذابح الأخيرة، والذين حكمت عليهم الحكومة. ونتعهد بتسليمهم حين يعودون الى قراهم، ونبذل كل مجهودنا في إعادة جميع المواشي والأشياء المنهوبة، إذا وجدت في منطقتنا.

«٣- نتعهد بتسليم جميع الأسلحة ودفع الضرائب المتأخرة.

صيدا في ٥ حزيران سنة ١٩٢٠

«الإمضاءات:

حسين مغنية،	عبد الحسين صادق،	حبيب مغنية،
محمد ابراهيم الحسين،	محمد أمين،	عبدالله الحر،
نعمان المحمد،	سعيد علوية،	خنجر عبدالله،
أمين ملحم، علي عز الدين،	عبد الحسين محمود،	حسين الدرويش،
عبد الرسول الهادي عاصي،	اسماعيل يحيي،	علي عبدالله،
أحمد رضا، حسن وهبه،	درويش ابو الخليل،	سامي الأسعد،
علي حسن أمين،	محمد ابو الخليل،	حبيب عطيه،
ابراهيم فياض،	مصطفى...،	محمد جبر،
يوسف حاج علي،	سليمان ضاهر،	حسن دبوق،
أحمد العرب،	علي فياض،	يوسف اسماعيل الزين،
فضل الحسن،	محمد محمود،	مصطفى مقدم،
خليل محمد،	خليل عز الدين،	حسين صفي الدين،
نجيب برجه،	نجيب عسيران،	زين العابدين عسيران.

«وقبل أن يغادرهم الكولونيل نيجر قال لهم ما يأتي:

«لقد نفذتم القسم الأول من العمل الذي يجب إتمامه وتنفيذه، ولا بدَّ، قبل كل شيء، على جميع الأعيان الموجودين هنا، مع اختلاف طوائفهم، أن يتسالموا، فإن المسالمة عهدٌ لا بدَّ منه لتنفيذ الشروط التي تم التعهد بها. ومهما بلغ من هول الحوادث التي ينقم بها المسيحيون على الشيعيين، فلا بد لهم، إذا أرادوا لهذا الاجتماع أن يثمر، أن يؤيدوا الروابط التي كانت موجودة، في جميع العهود، بين طائفتين تقيمان في بلاد واحدة.

«وإذا لم تتم هذه المسألة، يستحيل على الفريقين أن يقنعوا المهاجرين بالعودة الى قراهم، ولذلك أقول لكم: إن عودة السكان الى قراهم أمرٌ ضروري لا بد منه، فعلى الشيعيين الآن أن يتفقوا مع المسيحيين، وأن يتمموا الغاية، بإدارة المتصرف والقائمقامين، بتعيين تفاصيل الاتفاق وضمانة تنفيذه.

«أما أنا، فأصدر أمري الى الجنود أن يكفوا عن أخذ زادهم من البلاد، وأن يعملوا، بملء النشاط، على تحقيق الخطة الآتية وهي:

«١ - تعقب اللصوص ومعاقبتهم.

«٢ - تنفيذ ضبط الأملاك المحجوزة.

«٣ - ضمانة حماية المسيحيين والشيعيين الباقين في قراهم.

«وقبل أن أبرح هذه القاعة أقول لكم إنه لا يستطيع أحد من الأعيان المجتمعين هنا أن يبرح صيدا قبل أن يتم الاتفاق نهائياً على ما يأتي:

«١ - توزيع الغرامة المفروضة على جميع القرى الشيعية في المنطقة.

«٢ - شروط ارجاع الأشياء المسروقة خلال النهب والمذبحة، والموجودة الآن عند اللصوص.

«٣ - توزيع القيمة المطلوبة من الشيعيين على قرى المسيحيين.

«وعلى الحكومة ضبط مواسم الأشخاص الذي حجزت أملاكهم وضمانة بيعها وتوزيع قيمتها على قرى المسيحيين»(١١٦).

ليوتنان كولونيل نيجر

المندوب الإداري في المنطقة الغربية

ثانياً: المقاومة في العرقوب ومنطقتي مرجعيون والحولة:

كانت فرنسا قد نشرت قواتها في المناطق المحددة لها، في سوريا الغربية، وفقاً لاتفاقية «سايكس - بيكو»، باستثناء الاقضية الاربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا) التي ظلت بيد الحكومة العربية في دمشق، وهكذا، فقد نشرت فرنسا قواتها من مرجعيون وزحلة شرقاً حتى حدود صفد وعكا (من فلسطين) جنوباً، فالناقورة وامتدادها الساحلي (حتى اسكندرون) غرباً، فكيكيليا شمالاً. وقد استقبل فريق من المسيحيين (وليس كلهم) الجيش الفرنسي بالترحاب، فقد كتبت جريدة «البشير» بتاريخ ٢ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٩ (نقلاً عن جريدة «زحله الفتاة») ما يلي:«ترد الجنود الفرنسية (جنود غورو البطل) الى زحله تباعاً، التي يرجح أن تكون موزعاً عسكرياً(مستودعاً)، وكيفما مررت، في زحله، تجد اولئك الجنود الشجعان فرحين مع الاهالي، يوالي بعضهم بعضاً (عن زحله الفتاة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩١٩)، وتقول جريدة «زحله الفتاة» (في التاريخ نفسه): «أهلاً بجنود غورو، إننا باسم المدينة، نرحب بهم ونقول لهم: إننا، منذ أجيال، ونحن ننتظر قدومكم الميمون».

لا شك في أن احتلال فرنسا لهذه البلاد قد تم بتواطؤ مع الانكليز وتآمر معهم، وإذا كان الانكليز قد حاولوا الظهور بمظهر المتعاطف مع الملك فيصل، فلم يكن ذلك إلا من قبيل المناورة والمداهنة، ليس اكثر، وليس أدل على ذلك مما نشرته جريدة «البشير» بتاريخ ١١ أيلول/ سبتمبر عام ١٩١٩، نقلاً عن جريدة «التان Le Temps» الفرنسية بتاريخ ٦ أيلول، أن «لويد جورج» رئيس الحكومة الانكليزية، حضر إلى باريس للتفاهم مع «كليمنصو» رئيس الحكومة الفرنسية، حول سوريا. وتتابع الجريدة «وقد أكد أحد موظفي الدولة الانكليزية لجريدة «لوماتان Le Matin» الفرنسية أن انكلترا مصممة على عدم قبول انتداب او وصاية على سوريا، لأنها تعتبر حقوق فرنسا راسخةً فيها لا تقبل الإلغاء. وتتمنى انكلترا، أيضاً، الاسراع في حل المسألة السورية حسب اتفاقاتها السابقة مع فرنسا (سايكس __ بيكو)، وسوف يكون هذا الحل عند قدوم الامير فيصل، قريباً الى باريس».

وذكرت جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٠ أن جريدة «التان Le Temp» نشرت، بتاريخ ١٠ أيار، خبراً مفاده أن أحد النواب الأنكليز، في مجلس العموم البريطاني، سأل «عما اذا كانت فرنسا تنوي الاعتراف بحكومة سورية تضم العراق وسوريا وفلسطين، ويكون الحاكم فيها الأمير فيصل، تحت مراقبة فرنسا وانكلترا» فأجابه وكيل وزارة الخارجية البريطانية «هرمورث» انه يجهل موقف فرنسا من هذا الأمر «أما الحكومة الانكليزية فإنها، على كل الأحوال، لا توافق على هذه الفكرة».

وأكثر من ذلك، فقد «ذهب المعتمد الفرنسي في دمشق، الكولونيل كوس (Causse)، مع أحد الضباط من أركان حرب الجيش الإنكليزي (المتمركز حينذاك في سوريا الداخلية)، الى دار الإمارة، وقابلا الأمير زيداً وأبلغاه، من

قبل الجنرال غورو، أن الجنود الفرنسيين سيحتلون شتوره والمعلقة ورياق وبعلبك، طبقاً للاتفاق العسكري الموقت (بين فرنسا وانكلترا)، وأن الإدارة سوف تبقى بيد الحكومة العربية» وفقاً لما أوردته جريدة «البشير» بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩.

مقابل ذلك، قامت، في المناطق الأخرى من سوريا، حركات تمرد على الفرنسيين ومقاومة لاحتلالهم، وكان على رأس هذه الحركات، في العرقوب والجولان والحولة، قادة اشهرهم: احمد مريود، ومحمد الفاعور، وسعيد العاص[١١٧].

١- أحمد مريود (١٨٨٦-١٩٢٦):

هو أحمد «بن موسى بن حيدر بن سليمان بن علي بن مريود بن سابك المهداوي»، من مواليد بلدة «جباثا الخشب» في الجولان بسوريا، عام ١٨٨٦، وهو من قبيلة «المهاودة» (المهيدات) التي نزحت من البلقاء، في الاردن، الى الجولان، في القرن التاسع عشر. وقد نشأ وترعرع ضمن أسرة كبيرة مؤلفة من خمسة اخوة وسبع اخوات، تلقى علومه في مدارس القنيطرة ودمشق، وكان على صلة وثيقة بأهالي العرقوب، من الجنوب اللبناني، وذلك بسبب ارتباطه، بالنسب، بآل الخطيب، من شبعا، إذ كان جده لأمه، علي الخطيب، من زعماء هذه البلدة، وكذلك كان خالاه أحمد ومحمد الخطيب[١١٨]، وهذا ما دفعه لأن يخوض اولى معاركه، ضد الفرنسيين، من خلال هذه المنطقة(العرقوب) ويكون رجاله من أهلها.

استطاع احمد مريود، بما لديه من مناقبية ووطنية واندفاع قومي، أن يستقطب، حوله، الثوار والمجاهدين في الجولان والعرقوب، فقاد الثورة ضد

الفرنسيين عام ١٩١٩-١٩٢٠ في هاتين المنطقتين، ثم قاد الثورة، من جديد، ضد الفرنسيين كذلك، من الأردن عام ١٩٢٠-١٩٢٤، ثم من الجولان من جديد، حتى استشهد في آخر موقعة له، ضد الفرنسيين، في مسقط رأسه «جباثا الخشب» في صباح يوم ٣١ أيار /مايو ١٩٢٦[١١٩].

كان احمد مريود، كما وصفه صديقه» محمد عزة دروزه»، «ذكي المعنى، نبيهاً... سريع البديهة، صلباً، جاداً، مستقيماً، جريئاً في الحق، صادقاً في السيرة والسريرة، ثوري الروح والنهج»[١٢٠]. وكان والدنا الشيخ اسعد سويد (أحد المشاركين في الثورة، بقيادة مريود، في العرقوب عام ١٩١٩-١٩٢٠، ثم إمام قرية كفرحمام ومعلم مدرستها، بعد ذلك) قد وصف، في مذكراته، احمد مريود بأنه كان «ابيض اللون، ذا جسم معتدل، وذا شعر طويل ناعم متدلٍّ على وجهه» وكان يلبس «كوفية وعقالا»، ويجعل، أحياناً، عقاله «برقبته، من تحت أبطه». وأما عن وطنية مريود وحماسته ضد الاحتلال الفرنسي، فيروي الشيخ اسعد انه، في أثناء المعركة التي جرت عند الهجوم على القوات الفرنسية المتمركزة بمرجعيون عام (١٩١٩) هرب بعض المقاتلين وهم يحملون ما نهبوا من أمتعة، فأوقفهم مريود وبادرهم بالقول: «يا جبناء، يا أنذال، لو تصبرون قليلاً، لأن العدو على أهبة الاستسلام، لكنتم غنمتم كل السلاح والذخيرة التي بحوزته، وكنا طهرنا منطقة الجنوب، بكاملها، الى البحر، فضلاً عن شرف الثورة الذي نناله، ولكن ألهاكم السلب والنهب، فيا للعار، فضلتم حطام الدنيا الخسيس على شرف العزة والكرامة. يا صغار النفوس، ألمثل هذا قمنا بالثورة؟ او لطرد المحتل الاجنبي من وطننا؟ والمحافظة على ديننا وعروبتنا، لنعيش اعزاء في وطننا؟»[١٢١]. وأما عن صفاته الخلقية، فقد كان رافضاً لكل ما يقوم به بعض الثوار من أعمال سلب ونهب، وكان لا يفتأ ينهى عنها، بل انه كان يمنعها

بكل قوة، ويروي لنا الشيخ اسعد، كذلك، أن احمد مريود، بعد الهجوم الآنف الذكر، على مرجعيون، «وجد في طريقه، رجلاً حمّل، على بغله، أمتعة، سجاداً وفرشاً، فتقدم أليه، وأهانه إهانة كبيرة، وانزل ما على البغل ومزقه، كله، بخنجر كان بيده»[١٢٢]. (انظر الملحق رقم ١).

٢- محمود الفاعور:

هو «محمود بن محمد بن حسن بن محمد بن محمود بن حسين بن فاعور»، من عشيرة كبيرة في «الجولان ووادي العجم والبقاع» هي «عشيرة الفضل»، بل إن «آل فاعور» هم رأس العشيرة. وقد اكتسب «آل فاعور» لقب الإمارة وهم في أنحاء دمشق، إلا أن وصولهم إلى الجولان «غامض، لم يدونه كتاب ولا وعته ذاكـرة» [١٢٣]. وقد عاش الأمير «محمود بن محمد الفاعور»، صاحب هذه الترجمة، في الجولان، في النصف الثاني من القرن الميلادي التاسع عشر والربع الأول من القرن الميلادي العشرين، حيث نشأ وترعرع في كنف أبيه الأمير محمد، الذي كان زعيم عشيرته وأكثرها جاهاً وثراءً، وكان قد بنى «قصراً فخماً في قرية الخصاص، في سهل الحولة، وآخر في قرية واسط في الجولان» حيث «كان يشتيّ في الأول ويصيّف في الثاني». ولما توفي الأمير محمد عام ١٩٠٦ (من جراء رصاصة انطلقت، عن طريق الخطأ، ودون قصد، من بندقية أحد الأمراء، خلال حفلة كان قد أقامها له)، خلفه إبنه الأمير محمود، وكان «كبير الجولان وزعيمه دون منازع، وذا شمائل محمودة تقرب من شمائل أبيه»[١٢٤]. ولما احتل الفرنسيون جبل عامل والمناطق المحاذية له، هب محمود لمقارعتهم ومقاومتهم «في الحولة ومرجعيون»، متعاوناً مع «أحمد مريود»، فقام الفرنسيون بتدمير قصره في «الخصاص»، عام ١٩١٩، بعد أن كانوا «حكموا عليه بالإعدام»، فاضطر إلى

الفرار من وجههم، و«لجأ، هو وأسرته، إلى شرق الأردن، وبقي إلى سنة ١٩٢٥» حين أصدر الفرنسيون عفواً عنه، فعاد إلى الجولان وبقي فيه حتى وفاته عام ١٩٢٧، وخلفه، في زعامة العشيرة، إبنه الأكبر الأمير فاعور[١٢٥]. (إلا أننا نتوقف عند قول «أحمد وصفي زكريا» مؤلف كتاب «عشائر الشام» الذي رجعنا إليه في هذه المعلومات، إن الفاعور عاد إلى الجولان، من الأردن، عام ١٩٢٥، طالما أنه من المعروف أن الجنرال غورو كان مدعواً، من قبل الفاعور نفسه، إلى القنيطرة، في الجولان، عندما جرت محاولة اغتياله بتاريخ ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩٢١، (أنظر: عبيدات، المصدر السابق، ص ٢٤٨)، وفي هذا التاريخ كان الفاعور لا يزال (حسب زكريا) لاجئاً إلى الأردن، كما كان قرار العفو عنه لم يصدر بعد. ولذا، يصبح التساؤل مشروعاً: هل صدر قرار العفو عن الفاعور قبل حزيران عام١٩٢١ أم بعده؟، وبالتالي: هل عاد الفاعور إلى الجولان عام ١٩٢١ أم عام ١٩٢٥؟). (انظر الملحق رقم ٢).

وكان الأمير محمود الفاعور يقود،في ثورته ضد الفرنسين، «مجموعات من مجاهدي الحولة، ومن عشيرة الفضل»[١٢٦]، كما كان حليفاً أساسياً للقائد أحمد مريود، وخاض إلى جانبه معارك عديدة، ضد الفرنسين، في تلك المناطق.

ويذكر الشيخ أحمد رضا أن أهالي مرجعيون كانوا «من اخصّ الناس صداقة مع الأمير الفاعور، بل كانوا أهل عصبية له، لا حد لها»، وأنه، لما وقع خلاف بين الفاعور وكامل بك الأسعد، إنحاز نصارى مرجعيون إلى الأمير الفاعور «مع أن كامل بك أمسّ بهم جواراً واقرب صلة»، إلا أنه، ما أن دخل الفرنسيون مرجعيون، حتى رأينـا هؤلاء «يقلبون ظهـر المجن للأمير الفاعور» ويحرضون الحاكم العسكري في البلدة، وقائد القوات الفرنسية المرابطة فيها، على «نهب دار الامير الفاعور بقرية الخصاص»، وعندما أوفدت الحكومة

العربية الأمير عادل ارسلان إلى مرجعيون لدفع التعويضات لأهلها عن الخسائر التي سببتها الثورة في منازلهم وأملاكهم «كانت أقوالهم وأعمالهم مملوءة بالحقد والبغض للأمير محمود الفاعور»[١٢٧].

وفي أي حال، يبدو أن محمود الفاعور قضى، في الجولان، حياة هادئة بعد صدور العفو عنه، ولم يشترك في الثورة السورية الكبرى التي أعلنها سلطان باشا الأطرش عام ١٩٢٥.

٣ - سعيد العاص (١٨٨٩-١٩٣٦):

من أسرة «شهاب» الحموية، ومن مواليد «حماة» عام ١٨٨٩، تلقى علومه في حماة ودمشق، وتخرج ضابطاً من المدرسة الحربية، بالآستانة، عام ١٩٠٧، وقد تبوّأ مراكز عسكرية عديدة، إذ دخل مدرسة الاركان عام ١٩٠٨، ثم أُخرج منها لاسباب سياسية، وفي عام ١٩١٠ عين في كتيبة الرماة، ثم حارب عصابات الألبان في البانيا، وفي عام ١٩١١ حارب ضد حكومة الجبل الأسود، ثم وقع أسيراً ، في العام نفسه، بيد جيش سالونيك في اليونان، إلا انه استطاع الفرار، كما اشترك في معارك البلقان. وكانت التنظيمات العربية في سوريا قد بدأت تنشأ، فانتسب إلى «حزب العهد» وهو الحزب الذي انشأه الضباط العرب في الجيوش العثمانية، ثم عين قائداً للعمليات الحربية للجيش العثماني المرابط في سوريا، ومركز قيادته في دمشق، عام ١٩١٣. وفي عام ١٩١٨، التحق بالأمير فيصل، ووضع نفسه بتصرف الحكومة العربية، في دمشق، حيث اشترك، مع رفيقه في النضال احمد مريود، في العديد من المعارك ضد قوات الاحتلال الفرنسي، في منطقة مرجعيون. وفي العام ١٩٢١ لجأ إلى الأردن، إلا انه ما لبث أن غادره، بعد ذلك، ليتطوع في جيش الشريف حسين، في الحجاز، عام ١٩٢٤ ويقاتل، في صفوفه، ضد جيش عبد العزيز بن سعود الآتي من نجد،

ولكنه آثر، بعد ذلك، العودة إلى عمان (في صيف عام ١٩٢٥) لكي يلتحق بالجيش الاردني ويتولى قيادة «العقبة ومعان، وكانتا تابعتين للحجاز»، ثم ليلتحق بالثورة السورية التي قادها سلطان باشا الأطرش، حيث عين «قائداً لحملة حمص وحماة» واتخذ لقب «قائد المنطقة الشمالية في حروب سوريا المقدسة»، واشترك، في هذه الثورة، في معارك عديدة. ولم يتقاعد «سعيد العاص» بعد انتهاء الثورة السورية، بل انه ظل يطلب النضال ضد المستعمر حتى وجده في الثورة الفلسطينية الكبرى، فانضم اليها، وقاتل في صفوفها، ضد البريطانيين، حتى استشهد في معركة جرت معهم في قرية «الخضر» بالقرب من بيت لحم، وذلك في ٢٤ ايلول عام ١٩٣٦ (١٢٨).

ملاحظة: ننبّه إلى عدم الخلط بين كل من «سعيد العاص» و«أسعد العاصي» فالأول من حماة، بينما الثاني من «جباثا الزيت» بل زعيمها، وهو قريبٌ لأحمد مريود (شقيق زوجته)، ومريود من «جباثا الخشب» كما سبق أن ذكرنا. وقد رافق «أسعد العاصي» نسيبه «أحمد مريود» في معظم معاركه في منطقتي العرقوب ومرجعيون، كما سنرى، وعمل بإمرته وتحت قيادته، لذا، فهو لم يبرز كباقي القادة الذين اشتهروا في قتالهم ضد المحتل الفرنسي، رغم شجاعته وإقدامه.

ويصف «الشيخ اسعد سويد» المناضل «أسعد العاصي» بأنه كان «راكباً على فرسه، كالعملاق، او كالقبة، لأنه كان طويل القامة، ضخم الجسم، يلبس على رأسه طربوشاً تركيا»، وكان جريئاً مقداماً لا يهاب الموت، إذ كان يقول للمجاهدين الذين معه، إذا رآهم خائفين: «عيب يا شباب، أتخافون من ازرار الورد ألتي تسمعون أزيزها؟ لا تخافوا، فهذا بعيد عنكم، وسيروا مستقيمين، على أرجلكم، أو ما تروني على ظهر الفرس؟»(١٢٩).

كما يتحدث عنه، بعد الهجوم على مرجعيون وهرب بعض المقاتلين وهم يحملون ما سلبوا من متاع، فيقول: «وبعد دقائق (من وصول احمد مريود)، وصل «العاصي» متوكئاً على رجلين، فلما وصل بدأ يوجه عبارات قاسية إلى الشباب، واخيراً قال: والله لو ان أهل الجديدة (مرجعيون) رجالٌ لذبحوكم وأنتم تهربون لا تلوون على شيء، والبعض يحمل بيده أمتعة لا تسمن ولا تغني من جوع، ولو انهم رجال لنـزلوا من بيوتهم وأسروا قادتكم وقتلوهم شر قتلة. تتركوننا بوسط المعركة وتهربون؟ فلو قبضوا علينا ما كان جزاؤنا إلا الحريق ونحن احياء»(١٢٠).

٤ – عمليات المقاومة في العرقوب ومنطقتي مرجعيون والحولة:

سبق أن ذكرنا أن علاقة وطيدة كانت تربط المناضل «أحمد مريود» بأهالي العرقوب، وذلك لقرابته بآل الخطيب في شبعا، ولقربه منهم وصلاته الحميمة بهم، وهو قد اتخذ، من هذه المنطقة، قاعدة لإطلاق عملياته العسكرية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في مرجعيون وجوارها، يسانده، من الجهة الغربية الجنوبية ،مناضلو جبل عامل والحولة، وخصوصاً أدهم الخنجر ومحمود الفاعور اللذان غالباً ما نسقا معه في جهادهما ضد الفرنسيين. وكانت أولى الخطوات التي قام بها مريود هي «تعبئة الجماهير» للثورة، بدءاً من «منطقة جبل الشيخ والحرمون والجولان والعرقوب، وصولاً الى جبل عامل ثم حوران»، وكانت قواته المقاتلة مزيجاً من أبناء القرى والبلدان الواقعة في هذه المناطق، وهم اولئك المتحمسون لوحدة سوريا وتحررها واستقلاها، والواعون لقضية العرب، وما يحاك، حولها، من دسائس ومؤامرات تقودها كل من انكلترا وفرنسا. وقد اتخذ مريود من بلدته «جباثا الخشب» مركز تجمع

لقواته وقاعدة انطلاق لها، وقد تجمع لديه نحو «خمسة آلاف مجاهد»، وكان حلفاؤه: أدهم الجنجر من جبل عامل، ومحمود الفاعور وعشيرة الفضل بالحولة، والشيخ زعل السلوم من عشيرة السلوم، والشيخ عبدالله الطحان من عشيرة النعيم(١٣١).

ويحدثنا «الشيخ اسعد سويد» في «مذكراته» عن هذه الحقيقة، فيقول: «بعد انتهاء الحرب الكبرى وسقوط تركيا، وتقاسم الحلفاء البلاد العربية، تقدم جيش فيصل الحسين واحتل سوريا، ووصلت طلائعه الى قرية كوكبا وسوق الخان، وعسكر فيهما، أما فرنسا، فقد وصلت الى مرجعيون ونصبت خيامها، وسّورتها بشريط شائك». ويتابع الشيخ اسعد: «في هذه الأثناء، تلقى مخاتير قرى العرقوب، من أمير قبيلة الفضل (الأمير محمود الفاعور) دعوتهم الى عنده (في الجولان)، للتشاور بقضية وطنية، فذهب، من كل بلد مختارٌ وثلةٌ من شباب البلد مرافقين له، وكنت من جملة شباب البلد (كفرحمام). وحينما وصلنا الى قرية (واسط)، التقينا مع أبناء العرقوب، ووجدنا: أحمد مريود زعيم جباثا الخشب، وأسعد العاصي زعيم جباثا الزيت، ووجهاء من الشركس، ووجوه القرى المجاورة، ومشايخ البدو الرّحل (الطحان والرولا، والنعيم) وزعيماً من سوريا يدعى (علي خلقي بك). وبعد أن تكاملت الوفود، انتقلت الجماهير من مقر الأمير (الفاعور) الى سهل فسيح يدعى (المداحل) ... ثم عقد الزعماء جلسة سرية فيما بينهم، ثم خرجوا برأي موحد وهو الانتظار لوقت آخر، وتشكيل عصابات لمهاجمة فرنسا في مرجعيون وطردها من الجنوب، و(القيام بأعمال) التخريب شأن عمل العصابات، لإظهار شعور سوريا وشعبها برفض الانتداب، وفسخ لبنان عن أمه سوريا». أما عملية التسليح، فقد تم الاتفاق على أنه «يجب على كل شاب، يستطيع حمل السلاح، أن يشتري

بندقية» على أن تقدم له «القيادة العليا لهذه الحركة» الخرطوش، وأما من لا يستطيع شراء بندقية «فالقيادة تسلمه السلاح»[١٣٢].

وكان احمد مريود قد عقد اتفاقاً، مع الحكومة العربية بدمشق، فصلت الحكومة، بموجبه، عدداً من ضباطها ليقوموا بتدريب الثوار وتنظيمهم، كما أجرى مريود اتصالات بمختلف الزعامات والقطاعات في سوريا، مثل: رجالات الحكومة في دمشق وقادة الجيش العربي فيها، والزعامات الأردنية، وكامل القصاب، وشكري القوتلي، ومسلّم العطار (في القنيطرة)، وقيادة منطقة الجيدور (حيث كان الثوار قد شكلوا فصائل التحقت بثورته)، فشمل القطاع الذي أصبح مريود يشرف عليه (ومعه نحو خمسة آلاف مقاتل) مساحة شاسعة «تبدأ من مشارف قطنا، وتتدرج حتى آخر قرية في العرقوب، ومن بين أهم مراكز هذه القوة، بلدته: جباثا الخشب، في قلب الجولان»[١٣٣]. وكان من اشهر أعوانه في قيادة الثورة: المجلس الاستشاري العسكري، ومن ضباطه: المقدم فريد رحمون والرئيس (النقيب) شوكت عائدي والرئيس محمد علي البشير والملازم تيسير ظبيان والملازم طارق الجندلي والقائمقام علي الشرايري. كما كان من مرافقيه: سليمان التميمي (من نابلس) ونصوح منور (من صفد) وسيف الدين القائد (من الجزائر) ومحمود ابو غنيمة ومحمد الحافظ (من الأردن). ومن القوات العربية المشاركة في الثورة: «القائمقام محمد علي العجلوني والقائد محمود ابو رواس والضباط: احمد التل واحمد ابو رواس وعبدالله التل» وكانت هذه القوات مؤلفة من: ٢٧٠ فارساً[١٣٤].

ويبدو أن دعوة ثانية قد وجهت، من زعماء الثورة الى «مخاتير قرى العرقوب»، لكي يلتحق الشباب المقاتلون ببلدة «بانياس» في الجولان (وزعيمها شاكر العرقاوي)، كما يبدو وأن تلك الدعوة كانت إيذاناً ببدء الثورة، إذ يقول

«الشيخ أسعد سويد»، في ذلك، إن رسائل وجهت الى مخاتير العرقوب للذهاب الى بانياس لحضور اجتماع يعقد هناك، ولبى المخاتير، وشباب قرى العرقوب، الدعوة، واتجهوا نحو «بانياس» ووصلوا، مساءً، الى بلدة «المغر» (مغر شبعا) حيث قضوا ليلتهم فيها. وفي تلك الليلة، هاجمت القوات الفرنسية، قصر الأمير محمود الفاعور في قرية «الخصاص» واحرقته، بعد أن نهبته (سبق إن أشرنا الى ذلك، انظر الحاشية رقم ١٢٥ من هذا الفصل)، مما دفع بالشباب الآتين من العرقوب (من كفرحمام وكفرشوبا والهبارية، تحديداً) الى الهرب، عائدين الى قراهم. ويتابع الشيخ أسعد روايته للأحداث، في هذه الفترة، فيقول: «وبينما كنا هاربين، شاهدنا جمعاً سائراً نحو المعركة، وبينه عدة فرسان راكبين خيولهم، ثم انفرد من هذا الجمع شخص توجه نحونا ... وقال: الى أين انتم هاربون يا شباب ... من هنا الطريق الى المعركة، أما تسمعون هدير القنابل وازيز الرصاص على دار الفاعور؟ هلموا الى نجدة إخوانكم العرب، وإذا أبيتم، أرجوكم أن تسمحوا لنا بسلاحكم لنسلمه للنساء الموجودة بيننا لأجل المساعدة بتضميد الجرحى منا»[١٣٥]. ويتابع الشيخ أسعد قائلاً: «فلما سمعنا هذا الكلام الجارح من هذا الفتى الشجاع المسمى (حسين علي طه) من (جباثا الزيت)، أخذتنا الحمية العربية، وصحنا بصوت واحد: الله أكبر، وانحدرنا من الجبل، ونزلنا للسهل، فانضمينا الى أهالي (بانياس وجباثا الزيت) وتابعنا السير نحو المعركة»، وهناك «تعرفنا على (اسعد العاصي) راكباً حصاناً أبيض وملتحفاً بعباءة بيضاء، حريرية، واخيه (كامل) راكباً فرساً حمراء، و(شاكر العرقاوي) على فرس أيضاً......». ويحدثنا الشيخ أسعد عن اشتباك جرى بين الثوار والجيش الفرنسي، إذ كان الثوار شرق النهر (نهر الحاصباني) جنوب (بلدة الغجر)، وكان الجيش الفرنسي منسحباً لجهة

الغرب، وقد «بدأ يطلق علينا رصاصه من رشاشات وبنادق... فقطعنا النهر، ووجدنا آخر الجيش، كما وجدنا القتلى والجرحى»[١٣٦].

واستمر الثوار يطاردون مؤخرة الجيش الفرنسي المنسحب، وكان البدو «حينما يرى أحدهم القتيل، ينزع عنه سلاحه وبدلته، ويلبسهما»، وكان الجريح، من الجيش الفرنسي، عندما يشاهد الثوار «يرفع اصابعه، وينطق بالشهادة قائلاً: مسلمان، حفاظاً على روحه»، وذلك لأن «جل القتلى والجرحى مغاربة، من إسلام أفريقيا»، ولكن الثوار لم يكونوا «يفهمون عليه» لذا، كانوا «يجهزون عليه، وينزعون ما عليه»[١٣٧]. ويتابع الشيخ أسعد: «وبقينا نطاردهم حتى دخلوا قرية (المطلة) اليهودية، وكان أهلها قد أخلوها من السكان عندما سمعوا بالحركة الوطنية». وما أن مرت قوات الثوار بالقرب من بلدة الخيام حتى لاقتهم نساء البلدة «بالزغاريد وبجرار الماء». وتابع الثوار تقدمهم نحو بلدة «المطلة» حيث اخذوا مراكز لهم على جبل شرقها، مطلٍ عليها، كما أخذ الجيش الفرنسي مراكز في البلدة، قبالتهم، وبدأ الفريقان يتبادلان إطلاق النار، وأطلق الجيش الفرنسي قذائف مدفعيته تجاه مراكز الثوار، وكان القائد «أسعد العاصي» يتجول بين المقاتلين، وهو على ظهر فرسه، يشد ازرهم، ويشجعهم، ويحضهم على الصمود[١٣٨].

وتابع الثوار تقدمهم، بعد ذلك، ووجهتهم بلدة «مرجعيون» حيث تتمركز حامية فرنسية، (وكان الجيش الفرنسي قد ترك بلدة المطلة وعاد الى مرجعيون)، فوصلوا الى مشارفها مساءً، وكان الليل مقمراً والقمر بدراً، وأطلق «زعل السلوم، شيخ قبيلة النعيم في الجولان» رصاصاً، من بندقيته، باتجاه البلدة «ليختبر ماذا يكون رد الفرنسيين»، وما أن فعل ذلك حتى «فتح الجيش الفرنسي، وأهالي مرجعيون، النار من بنادق ورشاشات ومدفعية، نحونا،

كالمطر». وفي الصباح، تابع الثوار تقدمهم نحو مرجعيون، حتى وصلوا الى «نبع الحمام» الواقع بينها وبين بلدة «الخيام»، حيث وزع القادة، على الثوار، مهمات الهجوم على مرجعيون، كما يلي: رجال العرقوب، يدخلون البلدة من جهة الشرق، والعرب، يدخلونها من جهة الجنوب. وكانت أوامر القادة للمقاتلين أن «لا يسمح لأحدٍ أن يتعرّض للأهالي، بتاتاً، ومن يتعرض لأحدٍ من الأهالي يجازى جزاءً شديداً. وإياكم ودخول البيوت وأخذ شيء منها، إلا إذا أطلق منها النار، فتدخلون للقبض على مطلق النار وتسليمه للقيادة»[١٣٩].

ويبدو أن من أهم أسباب تصدي الثوار للجيش الفرنسي، في هذه الآونة وفي هذه المنطقة بالذات، هو أن معلومات وصلت الى قائدها (أحمد مريود) بأن وزير الحربية الفرنسية أصدر أوامر الى الجنرال (غورو) بارسال قوات لكي «تفتح ثغرة ما، بدءاً بمرجعيون، لتنفذ منها الى سوريا، فتحتلها وتنهي الحكم الوطني القائم في دمشق»، وقد أعدت القيادة الفرنسية، لهذه المهمة، «٩ ألوية مشاة، ومن ٣ الى ٤ فرق خيالة، و٨ بطاريات مدفعية، وكتيبتي هندسة، وسرب طيران، و٤ كوكبات خيالة مغاربة، وكتيبة آلية، مع عناصر الاتصال والخدمات، زائد بطاريتين من عيار ١٠٥ ملم بدلاً من عيار ٦٥ ملم، وإلحاقهما ببطاريتين (مدفعية) جبليتين، إضافة لما هو موجود (في المنطقة) من قوات فرنسية»[١٤٠].

وكان القائد (أحمد مريود) قد اتخذ من «مثلث زعوره-عين فيت-بيناس (بانياس) مركزاً للقيادة والتعبئة اللوجستية والإمداد والتموين» لقوات الثورة. وقد خاض الثوار، ضد القوات الفرنسية، في هذه المنطقة، معارك أهمها: المطلة ومرجعيون والنبطية والحماري، والقليعة وتل النحاس وابل السقي والخصاص الأولى والثانية[١٤١].

أ – الهجوم الأوّل على مرجعيون:

كان هذا أول هجوم يشنه الثوار على مرجعيون بقيادة «احمد مريود» وعدد من قادة الثوار منهم «أسعد العاصي» و«زعل السلوم» وغيرهما، وقد جرت هذه الأحداث عام ١٩١٩ وفقاً لما أورده «عبيدات»[١٤٢]، وأما الشيخ أسعد سويد فلم يحدّد تاريخاً وإن كان قد ذكر الكثير من تفاصيل هذا الهجوم.

ما أن أعطي الأمر ببدء الهجوم على البلدة حتى دخلت قوات الثورة اليها وفقاً للتنظيم الذي حدده القادة، وقد سبق أن ذكرناه، وكان معسكر القوات الفرنسية داخل البلدة، أي أن على المقاتلين أن يتوغلوا في شوارعها لكي يصلوا الى ذلك المعسكر. وما أن دخل الثوار البلدة حتى بدأ الاهالي يطلقون النار عليهم من نوافذ منازلهم، الأمر الذي جعلهم يردّون على النار بالمثل، ثم يقومون بمهاجمة كل منزل تطلق النار منه فينهبونه ويحرقونه، بعد أن يكون ساكنوه قد فروا منه، لذلك، فإن معظم القتلى في صفوف الثوار، قد سقطوا برصاص الأهالي وليس برصاص الجيش الفرنسي الذي كان قد تمركز في معسكره المحاط بالاسلاك الشائكة وبالجدران الحجرية، مما جعل وصول الثوار إلى ذلك المعسكر ودخوله، امراً عسيراً، إن لم يكن متعذراً. هذا بالاضافة إلى أن العديد من الثوار الذين استطاعوا الوصول الى خانٍ تربط فيه البغال والخيل اكتفوا بسوق بعضها بعد أن حمّلوها بما استطاعوا نهبه من متاع منازل البلدة.

وحاول الثوار التقدم نحو سراي البلدة لاحتلالها، إلا أن ناراً غزيرة انهمرت عليهم من أحد المنازل وأوقعت بعض الجرحى في صفوفهم، فتقهقروا، وتعذر عليهم الوصول إلى السراي. ثم إن محاولة أخرى جرت للتقدم نحو المعسكر الفرنسي، إذ «تغلغل الثوار في البلدة، واصبحوا وجهاً لوجه مع

الفرنسيين» حيث «لم يعد ينفع استعمال المدافع، وصار دور البنادق والرشاشات والقنابل اليدوية» مما دفع بالثوار إلى التقهقر من جديد. ويبدو أن الشيخ اسعد سويد كان مغالياً في تقدير قوة الثوار (وكان هو في عدادهم) فذكر أنه « لو صمد الثوار ساعة واحدة لكان استسلم الجيش الفرنسي، ولكن النهب والطمع أسرع في خروجهم من البلدة، دون وصولهم للجيش»[١٤٣].

وقد انتهت هذه المعركة بارتداد الثوار إلى خارج البلدة دون أن يحققوا أهدافهم، وبعد أن قتل منهم أربعة من قرى العرقوب «من كل بلدة قتيل» وجرح عدد آخر، أما عدد قتلى «العرب» الذين دخلوا البلدة من الجنوب فلم يُعرف، كما لم تعرف خسائر العدو. وأما خسائر المرجعيونيين المادية «بين قتل ونهب وحريق» فكانت «كثيرة جداً، لكثرة الحريق، والأمتعة التي خرجت منها مع الثوار»[١٤٤].

ولا يخفي الشيخ اسعد سويد سخطه على تصرفات الثوار المشينة والمعيبة في نظره ونظر قادة الثورة الذين ما فتئوا يوصون الرجال «مراراً، بعدم الحرق والنهب» وبالقول: «إذا ظفرتم بجندي لا تقتلوه، إذ يعدّ أسيراً، بل سلمّوه للقيادة، وإياكم والاجهاز على جريح، وطنياً كان أم فرنسيا الخ...» ولكن « لا حياة لمن تنادي» حسب قول الشيخ اسعد نفسه، الذي يستشهد الله أنه كان يكره « كل ماحدث من الثوار»، ملاحظاً، بحق، أنه «يوجد في البلدة (مرجعيون) من يؤيد العرب، ومن يؤيد الأجنبي»، ويعتبر ذلك «عملاً منافيا للأخلاق ولآداب الإسلام»، كما يذكر أن «احمد مريود» مزق حمل بغل من «السجاد والفرش... بخنجر في يده» بعد أن أهان من اقدم على ذلك العمل «إهانة كبيرة»[١٤٥].

بعد هذا الهجوم الفاشل على مرجعيون، استدعى القادة « الشباب المسلح» للاجتماع، من جديد، ببانياس، ويقول الشيخ اسعد عن هذا الاجتماع

(الثاني ببانياس للثوار): «التقينا مع ابناء المنطقة (العرقوب) وابناء إقليم القنيطرة، وابناء عرب الجولان، أي من شركس وتركمان، ومكثنا في بانياس مدة ثلاثة أيام» حيث كان يتم تجهيز المقاتلين للقيام بعمليات عسكرية جديدة، وكانت الحكومة العربية في دمشق «تقدم، للثوار، الخرطوش والقنابل اليدوية والألغام»، أما السلاح فكان على عاتق المقاتل نفسه، ومن كان عاجزاً عن شراء بندقية سلّمته (الحكومة) بندقية تسمى (أم زلّاقة)، هي «من بقايا سلاح الاتراك» وتطلق طلقة واحدة. أما طعام المقاتلين فكان «خبزاً جافاً يقال له (أبو قسماط)، وكان (هذا) مأكول الجيش التركي، وبعض حبوب للطبخ كالعدس والبرغل»، لذا، كان كل مقاتل يحمل، غالباً، طعامه معه، أو يحصل عليه من أي بلد يستقر فيه(١٤٦).

ومن بانياس، انطلق الثوار، بقيادة احمد مريود وأسعد العاصي ورفاقهما، و «علي خلقي بك، قائد الجيش، ورفاقه»، متوجهين إلى قرية «الخالصة، قرية زعيم الغوارنه، كامل بك اليوسف»، مروراً بسهل الحوله. ووصل الثوار إلى «الخالصة» عند المغيب، فتوزعوا للمبيت في بيوت القرية. وفي الصباح، تابع الثوار مسيرهم نحو قرية «عديسة، بلد محمود بك الاسعد» مروراً ببلدة «إبل القمح» حيث بات الثوار ليلتهم، وتابعوا في الصباح، مسيرهم، إلى عديسة.

مكث الثوار في قرية «عديسة» أسبوعاً كاملاً بانتظار أن يلتئم شمل ثوار جبل عامل، وفي اثناء ذلك، كان الثوار يقومون بحراسة البلدة من أي هجوم مفاجئ بسبب وجودهم فيها، وكانت حراستهم لها تتم على شكل دوريات «من المساء إلى الصباح، خوفاً من مهاجمة الفرنسيين، او تسلل الخائنين». وكان التنسيق تاماً، في هذه الآونة، بين ثوار العرقوب والجولان والحولة وثوار جبل عامل. وفي تلك الفترة بالذات، وقعت معركة «جسر الخردلة» الشهيرة التي قتل

فيها عدد من الجنود الفرنسيين، على يد ثوار جبل عامل، وجاء إلى عديسة «أدهم (الخنجر) ورفاقه، على خيولهم، وكل منهم يحمل رأس انسان على رأس خنجره او حربة بندقيته» وكانت تلك رؤوس قتلى الجنود الفرنسيين في تلك المعركة[١٤٧].

ب - الهجوم الثاني على مرجعيون:

ما أن التأمت قوات الثوار (من العرقوب والجولان والحولة وجبل عامل) حتى خرجت هذه القوات، (ويسميها الشيخ اسعد هنا وفيما بعد: الجيش)، ظهراً، من عديسة، باتجاه مرجعيون، فبدت «كالجراد المنتشر» وعلت الأصوات «بالتهليل والتكبير والأهازيج الحماسية» ورفرفت « الأعلام العربية فوق رؤوس المؤذنين والمكبرين» حتى أن « من شاهد هذا الجيش، يثق أنه سيسحق الفرنسيين، في بضع ساعات».

واستمر زحف الثوار حتى المساء وخلال الهزيع الأول من الليل، حتى وصلوا، عند منتصفه، إلى «نبع الدرداره» بين الخيام ومرجعيون، حيث استراحوا، وبدأ القادة توزيع المهمات على المقاتلين، وقد تم ذلك على الشكل التالي:

- رجال العرقوب ورجال قضاء القنيطرة (بالجولان): يهاجمون مرجعيون من جهة الشمال.
- عرب الفضل والغوارنة: يهاجمونها من جهة الجنوب.
- رجال جبل عامل: يهاجمونها من جهة الجنوب الغربي.

وانطلقت كل مجموعة من هذه المجموعات نحو الهدف المحدد لها.

ويحدثنا الشيخ اسعد سويد عن كيفية سير العمليات على«الجبهة الشمالية»، باعتباره كان من عداد مجموعة «العرقوب» العاملة مع مجموعة «قضاء القنيطرة»، فيقول: «عند بزوغ الفجر وجدنا أنفسنا على رأس رابية شرق قرية (بلاط)» حيث كان يوجد «سهل مزروع ذرة صفراء وقثاء، فلما شاهدنا الناطور هرب خوفاً منا، فلحقنا به وقبضنا عليه، وأمنّاه على نفسه، ثم أبقيناه باستلام الشباب الذين بقوا يحرسون خيول القادة»، وكان ذلك عملاً حكيماً من الثوار، خشية أن يذهب الناطور فيفشي السر ويبلغ الأعداء بحشود الثوار واستعداداتهم للهجوم.

وانزلقت تلك المجموعة (العرقوب-القنيطرة)، صباحاً، من تلة (بلاط) واتجهت نحو مرجعيون على طريق تمر بين قريتي (دبين وبلاط) حيث يوجد حرش من الصنوبر، و«بيادر قمح وشعير»، ودخلت تلك المجموعة بلدة مرجعيون من هذه الناحية (الشمالية). ويقول الشيخ اسعد عن ذلك: وضع أحد المقاتلين النار باحد البيادر «فشب الحريق بالبيادر وانتشر دخانها في السماء فحجب بيننا وبين اهالي الجديدة (مرجعيون) فدخلنا البلد وبدأت المعركة، وتقدمنا نحو الجيش (الفرنسي) المحاصَر وراء جدرانٍ من حجرٍ وشريطٍ من الشوك (شريط شائك)، واستعملت القنابل اليدوية». وتابعت المجموعة (ويسميها الشيخ اسعد: فرقتنا) التوغل في البلدة حتى أصبحت «عند تحصينات الجيش الفرنسي» حيث تعرضت لوابل «من رصاص الرشاشات والقنابل»، إلا انها شعرت برصاص يطلق عليها من الخلف « أي من ابناء مرجعيون، من على شرفات المنازل ونوافذ البيوت»، ورغم ذلك، تابعت المجموعة تقدمها « مع طلقات الرصاص» حتى اقتربت «من الجدار المحيط بالجيش الفرنسي (الذي) ضاعف قنابله اليدوية علينا من وراء الجدار

الحجري والشريط». وعند ذلك، لم يعد بوسع تلك المجموعة التقدم اكثر، فاضطرت للتراجع، وكان «دخان الحرائق» يلتقي «مع دخان القنابل والبارود» حتى اصبح «كالغمام في السماء. وكان الفصل تشرين، فغيوم الندى متلبدة على الارض، وعلى رؤوس التلال المحيطة بمرجعيون، (مما) حجب رؤية الجيش، بعضهم لبعض». وأما عن مصير المجموعات (الفرق) الأخرى، فيقول الشيخ أسعد إنه «لعدم المواصلات (الاتصال) بين الفرق الزاحفة، لم تعلم فرقة عن الاخرى شيئاً، من تقدم او تأخر»(١٤٨).

ويتابع الشيخ اسعد: «وفجأة بدأ الانسحاب، متستراً تحت غيوم الطبيعة ودخان الحرائق، وبعد أن كثر المجاريح و(سقط) بعض القتلى». ويرى الشيخ اسعد أن الجيش (أي جيش الثوار) كان «على وشك النصر، ولكن السبب (في الهزيمة هو) الطمع بالنهب، وعدم التنظيم والتدريب» حيث «لايوجد فرق إسعاف ولا ممرضات ولا مستشفيات».

وقد تقهقر المقاتلون الثوار على الطريق نفسها التي دخلوا منها، لعدم وجود «طريق اسلم منه»، وكانوا قد خرجوا من البلدة حين اصبحوا «قبالة الجيش الفرنسي وأهالي مرجعيون»، فطاردهم الفرنسيون «بالرشاشات وبالمدفعية» دون أن يحققوا إصابات في صفوفهم، إذ كانت المدفعية «تمر من فوقنا، لأن الطريق (كان) منخفضا»(١٤٩). ويلاحظ الشيخ اسعد أن «النهب» كان «قليلا» هذه المرة، ومع ذلك، لم ينج الناهبون من غضب القادة وخصوصاً: احمد مريود وأسعد العاصي (وقد سبق أن ذكرنا ما ردده هذان القائدان، على مسامع الثوار، من كلام مهين وجارحٍ للناهبين). ولكن، هل استطاع الثوار، حقيقة، احتلال مرجعيون والاحتفاظ بها إلى حين استعادتها، من قبل الجيش الفرنسي، في هجومه النهائي على منطقة مرجعيون - حاصبيا

وعلى سوريا الداخلية، واحتلاله لدمشق (في تموز/يوليو عام ١٩٢٠)؟. يحدثنا «عبيدات» عن هجوم، على مرجعيون، شنه الثوار «في العشر الاول من شهر كانون الثاني/يناير»١٩٢٠، واستطاعوا، خلاله، احتلال البلدة «في غضون بضع ساعات»، ورفع العلم العربي السوري «فوق قلعتها» وعلى «دار الحكومة»، كما فتك الثوار «بعدد كبير من جنود الحامية الفرنسية». ويذكر «عبيدات»، كذلك، أنّ اهالي مرجعيون «رحبوا برجال الثورة» واستقبلوهم «بالاهازيج والهتافات.... وكان، في مقدمتهم، الوجيه مراد غلمية»[١٥٠]، وأن مرجعيون ظلت في عهدة الثوار إلى أن شن الفرنسيون هجوماً كبيرا «اشتركت فيه جميع الوحدات الفرنسية، من الفرسان والمدفعية والدبابات والطائرات واستردت مرجعيون وما بجوارها من المناطق التي احتلتها قوات الثورة». ويستطرد «عبيدات» قائلاً : «وكان ذلك بعد سقوط ميسلون ودمشق بأيدي قوات الاستعمار الفرنسي»[١٥١].

نحن لم نجد تأكيداً، لهذه الرواية، في أي مصدر آخر، مع أن شواهد عديدة تجعلنا نستبعد حصول ذلك(أي احتلال الثوار لمرجعيون في العشر الاول من كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ والاحتفاظ بها حتى سقوط دمشق في تموز/يوليو من العام نفسه)، ومن هذه الشواهد:

- ورد في جريدة «البشير» بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ نبأ يشير إلى أنه «في أواخر شهر كانون الماضي (أي شهر كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩)، كانت «حوادث السلب والنهب، في سنجق صيدا» قد تكررت، مما اضطر الحكومة (الفرنسية) إلى أن ترسل «فرقة لتأديب العابثين بالأمن» حيث تمكنت هذه الفرقة من توطيده «في ضواحي الغجر والخيام والطيبة وكفركلا» (أي منطقة مرجعيون بالذات). ولكن هذه الحوادث تكررت، من جديد في ٥

كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، «فعادت الفرقة...وأقرت الامن في النبطية وضواحيها، ثم غادرت مرجعيون» حيث «كانت تطارد الثوار وتقر الأمن، في تلك الربوع». وتشير الصحيفة، نفسها، إلى أنه، خلال قيام الفرقة بمطاردة الثوار، جرت مناوشات بينها وبين «بعض العصابات التي كانت تحاول قطع خط الرجعة عليها، بينما كانت عصابات أخرى ترتكب السلب والنهب في مرجعيون». ثم تستطرد: «ومما يذكر أن هذه العصابات كانت مسلحة بالبنادق الحربية والرشاشات، وقد ألحقت الفرقة بها خسائر فادحة، وضربتها ضربات موجعة جداً....» وتتابع: إلا أنه «يسوؤنا أن نقول إن الفرقة الفرنسية اصيبت بخسائر لم تتجاوز الخمسين بين جريح وقتيل وفقيد (مفقود)، وانها اضطرت إلى ترك ٢ مدافع رشاشة في مستنقعات الليطاني». وتختم الجريدة النبأ بتعليق لافت، «هذه هي حقيقة الخسائر التي تكاثرت حولها الإشاعات...».

فهل هذا هو النبأ الذي استقى منه «عبيدات» (أو من أخذ عنه) سقوط مرجعيون بأيدي الثوار، خصوصاً انه يأتي في الفترة نفسها (العشر الاول من كانون الثاني/يناير ١٩٢٠)؟ وهل أن الإشاعات التي تبغي الجريدة دحضها هي تلك التي تشير إلى خسائر ضخمة في صفوف الجيش الفرنسي أم شائعة سقوط مرجعيون بيد الثوار، خصوصاً أن الجيش الفرنسي كان قد غادر البلدة ليقتفي اثر الثوار ويقاتلهم، بينما كان أهالي البلدة ينزحون منها خوفاً من بطش الثوار بهم؟.

في كل حال، وإذا كان الثوار قد احتلوا مرجعيون، حقيقة، وفي ذلك الحين، فانهم لم يمكثوا فيها، بالتأكيد، إلى شهر تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (أي قرابة نصف عام)، ويدل على ذلك أن الجريدة نفسها (البشير)، نشرت، في عددها الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، تحقيقاً عن مرجعيون

أشارت، في نهايته، إلى أن أهلها «تركوا منازلهم» وتشتتوا و«نهبت جميع موجوداتهم» وتطلب من «الحكومة العادلة» (أي فرنسا) أن «تردهم إلى بلدتهم وتؤمنهم على حياتهم وترد جميع مسلوباتهم» دون أن تشير، من قريب أو بعيد، إلى احتلال البلدة من قبل الثوار وبقائهم فيها، على الاقل.

- كما أن الجريدة، نفسها، نشرت، في العدد نفسه، تحقيقاً عن «الحولة» أشارت، في نهايته، إلى انه «بسبب ما نزل بها من الفظائع التي ألجأت الحكومة إلى استعمال الشدة والقوة... فسهول الحولة ومرجعيون قد لا تعطي، السنة القادمة، شيئاً من الغلة والمحصولات». وتهيب الجريدة، بالحكومة، أن تعوّض بعض تلك الخسارة على فلاحي تلك الأراضي، وذلك «بعد أن أرجعت الأمن إلى نصابه، وأمنّت الأهالي على أرواحهم بعد هلعهم وخوفهم»، وهي تقصد، بالطبع، أهالي مرجعيون والحولة، كما تقصد «الحكومة الفرنسية».

- إضافة إلى ذلك، ورد في العدد نفسه، من الجريدة نفسها (البشير في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠) نبأ مفاده أن الأمن «قد استتب في جميع قرى قضاء مرجعيون وجوارها، بفضل التدابير الإدارية والحربية، وأن الأشقياء قد فروا إلى المنطقة الشرقية، وبدأ زعماؤهم يسعون للحصول على رضى الحكومة (الفرنسية) وعفوها».

- كما ورد، في عدد ٣ شباط/فبراير عام ١٩٢٠ من الجريدة نفسها (البشير)، نبأ مفاده أن الأمير محمود الفاعور «أرسل كتاباً إلى حاصبيا مؤداه انه قد أزمع أن يشن الغارة، مرة أخرى، على جديدة مرجعيون، لنهب ما عجز رجاله، المرة الماضية، عن حمله، وإتلاف ما تبقى».

- وأكثر من ذلك، فإن الجنرال غورو قد زار مرجعيون بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، (وفقاً لما أوردته الجريدة نفسها بتاريخ ٢٥ منه)،

مما يؤكد أن بلدة «مرجعيون» كانت، في ذلك الحين، بيد الفرنسيين، خلافاً لما ذكره «عبيدات».

وتحدّثنا جريدة «لسان الحال» في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، عن الهجوم الذي شنه الثوار على مرجعيون ليل الخامس من كانون الثاني/يناير من العام نفسه، فتقول إن «عصابة» مؤلفة من «أهالي العرقوب، وأكثرهم من أهالي إبل السقي، ومن عرب الحولة» هاجموا البلدة، ولكن شبانها (وعددهم نحو ١٤٠ فقط) أصلوهم «ناراً حامية» حيث «دحروهم وأقصوهم عن البلدة»، إلا أنه، في اليوم التالي، هاجمت البلدة «جموع مالئة السهول، تموج، كالبحر الزاخر، من قرية الخيام الى قرية دبين، وعددها لا يقل عن ٢٥٠٠»، وعندها «ركن أهالي الجديدة (مرجعيون) الى الفرار، ولداناً وأطفالاً وشيوخاً ونسأً وشباناً، الى الغابات المجاورة»، بينما دخل الثوار البلدة وعاثوا فيها نهباً وحرقاً وتدميراً، حاملين «ما استطاعوا حمله، على ظهورهم، عدا ما حملوه على دوابهم وخيلهم»، كما احرقوا بعض البيوت وحطموا «الخزائن... والمرايا والأواني الثمينة التي لم يستطيعوا حملها»، وقتلوا عدداً من أبناء البلدة (اسعد الصباغ وحنا الطيار وعبدو اسكندر الطلامي وذيب سرحان ووجيهة أيوب ومسعود نايفة)، أما الذين فروا، من أهل مرجعيون، فقد قصدوا «النبطية» حيث تلقاهم أهلها ووجهاؤها «بالترحاب والتكريم»[١٥٢].

وقد عمدت الحامية العسكرية الفرنسية، في مرجعيون، بعد ذلك، الى تشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة من «اتهموا بأنهم كانوا يساعدون العربان» وقد حكم أحدهم «بالسجن خمسة أعوام وبغرامةماية ليرة» وذلك «لإرساله الجواسيس الى العربان يخبرهم أن القوة الفرنسية انسحبت من الجديدة (مرجعيون) مما كان داعياً الى الهجوم عليها»[١٥٣].

وتعرضت بلدة «المطلة» اليهودية، في مطلع شهر آذار/مارس عام ١٩٢٠، لهجوم من قبل الثوار (البدو) فقابلتهم «قوة مؤلفة من المتطوعين الصهيونيين»، ودار القتال بين الفريقين طوال الليل، وانتهى بهزيمة البدو بعد أن قتل منهم ٢٢ رجلا «وقتل من الصهيونيين أربعة»، وكان من نتيجة هذه المعركة أن بارح السكان «تلك الجهة خشيةً من أمر يحدث، مما أتاح للمهاجمين العودة، من جديد، الى البلدة، حيث نهبوها وأحرقوها»[١٥٤]. وكان ذلك كافياً لأن يمتد الخوف الى أهالي مرجعيون الذين ما لبثوا أن هجروا بلدتهم الى صيدا وبيروت، حتى أن من كان منهم قد لجأ الى النبطية غادرها شمالاً، اعتقاداً منه «أن العربان لا بد لهم، مهما تكلفوا من التضحيات، أن يحتلوا النبطية ويقطعوا الاتصال بين الجديدة (مرجعيون) وبيروت» بل أن المرجعيونيين غالوا «في تخوفهم، الى حد أنهم باتوا يتخوفون من احتلال صيدا»[١٥٥].

وباستثناء ما رافق هجمات الثوار من عمليات «سلب ونهب وحرق وتدمير» فإنما كان يخشاه الهاربون من مرجعيون من توغل «للعربان» غرباً ثم شمالاً، باتجاه النبطية ثم صيدا، بهدف قطع الاتصال بين الحامية العسكرية الفرنسية المتمركزة في مرجعيون وبين قيادتها ببيروت، يدل على أن العمليات التي كان يقوم بها هؤلاء «البدو» أو «العربان» هي علميات عسكرية وذات أهداف محددة، رغم ما كان يشوبها من عمليات «سلب ونهب وتخريب».

وقد أشارت جريدة «البشير»، في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، الى وضع مرجعيون بعد هذه العمليات، فقالت إن مرجعيون أضحت، اليوم «خاوية، لا تسمع، في أحيائها، غير هينمة النسيم يمر على الديار متسائلاً عن سكانها». ثم تقترح أن يعاد الى مرجعيون من هجرها، من أهلها، الى بيروت

وصيدا، ولا ترى بأساً من أن تقتصر العودة على الرجال فقط «لأنه أدعى للراحة وأقوى لمعنوية القضاء (قضاء مرجعيون) وحفظه»، كما تطالب بمساعدة العائلات المرجعيونية التي هُجِّرت والتي «نهبت مزارعها وطروشها، وليس لها مورد رزق»، كما أنه ليس لها «في أميركا، من ينجدها» (في إشارة الى أن لدى معظم العائلات المرجعيونية أقارب في المهجر الأميركي يمدونها بالمال).

ويبدو أن وضع أهالي مرجعيون هذا قد استمر الى حين سقوط دمشق بيد الفرنسيين، مما خلق التباساً لدى «عبيدات» في تقريره أن البلدة ظلت بيد الثوار الى ذلك الحين، حيث احتل الجيش الفرنسي مرجعيون، ثم حاصبيا بعدها. ويؤكد الشيخ اسعد سويد، في مذكراته، أن مفرزة من الجيش العربي (الفيصلي) كانت متمركزة «بحاصبيا، وقضائها»، وفي «كوكبا وسوق الخان»، وما أن شعر البعض في «قضاء حاصبيا» أن الجيش الفرنسي قد تمكن «من احتلال دمشق» حتى «ثاروا على الجيش العربي الموجود بحاصبيا وكوكبا وسوق الخان، وانتزعوا منه سلاحه، وطردوه، وجلّه كان من أبناء العرقوب»، ثم ذهب نفرٌ منهم «الى مرجعيون، الى الجيش الفرنسي» ودعوه «لاحتلال حاصبيا» بعد أن طردوا الجيش العربي منها. كما تؤكد جريدة «البشير» بتاريخ ٢٠ و ٢٧ تموز/يوليو ١٩٢٠، أنه، نهار الاحد بتاريخ ١٨ منه، ثار «أهالي حاصبيا وراشيا، من دروز ونصارى» على جنود الحكومة الشريفية، فقتلوا عدداً منهم، وجاء وفد من الأهالي الى مرجعيون لكي يطلبوا من الجيش الفرنسي دخول حاصبيا، وقد لبى الفرنسيون طلبهم ودخلوا حاصبيا. وقد علّقت «البشير» على ذلك بقولها: «كان مشهدلم تره عيوننا، ولم تسمع آذاننا بمثله: مشايخ وأعيان ترجلوا وساروا محيطين بالضابط قائد الفرقة، ومن ورائهم الفرسان يلاعبون خيولهم،

والاوانس يحرقن البخور وينشدون الأناشيد والأغاني، وكلها تعبر عن عواطف الشعبين، الدرزي والمسيحي، نحو الدولة الفرنسية، وعن رغبة الجميع في الالتحاق بلبنان المحبوب»، بينما يقول الشيخ اسعد سويد إن الذين فعلوا ذلك كانوا يبغون «من وراء ذلك العمل» أن يظهروا «انهم موالون لحكومة الانتداب، ولأجل بياض الوجه»(١٥٦).

ومرّة جديدة، دعا القادة المقاتلين، من ابناء العرقوب، للاجتماع ببانياس، فتجمع في البلدة، المقاتلون من العرقوب ومن عرب الفضل ومنطقة القنيطرة «خليط عرب وشركس وتركمان»، وبعد أيام من «الهرج والمرج والنخوات والعنتريات، نادى المنادي بالزحف غربا» فأنطلقت حشود الثوار الى بلدة «المطلة» اليهودية، وكانت خالية من سكانها فنزلوا في بيوتها. ويتحدث الشيخ اسعد، عن هذه القرية اليهودية، بإعجاب كبير، إذ يقول: «بيوت مرتبة ومنظمة، والبلد بناء حجر ابيض، فيها شارع من الجنوب إلى الشمال، والبناء على جانب الطريق، وكل بيت أمامه جنينة. وقد وجدنا فيها أخشاباً كثيرة، ومكتبة كبيرة (طبعاً كلها عبراني)»(١٥٧).

بقي الثوار في (المطلة) عدة أيام، وبما أن الفصل شتاءٌ والبرد قارس، فقد استعانوا بالاخشاب المتوافرة في البلدة، للتدفئة «ثم بالابواب، ثم بالكتب» كما يروي الشيخ اسعد. أما استعداد البدو، للقتال، فكان يتم على الشكل التالي (وكما يصفه الشيخ اسعد كذلك): «كانوا (أي البدو)، طوال مكوثهم في هذه البلدة، يقضون طول الليل حداءً وأهازيج بدوية، وفي النهار يعقدون الدبكة على نغمة الشبابة والمجوز، وهي آلات طرب عربية...». وقد مكث الثوار، في «المطلة» على هذه الحال، مدة أسبوع «ولم يحدث، من الجيش الفرنسي، أدنى حركة ضدنا، مع انه يعرف بوجودنا، و(كان) قريباً منا جدا»، باستثناء مرة

واحدة، عندما حلّقت طائرة عدوة فوق البلدة، على ارتفاع منخفض، وما أن اطلق الثوار النار عليها من بنادقهم حتى أطلقت عليهم نيران رشاشاتها، كما رمتهم «بقنبلة، واحد[illegible] [illegible]. انفجرت، ولكنها لم تؤذ أحدا»(١٥٨).

ج – الهجوم على القليعة والخربه:

قرر قادة الثورة الهجوم على قريتي «القليعة والخربة» واحتلالهما، وذلك لسببين:

١ – لقطع الطريق على الجيش الفرنسي المتمركز في مرجعيون، وتركيز قوة من الثوار فيهما استعدادا «لمهاجمة الفرنسيين وشل حركة مواصلاتهم»، أي قطع الطريق التي تصل مرجعيون بداخل جبل عامل، حيث يوجد للفرنسيين مواقع عديدة.

٢ – تأديب أهالي هاتين القريتين المتهمتين بأنهما «مناصرتين للمحتلين».

إنطلق الثوار، في هجومهم، من «المطلة»، وما أن اقتربوا من «الخربة» حتى بدأ أهلها بإطلاق النار عليهم، إلاّ أن هؤلاء لم يلبثوا أن انسحبوا من قريتهم ولجأوا الى «القليعة» حيث تحصّن الجميع «في الدير، وفي الاقبية». وواصل الثوار الهجوم، واستعدوا لدخول «الخربة»، إلا أنهم، ما أن وصلوا الى «أبواب» القرية حتى «فتح الفرنسيون النار علينا، بالمدفعية، من مرجعيون والخيام، بغزارة، فأصبحنا بين نارين» نار أهل القليعة من الأمام، ونار الفرنسيين من الخلف. كما خشي الثوار أن يطوقهم الفرنسيون، فآثروا الانسحاب. وقد خسر الثوار في هذه المعركة، قتيلاً واحداً (هو احمد الديك من الهبارية)(١٥٩).

ويحدثنا المؤرّخ الشعبي «سلام الراسي» عن هذه المعركة (التي يؤرخها في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠)، فيقول إن أعداداً غفيرة من «عرب الفضل في الجولان، وعرب الغوارنة في الحولة، وأهالي منطقة العرقوب، وبعض قرى جبل عامل» هاجموا مرجعيون، «مقر الحامية الفرنسية، فاحتلوها. وقد قتل آنذاك، من أبنائها، واستهدفت بيوتها للنهب والحرق والتخريب» (وربما يشير المؤرخ الراسي، في هذه الفترة، إلى الهجوم الثاني للثوار على مرجعيون، وقد سبق ذكره).

وقام هؤلاء الثوار، بعد ذلك، بهجوم على «القليعة»، إلا انهم لم يستطيعوا دخولها بسبب ما لقيه المهاجمون من دفاع مستميت لشباب هذه القرية عن قريتهم. ويذكر «الراسي» نقلاً عن المؤرخ «الشيخ سعيد فرنسيس» من ابناء «القليعة»، أن شباب القرية «اتخذوا مواقع لهم وراء جدران الحواكير، فيما لاذ الشيوخ بعرين شفيعهم مار جرجس، وحملوا صورته». كما يذكر المؤرخ «فرنسيس» أن نساء القرية «كن ينقلن الماء والخرطوش إلى الشباب في المتاريس، تحت وابل من رصاص الأعداء ، فشتتوا شملهم». ويؤكد «فرنسيس» أن الثوار جربوا «دخول القليعة، وشنوا ثلاث هجمات عنيفة، غير أنهم تراجعوا خائبين».

ويذكر المؤرّخ «فرنسيس» كذلك أن «المفوضية العليا الفرنسية» ارسلت الى أهالي القرية «شهادة تقدير بطول ذراع وعرض ذراع» وقد جاء فيها (باللغتين العربية والفرنسية):

«إنّ الجنرال غورو، القومسيار العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليليا، والقائد العام لجيش الشرق، يبلّغ مزيد تهانيه لأبطال القليعة، على ما ابدوه من شجاعة وبسالة في موقعتي ١٣ آذار/مارس و١٥ حزيران/يونيو سنة

١٩٢٠، فإن جموع المتاولة قد تكبدت، على ابواب القليعة، خسائر دامية ونوائب فادحة، بفضل الشجاعة ألتي أظهرها أبطال القليعة، وزعيمهم ابراهيم فرنسيس».

ومن فرط إعجابه ببسالة المدافعين عن «القليعة»، زار الجنرال غورو، شخصياً، هذه القرية مهنئاً[١٦٠].

وتشير جريدة «البشير»، كذلك، إلى هجوم قام به الثوار على قريتي «الخربة والقليعة» بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٢٠، وقد جاء فيها: أن «عصابات الاشقياء المؤلفة من العربان (البدو) والمتاولة» هاجمت «قريتي القليعة والخربة، بقوة لاتقل عن ثلاثة آلاف مسلح»، وقد باغت هؤلاء أهالي القريتين الذين فوجئوا بهم يقتربون من قرية «الخربة» بعد أن قضوا (أي الاشقياء) يوماً كاملا «في قريتي عديسة و كفركلا، يفكرون في خطة الهجوم».

ولكن تلك «العصابات» التي احرقت، في طريقها من الخربة الى القليعة، «بيت خليل فرنسيس» الواقع بين القريتين، استطاعت الوصول إلى ضواحي «القليعة» ولكن أهالي القليعة صدوا رجال تلك العصابات، ثم «كروا» عليهم، ففروا «تاركين قتلاهم، وحاملين جرحاهم. وقد غنم شبان القرية جملة أسلحة وألبسة اخذوها عن اجساد القتلى»[١٦١]. وتتهم جريدة «البشير» اهالي قرية «كفركلا» الشيعية «وبقية القرى المذكورة» (أي القرى الشيعية المجاورة)، بمساعدة «عصابات العربان» هذه، كما تشير إلى أن هذه الحادثة وقعت «وكامل بك الاسعد متنيب في بيروت» فاتهمه البعض بأنه «أوعز باجراء هذه المهاجمة في غيابه، لما يكنّ، في صدره، من البغض للقليعيين ورؤسائهم»، إلا أن البعض الآخر يرجح أن الشيعة «اغتنموا غياب زعيمهم المذكور وفعلوا ما فعلوه»[١٦٢].

ويحدثنا المؤرّخ الشعبي «سلام الراسي» عن هذه المعركة (التي يؤرخها في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠)، فيقول إن أعداداً غفيرة من «عرب الفضل في الجولان، وعرب الغوارنة في الحولة، وأهالي منطقة العرقوب،، وبعض قرى جبل عامل» هاجموا مرجعيون، «مقر الحامية الفرنسية، فاحتلوها. وقد قتل آنذاك، من أبنائها، واستهدفت بيوتها للنهب والحرق والتخريب» (وربما يشير المؤرخ الراسي، في هذه الفترة، إلى الهجوم الثاني للثوار على مرجعيون، وقد سبق ذكره).

وقام هؤلاء الثوار، بعد ذلك، بهجوم على «القليعة»، إلا انهم لم يستطيعوا دخولها بسبب ما لقيه المهاجمون من دفاع مستميت لشباب هذه القرية عن قريتهم. ويذكر «الراسي» نقلاً عن المؤرخ «الشيخ سعيد فرنسيس» من ابناء «القليعة»، أن شباب القرية «اتخذوا مواقع لهم وراء جدران الحواكير، فيما لاذ الشيوخ بعرين شفيعهم مار جرجس، وحملوا صورته». كما يذكر المؤرخ «فرنسيس» أن نساء القرية «كن ينقلن الماء والخرطوش إلى الشباب في المتاريس، تحت وابل من رصاص الأعداء ، فشتتوا شملهم». ويؤكد «فرنسيس» أن الثوار جربوا «دخول القليعة، وشنوا ثلاث هجمات عنيفة، غير أنهم تراجعوا خائبين».

ويذكر المؤرّخ «فرنسيس» كذلك أن «المفوضية العليا الفرنسية» ارسلت الى أهالي القرية «شهادة تقدير بطول ذراع وعرض ذراع» وقد جاء فيها (باللغتين العربية والفرنسية):

«إنّ الجنرال غورو، القومسيار العالي للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليليا، والقائد العام لجيش الشرق، يبلّغ مزيد تهانيه لأبطال القليعة، على ما ابدوه من شجاعة وبسالة في موقعتي ١٣ آذار/مارس و١٥ حزيران/يونيو سنة

١٩٢٠، فإن جموع المتاولة قد تكبدت، على ابواب القليعة، خسائر دامية ونوائب فادحة، بفضل الشجاعة ألتي أظهرها أبطال القليعة، وزعيمهم ابراهيم فرنسيس».

ومن فرط إعجابه ببسالة المدافعين عن «القليعة»، زار الجنرال غورو، شخصياً، هذه القرية مهنئاً[١٦٠].

وتشير جريدة «البشير»، كذلك، إلى هجوم قام به الثوار على قريتي «الخربة والقليعة» بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ٢٩ آذار/مارس عام ١٩٢٠، وقد جاء فيها: أن «عصابات الاشقياء المؤلفة من العربان (البدو) والمتاولة» هاجمت «قريتي القليعة والخربة، بقوة لاتقل عن ثلاثة آلاف مسلح»، وقد باغت هؤلاء أهالي القريتين الذين فوجئوا بهم يقتربون من قرية «الخربة» بعد أن قضوا (أي الاشقياء) يوماً كاملا «في قريتي عديسة و كفركلا، يفكرون في خطة الهجوم».

ولكن تلك «العصابات» التي احرقت، في طريقها من الخربة الى القليعة، «بيت خليل فرنسيس» الواقع بين القريتين، استطاعت الوصول إلى ضواحي «القليعة» ولكن أهالي القليعة صدوا رجال تلك العصابات، ثم «كروا» عليهم، ففروا «تاركين قتلاهم، وحاملين جرحاهم. وقد غنم شبان القرية جملة أسلحة وألبسة اخذوها عن اجساد القتلى»[١٦١]. وتتهم جريدة «البشير» اهالي قرية «كفركلا» الشيعية «وبقية القرى المذكورة» (أي القرى الشيعية المجاورة)، بمساعدة «عصابات العربان» هذه، كما تشير إلى أن هذه الحادثة وقعت «وكامل بك الاسعد متغيب في بيروت» فاتهمه البعض بأنه «أوعز باجراء هذه المهاجمة في غيابه، لما يكنّ، في صدره، من البغض للقليعيين ورؤسائهم»، إلا أن البعض الآخر يرجح أن الشيعة «اغتنموا غياب زعيمهم المذكور وفعلوا ما فعلوه»[١٦٢].

د – معركة الحماري ومعارك أخرى:

يحدّثنا «عبيدات» عن معركة جرت في سهل الحوله، في مكان يقال له «الحماري» حيث حوصرت «القوات الفرنسية «المتفوقة «عدداً وسلاحاً مدرعاً، برية وجوية»، واستطاع الثوار، بقيادة احمد مريود، «أسر ٣٥ عسكرياً قام المجاهد احمد مريود بتسليمهم الى الحكومة العربية بدمشق». كما يذكر «عبيدات» أن معارك اخرى جرت في المطلة (وقد سبق أن تحدثنا عنها) والنبطية وتل النحاس وإبل السقي، والخصاص (المعركتان: الاولى والثانية)، دون أن يذكر شيئا عن زمان هذه المعارك وتفاصيلها. إلا أن «عبيدات» يلاحظ أن معارك «المطلة والقليعة ومرجعيون والنبطية» اكتسبت «أهمية سياسية واستراتيجية خاصة، وعمّقت ترابط والتفاف الفصائل المؤازرة مع الثورة الام (في دمشق)، ومكنت من تحقيق النصر الكامل، بعد احتلال مرجعيون وطرد حشود الفرنسيين الذين انكفأوا إلى لبنان ليعاودوا الكرة ولكن عن طريق اقتحام مجدل عنجر ثم ميسلون فدمشق»(١٦٣).

هـ – الرد الفرنسي على عمليات المقاومة في منطقتي مرجعيون والحولة:

حملتا ديسبا وديفيل (Despas et Deville):

يذكر «دي هاي» (Du Hays) أنّ الاضطرابات لم تتوقف في هاتين المنطقتين، منذ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٩، وحتى احتلال سوريا الداخلية، وأن «البدو» وبعض «الطوائف المحلية» التي كان يحركها زعماء متعصبون (امثال محمود الفاعور) كانوا يجدون العون والمساعدة في «المنطقة الشرقية» الخاضعة لسلطة الحكومة العربية في دمشق، حيث كانت

تزوّدهم (هذه الحكومة) «بالخطط التآمرية، وبالكادرات (الملاكات) والسلاح»، كما كانوا يجدون الملاذ لديها، وفي فلسطين، كلها اضطرتهم الحملات العسكرية الفرنسية إلى الفرار.

ومنذ ذلك التاريخ، يقول «دي هاي»، بدأت أعمال العصابات في مرجعيون، «ولم يكن حينئذ، في سنجق صيدا، سوى سرية من فوج المشاة ٤١٥ موزعة بين صيدا (فصيلتان) ومرجعيون (فصيلتان)، وسرية من القناصة الافريقيين موزعة بين صور (فصيلتان) ومرجعيون (فصيلتان)». وعندها، قررت القيادة الفرنسية إرسال حملة «لمعاقبة المتمردين، وتأمين الاهالي، واظهار القوة» في هاتين المنطقتين[١٦٤].

ا – حملة «ديسبا»:

شكّلت هذه الحملة بقيادة الكولونيل «ديسبا»، وكانت تتضمن «الكتيبة الاولى من الفوج التاسع عشر للرماة الجزائريين، وكوكبة خيالة، ونصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم»، وقد حشدت هذه المجموعة في «النبطية» بتاريخ ٢٤ كانون الاول/ديسمبر عام ١٩١٩، ثم انتقلت إلى مرجعيون، وبقيت حتى ٣١ منه، تجوب منطقتها، على حدود «المنطقة الشرقية»، حيث كانت «تعاقب القرى التي تشكل ملاذاً للمتمردين، وتدمر ممتلكات قادتهم». وقد تمركزت هذه الحملة، في ٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، في معسكر في بلدة «المطلة» اليهودية (قرب القليعة والخربة) حيث تشرف على وادي نهر الحاصباني، ثم تقدمت، في ٤ منه، الى قرية «الخصاص» قرية محمود الفاعور (الواقعة على نهر الحاصباني، على علو المطلة) حيث أحرقت منزله، باعتباره «المحرض الأول على الاضطرابات في هذه المنطقة»، إلا أنه، في اثناء هذه العملية، لم تسلم

الحملة من هجوم شنته عليها جماعات من البدو تقدر بنحو ألف رجل، مما أدى الى «تشتت» الحملة وتكبيدها خسائر فادحة: «٢٥ قتيلاً و٥٠ جريحاً و١٦ مفقوداً»(١٦٥).

إثر هذه الضربة المؤلمة التي تلقتها الحملة على يد «البدو» المتمردين، تسلم الكولونيل «ديفيل» (قائد الفوج الثاني والعشرين للرماة الجزائريين) قيادة «مجموعة الجنوب» التي أُعيد تشكيلها من العناصر المتبقية، مضافاً إليها: «أركان القيادة، وسرية خدمات، والكتيبة الثانية من الفوج الثاني والعشرين للرماة الجزائريين، ونصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ملم، وكوكبة خيالة صباحيين (سباهي)». وقد التحقت هذه المجموعة، بتاريخ ٨ كانون الثاني، بحملة «ديبا»، حيث كلفت بتاريخ ١٠ منه، القيام باستطلاع ميدان المعركة (معركة الرابع من كانون الثاني) فوجدت، في ارض المعركة «٢١ جثة» نقلتها معها(١٦٦).

II – حملة «ديفيل»:

وبعدها، وفي الايام التالية، ترك الكولونيل «ديفيل» حامية في بلدة «المطلة»، وتوجه، بمجموعته، جنوباً بغرب «مروراً بكفركلا، فالطيبة، فتولين، فتبنين، فهونين»، ثم عاد الى المطلة بتاريخ ٢١ منه، ومنها إلى مرجعيون، حيث عسكر فيها(١٦٧).

وفي ليل ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير (١٩٢٠)، حاولت مجموعة من جند الشريفيين تدمير جسر الخردلة، على الليطاني، لقطع الطريق بين النبطية ومرجعيون، وقد اشتبكت هذه المجموعة مع حرس الجسر وهم ثمانية (عريف وسبعة جنود)، وكانت حصيلة الاشتباك أربعة قتلى وجريحان ومفقوداً من

حرس الجسر، ومع ذلك، تمكن الحرس من منع تدمير الجسر، ومصادرة «بغلين محملين بالمتفجرات».

«وبعد فترة قصيرة من الهدوء»، وفي ١٩ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، تلقت الحملة إخطاراً عن تحركات لمجموعة من «بدو الحولة»، فقامت مفرزة باستطلاع بلدة «الخالصة» (جنوب المطلة)، حيث اصطدمت «بعصابات مهمة من البدو» مما اضطرها «للقتال التراجعي دون أن تحقق هدفها»[١٦٨].

وفي الايام الاولى من شهر آذار/مارس عام ١٩٢٠، ازدادت الغارات على الحدود الشرقية للقطاع الذي تحتله الحامية الفرنسية، كما رصدت حشود «في منطقة حاصبيا- راشيا، وفي الحولة، بقيادة محمود الفاعور»، وقد أُحرقت بلدة «المطله»، بتاريخ ٤ منه (آذار) كما أن الطائرات الفرنسية قصفتها، إذ كان المتمردون يحتلونها.

وكانت «مجموعة الجنوب» قد خسرت، حتى اواخر شباط (١٩٢٠)، «الكتيبة الاولى من الفوج التاسع عشر للرماة الجزائريين، والكتيبة الثالثة من الفوج ٤١٥ للمشاة»، فتقرر تعزيز هذه المجموعة «بفصيلة مدفعية عيار ٧٥ ملم، وفصيلة هاون عيار ٨٠ ملم»، واتجهت هاتان الفصيلتان الى النبطية، بتاريخ ٣١ آذار، لكي تلتحقا بالمجموعة، لولا أن عمليات المتمردين تباطأت فجأة، وذلك بسبب ذهاب قادتهم إلى دمشق، حيث تم «إعلان استقلال سوريا، وإعلان فيصل ملكاً عليها»[١٦٩].

ثالثاً: المقاومات الأُخرى:

لم تقتصر حركات المقاومة، ضد الاحتلال الفرنسي، على سوريا الغربية (او الساحلية) بل تعدتها إلى مناطق عديدة من سوريا بكاملها، وسوف نحاول

أن نشير، بإيجاز شديد، إلى هذه الحركات، باعتبارها خارجة عن نطاق بحثنا (المختص بلبنان):

١ - حركة صبحي بركات (١٨٨٩-١٩٤٠) في اسكندرون:

يذكر «أدهم آل جندي» أن صبحي هو «ابن رفعت آغا بركات الخالدي»، ولد في انطاكية عام ١٨٨٩، وكان والده «من رجال سورية الافذاذ»، وقد قاوم الاتراك «في عصره». وكان «صبحي» قد بدأ حياته مناضلاً ضد الاحتلال الفرنسي، إلى جانب المناضل ابراهيم هنانو «صاحب ثورة الشمال»، إلا أنه استسلم، بعد ذلك، للفرنسيين «وعمل بنشاط للقضاء على ثورة الشمال»، وقد عينه الفرنسيون رئيساً «لاتحاد الدول السورية» في حزيران/يونيو عام ١٩٢٢، ثم أصبح، بعدها، وفي اول عام ١٩٢٥ رئيساً لمجلس النواب السوري، إلا انه «نزح عن سوريا، وانتخب نائباً في البرلمان التركي». وقد توفي في اسطنبول بتاريخ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٤٠، ونقل حثمانة الى مسقط رأسه، أنطاكية، حيث دفن(١٧٠).

وكان صبحي بركات قد اطلق حركته، ضد الاحتلال الفرنسي، في أيار/مايو عام١٩١٩، وقام بهجمات متعددة على الحاميات الفرنسية المتمركزة في مناطق، «إنطاكية وقرق خان والحمامات والعمق وباب الهوا» والسويدية (في منطقة اسكندرون)، وشارك الى جانبه، في قتال الفرنسيين، شقيقه «ثريا بك» وعدد من رجالات سوريا أمثال «ابراهيم أدهم متصرف اسكندرون، وابراهيم مجاهد الجزائري، والحاج فاتح المرعشي»، وقد وصلت حركته، في هجماتها ضد الفرنسيين «إلى ضواحي اسكندرون وبيلان». ومن معاركه معهم: معركة السويدية (أيار/مايو عام ١٩١٩) ومعركة فرزلة، بالقرب

من إنطاكية، في لواء اسكندرون (حزيران/يونيو من العام نفسه) ومعركة إنطاكية (تشرين الأول/اكتوبر من العام نفسه)[١٧١].

وكانت ثورة بركات، بعد معركة السويدية، قد اخذت تتسع وتتعاظم، فعمد الفرنسيون الى السعي لاغرائه (بواسطة محمد بك الشركسي صاحب قرية قسطون)، إلا أنه لم يستجب لاغرائهم، وتحالف مع ابراهيم هنانو، كما كان على اتصال وتنسيق مع مصطفى كمال (اتاتورك) الذي كان يقاتل الفرنسيين في كيليليا سعياً لإخراجهم منها، إلا أنه لما انتهت العمليات العسكرية في كيليكيا، واحتل الفرنسيون حلب «أصاب صبحي بركات وجماعته الوهن في إنطاكية، وتبدل الموقف»[١٧٢]، وكان «الشركسي» لا يزال يأمل باجتذاب «بركات» إلى حلفائه الفرنسيين، فاغتنم الفرصة السانحة وعاد يسعى لإقناعه بالتصالح معهم، ويقول «الجندي»: «وبينما كانت الثورة ملتهبة في الأنحاء الشمالية... فوجئ المجاهدون باستسلام صبحي بركات إلى السلطة الفرنسية بمساعي صديقه محمد الشركسي»، ويتابع «الجندي»: «وفي ١٥ تموز/يوليو ١٩٢٠، جاء محمد الشركسي وصبحي بركات، خفية إلى ادلب، ومنها توجها الى حلب.... وفي حلب، قابل الجنرال (دي لاموت)، وتم التفاهم بينه وبين الفرنسيين....»[١٧٣]. ونتيجة لذلك، توقف «بركات» عن نضاله، وحلّ حركته، بل انه تعهد للجنرال غورو بالاسهام في «تهدئة الاحوال والقضاء على الثورة القائمة»، وكان غورو قد طلبه لمقابلته في بيروت فامتثل بركات لطلبه، ثم عاد منها الى حلب حيث حاول إقناع الثوار بإلقاء السلاح ففشل، بل إن غالبية رفاقه (أمثال الشيخ يوسف السعدون) ورجاله رفضوا الانصياع له وتابعوا النضال إلى جانب الزعيم هنانو، بينما انفرد، هو وقلة من رجاله، في كسب ود الفرنسيين الذين اسندوا اليه رئاسة دولة الاتحاد، وقد علل انسحابه من المعركة

«باستحالة تغلب العصابات (الثوار)، مهما علا شأنها، على القوات الفرنسية» وانه مقتنع «بسياسة حُسن التفاهم مع الفرنسيين بعد أن اصبح انتدابهم على سوريا بحكم الامر الواقع»(١٧٤).

٢ – ثورة ابراهيم هنانو (١٨٦٩–١٩٣٥) في حلب:

وتعتبر اهم ثورة على الاحتلال الفرنسي، في سوريا، بعد ثورة سلطان باشا الاطرش، في جبل العرب عام ١٩٢٥.

وهو ابراهيم بن سليمان بن محمد هنانو، ولد في قرية «كفر تخاريم» غرب حلب، عام ١٨٦٩، وتلقى علومه في الآستانة، ثم عين في وظيفة ادارية في تركيا، وتدرج في الوظيفة حتى بلغ مرتبة «مدير ناحية» ثم «قائمقام»، وعاد إلى قريته عام ١٩٠٦، ثم انتقل منها إلى حلب حيث انتخب عضواً في مجلسها البلدي، ثم انتخب عضواً في «المؤتمر السوري» الذي شكل في دمشق بعد دخول الامير فيصل إليها على رأس جيشه (عام ١٩١٨). ولما احتلت فرنسا المنطقة الغربية من سوريا (سوريا الساحلية)، في مطلع تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٩، قرر هنانو إعلان الثورة ضد هذا الاحتلال، فغادر دمشق متوجهاً إلى إدلب، حيث اجتمع برفاق له من أقضية حارم وتخاريم وجسر الشاغور والمعّرة وصهيون وغيرها، وجعل حلب مركزاً لقيادته، حيث انطلق منها الى المدن والقرى الشمالية ليجمع المتطوعين. ولما احتل الفرنسيون دمشق وسوريا الداخلية(٢٠تموز/يوليو عام ١٩٢٠) لجأ هنانو إلى «بيلان» شمال حلب، واتخذ مركز قيادة له في الجبال الوعرة، في قرية «كللي» في قضاء إدلب (على مقربة من الحدود التركية حيث كان يتزود بالسلاح والعتاد)، وفي «جبل الزاوية» (لاتصاله جنوباً، بحماة، وغرباً

بجبال العلويين حيث كان رفيقه الشيخ صالح العلي يقود الثورة ضد الفرنسيين). وقد جرت بين هنانو والمحتلين الفرنسيين معارك كانت له الغلبة فيها، وكان عدد المعارك التي خاضها ضد الفرنسيين ٢٧ معركة لم يخسر أياً منها. وكان هنانو متحالفاً مع مصطفى كمال (اتاتورك) الذي كان يقاتل الفرنسيين لاخراجهم من كيليكيا، وكان الاتراك يمدون ثورة هنانو بالرجال والسلاح، فلما انتهت حرب كليكيا بين الفرنسيين والاتراك لم يعد التحالف قائماً بين الرجلين، وتخلت الثورة التركية عن الثورة السورية، مما اثر تأثيراً سيئاً على ثورة هنانو، وساعد على ذلك اشتداد الضغوط العسكرية الفرنسية التي كانت قد انتهت من ثورة كيليكيا وتفرغت للثورة السورية، فكثفت من قواتها ضدها وصارت تحاصر مواقع الثوار وقادتهم، وتطاردهم بأعداد كثيفة من جيشها، وعندها، رغب هنانو أن يمد يد التحالف للأمير عبدالله بن الحسين، الذي كان في الاردن وكان يزعم انه راغب في تحرير سوريا، فعزم على الذهاب اليه، في عمان، للتنسيق معه، إلا أن ظنه بالأمير خاب، وبدلاً من أن يعود إلى ساحة الصراع ليستأنف القتال ضد الاحتلال الفرنسي لبلاده، اعتقلته السلطات البريطانية، في القدس، (في منتصف شهر آب/أغسطس عام ١٩٢١)، وسلمته الى السلطات الفرنسية في دمشق، حيث أجريت له محاكمة شغلت الرأي العام السوري والعربي والعالمي، وكان الحكم الفريد ببراءته، وخرج هنانو من السجن ليصبح زعيم سوريا بلا منازع، بل مناضلاً قومياً عربياً يقتدى به، وتابع نضاله السياسي من موقعه هذا، وفقاً للمبدأ الذي ارسى عليه سياسته، وهو أن «لا اعتراف بالانتداب ولا تعاون معه»، وظل وفياً لمبدئه هذا حتى وفاته عام ١٩٣٥[١٧٥].

أما اهم المعارك التي خاضها هنانو فهي: معركة الحمام (٢٢-٢٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠) ومعركة الرامي (٢٨ منه) ومعركة الشيخ خطاب (شباط/فبراير ١٩٢٠) ومعركة الجبل الوسطاني (آذار/مارس ١٩٢٠)، ومعركة سرجة (نيسان/ابريل ١٩٢٠)، ومعركة حارم (١٨ نيسان/ابريل ١٩٢٠) وحصار قلعتها (من ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٢٠ ولغاية ٣ أيار/مايو١٩٢٠ حسب الرواية الفرنسية، ويقول المجاهد ابراهيم الشغوري، في مذكراته، أن حصار قلعة حارم استمر ٩٥ يوماً)، ومعركة جبل الأربعين (آخر نيسان/ابريل ١٩٢٠) ومعركة إسقاط (اول ابريل/سبتمبر ١٩٢٠)، ومعركة مزرعة السخيري (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٢٠) ومعركة جسر الشاغور الاولى(٢٨ منه) ومعركة تليتا (٢٩منه)، ومعركة كفر تخاريم (٣٠ منه)، ومعركة سلقين، ومعركة جسر الحديد، ومعركة مريامين (لم يحدد تاريخها)، ومعركة إدلب والالتحام بين قوات الجنرال «دبيوفر Despieuvre» وقوات هنانو (٧ - ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٢٠)، ومعركة جسر الشغور الثانية (٢٤ - ٢٥ منه)[١٧٦].

٣ - ثورة الشيخ صالح العلي (١٨٨٣-١٩٥٠) في جبال العلويين:

هو الشيخ صالح ابن الشيخ على سلمان العلي، من قرية «المريقب» بجبال العلويين، بويع بخلافة ابيه على الزعامة، وكان عمره عشرين عاماً، واشتهر بمواقفه القومية الصلبة، ضد الوجود العثماني أولاً، ثم ضد الاحتلال الفرنسي.

ويذكر «آل جندي» أن الشيخ صالح العلي كان «طويل القامة، عريض المنكبين، اسود العينين، متواضعاً ذا مهابة ووقار عزّ نظيرهما» كما كان «كثير

الحذر، كتوماً، حديدي الإرادة والإدارة...... وكان في المعارك اول من يهجم، وآخر من يتراجع...»، وكان «متسلطاً على جميع مرافق الثورة، يعزل الضباط ويعين آخرين، ويحتفظ لنفسه بجميع الصلاحيات والسلطات.... وكان يحسن معاملة الاسرى، واكثرهم من المغاربة، وكثيرون منهم انضووا تحت لوائه واشتركوا في الجهاد».

وكانت زوجته «الشيخة حبابة» قدوة للنساء في القتال، إذ كانت تحمل الطعام، للمجاهدين، إلى جبهات القتال، وحذا حذوها كثير من النساء اللواتي سقط منهن العديد، لأجل ذلك، شهيدات في ساحة المعركة(١٧٧)، وقد توفي عام ١٩٥٠، عن عمر يناهز السابعة والستين.

ما أن احتل الفرنسيون سوريا الغربية (الساحلية) حتى اسكندرون (من ١١ إلى ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨) حتى قرر الشيخ صالح العلي مقاومة هذا الاحتلال، فدعا لعقد مؤتمر عام (في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٢٠) جمع «زعماء ووجهاء ومشايخ العلويين»، وقد عقد المؤتمر في قرية «الشيخ بدر»، واتخذ المجتمعون قرار البدء بالثورة، بناء لرأي الشيخ صالح «وأقسموا اليمين على التنفيذ وكتمان الامر حتى تنتهي الاستعدادات»، ولكن أحداً وشى بالمجتمعين وبما اتفقوا عليه، فألقت السلطات الفرنسية القبض على من استطاعت أن تطاله منهم، وكان الشيخ صالح من عداد من أفلَت من ايديهم، فأكمل طريقه في سبيل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه(١٧٨). وما أن انهى الشيخ صالح استعدادته للقتال وجمع عدداً وفيراً من المقاتلين حتى بدأ جهاده الوطني، فأخذ يشن غاراته «على الثكنات العسكرية والمخافر الفرنسية» كما أخذ يقطع الطرق على العديد من القوافل العسكرية الفرنسية في تنقلها بين المدن السورية حتى اصبح تنقل هذه القوافل محفوفاً بالمخاطر الجدية.

وقد خاض الشيخ صالح العلي معارك عديدة ضد المحتلين الفرنسيين، اهمها:

معركة الشيخ بدر الاولى (اول شباط/فبراير عام١٩١٩)، ومعركة الشيخ بدر الثانية (آخر أيار/مايو عام ١٩١٩) ومعركة بيدر غنام أو وادي ورور (١٥ حزيران/يونيو عام ١٩١٩)، ومعركة الحمام والمراقب (٢٩حزيران/يونيو عام ١٩١٩)، ومعركة المريقب (٢١تموز/يوليو عام ١٩١٩)، ومعركة طرطوس (٢٠ شباط/فبراير عام ١٩٢٠)، ومعركة القدموس (٣ آذار/مارس عام ١٩٢٠) ومعركة السودة الاولى (آخر آذار/مارس عام ١٩٢٠)، ومعركة السودة الثانية (هجوم معاكس للفرنسيين في ٣ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠) ومعركة كوكب (٢٥أيار/مايو عام ١٩٢٠)، ومعركة وادي العيون (٣٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠)، وحصار عين قضيب ومعركة الجيش الفرنسي لفك الحصار، وحصار مصياف (خريف ١٩٢٠)، ومعركة فتوح (اوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام١٩٢٠)، ومعركة وادي جهنم، ومعركة الديميس، ومعارك البودي (النصف الثاني من كانون الثاني/يناير عام ١٩٢١)، ومعركة الأجرد ورأس ملوخ (٢٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢١) ومعركة قرفيص (آذار/مارس عام ١٩٢١)، ومعركة جور البقر (١٥آذار/مارس عام ١٩٢١)، ومجموعة غزوات مباغتة قام بها المجاهدون باتجاه جبلة والبرجان وعرب الملك وقرفيص والقاموع، ومعركة قصّابين، ومعركة محمد جوفين (١٢حزيران/يونيو عام ١٩٢١)[١٧٩].

وكان الشيخ صالح العلي قد اتصل بالقائد ابراهيم هنانو وتمّ التنسيق بين القائدين، وقد قدم هنانو للعلي مساعدات مهمة في السلاح والعتاد والرجال، ففي ١٠ شباط (١٩٢١)، أرسل له «اربعة ضباط وكميات وافرة من

السلاح والعتاد»، وظل التعاون قائماً بين القائدين حتى نهاية الثورة، كما أن التنسيق كان قائماً بين العلي وتركيا التي كانت تمده، كذلك «بالسلاح والذخائر»[١٨٠].

إلاّ أنه، ما أن انتهت الحرب في كليكيا، حتى قطعت تركيا إمدادها للثورة في سوريا، وحولت فرنسا كل قواتها لقمع الثورة في هذه البلاد، وأسقط في يد الشيخ صالح العلي ورفاقه، فحلّ الشيخ العلي تنظيماته المسلحة وتوارى عن الانظار، وحاولت فرنسا القبض عليه فلم تفلح، فحكمت عليه بالإعدام، إلا أنها عادت فأعلنت العفو عنه (في ٧ تموز/يوليو عام ١٩٢١)، فقرر الشيخ صالح إنهاء تمرده وإعلان استسلامه.

ويحدثنا «آل جندي» عن لحظات استسلام الشيخ صالح العلي الى الفرنسيين، قائلاً: «وعند اللقاء، أكبر المستشار (الفرنسي) ومرافقوه الشيخ وهم يرونه في مظهر وقور وطلعة مهيبة، فأدى له المستشار التحية العسكرية وانحنى أمامه في كثير من الخشوع»، وأما الجنرال «بيلوت» فقد استقبل الشيخ، في اللاذقية، «بما يليق من الحفاوة والترحاب»، ولما سأله عن الأسباب التي دفعته الى الثورة أجاب الشيخ باختصار شديد «إنه حب الوطن».

وعاش الشيخ صالح، بعد ذلك، في عزلة تامة، في «عرينه» بالجبل، منصرفاً الى التدين، واستمر على هذه الحال حتى وفاته عام ١٩٥٠[١٨١].

٤ – حركة الدنادشة (في تلكلخ):

يذكر «آل جندي» أنه، لما ثار الشيخ صالح العلي في جبل العلويين، ضد الاحتلال الفرنسي، اندفع زعماء الدنادشة في تلكلخ (بين طرابلس وحمص) فحملوا، بدورهم، السلاح ضد الفرنسيين، وهاجموا، في أول كانون

الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ مخفر تلكلخ ودار الحكومة، حيث قتلوا ضابطاً فرنسيا «الملازم بو سكة» وجرحوا آخر «النقيب برناده»[١٨٢].

ويذكر «فيليب غورو» هذه الحادثة، فيقول: «في ٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩، وبينما كان ضباط (فرنسيون) من مخفر تلكلخ، الواقعة على مسافة ٤٠ كلم من طرابلس، على طريق حمص، يتنزهون ممتطين خيولهم، إذا بطلقات نارية تطلق عليهم، فيقتل أحدهم. وبعد ذلك بأيام، هاجمت المخفر عشيرة من نحو ٤٠٠ رجل، مما أدى الى إرسال كتيبة لإجلائها»[١٨٣].

إلاّ أنه، بتاريخ لاحق (بعد ١٥ كانون الأول نفسه)، انطلقت، بحراً، من بيروت، قوة مؤلفة من «لواء برنار التابع لفيلق الرماة الأفريقيين الثاني والعشرين» ووصلت الى طرابلس حيث انضمت إليها «تجريدة» بقيادة النقيب «بتي دمانج» (التي كانت قد توقفت عن سيرها نحو تلكلخ لأسباب قاهرة)، وانطلقت القوة، بكاملها، الى تلكلخ، وفي ١٧ منه، تمكنت هذه القوة من قتل ١٦ رجلاً من الدنادشة وجرح عدد آخر، ثم لحقت بالقوة «تجريدة أخرى بقيادة الليوتنان نيجر، واستطاعت اخماد الثورة».

وأما زعماء الدنادشة، فقد نزحوا، مع عائلاتهم، الى حمص[١٨٤].

وقد نشرت جريدة «البشير» في عددها الصادر بتاريخ ٧ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، أن فرنسا وضعت شروطاً لاستسلام الفارين من زعماء الدنادشة، ومن هذه الشروط: «أن يستسلموا في مهلة معينة، ويقدموا مبالغ معلومة من الذهب، مع جميع الأسلحة الموجودة عندهم، ... وما يطلب منهم من الخيول»، والا «فتضبط جميع أملاكهم وأرزاقهم ... ويحالون الى المحاكمة العسكرية»، وأن الزعماء «الذين ثبت عليهم أنهم مسببو الفتنة، فلا يشملهم العفو، بل

يحاكمون في الديوان العرفي» وهم: «عبد الله آغا الكنج وولده، ومحمد ابو اسعد بك الفياض، واحمد آغا الكنج، ومصطفى آغا عبدالله العمر، وحسن آغا الابراهيم، وخالد آغا رستم». كما نص القرار على أن تصادر جميع الأسلحة من أهالي القضاء (تلكلخ)(١٨٥). إلا أن الفرنسيين اصدروا، بعد احتلالهم لدمشق، عفواً عن جميع هؤلاء الزعماء.

لقد تحدثنا في هذا الفصل، عن مقاومة الإحتلال الفرنسي في سوريا (الداخلية والغربية) منذ بدئه (عام ١٩١٨) وحتى سقوط الحكومة العربية في دمشق (٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠)، وإعلان دولة لبنان الكبير (أول أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠)، وسنعود الى الحديث عن مقاومة الاحتلال الفرنسي، في عهد الانتداب، في فصل لاحق.

❖ ❖ ❖

حواشي الفصل الثامن

(١) لم يلبث الأمير سعيد الجزائري وشقيقه الأمير عبد القادر (وهما من أحفاد المناضل الأمير عبد القادر الجزائري الجدّ) أن انتفضا على حكومة الأمير فيصل، فانتهى الأمر بأحدهما، الأمير عبد القادر، الى القتل، والثاني، الأمير سعيد الى السجن (قاسمية، خيرية، الحكومة العربية في دمشق، ص ٤٧-٥٠). وانظر روايتين، حول حكومة بيروت، عند: زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٧٨-٧٩.

(٢) آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، ص ٢٢١. وقد تألفت حكومة عمر الداعوق، في بيروت، من: عمر الداعوق ويعاونه: سليم علي سلام، وأحمد مختار بيهم، وجان فريج، وألفرد سرسق، وغيرهم من وجهاء بيروت (م.ن.ص. ٢٢٢).

(٣) قاسمية، المرجع السابع، ص ٥٧، والحكيم، يوسف، سوريا والعهد الفيصلي، ص ٢٢، وكان الركابي قد كلف اللواء «شكري باشا الأيوبي» مندوباً عنه في بيروت «حيث رفع العلم العربي على سراي بيروت، ثم على سراي بعبدا، مركز حكومة جبل لبنان» (الحكيم، م.ن.ص. ن).

(٤) وكان الجزائري قد أرسل الى محمود بك الفضل برقية هذا نصها: «بناء على انسحاب الحكومة التركية، قد تأسست الحكومة العربية الهاشمية على دعائم الشرف. طمنوا العموم، وعليكم أن تعلنوا الحكومة باسم الحكومة العربية» في ٢٤ ذي الحجة ١٣٣٤ هـ (آل صفا، المرجع السابق، ص ٢٢١).

(٥) م. ن. ص ٢٢٣.

(٦) بزي، مصطفى محمد، جبل عامل في محيطه العربي، ص ٥٢-٥٣.

(٧) أصدر هذا الضابط، فور تسلمه مهماته، بلاغاً جاء فيه «باسم القائد العام لجيوش الحلفاء الثلاثة، انكلترا وفرنسا والشرفاء (الشريفيين)، يمنع الاجتماع العام والمظاهرات السياسية، من أي نوع كانت، ومن خالف ذلك عدّ مسؤولاً ومستهدفاً للجزاء» في ١١ تشرين الأول ١٩١٨، باسم الحلفاء الثلاثة، حاكم صيدا العسكري، فيجل (آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٤).

(٨) قاسمية، المرجع السابق، ص ٥٨.

(٩) سعد، حسن محمد، جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين، ص ٦١-٦٤، ورزق، هدى، لبنان بين الوحدة والانفصال، ص ٥٠-٥٢.

(١٠) سعد، م.ن. ص ٦٨-٦٩، ورزق، م.ن. ص ٥٣.

(١١) آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٧. ويذكر «شفيق جحا» أن الحكومة العربية في دمشق لم تكن ترضى «بالممارسات المجرمة» التي تقوم بها «عصابات غير منضبطة ضد المدنيين المسالمين» كما أنه «لم يكن من مصلحتها أن تتحول الثورة الوطنية الى فتنة طائفية وفوضى»، وأن الأمير فيصلاً طلب من «لويد جورج» استخدام نفوذه لكي تتوقف فرنسا عن «إثارة النعرات الطائفية وشحن النفوس بمشاعر الحقد والكراهية بين المسلمين والمسيحيين» ولكن دون جدوى (جحا، معركة مصير لبنان، جـ١ :١٥١-١٥٢).

(١٢) رضا، احمد، مذكرات للتاريخ، مجلة «العرفان: م ٣٣ جـ٧: ٧٣٣ (مذكرات ١١ آذار/مارس عام ١٩٢٠).

(١٣) مقابلة «مصطفى محمد بـزي» مع «موسى الزين شرارة»، بـزي، المرجع السابـق، ص ١٢٠-١٢١.

(١٤) آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

(١٥) جريدة «البشير» بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، ص ٣.

(١٦) م.ن. بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ ص ٣، وجاء في هذه الجريدة (الموالية للفرنسيين) أن «رجلاً أسمه صادق من دبعال، ألف عصابة من الأشقياء عددها نحو العشرين» (العدد نفسه، الصفحة نفسها) دون أن تنسب لهذه «العصابة» وزعيمها أي دور (وطني أو قومي) في مناهضة المحتلين الفرنسيين. ونحن لا ننزع عن حركة «صادق» ما علق بها من شوائب وأخطاء لا بد من أن تعلق بأية قوة عسكرية غير منظمة وغير منضبطة، وهذه شوائب وأخطاء تنتاب كل الحركات التي تحمل السلاح لأهداف سياسية نبيلة فيستغل بعض أفرادها هذا السلاح ويقدمون على أعمال لا تشرف الأهداف التي انتدبوا أنفسهم لها. وقد شهدنا نماذج كثيرة لذلك السلوك في الحرب الأخيرة في لبنان. إلا أن جميع الذين عرفوا «صادق الحمزة» وتتبعوا سيرته ونضاله، يؤكدون أنه «لم يقم، هو شخصياً، بأي عمل شاذ» وذلك «رغم بعض الأعمال الشاذة التي قامت بها فرقته» (سعد، حسن، المرجع السابق، ص ٦٢).

(١٧) رضا، أحمد، المصدر السابق، م ٣٣، جـ٧: ٧٣٣، إلا أن رضا لم يبين إن كانت هذه قوة «صادق» الحقيقية، أم أنها جزء من هذه القوة، ولم نتبين ذلك في مصادر أخرى.

(١٨) سعد، المرجع السابق، ص ٦٢.

(١٩) م.ن.ص.ن.

(٢٠) جابر، منذر، مؤتمر وادي الحجير وآثاره، رسالة لشهادة الكفاءة في التاريخ، غير منشورة، ص ١٣٢. ويذكر «جابر» أن «صادق» قتل رجلاً من أهالي «بنت جبيل» فطورد بسبب إقامة الدعوى عليه من قبل أهل القتيل، إلا أنه عاد الى بلدته بعد الاحتلال الفرنسي، ولكنه عاد فاختفى، بعد أن عاد أهل القتيل فأقاموا عليه الدعوى من جديد، ثم «شكل عصابة لمقاومة الاحتلال الفرنسي» (م.ن.ص.ن).

(٢١) جابر، م.ن.ص.ن. وبزي، المرجع السابق، ص ١٢٢.

(٢٢) جابر، م.ن.ص.ن.

(٢٣) م.ن.ص.ن. ولم يذكر «جابر» نوع الخيانة التي نسبت الى صادق.

(٢٤) الراسي، سلام، الأعمال الكاملة، المجلد الأول، لئلا تضيع، ص ٢٠٢. ولكن «أدهم آل جندي» يذكر، في كتابه «تاريخ الثورات الفرنسية في عهد الاحتلال الفرنسي» (ص ٥٣٠) أن «صادق» قام، عام ١٩٢٤، مع أبناء أحمد مريود ورجالهم «والشيخ مصطفى الخليلي الحوراني وغيرهم» بهجوم على الحامية الفرنسية في درعا، فجرى اشباك، بينهم وبين هذه الحامية، في مكان يدعى «نبع الصخر» استشهد، خلاله «صادق حمزة وعدد كبير من المجاهدين».

(٢٥) بزي، المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٢٦) م.ن. ص ١٢٢.

(٢٧) الراسي، المرجع السابق، م ١: ١٩٨، وبزي، مصطفى، المرجع السابق، ص ١٢٣، وعبيدات، محمود، أحمد مريود، ص ٢٦١. ويذكر «منذر جابر» أن أدهم ولد عام ١٩٢٦ (جابر، المرجع السابق، ص ١٣٣).

(٢٨) جابر، م.ن.ص.ن.

(٢٩) عبيدات، المرجع السابق، ص٢٦١ وبزي، المرجع السابق، ص ١٢٣. ولم نجد تحديداً واضحاً لعدد رجاله.

(٣٠) الراسي، المرجع السابق، ص ١٩٩، وبزي، م.ن.ص.ن.

(٣١) الراسي، م.ن.ص.ن.

(٣٢) بزي، المرجع السابق، ص ١٢٣.

(٣٣) م.ن. ص ١٢٤. وسيأتي الحديث عن عملية «عين إبل» لاحقاً.

(٣٤) عبيدات، المرجع السابق، ص ٢٦١. ويذكر «منذر جابر» أن فرنسا وضعت «جائزة كبيرة لمن يأتيها برأس أدهم» وأن الحاكم العسكري الفرنسي في صيدا «شاربنتييه» وعد أحد جنوده بترقيته الى رتبة ملازم اذا استطاع قتل أدهم (جابر، المرجع السابق، ص ١٣٣).

(٣٥) إتّهم يهود مستعمرة «التخشيبة»، في شمال فلسطين، أدهم الخنجر، بقتل رجلين وأمرأة من يهود هذه المستعمرة، وذلك أثناء صدام جرى بينه وبين قوة فرنسية كانت تتعقب الثوار (بعد احتلال جبل عامل) فصاروا يطاردونه بدعم من الإنكليز (التامر، رضا)، ذكريات رضا التامر، ص ٤٣-٤٥).

(٣٦) التامر، م.ن. ص ٤٥-٤٧.

(٣٧) م.ن. ص٤٧. ويذكر «عبيدات» أن أدهم اعدم فوراً وبلا محاكمة (عبيدات، المرجع السابق، ص ٢٦٢). ويذكر «منذر جابر» أن «صباح المحمود» ابن عم سلطان الأطرش هو الذي وشى بأدهم الى الفرنسيين الذين اخفوه مدة طويلة حتى اكتشف حلاق «من بلدة كناكر واسمه مزيد» مكانه فأخبر سلطاناً الذي هدد الفرنسيين بتلويث المياه التي تصل الى مواقعهم، في «قلعة السويداء، حيث يحتجز أدهم» إن أصاب أدهم مكروه. كما يذكر أن أدهم أعدم في منطقة بير حسن ودفن في جبانة الباشورة، وقد «رفض أن تعصب عيناه ساعة إطلاق النار عليه» (جابر، المرجع السابق، ص ١٣٣). وقد جرت محاولة اغتيال غورو في ٢٣ حزيران/يونيو عام ١٩٢١ (الراسي، المرجع السابق، ص ١٩٩).

(٣٨) التامر، م.ن. ص ٤٧-٤٨.

(٣٩) عبيدات، المرجع السابق، ص ٢٦٢ وص ٤٠٥ حاشية (٤).

(٤٠) جابر، المرجع السابق، ص ٢٥ و ١٣٢، وسعد، المرجع السابق، ص ٦٣.

(٤١) سعد، م.ن.ص.ن.

(٤٢) بزي، المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٤٣) م.ن. ص ١٢٥-١٢٦ وانظر: جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ ايار/مايو عام ١٩٢٠.

(٤٤) م.ن. ص ١٢٥-١٢٨ وانظر: جريدة «البشير» بتاريخ ١ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠.

(٤٥) جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ ص ٣. وتذكر الجريدة نفسها، في عددها الصادر بتاريخ ٧ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، أن من أهداف هذه الجمعية (جمعية اتحاد الشبيبة): «نشر حسنات فرنسا وبيان نياتها النبيلة نحو البلاد»، وأن عدداً من «شبان القرى المجاورة» انضم إليها، و«صادق على بروغرامها (برنامجها) حضرة المسيو شاربنتييه مستشار لواء صيدا الإداري».

(٤٦) جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩ ص ٣.

(٤٧) مجلة العرفان، مجلد ٣٣ جـ٣: ٢٥١ (مذكرات الشيخ أحمد رضا ليوم ١٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠).

(٤٨) العرفان، م.ن. ص ٢٥٢ (مذكراته يوم ١٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠).

(٤٩) م.ن. ص ٢٥٢-٢٥٣ (مذكراته يوم ١٥/١/١٩٢٠).

(٥٠) م.ن. ص ٢٥٣ (مذكراته يوم ١٩٢٠/١/٢٣). وجدير بالذكر أنه كان للاحتلال الفرنسي انصار في الطائفة الشيعية امثال «حبيب مغنيه» الذي ألف جمعية دعيت «الجمعية الفرنسية»، وقد طالب أهالي صور بعزل الحاكم الفرنسي لبلدتهم وبحل هذه الجمعية (م.ن. ص ٢٥٤).

(٥١) م.ن. ص ٢٥٦ (مذكرات يوم ١٩٢٠/١/٢٨) ويذكر والدنا الشيخ اسعد سويد، في مذكراته عن أحداث الثورة في جبل عامل، في هذه الآونة، أنه، بينما كان الثوار في بلدة «عديسة» من قضاء مرجعيون، إذا بضجة وإطلاق نارٍ غزيرٍ، يصحبه زغاريد نساء، واهازيج، وجموع «محتشدة بساحة البلدة ... فتقدمنا الى الساحة، ووجدنا أدهم (الخنجر) ورفاقه على خيولهم، وكل منهم يحمل رأس إنسان على رأس خنجره، أو حربة بندقيته، والشباب يحيطون بهم من كل جانب، فسألنا ما هذا، قالوا: كان أدهم ورفاقه كامنين على جسر الليطاني (الخردلة) ومرت دورية فرنسية، فاشتبكوا وإياها بمعركة وقتلوا منها ثلاثة، وهذه رؤوسهم على رؤوس خناجرهم. ثم خرج «علي خلقي بك» (وكان قائداً عسكرياً موفداً من قبل الحكومة العربية بدمشق لتنظيم الثورة) وأبلغ الجيش الكف عن إطلاق الرصاص ... فانصاع الجيش للقائد، ورجع كل فريق لمحله» (سويد، الشيخ أسعد، مذكرات رجل عصامي من الريف، ص ٩٨ - ٩٩، وهي مذكرات مخطوطة وغير منشورة، محفوظة في مكتبة المؤلف)، ونعتقد أن الأحداث التي ذكرها الشيخ أسعد هي نفسها أحداث المعركة على «جسر الخردلة» التي رواها الشيخ احمد رضا.

(٥٢) م.ن. ص ٢٥٧ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٢/٢).

(٥٣) م.ن.ص.ن. (مذكرات يوم ١٩٢٠/٢/٣). ويذكر «منذر جابر» نقلاً عن «ترجمة الشيخ يوسف آل فقيه» للشيخ محمد تقي آل فقيه، أنه لما وصل الوفد الذي زار الجنرال غورو إلى بيروت (وفيه كامل بك الأسعد ويوسف آل فقيه) «أُدخل كامل بك على غورو، ثم عاد مستبشراً قائلاً: جئتكم بالبشارة الكبيرة، قالوا: وما هي؟ قال: الالتحاق بلبنان، إن آباءنا كانوا يقولون: نيال من له مرقد عنزة بلبنان» (جابر، المرجع المذكور، ص ١٣).

(٥٤) العرفان. مجلد ٢٣ جـ٥: ٤٨٩ (مذكرات الشيخ أحمد رضا يوم ٤ شباط/فبراير عام ١٩٢٠).

(٥٦) م.ن.ص.ن.

(٥٦) م.ن. جـ٥: ٤٩٠-٤٩٢ (مذكراته يومي ٢٠ و ١٩٢٠/٢/٢٥).

ويروي رضا، قبل روايته الأخيرة هذه، أن الفرنسيين تمركزوا عند «عين صبور» قبالة «البدو» الذين كانوا يتمركزون عند «عين الذهب»، وأن عدد الفرنسيين كان نحو ٥٠٠ رجل، وأن الفرنسيين استخدموا المدافع عيار (٧,٥) وهدموا استحكامات البدو، إلا أن هؤلاء عادوا فشنوا على الفرنسيين هجوماً مباغتاً فهزموهم، وقتلوا منهم نحو مايتين، وظلوا يطاردون فلولهم حتى

«أواسط مرج الخيام» بعد أن غنموا كل الذخيرة التي كانت باقية لديهم. ويعتبر «رضا» أن الفرنسيين وقعوا في كمين أعده البدو لهم، ويتساءل عما إذا كان كامل بك الأسعد قد استنجد، حقيقة، بالفرنسيين عند هجوم صادق الحمزة على جويا، أم أنه كان على علم بالكمين الذي أُعدّ للفرنسيين (م.ن. ص ٤٩١).

(٥٧) م.ن. مجلد ٣٣ جـ٦: ٦١٨-٦١٩ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/٤).

(٥٨) م.ن. ص ٦٢٠ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/٨).

(٥٩) م.ن. مجلد ٣٣ جـ٧: ٧٣٣ (مذكرات يومي ٩ و ١٩٢٠/٣/١١).

(٦٠) م.ن. ص ٧٣٤ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/١٢).

(٦١) م.ن.ص.ن.

(٦٢) م.ن.ص.ن. (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/١٨).

(٦٣) م.ن.ص ٧٣٥ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/١٩).

(٦٤) م.ن.ص ٧٣٥-٧٣٦ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/٢٤).

(٦٥) م.ن. ص ٧٣٧ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٣/٣١).

(٦٦) م.ن. ص ٧٣٧ (مذكرات يومي ١ و ١٩٢٠/٤/٢).

(٦٧) جريدة «البشير» بتاريخ ١٩٢٠/٤/٣.

(٦٨) م.ن.

(٦٩) م.ن.

(٧٠) العرفان، مجلد ٣٣ جـ٨: ٨٥٦ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٤/٥).

(٧١) م.ن. ص ٨٥٧ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٤/١٤).

(٧٢) م.ن.ص.ن.

(٧٣) م.ن. ص ٨٥٧-٨٥٨ (مذكرات يومي ١٥ و ١٩٢٠/٤/١٦).

(٧٤) م.ن. ص ٨٥٨ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٤/١٧).

(٧٥) انظر جريدة «البشير» بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ (حوادث الأسبوع في قضاء صور) والعرفان، مجلد ٣٣ جـ٩: ٩٨٨ (مذكرات يوم ٢٤ نيسان عام ١٩٢٠).

(٧٦) العرفان، مجلّد ٣٣ جـ ٩: ٨٥٨ (مذكرات يوم ١٩٢٠/٤/٢٢).

(٧٧) يذكر الشيخ أحمد رضا أنه، ذات ليلة، وفي أحد مقاهي صور، أقدمت إحدى المغنيات على الغناء للملك فيصل، بناء لطلب من بعض شبان المدينة، فما كان من متطوعي فرقة جبل لبنان إلا أن اقتحموا ذلك المقهى، في الليلة التالية، «وهم يجهرون بالشتم والسباب للملك فيصل ولأهله ولنسائه بالكلمات الفاحشة، السافلة ... ودخلوا المقهى وهم شاهروا اسلحتهم، ولم يتحاشوا عن القذف في حق النبي، مصرحين باسمه، ففر من كان في ذلك المكان. .... ويعتقد الأكثرون أن عملهم كان مدبراً بمعرفة حاكم صور الفرنسي أو بعض رجاله» (العرفان، مجلد ٣٣، جـ٩: ٩٨٨ (مذكرات يوم ٢٤ نيسان عام ١٩٢٠).

(٧٨) العرفان، م.ن. ص ٩٩١ (مذكرات يوم ٥ ايار عام ١٩٢٠).

(٧٩) م.ن. مجلد ٣٥ جـ١٠: ١٠٣٠.

(٨٠) م.ن.ص.ن.

(٨١) م.ن. مجلد ٣٣ جـ٧: ٧٣٧ (مذكرات يوم ١/٤/١٩٢٠).

(٨٢) الراسي، المرجع السابق، ص ٢١٦. والمجلس الثقافي للبنان الجنوبي، من دفتر ذكريات الجنوبية، من ذكريات الصحفي الفرد ابو سمرا، ص ٨٩.

(٨٣) جابر، منذر، المرجع السابق ص ١٩، نقلاً عن: قدري قلعجي، جيل الفداء، ونحن، بدورنا، نؤكد عراقة غالبية الأسر المرجعيونية في انتمائها العربي.

(٨٤) المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، من دفتر الذكريات الجنوبية، من ذكريات الصحفي الفرد ابو سمرا، ص ٨٩.

(٨٥) العرفان، مجلد ٣٣ جـ٩: ٩٨٨ (مذكرات يوم ٢٤ نيسان ١٩٢٠)، وآل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٦. والعُدوة: المكان المرتفع، أو: شاطئ الوادي وجانبه (محيط المحيط).

(٨٦) جريدة «البشير» بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠.

(٨٧) العرفان، مجلد ٣٣ جـ٩: ٩٨٨-٩٩٠.

(٨٨) آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٦-٢٢٧، ويعدد «منذر جابر» نقلاً عن «محمد علي الحوماني» في «مجلة العروبة» عدد ٢٠ ص ٢٦، أسماء رجال الدين والزعماء ورجال الفكر وقادة المقاومة الذين حضروا « مؤتمر وادي الحجير» وهم:

السادة: عبد الحسين شرف الدين وعبد الحسين نور الدين وعبد الحسين محمود.

والمشايخ: حسين مغنية وجواد مرتضى وموسى قبلان ويوسف آل فقيه وعز الدين علي عز الدين وحبيب مغنية وحسين سليمان.

والزعماء: كامل بك الاسعد وعبد اللطيف بك الاسعد ومحمد بك التامر ومحمود بك الفضل ومحمد بك الفضل والحاج اسماعيل يحيى الخليل والحاج محمد سعيد بزي والحاج عبد الحسين بزي وعبد الحميد بزي والحاج خليل عبدالله وسعد الدين فرحات ومحمد اسعد ابو خليل وتوفيق حلاوه ومحمود مراد والحاج محمد وهبة والشيخ عبدالله عز الدين وحسن مهنا.

ورجال الفكر:الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ضاهر والشيخ عبد المحسن ضاهر ومحمد جابر آل صفا ومحمد علي الحوماني.

وقادة المقاومة:صادق الحمزة وأدهم الخنجر ومحمود احمد بزي.

(٨٩) آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٩٠) جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٠ (تحت عنوان: حادث عينبل).

(٩١) الجريدة نفسها، بتاريخ ٢٠ أيار (تحت عنوان: في قضاء صور، فظائع العصابات الشيعية في عينبل) وجاء في الجريدة نفسها (بالتاريخ نفسه) أنه في اليوم التالي لحادثة عين إبل (٦ أيار) قصد أحد كهنة عين ابل «كامل بك الأسعد» وكان هذا قد حضر الى بنت جبيل، فقابله الكاهن وطلب منه المساعدة في دفن قتلى بلدته، فرفض كامل بك «بحجة أن شريعتهم لا تسمح لهم بلمس جثث المسيحيين»، وأن الكاهن سأل الأسعد «أين يريد أن يسكن ليكون بأمان؟» فأجابه: الأسعد: «إذهب الى المنطقة الانكليزية، فهذه البلاد لنا» وان الأسعد زار عين إبل، بعد المعركة، وهاله العدد الكبير من القتلى، فأمر باحراق بعض الجثث خوفاً من «عاقبة المصير».

(٩٢) جريدة «البشير» بتاريخ ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٠ (تحت عنوان: في قضاء صور).

(٩٣) العرفان، مجلد ٣٣ جـ٩: ٩٩١-٩٩٢.

(٩٤) م.ن. جـ١٠: ١١١٥-١١١٧ (من مذكرات يوم ٨ أيار/مايو عام ١٩٢٠).

(٩٥) م.ن. ص ١١١٤-١١١٥ (من مذكرات اليوم نفسه) وص ١١١٧ (مذكرات يوم ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٢٠).

(٩٦) Du Hays, Les Armées françaises au Levant, T2. p. 148.

(٩٧) Ibid

(٩٨) Ibid, P.152 ، وقد مرمعنا، في جريدة «البشير»، أن عدد القتلى كان ٧٥ قتيلاً.

(٩٩) Ibid

(١٠٠) Ibid, PP. 152 - 153

(١٠١) Ibid, P. 153

(١٠٢) Ibid, PP. 153-154 (والمجموعة السيارة جزء من الحملة).

(١٠٣) Ibid, P. 154 وقد أصابت بعض القنابل (عيار ٦٥ ملم) قرية «الغجر» في القطاع الشريفي، فاحتجت حكومة دمشق على ذلك، وكان جواب العقيد «أوزاك» أنه «يفاد، يومياً تقريباً، عن دسائس عملاء القطاع الشرقي (قطاع حكومة دمشق) وقيامهم بأعمال ضدنا، وهو يرى أن بعض الاستفسارات يجب أن تطلب من الأمير بهذا الصدد ... ويبدو أن احتجاجه قد أتى في غير محله، في هذا الوقت، وهو (أي أوزاك) يأمل في أن نعطيه (للأمير) الأجوبة التي يستحقها» (Ibid).

(١٠٤) Ibid, PP 154-155

(١٠٥) Ibid, P. 155

(١٠٦) Ibid

(١٠٧) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٩ أيار/مايو عام ١٩٢٠ (تحت عنوان: بعد ذهاب القوة).

(١٠٨) العرفان، مجلد ٣٤ جـ٢: ١٩٩ (مذكرات الشيخ أحمد رضا يوم ٢١ أيار/مايو عام ١٩٢٠).

(١٠٩) م.ن. ص ١٩٩-٢٠٠.

(١١٠) م.ن. ص ٢٠٠ (مذكرات يوم ٢٩ أيار/مايو عام ١٩٢٠).

(١١١) م.ن. ص ٢٠١-٢٠٢ (مذكرات يوم ١ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠).

(١١٢) م.ن. ص ٢٠٢ (مذكرات يوم ٢/٦/١٩٢٠).

(١١٣) م.ن. ص ٢٠٢-٢٠٤ (مذكرات يوم ٥/٦/١٩٢٠).

(١١٤) م.ن. ص ٢٠٤-٢٠٥ (مذكرات يوم ٧/٦/١٩٢٠).

(١١٥) م.ن. مجلد ٣٣ جـ٦: ٦٠٩-٦١٠ (تحت عنوان: نبأ عما عاناه جنوب جبل عامل من حملة الكولونيل نيجر سنة ١٩٢٠ - بقلم الشيخ سليمان ضاهر).

(١١٦) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠ (تحت عنوان: نتائج الحملة-شروط الكولونيل نيجر)، ويذكر «آل صفا» أنه، خلال ذلك، تم تعيين «حكام وطنيين» لسنجق صيدا، إذ عين «رشيد بك جنبلاط» متصرفاً لمتصرفية صيدا، و «فؤاد العازوري» قائمقاماً لقائمقامية صور، و «نخلة الخوري» مديراً لمديرية النبطية. كما يذكر أن وفداً من زعماء جبل

عامل قصد بيروت، بعد اجتماع صيدا مع الكولونيل نيجر، لمواجهة الجنرال غورو «وعرض ما حاق بالبلاد من الظلم والجور» إلا أن هذا الأخير رفض استقبالهم (آل صفا، المصدر السابق، ص ٢٢٩).

(١١٧) جريدة «البشير» بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩، والأغرب من ذلك أن الملك حسين، ملك الحجاز، كان قد سبق أن أنعم، قبل ثلاثة أشهر فقط، على الكولونيل (كوس)، معتمد فرنسا في دمشق، بوسام النهضة، وقد قلد الأمير زيد الكولونيل «كوس» هذا الوسام، نيابة عن أبيه، في دار الحكومة بدمشق، بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩ (جريدة البشير بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩).

(١١٨) عبيدات، محمود، أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦، ص ٢٥، وآل جندي، أدهم، تاريخ الثورات الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي، ص ٣٩١.

(١١٩) آل جندي، م.ن. ص ٣٧٣-٣٧٧.

(١٢٠) عبيدات، م.ن. ص ١١٦.

(١٢١) سويد، الشيخ أسعد، مذكرات رجل عصامي من الريف، مذكرات لم تنشر ومحفوظة في مكتبة المؤلف، ص ١٠٠.

(١٢٢) م.ن. ص ٩٨.

(١٢٣) زكريا، أحمد وصفي، عشائر الشام، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(١٢٤) م.ن. ص ٢٩٣-٢٩٤.

(١٢٥) م.ن. ص ٢٩٤ وأدهم آل جندي، تاريخ الثورات الفرنسية في عهد الانتداب الفرنسي ص ١٥٧. ويحدثنا «الشيخ أسعد سويد»، في مذكراته، عن تدمير قصر الأمير محمود الفاعور وحرقه فيقول: كنا قد وصلنا الى قرية «المغر» وتوزعنا على بيوتها، للنوم، «وفي الصباح الباكر، سمعنا إطلاق المدافع والرشاشات تطلق بغزارة من غربي نهر الحاصباني الى الشرق، وكان للأمير فاعور قصر ضخم في قرية الخصاص، وربما وصل الخبر عن الاجتماع السابق عند الأمير، والتصميم، بهذا الاجتماع، على محاربة الفرنسيين، فجهزوا جيشاً وغزوا قصره باكراً، دون أن يعلم أحد إلا حين بدأ الضرب على القصر، والنهر فاصل بينهم، وعندما فهم الفرنسيون أن البلد خلت من السكان، قطعوا النهر وهدموا القصر ونهبوه، فلما شاهد عرب الحولة هذا العمل هاجموا الجيش الفرنسي من كل جانب ....» (م.ن. ص ٩٤).

(١٢٦) عبيدات، المرجع السابق ص ١٤٨ و ١٥٠.

(١٢٧) العرفان، مجلد ٣٣، جـ٣: ٢٥٢ (مذكرات الشيخ أحمد رضا يوم ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠).

(١٢٨) عبيدات، المرجع السابق، ص ٢٩٨-٢٩٩ وحاشية (١٣)، وقد كتب سعيد العاص مذكراته في كتاب بعنوان «صفحات من الأيام الحمراء»، من خمسة أجزاء. وقد تضمن الجزء الرابع منه ذكريات مع المناضل احمد مريود، وهو بعنوان «استشهاد البطل احمد مريود». (عبيدات، م.ن. حاشية ١٣). وانظر: آل جندي، أدهم، المرجع السابق، ص ٢٥٢-٢٥٤.

(١٢٩) سويد، المصدر السابق، ص ٩٦.

(١٣٠) م.ن. ص ١٠٠.

(١٣١) عبيدات، المرجع السابق، ص ١٤٦-١٤٧.

(١٣٢) سويد، المصدر السابق، ص ٩٢.

(١٣٣) عبيدات، المرجع السابق، ص ١٤٧-١٤٨.

(١٣٤) م.ن. ص ١٤٩.

(١٣٥) سويد، المصدر السابق، ص ٩٤-٩٥.

(١٣٦) م.ن. ص ٩٥. ويذكر الشيخ أسعد سويد أن رصاص الفرنسيين أصاب فرس كامل العاصي (شقيق أسعد العاصي) فقتلها «فقدم أحد الشباب فرسه له» (م.ن.ص.ن).

(١٣٧) م.ن.ص.ن. ويقول الشيخ أسعد، بتأثر كبير، تعليقاً على ذلك: «أما أنا فكنت أتألم كثيراً، أولاً، لقتل الجرحى الذين هم من أبناء الأسلام، يموتون بأرض غير أرضهم، لا ذوداً عن أوطانهم، إنما دفاعاً عن أطماع المستعمر المحتل لبلادهم قهراً، ويسوقهم لمحاربة إخوانهم العرب والمسلمين رغماً عنهم، كما أتألم لعمل الجهلاء من ثوارنا، لقتلهم الجرحى، ولكني لم أكن أستطيع أن أتكلم كي لا ينسبوا إلي الخيانة الوطنية» (م.ن.ص.ن).

(١٣٨) م.ن. ص ٩٥-٩٦.

(١٣٩) م.ن. ص ٩٦.

(١٤٠) عبيدات، المرجع السابق، ص ١٥٠-١٥١.

(١٤١) م.ن. ص ١٥١.

(١٤٢) م.ن. ص ١٥٢.

(١٤٣) سويد، المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.

(١٤٤) م.ن. ص ٩٧، والقرى الأربع هي: كفرحمام وكفرشوبا والهبارية وشبعا.

(١٤٥) م.ن.ص.ن.

(١٤٦) م.ن. ص٩٧-٩٨.

(١٤٧) م.ن. ص ٩٨-٩٩.

(١٤٨) م.ن. ص ٩٩ - ١٠٠، ويبدو أن هذا الهجوم هو الذي أرّخه «سلام الراسي» بتاريخ العاشر من حزيران/يونيو عام ١٩٢٠، صباحاً. (انظر: الراسي، المرجع السابق، مجلد ١: ١٤٥)، ومما يرجح ذلك أن الشيخ أسعد سويد ذكر أن أحد المقاتلين «وضع النار بأحد البيادر الخ ...» ولا يكون هناك «بيادر قمح وشعير» إلا في فصل الصيف (وخصوصاً حزيران)، إلا إذا كان «الفصل تشرين» كما ذكر الشيخ أسعد (في مكان آخر من الصفحة نفسها) فيكون الهجوم قد جرى في تشرين عام ١٩١٩ (وليس عام ١٩٢٠ حيث كانت دمشق قد سقطت بأيدي الفرنسيين، بعد ميسلون)، وهذا ما نستبعده.

(١٤٩) سويد، م.ن. ص ١٠٠.

(١٥٠) عبيدات، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(١٥١) م.ن. ص ١٥٦ وحاشية (١٧).

(١٥٢) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، ص ٢ (تحت عنوان: جديدة مرجعيون).

(١٥٣) م.ن. عدد ١٠ آذار/مارس عام ١٩٢٠ ص ٢ (تحت عنوان: مرجعيون).

(١٥٤) م.ن. عدد ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٠ ص ٢ (تحت عنوان: في المطلة).

(١٥٥) م.ن. عدد ١٠ آذار/مارس عام ١٩٢٠ ص ٢.

(١٥٦) انظر: سويد، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣، وجريدة «البشير» بتاريخ ٢٠ و٢٤ تموز/يونيو عام ١٩٢٠.

(١٥٧) سويد، المصدر السابق، ص ١٠٠.

(١٥٨) م.ن. ص ١٠١.

(١٥٩) م.ن.ص.ن.

(١٦٠) الراسي، المرجع السابق، مجلّد ١: ١٤٥-١٤٨ (تحت عنوان: معركة في قرية)، والملاحظ أن الراسي أرّخ هذه المعركة في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠ بينما أرختها شهادة التقدير المرسلة من «المفوضية العليا الفرنسية» بتاريخ ١٥ منه.

(١٦١) جريدة «البشير» بتاريخ ٣ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠ (تحت عنوان: مرجعيون: مهاجمة القليعة).

(١٦٢) م.ن. ويبدو أن هناك أكثر من هجوم شنه الثوار على «القليعة والخربة»، فقد جاء في مذكرات الشيخ أسعد سويد أن الهجوم جرى في «فصل الشتاء»، وأرّخ «سلام الراسي» معركة مرجعيون في ١٠ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠، وأن معركة أخرى جرت، بعدها، مع أهالي القليعة، كما ورد في شهادة غورو لأهل تلك البلدة، إذ ذكر واحدة بتاريخ ١٣ آذار/مارس عام ١٩٢٠، وأخرى بتاريخ ١٥ حزيران/يونيو من العام نفسه. وأخيراً، ذكرت جريدة «البشير» أن معركة بين أهالي قريتي «القليعة والخربة» وبين «عصابات الأشقياء» جرت بتاريخ ٢٩ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠.

ولكن رسالة وردت الى جريدة «البشير» (ونشرت في عدد ١٧ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠) تشير الى أن زعماء جبل عامل اجتمعوا في قرية «شقرا» وقرروا مهاجمة القليعة لأن زعيمها «خليل فرنسيس» سرق أثاث قصر «كامل بك الأسعد» بعد ذهابه الى دمشق، ولكن هؤلاء تأكدوا من براءة فرنسيس بعد أن دخلوا بيته وفتشوه فلم يجدوا شيئاً من متاع الأسعد، فندموا على فعلتهم.

(١٦٣) عبيدات، المرجع السابق، ص ١٥١-١٥٢، وقد سبق أن ناقشنا هذه الرواية في مكان آخر.

(١٦٤) Du Hays, op, cit. T,2 P. 148

(١٦٥) Ibid, PP. 148 -151

(١٦٦) Ibid, p. 151

(١٦٧) Ibid، وقد ورد اسم «تاربيّه Tarbieh» بين أسماء هذه القرى، ونظن أنها «الطيبة».

(١٦٨) Ibid

(١٦٩) Ibid

(١٧٠) آل جندي، أدهم، المرجع السابق، ص ٧٢-٧٣.

(١٧١) م.ن. ص ٦٤.

(١٧٢) م.ن. ص ٦٧.

(١٧٣) م.ن. ص ٧٠-٧١.

(١٧٤) م.ن. ص ٧١، والحكيم، يوسف، سوريا والعهد الفيصلي، ص ١٦٨.

(١٧٥) آل جندي، المرجع السابق، ص ١١٦-١١٨ (سيرة هنانو)، وص ٦٤-١٠٠، والحكيم، المصدر السابق، ص ١٦٨-١٦٩، والكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، جـ١: ٢٠، وانظر، لتفاصيل محاكمة هنانو: آل جندي، م.ن. ص١٠١-١١٢.

(١٧٦) آل جندي، المرجع السابق، ص ٦٧-٨٥.

(١٧٧) م.ن. ص ٥٨-٥٩.

(١٧٨) م.ن. ص ٣١.

(١٧٩) م.ن. ص ٣١-٥٤.

(١٨٠) م.ن. ص ٤٨.

(١٨١) م.ن. ص ٥٤-٥٧.

(١٨٢) م.ن. ص ١٥٧.

(١٨٣) Gouraud, ph, Le General Henri Gouraud au Liban et en Syrie (1919-1923) p. 43

(١٨٤) آل جندي، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١٨٥) جريدة «البشير» عدد ٧ شباط/فبراير عام ١٩٢٠، (ص ٢).

❖ ❖ ❖

ملحق

نبذة من مذكرات الشيخ أسعد سويد

(مذكرات رجل عصامي من الريف)

لقد رأيت من المفيد أن أنشر صفحات من مذكرات والدي المرحوم الشيخ أسعد سويد، إمام قريتنا كفرحمام (قضاء حاصبيا) على مدى نصف قرن، والتي كان قد كتبها، بعنوان «مذكرات رجل عصامي من الريف» وتوقّف عن استكمالها قبيل وفاته، (عام ١٩٨٧) بشهور رحمه الله، واخترت منها روايته لأحداث ثورة منطقتنا (العرقوب) على الإنتداب الفرنسي في بدايته. كتب الشيخ أسعد سويد(*):

أول دخولي في الجهاد الوطني في أيام الإنتداب الفرنسي:

بعد انتهاء الحرب الكبرى وسقوط تركيا وتقاسم الحلفاء البلاد العربية، تقدّم جيش فيصل الحسين واحتلّ سوريا ووصلت طلائع جيشه إلى (قرية كوكبا، وسوق الخان) وعسكر فيهما، و(فرنسا) وصلت إلى (مرجعيون) ونصبت خيامها وسوّرتها بشريطٍ شائك.

دعوة أبناء منطقة العرقوب إلى الجولان من طرف الأمير فاعور، أمير عشيرة الفضل

أذكر أنه، في هذه الأثناء، تلقى مخاتير قرى (العرقوب) من أمير قبيلة الفضل المذكور، دعوة إلى عنده للتشاور بقضيةٍ وطنية، فذهب من كلّ بلد مختار

(*) أوردنا النص بحرفيته، إلاّ اننا اضطررنا لتصحيح الأخطاء اللغوية والإملائية (المؤلّف).

وثلةٌ من شباب البلد مرافقين له، وكنت من جملة شباب البلد مع (المختار محمد سعيد)، وحينما وصلنا إلى قرية واسط التقينا مع أبناء العرقوب، ووجدنا أحمد مريود زعيم جباثا الخشب، وأسعد العاصي زعيم جباثا الزيت، ووجهاء من الشركس ووجوه القرى المجاورة، ومشايخ البدو والرحل (الطحانة والروَلا والنَعيم) وزعيم من سوريا يدعى (علي خلقي بك). وبعد أن تكاملت الوفود، إنتقلت الجماهير من قصر الأمير إلى سهلٍ فسيح يدعى (المداحل) وفيه المياه تتدفّق من كلّ جانبٍ، ثم أديرت القهوة المرة، ثم أعدّ طعام للرؤساء، وأما الشباب، فوزّع على كلّ بلد رأسٌ من الغنم لذبحه وأكله، ثم عقد الزعماء جلسةً سريةً فيما بينهم، ثم خرجوا برأي موحّد وهو الإنتظار لوقت آخر، إنّما تشكيل عصابات لمهاجمة فرنسا في (مرجعيون) وطردها من الجنوب، وبالتخريب شأن عمل العصابات، لإظهار شعور سوريا وشعبها برفض الإنتداب وفسخ لبنان عن أمّه سوريا.

وبعد الإتفاق على ما ذكر، نبهوا على المخاتير أنه يجب على كلّ شاب يستطيع حمل السلاح، أن يشتري بندقية، والقيادة العليا لهذه الحركة تقدّم له الخرطوش، والذي لا يستطيع شراء بندقيةٍ فالقيادة تُسلّمه السلاح، ثم توزّعنا على القرى المجاورة مع مخاتيرها. وبتنا تلك الليلة، وفي الصباح ودّعنا المضيف ورجعنا للبلد.

أول حملي للسلاح

بعد رجوعنا من المداحل، فتشت على بندقية فوجدت بندقية إنكليزية عند الأمير (شَيْرَسان الشهابي) فاشتريتها بـ(٨ ليرات ذهب) لأني أكره المتكبّر والمتعدي على أخيه الإنسان، فكيف بالأجنبي الذي احتلّ بلادي، يتصرّف

بخيراتها وبإرادتي معاً، فلا بدّ من الجهاد، والتأخّر يُعدّ جبانة وخيانة للوطن. ثم اشتريتُ أيضاً (مسدّساً وخنجراً) من صنعِ مجدل شمس المشهورة بصنع الخناجر وزخرفتها، وكلّ شاب مستطيع من أبناء البلد اشترى بندقية.

الدعوة الثانية من زعماء الثورة إلى قرية بانياس السورية

أذكر أنه لم تمضِ إلاّ عدّة أيام حتى جاءت رسائل من زعماء الثورة إلى مخاتير قرى العرقوب بدعوتهم إلى (بانياس)، ويملكُ هذه البلدة (شخص) يدعى (شاكر العرقاوي)، وهي بسفح جبل الشيخ من الجنوب، وفيها آثارٌ قديمةٌ مهمّة جداً، ومن جهة الشمال ينبع نهرها المسمّى باسمها، فيخترق البلد بنفقٍ تحت بيوت القرية من الشمال إلى الجنوب، من تحت شجرات وَليٍّ يسمّى (السلطان إبراهيم)، وتوجد بوّابة قديمة من حجر بعرض (٤ أمتار وعلوّ ٤ أمتار بحجر مصقول)، والمياهُ الفائضة عن النفقِ تجري بمجرى عميقٍ جنوباً، فيروي (النهر) جميع أراضيها، ثم ينزل إلى سهل الحولةِ، وبعدها يلتقي مع الأنهر: الحاصباني، واللدّان الذي ينبع من (تل القاضي)، والوزاني الذي ينبعُ من غربي قرية (الغجر)، ثم تصبّ جميعها في بحيرتها المسمّاةُ (بحيرة الحولة)، ولكن، بعدما احتلّ الإسرائيليون الحولة، جفّفوا تلك البحيرة وأصبحت أرضاً زراعية تدرّ خيرات كثيرة.

ويوجد نبع ماء صغير ينبعُ بجانب مجرى النهر غرب البلد، نبع ساخنٍ نذهبُ نستحمّ في مائه، ومحل ما يخرج ماء النهر غارٌ كبيرٌ متصلٌ بالجبل، يوجد على جوانبه وسقفه بعض صورٍ يتراءى لك أنها من صنع الإنسان ولكنها طبيعية. وفي الناحية الشرقية من البلد، يوجد بستانٍ زيتونٍ كبير، وتحت الشجر بناء غرف (مساحة الغرفة ٣ أمتار والعرض ٣ أمتار) مسقوفة

بأحجارٍ على طول الغرفة، وجدرانها مصقولة جداً. وعند وصولنا لقرية «المغر» نزلنا ضيوفاً على رئيسها ويُدعى (الحاج عبد السلام ماضي) فأهّل بنا وذبح ذبيحةً حسب العوائد، وأعدّ لنا عشاءً فاخراً، وبعد العشاء أديرت القهوة، وفي آخر السهرة توزّعنا عند أهالي البلد للنوم، وفي الصباح الباكر سمعنا إطلاق المدافع والرشاشات، تطلق بغزارةٍ من غربي نهر الحاصباني إلى الشرق، وكان «للأمير فاعور) قصرٌ فخمٌ في قرية (الخِصَاصْ)، وربما وصل الخيرُ عن الإجتماع عند الأمير السابق (ذكره)، والتصميم بهذا الإجتماع على محاربة الإفرنسيّين، فجهّزوا جيشاً وغزوا قصرهُ باكراً، دون أن يعلَم أحد إلاّ حين بدأ الضربُ على القصرِ، والنهر فاصلٌ بينهم، وعندما فهم الإفرنسيون أنّ البلد خليت من السكان، قطعوا النهر وهدموا القصر ونهبوهُ، فلما شاهد عربُ الحولةِ هذا العمل هاجموا الجيش الفرنسي من كلّ جانبٍ، والجيش عندما تمّم العمليةَ رجع لمركزِه، ولكن العرب لحقوا به من الخلف، وسلاح العربِ بنادقُ من زمنِ تركية بضرب واحدٍ ،جفت خلعٍ، وبارودة كبسون، وسيفٌ ومسدّسٍ، فهذا هو السلاح الذي بأيدي العرب، لأنهم لم يكونوا على علم بهذا الغزو لكانوا استعدّوا وطلبوا النجدة من العرب الآخرين، وحيث لم نحضر معارك من هذا النوع، وقع علينا الخوف، وهربنا (الثلاث قرى الذين كنا نائمين بالقرية، كفرشوبا، الهباريه، ونحن) وصمّمنا الرجوع لقرانا، فسرنا بسفح الجبل، ونحن (بينما كنا) هاربين، شاهدنا جمعاً سائراً نحو المعركة، وبينه عدّة فرسان راكبين خيولهم، ثم انفرد من هذا الجمع شخصٌ توجّه نحونا، شابٌ راكبٌ على حصانٍ أحمر، وعلى رأسه عقال، ومعصّب بمحرمةٍ حمراء، فلمّا وصل قال: إلى أين هربانين يا شباب؟ على ملء صوته، من هنا الطريق إلى المعركة، أما تسمعون هدير القنابل وأزيز

الرصاص على دار الأمير فاعور؟ هلمّوا إلى نجدة إخوانكم العرب، وإذا أبيتم أرجوكم أن تسمحوا لنا بسلاحكم لنسلّمه للنساء الموجودة بيننا، لأجل المساعدة بتضميد الجرحى منا، فلما سمعنا هذا الكلام الجارح من هذا الفتى الشجاع المسمّى (حسين علي طه) من (جباثا الزيت) أخذتنا الحمية العربية وصحنا بصوتٍ واحد (اللّه أكبر) وانحدرنا من الجبل ونزلنا للسهلِ، وانضمينا إلى أهالي (بانياس، وجباثا الزيت) وتابعنا السير نحو المعركة، وتعرّفنا على (أسعد العاصي) راكباً حصاناً أبيض وملتحفاً بعباءة بيضاء حريرية، (وأخيه كامل) راكباً فرساً حمراء، (وشاكر العرقاوي) على فرسٍ أيضاً، فلما وصلنا إلى شرق النهر، جنوب الغجر، والجيش منسحبٌ من جهة الغرب، بدأ يطلق علينا رصاصة من رشاشات وبنادق، فقطعنا النهر وأصابت رصاصة فرس كامل العاصي فقتلتها، فقدّم أحد الشباب فرسه له، وقطعنا النهر فوجدنا آخر الجيش، ووجدنا القتلى والجرحى، وسرنا بمطاردته من الوراء، وكان البدو، حينما يرى أحدهم القتيل ينزعُ عنه سلاحهُ وبدلته، ويلبسهما، وعندما يشاهدنا الجريح، يرفع إصبعه، وينطقُ بالشهادة قائلاً: مسلمان، حفاظاً على روحه، وجلّ القتلى والجرحى (مغاربة) من إسلام أفريقيا، ولكن ثوّارنا لا يفهمون عليه فيجهزون عليه، وينزعون ما عليه.

أمّا أنا (فكنت) أتألّم كثيراً، أولاً على قتل الجرحى الذين هم من أبناء الإسلام يموتون بأرضٍ غير أرضهم، لا ذوداً عن أوطانهم، إنما دفاعاً عن أطماع المستعمر المحتلّ لبلادهم قهراً، ويسوقهم لمحاربة إخوانهم العرب (والمسلمين) رغماً عنهم، وأتألّم لعملِ الجهلاء من ثوّارنا، لقتل الجرحى، ولكن لا أستطيع أن أتكلّم، (لأنهم) حالاً ينسبون لي الخيانة الوطنية.

بقينا نطاردهم حتى دخلوا قرية (المطلة اليهودية) لأن أهاليها أخلوها من السكان عندما سمعوا بالحركة الوطنية، و(بينما) نحن مارّون بقرية الخيام لاقت علينا النساء بالزغاريد وبجرار الماء، فالعطشان شرب. وتابعنا سيرنا حتى وصلنا إلى جبلٍ شرقي (المطلّة) وشمال عمرة (ابن ثابت)، وهناك صخور، ربضنا وراء الصخور وبدأنا بإطلاق النار على البلد، والجيش أخذ استحكامات له بالبناء، ومع الجدران، وردّ علينا بالمثل، ثم خرج من البلد خيالان مسرعان على قدر ما تستطيع خيلهما الركض، نحو (مرجعيون)، فصوّبنا كلّ رصاصنا عليهما فلم يُصابا بأذى، وبعد ربع ساعة، أطلق الجيش قنبلة مدفع علينا، فمرّت من فوقنا ووقعت في بركة ماءٍ بأراضي مزرعة (سردا) التابعة لأوقافِ (المسيحيّين)، وكنا مستعدّين لقطع الطريق عليه (الجيش) لمرجعيون، ولكن القنبلة الثانية وقعت بموضع ما كنا، ولو بقينا محلّنا لقتل منا كثير، فتطايرت شظاياها مع شظايا الصخور لمسافاتٍ بعيدة، وتوالى القصفُ من كلّ مكانٍ، فاحترنا أين نختبىء من الشظايا المنهمرة كالمطر، وتلاحقنا القنابل. والأرض ملآنة بالأشواك، فعسيرٌ على الشخص أن ينبطح على الأرض لأن الشوك ساقه عالٍ وجلّ البدو دون سراويل، وكلّ منهم شاكلٌ (معلّقٌ) قنبازه من طرفه يشدّه بقشاطٍ من جلدٍ يستعملونها بدلاً من الزنار لأنها بنظرهم تشد الظهر، فتظهر سيقان البدوي إلى فوق الركبة، أراه وهو يركضُ بين الأشواك، يلدغه الشوك بجلده والدم يسيلُ ولا يشعرُ به ولا يهمّهُ، وأزيز الرصاصِ يمرّ من فوقنا ومن على جوانبنا، فيتراءى لأحدنا أنّ الرصاصة قريبة منه وسوف تصيبهُ. ونحن على هذه الحالة، منا (من هو) منبطحٌ على الأرض، ومنا من يمشي على ركبتيه، ليصل لمحلٍّ يختبىء فيه من الرصاص والقنابل.

وجاء أسعد العاصي: راكباً على فرسه كالعملاق أو كالقبة، لأنه كان طويل القامة ضخم الجسم يلبس على رأسه طربوشاً تركياً، فلما نظر إلى الشباب خاطبنا قائلاً: عيب يا شباب، أتخافون من أزرار الوردِ التي تسمعون أزيزها؟ لا تخافوا، هذا بعيد عنكم، سيروا مستقيمين على أرجلكم، أما تروني على ظهر الفرس (قدّ ألله)[1]، والرصاص مارٌّ بالجو؟ فلما سمعنا ذلك اشتدّت أعصابنا وسرنا وراءه، وبعد مرورنا بالخيام كانت الشمس أشرفت على المغيبِ، فلما خرجنا من الخيام أشرفنا على (مرجعيون) بعد أن تسلّل معنا بعض شبابُ منها، والجبل من ترابٍ وبعض صخورٍ صغيرةٍ، ولا توجد شجرة لأجل أن يحتمي الإنسان في جذعها، وقد كان الجيش الفرنسي قد وصل لمراكزهِ والليل قد أرخى سدوله، ثم طلع القمر بدراً كاملاً، ثم جاء شيخ إحدى قبائل الجولان يدعى (زعل السلّوم) وأطلق عدّة رصاصات من بندقيّته ليختبر ماذا يكون ردّ الفرنسيّين، فبعد عدّة دقائق، فتح الجيش الفرنسي وأهالي مرجعيون النارَ، من بنادق ورشاشاتٍ ومدفعيةٍ، نحونا كالمطر، فكلٌّ منا انبطح على بطنه ينتظرُ أيّ لحظةٍ تصيبُه رصاصةٌ أو قنبلةٍ، والناس من الصباح لم تذق الزاد، فانبطحتُ على بطني وبجانبي (أحمد وهبي) من بلدنا، كلّ شخصٍ نحا مثلنا، وبعد الأكل زحفنا على أيدينا وأرجلنا حتى وصلنا لنبع (الحمام)، ومنها وزّعنا القواد (القادة): أهل العرقوبِ يدخلون البلد من الشرقِ، والعربِ من الجنوبِ، ونبّهوا أن لا يُسمح لأحدٍ أن يتعرّض للأهالي بتاتاً، ومن يتعرّض لأحد الأهالي يجازى جزاءً شديداً، وإياكم والدخول إلى البيوت وأخذ شيء منها، إلاّ إذا أطلقُ النارُ منها فتدخلونها للقبض على مطلقِ النار وتسليمه للقيادة.

---

(١) لفظ هذه الكلمة من غضبه. (كاتب المذكرات)

أول هجوم على مرجعيون

ثم أُذن بالهجوم (على مرجعيون) ودخولها، وعندما دخل الثوارُ البلد بدأ الحريقُ، لأنّ الأهالي (أخذوا) يطلقونَ النار من الشبابيك على الثوارِ، فلذلك اضطرّ الثوار إلى حرق كلّ بيتٍ يُطلقُ منه النار، بعد نهبه، لأنّ جلّ قتلى الثوار من الأهالي، ولأنّ الثوار لم يصلوا إلى مخيم الجيش الفرنسي، لأنه محاطٌ بالأسلاك الشائكة، فضلاً عن الجدران من الأحجار المبنية حوله، إنما وصلوا لمحلّ الخيل والبغال، فساقوها، وكلّ من استطاع الإستيلاء على حصانٍ أو بغلٍ أخذه، ونهب من البيوت وحمّل عليه ما نهب. ونحن وأبناء الهبارية التقينا على العين التي بأول البلد، الرجل الراكب بيننا، رجل من الهبارية[٢]، قال: يا الله يا شبابُ لاحتلال سرايا المدينة، وذهب أمامنا وسرنا وراءه، وحينما وصلنا إلى أمام خان بيت السنيور إنهمر علينا الرصاص من الطبقة العليا، وجرح منا عبدو جعوان بكتفه باللحم، وكان مجروحاً أيضاً علي جمعة بكتفه ورقبته، فرجعنا إلى عند العين للتشاور، وإذا برجل يركضُ ويقول: أنا بحظّ (أحمد مريود)(*)، ووصل لبيننا، فما كان من شاب من الهبارية (إلاّ أنّ) صوّب بندقيّته إلى صدره وأطلق عليه النار، فبعدما وقع قتيلاً، تقدّم من بلدنا شاب يُدعى علي أحمد إبراهيم وأطلق في بطنه رصاصةً، فقلنا له لماذا هذا العمل فالرجل ماتَ؟ فقال: خليني (دعني) أتمرّنُ، قلنا له: بالميتِ؟ هذا خطأ وجهل، ولكن الثوار فيهم الجاهل، والفقير، والأحمق، جيش شعبي لا يتقيّد بالنظام، ولا يستطيع القائد ضبطه كما تقتضيه قوانين الحروب الدولية، لأن القواد كرّروا التنبيهات مراراً بعدم الحرق، والنهب، وإذا ظفرتم

(٢) (محمد حسين عطوي)، راكبٌ فرساً شقراء، وهو رجل يشبه عنتر بطوله وعرضه وسمرته وشاربه. (كاتب المذكرات)

(*) - يعني «أنا أستجير به» (المؤلف).

بجندي فيُعدّ أسيراً وسلّموه للقيادة، وإياكم الإجهاز على جريح أكان وطنياً أم فرنسياً، إلى مثل هذه التنبيهات، ولكن لا حياةَ لمن تنادي، وإنني، يشهد اللّه، كلّ ما حدث من الثوار كنت أكرههُ، لأنه يوجد في البلد (مرجعيون) من يؤيّد العرب، ومن يؤيّد الأجنبي، (إنه) عمل منافٍ للأخلاق وأداب الإسلام، ولكنني لا أستطيع التفوّه بكلمة واحدة بين قومٍ لا يميّزون البريء من المذنب، والصالحِ من الطالحِ. وبعد ساعةٍ، بدأ الثوار يخرجون محمّلين ما كسبوه من الخيل، والبغال، أمتعةً، منهم من يحملُ على ظهره، ومنهم بيديه، حينئذ انفردنا، أهالي كفر حمام، وخرجنا كما دخلنا، لأنني أفهمتهم الحقائق. وشاهدنا أحمد مريود (وقد) وجد بطريقه رجلاً حمّل على بغلٍ أمتعةً، سجاداً وفرشاً، تقدّم إليه وأهانه إهانةً كبيرةً، وأنزل ما على البغل ومزّقه، كلّه، بخنجرٍ بيده. وعندما تغلغل الثوار بالبلد، وأصبحوا وجهاً لوجه مع الفرنسيّين، ولم يعد ينفع إستعمال المدافع، صار دور البنادق والرشاشات والقنابل اليدوية، ولو صمد الثوارُ ساعة لكان استسلم الجيش الفرنسي، لكنّ النهبَ والطمع أسرعَ في خروجهم من البلد، دون وصولهم للجيش. وعند رجوعنا، وصلنا لسهل يسمّى سهل (السويديَّة)، وتفقّدنا بعضنا فوجدنا أنّ (سليم رمضان) ليس بيننا، ظننّا أنه تأخّر عنا، ووقفنا، فسمعنا أصوات أهالي الهبارية، فانتظرناهم حتى وصلوا إلينا، فسألناهم عن سليم فقالوا «العوض بسلامتكم، لقد قُتل في البلد، وحاولنا جلبه معنا ميتاً فلم نستطع من الرصاص»، خصوصاً (انه) عند انسحاب الثوار اشتدّ ساعد الأهالي (بمرجعيون).

وتفرّقنا، كلّ إلى بلده.

حصيلة قتلى العرقوب في هذه المعركة

(أذكر) أنه كانت نتيجة هذا الهجوم (٤ قتلى) من كلّ بلدٍ قتيلٍ، وبعض جرحى، أمّا خسائر العرب الذين دخلوا إليها (البلد) من الجنوب فلم نعرف خسائرهم، أمّا مرجعيون فبقيت مجهولةً خسائرها في الأرواح، وأمّا خسائرها المادية، بين نهبٍ وحريقٍ، فكانت كثيرة جداً، لكثرة الحريق والأمتعة التي خرجت منها مع الثوار.

الدعوة الثالثة إلى بانياس

وبعد أسبوع وردت رسائل من قواد الثورة للحضور إلى (بانياس)، كافة الشباب المسلّح، والإجتماع فيها، ومنها الإنطلاق للأماكن المقرّر الذهابُ إليها، فذهبتُ وشباب البلد، ولما وصلنا إلى البلد (بانياس)، التقينا مع أبناء المنطقة وأبناء إقليم القنيطرة وأبناء عرب الجولان، أي من شركس وتركمانٍ. مكثنا في بانياس مدّة ثلاثة أيام، وكانت الدولة العربية قد تأسّست بدمشق برئاسة الأمير فيصل الحسين، وأصبحت تقدّم للثوار الخرطوش، والقنابل اليدوية، والألغام، والذي لا يقدر على شراء بندقية، سلّمته بندقيةً تسمّى «أم زلاّقة» من بقايا سلاح الأتراك، بضربٍ واحدٍ، ومن الطعام تقدّم خبزاً جافاً يُقال له (أبو قسماط) كان مأكول الجيش التركي، وبعض حبوب للطبخ كالعدس، والبرغل، أشياء رمزية، وكنا في جلّ الأحيان نحملُ طعامنا معنا، وعندما نستقرّ في بلدٍ نرسل أحداً منا إلى البلد فيجلب لنا خبزاً يكفينا عدّة أيام. وكانت، في هذه الفترة، (قد) تألّفت عصابة رئيسها شاب يدعى (أدهم بك) ومن رفاقه رجل يدعى (أبو زكي) وشاب يدعى (شريف البعلبكي) وغيرهم.

الزحف إلى قرية الخالصة

وفي ذات يوم، من بعد وقت العصر، زحف الثوار من (بانياس) إلى الغرب، فسألتُ بعض الرفاق إلى أين سائرون؟ أجابني إلى قرية (الخالصة)(٣) قرية زعيم الغوارنة (كامل بك اليوسف). مررنا بسهل الحولة من الشرق إلى الغرب، فوصلنا إليها مع غروب الشمس، ثم قدّم طعام العشاء للجيش، ثم أديرت القهوة المرّة، وبدأت السهرة بهرجٍ وفرحٍ وأهازيج وأغاني قرويّة وبدويّة، وعند آخر السهرة توزّعنا على البيوت، وكانت البلد حيّين، حيّاً شمالياً، وحياً جنوبياً، على رأس رابيةٍ، فكان نصيبي وعدة شبابٍ في الحي الجنوبي، هضبةٌ قليلة الإرتفاع، تسكنه الأكثرية من عائلة (آل اليوسف). بتنا تلك الليلة عند أحد المشايخ، وفي الصباح قدّموا لنا القهوة مع الحليب، ثم الفطور، ثم نادى المنادي للتجمّع بدار (كامل)، بناية ضخمة بأحجارٍ مصقولةٍ، يحيطها من جميع جهاتها السهل الواسع، والمياه مسحوبةٌ إليها من نبع يسمّى (عينُ الذهب) منها وللشرق. ثم زحف الجيش غرباً، فسألتُ أحد الرفاق إلى أين ذاهبون؟ قال: إلى قرية (عديسة) بلد (محمود بك الأسعد) في أول جبل عامل من الشرق، ومعلوم أنّ جبل عامل تحت زعامة (كامل بك الأسعد)، أما (في) (عديسة) فالزعيم (محمود بك الأسعد). مررنا بطريقنا على بلدة (آبل القمح) ومكثنا فيها ليلة، وصباحاً ذهبنا إلى (عديسة)، وحين وصولنا فرّقونا على البيوت (ثوار) كلّ بلدٍ في بيتٍ غير مسكون، وعلي خلقي بك قائد الجيش ورفقاؤه أحمد مريود، والعاصي، نزلوا في دار محمود بك ضيوفاً عليه.

---

(٣) سمّاها اليهود (كريات شمونه) بعد احتلالهم الحولة.

مكثنا في عديسة أسبوعاً حتى تجمّع شباب (جبل عامل)، وكانت مهمّتنا نهاراً في البيوت، نوزّع دوريات على ضواحي البلد، فنبقى من المساء إلى الصباح خوفاً من مهاجمة الفرنسيّين أو تسلّل الخائنين، وفي إحدى الليالي، نحن أهالي كفرحمام، كانت دوريتنا في تلّةٍ جنوب البلد، وكان الفصلُ صيفاً، وفي تلك المنطقة تتلبّد الغيوم ليلاً، ويصير البرد قاسياً، (وبينما) نحن جالسون، سمعنا حركةً آتيةً علينا من الجنوب، على الطريق المؤدّي للبلد، والحركة حركة خيل، حالاً، كلّ واحد منا أخذ استحكاماً له، فلما قرُبت منا ندهناها (ناديناها) من الآتي؟ وإلاّ أطلقنا النار؟ فقال أحدهم: نحن أصحاب من قرية (الخالصة)، أذنّا لهم بالتقدّم، فتقدّموا وهم قيمة (نحو) عشرين خيالاً، فبعد ما حيّونا سألونا: من أي بلدٍ يا شباب؟ فقلنا لهم: من (العرقوب)، فقالوا حيّا اللّه العرقوب وأهله، لأنّ العرقوب كان له إسم مشرّفٌ في تلك الأيام، ومركز مرموق في الثورة، لصدقه وتضحياته، فمروا وتابعوا طريقهم للبلد.

وفي ذات يومٍ، (وكان) الوقت ظهراً، فوجئنا بإطلاق رصاصٍ غزيرٍ بوسط البلد، فظننا أنّ الإفرنسيّين هاجموا البلد، فخرجنا من البيوت مذعورين، فشاهدنا جموعاً محتشدة بساحة البلد، والأهازيج والزغاريد من النساء، فتقدّمنا إلى الساحة ووجدنا أدهم ورفاقه على خيولهم، وكلّ منهم يحملُ رأس إنسانٍ على رأس خنجر أو حربة بندقيّته، والشباب يحيطونهم من كلّ جانب، فسألنا ما هذا؟ قالوا: كان أدهم ورفاقه كامنين على جسر الليطاني، فمرّت دورية إفرنسية، فاشتبكوا وإياها بمعركةٍ فقتلوا منها ثلاثة جنود، وهذه رؤوسهم على رؤوس خناجرهم، ثم خرج (علي خلقي بك) وأبلغ الجيش الكفّ عن إطلاق الرصاص، وعن هذه الضوضاء قائلاً: «أيها الإخوان، إحتفظوا بالخرطوش للساعة الآتية لمواجهة العدو، وارجعوا إلى أماكنهم أفضل لكم وللثورة، فهذا

العمل لا يجدي نفعاً»، فانصاع الجيش للقائد، ورجع كلّ فريقٍ لمحلّه، ولم يمضِ (وقت) قليل حتى أتت طائرةٌ فرنسية تحلّق فوق البلد دون أن تلقي قنبلة واحد، ثم رجعت من حيث أتت، ولم تُطلق عليها رصاصة واحدة، والناس دخلت البيوت وأخلت الشارع.

الزحف من قرية عديسة على مرجعيون

إنه، بعد وقت الظهر، زحف الجيش كالجراد المنتشر بالتهليل والتكبير، والأهازيج الحماسيّة والأعلام العربية فوق رؤوس المؤذنين والمكبّرين، فمن شاهد هذا الجيش وثق أنه سيسحق الإفرنسيين في بضع ساعات، فأصبح الجبان شجاعاً والشجاع بطلاً. غابت الشمس ونحن سائرون على الطريق بسيرٍ بطيء، لضيق الطريق وشدّة الازدحام، ومضى النصف الأول من الليل، ولم نعلم لأيّ جهة متوجّهون. وصلنا إلى نبع ماءٍ فهرع الجيش إلى الماء ليشرب، ثم سلّط الإفرنسيون الأنوار المضيئة، يديرونها يمنةً ويسرة على الجيش، فكلّ إنسان اختبأ مع شجرة أو صخرة أو انبطح أرضاً، وسألت أحد الرفاق عن اسم هذا النّبع فقال لي: هذا نبع الدردارة، بأرض الخيام. وبعد أن تحوّل الكشاف عنا، رتب (القواد) الجيش كما يلي:

أبناء العرقوب وأبناء قضاء القنيطرة: الهجوم على الجديدة (مرجعيون) من الجهة الشمالية، وعرب الفضل والغوارنة: من الجهة الجنوبية، وأبناء جبل عامل: من جهة الجنوب الغربي. ثم تابعنا السير، وعند بزوغ الفجر، وجدنا أنفسنا على رأس رابية شرقي قرية (بلاط) والغيوم تغمرها، وهي سهلٌ مزروعٌ ذرةً صفراء وقثاء، فلمّا شاهدنا الناطور هرب خوفاً منا، فلحقنا به وقبضنا عليه وأمّناه على نفسه، وأبقيناه باستلام الشباب الذين بقوا يحرسون خيول

القواد، لبعد رجوعنا أو احتلال شوادر الفرنسيين[٤]، ثم نزلنا من بين قريتي (دبين وبلاط) ودخلنا من جهة حرش الصنوبر، (وكان) يوجد بيادر قمح وشعير، فواحد من الجيش وضع النار بأحد البيادر، فشبّ الحريق بالبيادر وانتشر دخانه في السماء، فحجب بيننا وبين أهالي الجديدة، (ثم) دخلنا البلد، وبدأت المعركة، وتقدّمنا نحو الجيش المحاصر وراء جدارٍ من حجر وشريط من الشوك، واستعملت القنابل اليدوية، ولعدم المواصلات فيما بين الفرق الزاحفة، لم تعلم فرقةٌ عن الأخرى شيئاً من تقدّم أو تأخّر. (أمّا) فرقتنا (فقد) دخلت البلد وتوغّلت فيها حتى أصبحت عند تحصينات الجيش الفرنسي، تحت وابلٍ من رصاص الرشاشات والقنابل، ولكن شعرنا برصاص يطلق علينا من الوراء، أي من أبناء مرجعيون من على شرفات المنازل، ونوافذ البيوت، والقواد يشجعون الشباب على الثبات والتقدّم، والزغاريد تتصاعد من أفواه الشباب مع طلقات الرصاص، حتى اقتربنا من الجدار المحيط بالجيش الفرنسي، فضاعف قنابله اليدوية علينا من وراء الجدار الحجري والشريط، ثم بدأنا بالتراجع إلى الوراء، ودخان الحرائق التقى مع دخان القنابل والبارود وأصبح كالغمام في السماء، وكان الفصلُ تشرين، فغيوم الندى متلبّدةٌ على الأرض وعلى رأس التلال المحيطة (بمرجعيون) (مما) حجب رؤية الجيش بعضه لبعض.

إنسحاب الجيش من مرجعيون

فجأة، بدأ (الجيش) الإنسحاب متستراً تحت غيوم الطبيعة، ودخان الحرائق، بعد أن كثُر المجاريح وبعض القتلى، وكان الجيش على وشك النصر،

(٤) لأنهم كانوا يسكنون الشوادر.

ولكن السبب الطمع بالنهب، لعدم التنظيم والتدريب، ولا يوجد فرق إسعاف ولا ممرّضات ولا مستشفيات، وكان في بلدنا رجل يدعى (محمّد يوسف ورده) ختّاناً للأولاد، وكان هذا يداوي جرحى بلدنا. وبعد خروجنا من مرجعيون، أصبحنا قبالة الجيش الفرنسي وأهالي مرجعيون، لأننا رجعنا على الطريق الذي سلكناه في الصباح بالهجوم، إذ أنه لا يوجد طريق أسلم منه. وبدأ الإفرنسيون ضربنا بالرشاشات وبالمدفعية، واللّه حفظنا فلم يصب أحدٌ منا، لأن المدفعية كانت تمرّ من فوقنا، وكان الطريق منخفضاً، وهذه المرّة كان النهب قليلاً. وعندما وصلنا إلى محل خيول القواد، جلسنا ننتظرهم، فلم يمضِ (وقت) قليل حتى وصل المرحوم (أحمد مريود) (والمرحوم أسعد العاصي) وقد شاهدتهما بأمّ عيني: أحمد مريود ماشٍ بين رَجلين وعقاله برقبته من تحت إبطه، فكان أبيض اللون، جسمه معتدل، شعره طويل ناعم متدلٍّ على وجهه، وهو يكيل الشتائم بقوله: «يا جبناء، يا أنذال، لو تصبرون قليلاً لأنّ العدو (كان) على أهبة الإستسلام، فكنتم غنمتم كلّ السلاح والذخيرة التي بحوزته، وكنا طهّرنا منطقة الجنوب بكاملها إلى البحر، فضلاً عن شرف الثورة الذي نناله، ولكن ألهاكم السلب والنهب. يا للعار، فضّلتم حطام الدنيا الخسيس على شرف العزّة والكرامة يا صغار النفوس، ألمثل هذا قمنا بالثورة؟ (أو) لطرد المحتل الأجنبي من وطننا، والمحافظة على عروبتنا وديننا، ونعيش أعزّاء في وطننا؟». وبعد دقائق وصل المرحوم العاصي متوكأً على رجلين، فلما وصل بدأ يوجّه عباراتٍ قاسيةً إلى الشباب، وأخيراً قال: «واللّه لو (أن) أهل الجديدة رجالٌ، لذبحوكم وأنتم تهربون لا تلوون على شيء، والبعض يحمل بيده أمتعة لا تسمن ولا تغني من جوع، ولو أنهم رجال لنزلوا من بيوتهم وأسروا قوّادكم وقتلوهم شرّ قتلة، تتركوننا بوسط المعركة وتهربون؟ فلو قبضوا علينا ما كان جزاؤنا إلاّ الحريق ونحن

أحيـاء». ثـم تـفـرّق الجيش، وكل أهـالي بـلـد رجـعـوا لـبـلـدهـم، فـنـحـن، أهـالي كفرحمام، فوالله، كلّ ما حدث، ما واحدٌ منا مدّ يده على شيء أبداً، مهما كان نوعه، غالياً أو رخيصاً، لأننا كنا نزهاء إلى آخر حدّ النزاهة.

الدعوة الرابعة إلى بانياس

إنه لم يمرّ عدّة أيام حتى وصلت رسائل من قوّاد الثورة، تدعو أبناء المنطقة للحضور إلى (بانياس)، فلبينا الطلب، وذهب المختار معنا، فلمّا وصلنا، وجدنا كالعادة، عرب الفضيل شرذمةً قليلة، ومن إقليم القنيطرة خليط عربٍ وشركس وتركمان. مكثنا في بانياس عدّة أيام في هرجٍ ومرج ونخواتٍ وعنتريات، ثم نادى المنادي بالزحف غرباً، فسرنا حتى وصلنا إلى قرية (المطلّة اليهودية) فلم نجد فيها أحداً من السكان، فكلّ قرية احتلّت بيتاً، بيوت مرتّبة ومنظّفة، والبلد حجر أبيض، وفيها شارعٌ من الجنوب إلى الشمال، والبناء على جانب الطريق، وكلّ بيت أمامه جنينة، ووجدنا فيها أخشاباً كثيرة، ومكتبة كبيرة، طبعاً كلّها (عبراني)، وكان الفصل شتاءً. وبهذه المرحلة، كلّ واحد منا (كان) يحملُ طعامه معه، فاستعملنا للتدفئة الألواح الخشبية، ثم الأبواب، ثم الكتب، ومن جرّاء دخان هذا الوقود، (كان) يقوم صباحاً كلّ واحدٍ منا فيضحك من الآخر، لأنه يرى وجه الثاني أسود، أما البدو فلا يهمهم، كلّهم سمر الوجوه طبيعياً، فلم يؤثّر (الدخان) عليهم، وكانوا، طيلة مكوثنا في هذه البلدة، يقضون طول الليل حداءً وأهازيج بدويةً، وفي النهار يعقدون الدبكة على نغمة الشبابة والمجوز، أي آلات طرب عربية، ويعقدون السجحة: يصطفّون صفين مقابل بعضهما البعض، ويبعدون عن بعضهم مسافة مترين أو ثلاثة أمتار، وكلّ منهم يصفّق بيديه، ويغني أحدهم هذه الغنّية (الأغنية) والباقون

يردّون عليه، وهي (يا حلالي يا مالي، يا عزّ يا ما جرى لي، شفت القرد براس الجرد، حبال الورد الجمّال) ويتقدّمون لبعضهم فيصفّقون بأيدي بعضهم البعض(٥)، ثم يرجعون إلى الوراء، كلّ صفٍ لمحلّه، وهلمّ جراً. مكثنا على هذا المنوال مدّة أسبوع ولم يحدث من الجيش الفرنسي أدنى حركة ضدّنا، مع أنه يعرف بوجودنا و(كان) قريباً منا جداً. وذات يوم، بعدما طلعت الشمس، خرجنا إلى منهل الماء جنوب القرية، فسمعنا هدير طائرة في الجو آتيةٍ من الجهة الغربية على ارتفاع متوسّط، آتيةٍ نحونا، حينئذ تفرّقنا وكلّ واحد اختبأ بمكان ولقّم بندقيته ما تتسع (من) خرطوش، إستعداداً لإطلاق النار عليها، فلما أصبحت فوقنا أُصليت بنار غزيرةٍ من بنادقنا، ثم ضربتنا بالرشاش، وبعد ذلك ألقت قنبلةً واحدة فقط فانفجرت ولكنها لم تؤذ أحداً منا لأنّ الأرض خاليةٌ من الصخور والأحجار، ورخوةٌ من جرّاء المطر، إنّما حفرت حفرة في الأرض، والغارة لم تدم أكثر ٣من دقائق تقريباً. وبعد أن رجعت الطائرة من حيث أتت، رجع كلٌ منا لمحلّه.

الهجوم على قرية القليعة والخربة

في تلك الليلة، إجتمع القوادُ وقرّروا مهاجمة الخربة (ثم القليعة)، ويقصدون من احتلالهما قطع الطريق على الجيش الفرنسي في مرجعيون، وبعد احتلالهما تتمركز قوّة، ومنهما تنطلق لمهاجمة الفرنسيين وشلّ حركة مواصلاتهم. وكانت هاتان القريتان متهمتين (بأنّ أهلهما) من المناصرين للمحتلّين، فلما جُنّ الليل سرنا نحوهما، فلما اقتربنا منهما أطلقنا النار عليهما فردّ (الأهالي) بالمثل علينا، فلم يمكث أهل الخربة إلاّ قليلاً، وهربوا إلى القليعة

(٥) يردّدون كلمة (حي يوبا) لعدّة مرّات ثم يرجعون للوراء، ومعنى (حي يوبا): يحيا أبي.

وتحصّنوا وإياهم في الدير، وفي الأقبية، وواصلنا الهجوم حتى أصبحنا على أبواب الخربة، (وعندها) فتح الإفرنسيون النار علينا، بالمدفعية من مرجعيون والخيام، بغزارة، فأصبحنا بين نارين، ومن أمامنا نار أهالي القليعة. ثم حاصرنا بجانب الأحجار، والأحجار الصغيرة لا تقي الإنسان من قنابل المدفعية، فأصبحنا بموقف حرج للغاية، وفي تلك الحال، لم يعد باستطاعتنا التقدّم، فلربما تنزل فرقةٌ من الجيش المرابط بالخيام، ومن مرجعيون، وتطوّقنا، ففضّلنا الإنسحاب. وفي هذه المعركة قتل منا شخص يسمّى (أحمد الديك) من الهبارية، بشظية قنبلة ذبحته ذبحاً فمات حالاً، وجُرح عددٌ من الشباب جروحاً بسيطة من شظايا القنابل، وبرجوعنا وصلنا إلى قرب الخيام وأرسلنا بعض الشباب اشترى لنا خبزاً وتيناً لنأكل، ولم نعلم عن خسائر غيرنا شيئاً، ورجعنا للبلد.

الدعوة الخامسة لمخاتير المنطقة إلى بانياس

وبعد مدّة شهرين ونصف تقريباً، جاءت رسائل إلى مخاتير قرى العرقوب ليحضروا إلى بانياس، فذهب المخاتير واجتمعوا بقوّاد الثورة، وتفاهموا وإياهم، وبعد رجوع مختار بلدنا (محمد سعيد مصطفى) دعا الأهالي وحدّثهم بما يلي، قال: «وصلنا إلى بانياس واجتمعنا بقواد الثورة، فقالوا: حيث أنّ موسم حصاد الأغلال على الأبواب، وبدأ فعلاً، وحتى لا تقف الثورة عن العمل، تقرّر أنّ تخيّر كلّ بلدٍ شبابها الراغب في التطوّع للجهاد لقاء راتب شهري (٣ ريالات مجيدي) ليستطيع إستئجار من يحصد له زرعه، وبعد ذلك يرجع الجهاد، كما كان، مجاناً وشرفاً». فلما سمع الأهالي هذا الكلام من المختار استحسنه الجميع، فتقدّمت أنا وشابان للتطوّع هما (عبدو خليفه،

وعلي حسين) وكلّ شاب سلاحه معه، بعد أن شاورت زوجتي فوافقت على ذلك، وكان لنا بنت سميناها (فاطمة) لا يتجاوز عمرها (٦ أشهر)، ومما قالته لي زوجتي عندما شاورتها: «وأنا أيضاً أريد المشاركة في الجهاد، أي: أشتغل بجمع الموسم فوق ما أستطيع. إذهب في هذا السبيل واللّه معك»، فشكرتها على وعيها الوطني.

حرّر لنا المختار رسالةً، وذهبنا لبانياس (حيث) قابلنا القيادة وسلّمنا الرسالة للمسؤول عنا، فأهّل بنا ورحّب وشكر لنا وطنيّتنا وعروبتنا، فقلت له: هذا واجب مقدّس لا شكر عليه، فقال: «عفارم عليك يا كدع»، ووجدنا شباباً من إخواننا أبناء العرقوب، ثم وزّعونا على المراكز الحسّاسة. عُيّنت أنا وسبعة شباب من جباثا الخشب على (جسر أبو زبلة) لحراسته ليلاً نهاراً، ومهمّتنا تفتيش المارة عليه والإطلاع على تذاكرهم (هوياتهم)، وكلّ منا يحمل مؤونته معه، واتخذنا محلاً لوضع أغراضنا والنوم فيه، وشرقي الجسر، بستان شجر توتٍ محاط بسورٍ من أحجارٍ بسيطةٍ لمنع الحيوانات من الدخول إليه وإلحاق الضرر بشجره، يسمّى (أمّونة)، وبجانبه مقبرةٌ لأموات (عرب الدحيرجات وبعض العرب الساكنين بجوار مزرعة الخرويعة(*) التابعة للشهابيين من حاصبيا). بقينا ما ينوف (يزيد) عن الخمسة عشر يوماً في تلك المهمّة، لا نعلم (بشيء مما) يصير (يجري) في العالم ....

....

....

(*) أصبح إسمها «المجيدية» بعد أن اشتراها الأمير مجيد أرسلان (المؤلف).

إحتلال الإفرنسيّين لحاصبيا

لمّا احتلّ فيصل دمشق، وكوّن جيشاً عربياً من المتطوّعين يمكثون بحاصبيا وقضائها، عيّن (نسيب غبريل) قائمقاماً لها (وسامي بك شمس) قائداً للدرك، وحلّت قوّة في بلدة (كوكبا، وسوق الخان). وعندما شعر (......) قضاء حاصبيا أنّ الإفرنسيين تمكّنوا من احتلال دمشق، ثاروا على الجيش العربي الموجود بحاصبيا وكوكبا وسوق الخان، فانتزعوا منه سلاحه وطردوه، وجلّه كان من أبناء العرقوب، لأنه كان حاميات صغيرة، وذهب منهم أناس إلى مرجعيون، إلى الجيش الفرنسي، يدعونه لاحتلال حاصبيا............................

.... وقد هرب من المنطقة كلّ من قام بعمل شيء، وأنذرت الحكومة الإفرنسية سكان العرقوب برجوع كلّ غائب إلى بلده، والتزام الهدوء والخلود إلى السكينة، وكلّ من يأتي ، منذ الآن وصاعداً، بأقلّ حركة ضد الحكومة أو يخلّ بالأمن العام، فما جزاؤه إلاّ الإعدام شنقاً أو رمياً بالرصاص، ....
لأن المحتل بثّ الجواسيس والعملاء من أبناء المنطقة منذ الآن، ليعلموه عن كلّ شيء...

.... ثـم، بـعـد أسبوع، بدأت دوريات الجيش الفرنسي تجوب القرى وتنشر الرعب والخوف في قلوب المواطنين، وتوزّعُ الإنذار تلو الإنذار بالسجن والإعدام لكلّ من يتمرّد على السلطة المحتلّة ويتجسّس عليها، فأصبح المواطن لا يأمن على نفسه من إبن بلده ليوشي عليه للسلطة ليضرّه، فهدأ العرقوب ولم يعد أحد يأتي بأقلّ حركة.

أحمد مريود (١٨٨٦ - ١٩٢٦)(❖)
قائد ثورة الجولان وجنوب لبنان
(عن كتاب: احمد مريود، لمحمود عبيدات)



(❖) يذكر منيف الخطيب، قريب المناضل احمد مريود (إبن خاله)، واستناداً إلى «مخطوطة» والده «احمد الخطيب»، أن «احمد مريود» هو الذي قام بمحاولة اغتيال الجنرال غورو عام ١٩٢١ بواسطة شباب إختارهم لهذا الغرض وهم: محمد ضاهر (شبعا) وخليل مريود محمود حسن (جباتا الخشب) وشريف شاهين (جباتا الزيت) واحمد البرازي (دمشق) وعبد الهادي الحماد (تسيل بحوران)، وذلك بعد ان علم بنية «غورو» بتلبية دعوة «محمود الفاعور» للغداء في القنيطرة بالجولان، وذلك في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٢١. وقد انطلق الشباب الستة، سرّا، من عجلون بالاردن في ١٨ حزيران، ونصبوا كميناً للجنرال على طريقه بين دمشق والقنيطرة، وما ان وصل موكبه إلى نقطة بين «خان أرنبه والسوكتليه» حتى انهمر رصاصهم على سيارته، فأصيب بذراعه الاصطناعية، وقتل مرافقه الضابط «برانيه»، وجرح «حقي العظم» رئيس حكومة دمشق «في فخذه ويده وشفتيه» (وكان مرافقاً للجنرال). وظن المناضلون الستة أنهم قد أدوا المهمة وأصابوا من الجنرال مقتلاً، وعادوا «إلى حيث انطلقوا، ومعهم برنيطة القتيل»، وسرت شائعة بان «غورو» قد قتل، فقال احمد مريود كلمته الشهيرة «الان، ليعلم العالم من هم العرب». (الخطيب، منيف، شبعا، ص ١٠٥).
والجدير بالذكر أن سلطة الانتداب الفرنسي اتهمت المناضل أدهم خنجر بهذه المحاولة وألقت القبض عليه في منزل سلطان باشا الاطرش في بلدته «القريّة» بجبل الدروز (وكان سلطان باشا قد أجاره)، ثم ساقته إلى بيروت حيث أعدمته، عام ١٩٢٢، وكانت هذه الحادثة من اهم أسباب ثورة سلطان باشا الاطرش على الفرنسيين.

من مذكّرات الشيخ أسعد سويد - بخطه -

(أول دخولي في الجهاد الوطني في أيام الانتداب الفرنسي)

بعد انتهاء الحرب الكبرى وسقوط تركيا وتقاسم الحلفاء البلاد العربية، تقدم جيش فيصل الحسين واحتل سوريا ووصل طلائع جيشه إلى (قرية كوكبا) وحدود لبنان، وعسكر فيها الفرنسيون، ووصلت إلى (مرجعيون) ونصب هناك العلم السوري بأمر [illegible]

(دعوة أبناء منطقة العرقوب إلى الجولان من طرف الأمير فاعور) أمير عشيرة الفضل

أذكر أنه في هذه الأثناء تلقى مخاتير قرى (العرقوب) من أمير قبيلة الفضل المذكور يدعوهم إلى عنده لبحث [illegible] فذهب من كل بلد مختار وثلة من شباب البلد، وكنت من جملة شباب البلد مع المختار [illegible] وحينما وصلنا إلى قرية واسط [illegible] أبناء العرقوب ووجدنا أحمد مريود زعيم جباتا الخشب وأسعد العاصي زعيم حاصبيا الزيت، ووجدنا أيضاً الشركس ووجوه القرى المجاورة ومشايخ البدو والرحل (الطحان) والتركمان والنعيم، وزعيم من حوران [illegible] (علي خلقي [illegible]) وبعد أن تكاملت الوفود استقبلنا الحاضرين من قبل الأمير إلى [illegible] (المضافة) وفيه المياه [illegible] من كل جانب. ثم أديرت القهوة المرة ثم أعطيت طعاماً للرؤساء وأما الشباب فوزع إلى كل بلد رأس من الغنم لذبحه وأكله، ثم عقد الزعماء جلسة سرية فيما بينهم. ثم خرجوا برأي موحد وهو الانتظار لوقت آخر، إنما تشكيل عصابات للمواجهة [illegible] (مرجعيون) وقراها [illegible] والتخريب بشأن عمل العصابات إلى أن يستقر مصير سوريا ويتبين رفض الانتداب وفصل لبنان عن أمه سوريا.

وبعد الاجتماع: علم مما ذكر من المخاتير أنه يجب على كل شاب أن يقتني قطعة السلاح، أن يشتري بندقية، [illegible] الحركة تقدم لها الخرطوش، والذي لا يستطيع شراء بندقية [illegible] (تسلمه السلاح) ثم تفرق جميع القرى المجاورة مع مخاتيرها بتنا تلك الليلة وفي الصباح ودعنا المضيف ورجعنا للبلد.

(أول حملي للسلاح)

وبعد رجوعنا من الجولان فتشت عن بندقية فوجدت بندقية إنكليزية عند الأمير (رشيد شهاب) [illegible] لأن [illegible] على أخذ الانتداب. فكيف الأجنبي الذي احتل بلادي [illegible] من [illegible] جبانة. وحينما [illegible] ثم اشتريت أيضاً [illegible] وكل شاب من أبناء البلد مستطيعاً اشترى بندقية.

(الدعوة الثانية من زعماء الثورة إلى قرية بانياس السورية)

أذكر أنه بعد الاجتماع الأول بأيام [illegible] رسائل من زعماء الثورة إلى مخاتير قرى العرقوب يدعوهم إلى (بانياس) [illegible] البلدة تدعى (بانياس [illegible]) وهي تقع [illegible] من الجنوب [illegible] أثرية قديمة مهمة جداً، ومن جهة الشمال [illegible] تحت [illegible] من الشمال إلى الجنوب [illegible] (نبع [illegible]) [illegible] قديمة [illegible] والمياه الفاصلة عن [illegible] تجري [illegible] جميع أراضيها، ثم [illegible] وبعدها [illegible] مع الأنهر [illegible] والذي ينبع من (تل [illegible]) والذي ينبع من [illegible] (اسمها) ثم [illegible] السماء [illegible] وأجمعاً [illegible] زراعية [illegible].

الشيخ أسعد سويد

كاتب «مذكرات رجل عصامي في الريف»



الفصل التاسع

لعبة تقرير المصير -١-
بين لندن وباريس وسان ريمو
(١٩١٨ - ١٩٢٠)

أولاً - التيارات السياسية في بلاد الشام قبيل مؤتمر الصلح:

انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء، وبدأ هؤلاء تقاسم تركة «الرجل المريض» ومنها: بلاد الشام، وبدأت التيارات المتباينة تتبارى في إعلان آرائها حول تحديد مصير هذه البلاد بعد انتهاء الحرب، ويمكن حصر هذه التيارات في أربعة:

١ - تيار الوحدة العربية:

وكان هذا التيار قد انتشر في بيروت ودمشق والقاهرة وبغداد وباريس منذ بروز الدعوة الطورانية في السلطنة، حيث نشأت أحزاب وجمعيات ونوادي تدعو للتحرر العربي والوحدة العربية[1]. وكان على رأس القادة والزعماء العرب الداعين إلى الوحدة الأمير فيصل بن الحسين قائد جيش الثورة الذي دخل سوريا مع الجنرال البريطاني «أللنبي» كنائب عن والده. وقد حدد فيصل المبادئ الأساسية التي عبرت عن هذا التيار في بيانات أصدرها وخطب ألقاها، بعد استسلام سوريا، وفي عدة مناسبات. ويتبين لنا، من خلال مراجعة هذه البيانات والخطب، أن صورة الحكم وشكله كانا واضحين في تفكير الأمير فيصل، فهو، ما

أن دخل سوريا، حتى شكل «حكومة «وصفها بأنها «دستورية عربية مستقلة استقلالاً مطلقاً... شاملة جميع البلاد السورية»، وأنها قد تأسست «على قاعدة العدالة والمساواة» بحيث تنظر «إلى جميع الناطقين بالضاد، على اختلاف مذاهبهم وأديانهم، نظراً واحداً»، وأنها قامت «باسم العرب» وتهدف إلى «إعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية»(٢). إلا أننا نراه، من جهة ثانية، يخلط بين مفهومي «الأمة» و «الدولة» (حين كانت مفاهيم «الأمة» و «الدولة» و «القومية» لا تزال مبهمة ومشوشة في الفكر العربي)، فبينما نراه مرة يقول إن العرب «أمم وشعوب مختلفة باختلاف الأقاليم، فالحلبي ليس كالحجازي، والشامي ليس كاليماني»، وإن «قوانين خاصة» يجب أن تحكم كل منطقة، أو إقليم، وفقاً لموقعه ورغائب اهله وأطوارهم وأحوالهم(٣)، نراه، مرة أخرى، يقول إن العرب «أمة واحدة، تقطن في البلاد التي تحدها البحار من الشرق والجنوب والغرب، وتحدها جبال طوروس من الشمال»، وإن البلاد العربية «لا يمكن تجزئتها»، ولكنه يعود فيقول، في الوقت نفسه، إن الظروف «ليست كافية لتجعلهم (أي العرب) أمة واحدة وحكومة واحدة»، ثم إذا به يقول، في الخطاب نفسه، إن «الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل» وإن «سورية والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة فيها يطلب أهلها الاستقلال»، ثم يعود فيؤكد أن العراق يريد أن يستقل، وأن الحجاز ومعها نجد «والبلاد المساوية للحجاز» تريد، بدورها، أن تستقل، وأن سوريا، «بحدودها الطبيعية» تريد أن تستقل، وأن السوريين «يطلبون استقلال بلادهم الطبيعية، ولا يريدون أن يشاركهم فيه شريك»(٤).

ثم إن فيصلاً نفسه، هو الذي يقول، في الخطاب نفسه: «قد توفقنا والحمدلله. العراق مستقلة، بلا علاقة بسوريا، كما أن سوريا لا علاقة لها بسائر البلاد العربية، على أن العرب أمة واحدة»(٥).

ربما يجد القارئ، في هذه الأقوال، مجموعة من المتناقضات، فالعرب، الذين هم أمة واحدة، ينشدون الاستقلال، كل اقليم لوحده، إلا أن فيصلاً يُفسِّر، بالتالي، وفي الخطاب نفسه، هذه الاحاجي، حين يقرر، أخيراً، أن «المقاطعات العربية، بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية، هي بلاد واحدة، وأن هذه المقاطعات تكون جماركها ومصالحها الاقتصادية موحدة، لا حاجز يحجز المناسبات الودية والاقتصادية بينها»(٦).

إنها إذن، أمة عربية واحدة، ذات قومية واحدة، ولكن الظروف المختلفة التي تناوبت على هذه الأمة، خلقت فيما بين أقاليمها، أو مقاطعاتها، تفاوتاً يستدعي أحكاماً وقوانين خاصة لكل منها، بالنسبة الى اختلاف المستوى بينها، باستثناء الجمارك والمصالح الاقتصادية التي يجب أن تكون موحدة في سائر هذه المقاطعات أو الأقاليم.

ومع ذلك، فإننا نراه، يخاطب مؤتمر الصلح، بباريس، قائلاً إن هدفه «وحدة العرب» وإنه «في سبيل الوحدة حارب العربُ، وأي حلٍّ غير هذا الحل يمكن أن يعتبره العرب نوعاً من تقاسم الأسلاب بعد المعركة»(٧). إلا أنه لا يلبث أن يتنازل عن هذه الوحدة، أمام المؤتمر نفسه، وذلك عندما يستثني منها: الحجاز، لأنها «دولة ذات سيادة» (وكانت مملكة لوالده الشريف حسين)، وعدن، لأنها «محمية بريطانية»، ثم يقترح «تثبيت الدولة القائمة فعلاً في تلك المنطقة، وتعديل الحدود فيما بينها، وفيما بينها وبين الحجاز، وفيما بينها وبين البريطانيين في عدن، وانشاء دول جديدة حسب الحاجة، وتعيين حدودها»(٨)، مبدياً من التهاون والضعف، أمام الدول الحليفة، لقاء تحقيق رغبة لديه بالاستقلال في حكم سوريا، ما جعله عاجزاً، فعلاً، عن الدفاع عن سيادة العرب على أرضهم، وعن المطالبة باستقلالهم ووحدتهم.

وقد عرفت الحركة القومية العربية، في هذه الفترة، نشاطاً بارزاً، إذ تأسست جمعيات وأحزاب ونوادٍ قومية عربية في مختلف أقطار الوطن العربي، نذكر منهـا: جامعة «الوطن العربي» التي أسسها «نجيب عازوري» عام ١٩٠٤، وجمعية الإخاء العربي العثماني، والمنتدى الأدبي، والجمعية القحطانية، وجمعية العهد، وجمعية بيروت الاصلاحية، والجمعية العربية الفتاة، الخ...، كما انضم الى فيصل العديد من الشخصيات القومية نذكر، من بينها، من اللبنانيين خصوصاً: رياض الصلح وعمر الداعوق وعلي سلام ومختـار بيهم وأسعد داغـر ورضا الصلح، وفارس نمر ويعقوب صروف ورشيد رضا واسكندر عمون وعادل وأمين ارسلان وابراهيم ثابت والشيخ فريد الخازن وسليم حيدر ويوسف اسطفان وابراهيم نجار واميل خوري وغيرهم.

٢ - تيار الوحدة السورية تحت الحماية الفرنسية:

وهو التيار الذي دعت إليه «لجنة الشرق "Comité de L'orient" بقيادة «جورج سمنة» الذي ضمّن تقريراً وضعه بعنوان «المسألة السورية "La Question Syrienne" الأفكار والمبادئ الرئيسية التي اعتمدها هذا التيار، وهي:

تجمع سوريا على المطالبة بما يلي:

- «التطبيق الصارم لمبدأ استقلال الأمم وحرية الشعوب التي ناضل الحلفاء لأجلها منذ عام ١٩١٤.
- «أن تكون أمة حرة، وأن تشمل هذه الحرية ضمان وحدة البلاد السورية.

- «أن تكون موحدةً في داخل حدودها الطبيعية، من جبال طوروس الى سيناء، ومن البحر المتوسط الى الصحراء.

- «أن لا تتعرض للتجزئة التي تعتبر اعتداءً على حقوقها الطبيعية، وانتهاكاً لكل تعاليم التاريخ والجغرافيا وعلم خصائص الشعوب والوضع الاقتصادي».

- رفض إقامة «دولة هجينة وغير قابلة للحياة» في فلسطين (والمقصود هو الدولة اليهودية) بحيث تشكّل «حاجزاً» بين سوريا ومصر، وعلى حساب «وحدة سوريا»، مما سوف يؤدي الى قيام «فلسطين سياسية منفصلة عن البلاد (السورية) التي تربطها بها روابط جغرافية وتاريخية، مع وحدة الجنس والمصالح المادية»[٩].

ويشارك «شكري غانم» رئيس «اللجنة المركزية السورية» نائبه الدكتور جورج سمنة آراءه فيما يتعلّق بوحدة سوريا وعدم اقتطاع أي جزء منها، وخصوصاً فلسطين. يقول «شكري غانم» في محاضرة له في «بوردو Bordeaux» بفرنسا: «يجب أن تبقى لسوريا وحدتها». إلا أن كليهما (شكري غانم وجورج سمنة) يحرصان على الدعوة الى حماية فرنسية لسوريا التي يدعوان، بحماسة، لوحدتها. يقول «شكري غانم»: إن أهالي سوريا «يتطلعون لأن يجعلوا وطنهم جديراً (بالدولة) الحامية التي اختاروها»[١٠] وهي فرنسا. كما يقول «سمنة»: لقد اختار السوريون فرنسا حامية لهم، «وكل تمنياتهم تتجه نحو فرنسا التي يعرفون لغتها وتاريخها، ويقدرون ثقافتها وتقاليدها الكريمة»[١١]. ويصر «سمنة» كذلك، على أن لا تكون سوريا تابعة «لشريف مكة»، ذلك أنها (أي سوريا) لا ترغب في أن «تتحرر من الطغيان التركي لكي تقع تحت سلطة سيدٍ يستمد قوته الاساسية من شعب غير متطور»[١٢].

ويطلق «سمنة»، في تقريره هذا، مجموعة من المزاعم التي لا تستند الى وقائع ثابتة أو حجج دامغة، فهو يقرر أن السوريين «جميعهم، متفقون على الاعتراف بأن خير بلادهم وازدهارها سيكون نتيجة تقدمها» وأن هذا التقدم لن يحصل بدون مساعدة «أمة كبرى» وأن هذه الأمة «هي فرنسا»(١٣).

ثم يزعم أن «السوريين والفرنسيين» هم «أصدقاء منذ زمن قديم»، ويبالغ في الزعم بحب السوريين لفرنسا عندما يقول:«يكفي أن تجول في سوريا لتدرك مدى الحب الذي هو متجذر في قلوب كل السوريين لفرنسا»، مشيراً، من خلال ذلك، الى ما قدمته فرنسا لجبل لبنان من مساعدة خلال أحداث عام ١٨٦٠(١٤). وإذ يتحدث عن «الثقة» التي يوليها لفرنسا التي لا بد من أن تقود سوريا في معارج الرقي والتقدم، يصر على أن لا يُقتطع، من سوريا، بقاع «هي الأغنى»، وأن تظل سوريا «موحدة» لأن ذلك يضمن تقدمها وتطورها.

ويبدو «سمنة» مصيباً عندما يتحدث عن سوريا التي تضم «ثلاثين جنسا» يتعايشون «من طوروس الى ترعة السويس» حيث «تتصادم وتتصارع، على هذه الأرض، كل المعتقدات»، لذا، فإن «دولة علمانية، لوحدها» يمكن أن تؤمّن «وحدة سوريا وعدم انحدارها السريع نحو الضياع»، ذلك أن ما يهدد سوريا ويجعلها فريسة للفوضى، هو الخشية من أن تتمكن «الغرائز الدينية» من توجيه «الاحزاب السياسية وقياداتها»، وأن لا تتمكن الحكومة من أن تبقى «فوق كل الطوائف، وخارجها». ويأمل «سمنة» من خلال ذلك، أن يرى سوريا تحافظ على «وحدتها المقدسة» التي تستطيع، بفضلها، أن تكون «شعباً عظيماً حراً، جديراً بماضيه، وقادراً على لعب دور في العالم»(١٥). إلا أن «سمنة» يشترط، وبحق، لكي تكون سوريا «بلاداً قوية وموحدة ومزدهرة»، قيام نظام دستوري ليبرالي «يجمع كل الجماعات الدينية والعرقية ضمن بوتقة واحدة هي الوطن السوري»،

على أن يتمتع هذا الوطن «بدستور اتحادي يحترم عادات كل مجموعة ومعتقداتها، وقبل كل شيء، الحريات المحلية». ولكن «سمنة» يرى أنه، لتأمين استقرار الحاكم الوطني في سوريا هذه، يجب أن يتمتع هذا الحاكم بقدر من «الثقافة السياسية ... والنصائح التقنية الضرورية ... ومساندة دولة كبرى صديقة. وفرنسا، وحدها، هي التي تستوفي هذه الشروط»[١٦].

ويورد «سمنة»، في نهاية تقريره، مسودة دستور لسوريا، يتضمن ترتيبات إدارية وقضائية وعسكرية مقترحة لدولة متكاملة البنيان، مثلاً:

- البلدية (او الكومونة La Commune) التي هي الأساس، ثم المنطقة، ثم المجلس الاتحادي، فرئيس الجمهورية، والتنظيم القضائي، والتنظيمات العسكرية (كالجيش والبحرية)، على أن تكون الدولة «علمانية» وأن تكون المعونة «فرنسية»[١٧]. كما يورد «أمر اليوم» الذي أصدره مجلس «اللجنة المركزية السورية Comité Central Syrien» بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ (برئاسة شكري غانم) والذي يناشد فيه كلاً من انكلترا وفرنسا وروسيا الإعراض عن اتفاقية عام ١٩١٦ (اتفاقية سايكس - بيكو لتقسيم سوريا)، ويطالب «بنظام اتحادي ديمقراطي» لها، مع الاعتماد على فرنسا «لتنظيم حياتنا المستقبلية، ضمن ارضنا الواحدة وغير المجزّأة، ووحدتنا الوطنية»[١٨]، ثم يورد، بعدها، «أمر اليوم» الذي اصدرته «لجنة الشرق» Comité de l'Orient" بتاريخ ٦ تشرين الاول/أكتوبر عام ١٩١٨، والتي تعترض فيه، بدورها، على تقسيم سوريا وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو، وتطالب بإلغائها، كما تطالب «بوحدة سوريا واستقلالها، برعاية فرنسا»[١٩].

ومن الأحزاب والجمعيات التي أُنشئت، في تلك الفترة، وتنضوي تحت هذا التيار:

- عصبة التحرير السورية اللبنانية، وقد أسسها الدكتور أيوب تابت في نيويورك، في أيار/مايو عام ١٩١٧، ومن أهدافها: إقامة اتحاد فدرالي يضم سوريا (ومنها جبل لبنان)، تحت حماية فرنسا، وفصل سوريا عن الحجاز.

- اللجنة السورية اللبنانية التي أسست، في القاهرة، في آذار/مارس عام ١٩١٨، وأنشأت فروعاً لها في الاسكندرية وطنطا والمنصورة، ومن مؤسسيها: عبدالله صفير وشكور باشا والفونس زينية وادغار طويل وحقي بك العظم والفرد ليان ونعمه غانم وهنري مشاقه، وغيرهم. ومن أهداف هذه اللجنة: «تحرير سوريا والسير بها على طريق الاستقلال، تحت رعاية دولة فرنسا، وبمساعدتها وبضمانتها، على طريقة الاستقلال الاداري لكل من ولايات سوريا».

- اللجنة الوطنية السورية اللبنانية، التي أسست في البرازيل، وتهدف الى «تنظيم سوريا على أساس من الوحدة والاستقلال والنظام الفدرالي»[٢٠].

إلا أن «سمنة» يجافي الحقيقة، في تقريره، عندما يقرر أن معظم السوريين يتمتعون «بثقافة فرنسية»، وأنه يستطيع القول إن اللغة الفرنسية «مستخدمة أكثر من العربية»، وإن لدينا «فكراً مشبعاً بالأفكار الفرنسية»، وإن ما يحركنا هو «مشاعر المودة العفوية والإعجاب العميق بهذه الدولة الكبرى التي تعلمنا تاريخها، والتي أيقظتنا، خلال قرون مديدة، كما تشكل، بالنسبة إلينا، الأم الحنون»[٢١].

ترى، هل كان «سمنة» يتحدث، في خطابه هذا، عن «المجتمع السوري» الذي نعرفه جميعاً، والذي نحن منه ولا شك، أم عن «مجتمع» خاص به؟[٢٢].

٣ - تيار الوحدة السورية المستقلة:

وقد تزعم هذا التيار «المؤتمر الوطني السوري»، ويبدو أن هذا المؤتمر قد أنشئ برغبة من الأمير فيصل نفسه(٢٣)، وذلك لأنه كان راغباً، حقاً، في أن يكون ملكاً على سوريا، طالما أن والده، الشريف حسين، ملك على الحجاز، كما أنه (أي المؤتمر) لاقى هوىً لدى بريطانيا التي كانت ترغب، بالتالي، في انحسار النفوذ الفرنسي عن سوريا، وقيام مملكة سورية يكون عرشها لفيصل، وتكون حليفة لبريطانيا، الى جانب مملكة الحجاز(٢٤).

تألّف «المؤتمر الوطني السوري» من:

- أعضاء المجلس العمومي في ولايتي دمشق وحلب (وكان هؤلاء قد انتخبوا وفقاً لنظام اللامركزية العثماني الذي ضمنه دستور عام ١٩٠٨)،

- أعضاء من المنطقتين السوريتين الباقيتين: الغربية (الساحل السوري مع جبل لبنان) والجنوبية (فلسطين والأردن). ولم تكن السلطات المحتلة (فرنسا وبريطانيا) لتسمح بإجراء انتخاب عام لهذا الغرض في كل من المنطقتين، لذا، تمّ اختيار الاشخاص الذين يمثلون دعاة «الوحدة السورية» والعاملين لها، فيهما، وفي كل «بلد أو قرية أو مجتمع على حدة»، فكان في المؤتمر ممثلون عن دمشق وأقضيتها، وحلب وأقضيتها، وعن محافظات حماة وحمص ودير الزور وحوران وجبل الدروز والكرك وانطاكية، وعن اللاذقية وأقضيتها، وبيروت وأقضيتها، وعن طرابلس وجبل لبنان وفلسطين(٢٥). وقد ضم هذا المؤتمر نخبة من المفكرين والمناضلين والمثقفين الوحدويين من جميع أنحاء سوريا.

وقد انتخب المؤتمر، في أول جلسة له بتاريخ ٣ حزيران/يونيو عام ١٩١٩، هاشم الاتاسي (نائب حمص) رئيساً، ومرعي الملاح (نائب حلب) ويوسف

الحكيم (نائب طرابلس) نائبين للرئيس[٢٦]. وكانت المهمة الأساسية للمؤتمر «وحدة سوريا بمناطقها الثلاث، والمناداة بزعامة الأمير فيصل وإنابته للدفاع عن استقلالها»، وكان ذلك تمهيداً واضحاً لاختياره، فيما بعد، ملكاً على سوريا. وقد تبلور هذا الأتجاه بعد انتهاء الجلسة الاولى للمؤتمر حيث كانت غالبية المؤتمرين مُجمعةً على اختياره لهذا المنصب، بينما كانت هناك أقلية تدعو لانتداب (فرنسي أو بريطاني) على سوريا[٢٧]. وقد لعب هذا المؤتمر دوراً مهماً في نشر الوعي الوحدوي في سوريا بأكملها، وفي الدفاع عن وحدة سوريا واستقلالها، وخصوصاً امام لجنة «كينغ-كراين»، حيث طالب «بالاستقلال التام لسوريا الطبيعية، الممتدة من جبال طوروس شمالاً الى رفح والعقبة جنوباً، ومن الفرات والخابور شرقاً الى البحر الأبيض المتوسط»، على أن تكون هذه الدولة «ملكية دستورية على قاعدة اللامركزية» وبقيادة الأمير فيصل نفسه، كما رفض المؤتمر أي شكل من أشكال الانتداب على سوريا، إلا أنه، وان لم يكن بدّ من ذلك، فلا ضير في أن يكون الانتداب أميركياً. ورفض المؤتمر، كذلك، قيام «وطن قومي صهيوني في فلسطين»، كما رفض «الهجرة الصهيونية الى أي جزء من سوريا» بما فيها فلسطين. وطالب المؤتمر بأن تكون وحدة سوريا «مضمونة وسليمة من كل تجزئة»، كما طالب بأن تعطى حق أرسال وفد للدفاع عن مصالحها وحقوقها أمام مؤتمر الصلح، وطالب، أخيراً، باستقلال العراق[٢٨].

وقد انضمت، الى هذا التيار، احزاب وجمعيات عديدة، نذكر منها: حزب الاتحاد السوري، والحزب السوري المعتدل، واجتمعت لجان هذه الأحزاب في مصر، ومعها اللجنة اللبنانية السورية (التي تنادي بوحدة سوريا تحت رعاية فرنسا)، وكانت هذه اللجان تشكل «أكبر اللجان الوطنية في القطر المصري»

وتمثل «آراء الأكثرية العظمى من الشعب»، وأرسلت الى مؤتمر الصلح بباريس (في كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠) برقية جاء فيها:

لقد قلق المؤتمرون «من الخطر الذي يهدد الوطن من جراء تجزئته»، فعقدوا مؤتمراً، في القاهرة، بتاريخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩ وقرروا «بالإجماع» الاحتجاج «بكل شدة، على الاتفاقات المبرمة في سنة ١٩١٥ و١٩١٦ و١٩١٩، وعلى كل اتفاق آخر أو وعدٍ أو تدبير يرمي الى تجزئة سوريا أو إلى إنشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين، أو الى فصل هذه البقعة أو جزءٍ آخر عن سائر سوريا»، وهم يصّرون على المؤتمر:

١- «أنّ سوريا المتحدة التي لا تتجزأ يجب إعادة تأليفها بوحدتها السياسية الوطنية السورية، وبسلامة أراضيها الكاملة حسب حدودها المعروفة وهي: جبال طوروس شمالاً، ومكة والحجاز جنوباً، والعراق شرقاً، والبحر المتوسط، وخط يمتد من رفح الى العقبة غرباً.

٢- و«أن النظام الحكومي في سوريا يجب أن يكون دستورياً ديمقراطياً مدنياً قائماً على شكل ولايات متحدة مع لامركزية إدارية واستقلال داخلي في جميع الأقاليم .....».

وقد وقع هذه البرقية:

- عن حزب الاتحاد السوري، ميشال لطف الله وسليم سركيس، ورفيق العظم.

- وعن الحزب السوري اللبناني، عبدالله صفير وحقي العظم، والفونس زينيه، ونبيه غانم.

- وعن الحزب السوري المعتدل: وليم برباري وأمين مرشاق[٢٩].

حتى أن رئيس بلدية بيروت (عمر بك الداعوق) لم يتورع عن أن يستقبل الجنرال غورو الذي وصل الى بيروت صباح يوم الجمعية بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩، بخطاب ضمنه قلق البيروتيين مما شاع حول تقسيم سوريا، ومما قاله: «بيد أن نكباء من السياسة، في غضون هذه الفترة السلمية، عصفت في جو الأفكار، فغرقت بين أغصان الدوحة الواحدة، وطاف بالناس طائف من الغم أوشك أن يرجع بهم الى أسوأ مما كانوا فيه من الشقاء، فأصبحنا وأشد ما نحتاج إليه، ريثما يثبت الحكم في قضيتنا السورية، وتتألف حكومتنا الوطنية، الى إدارة قويمة تحفظ، بالعدل وحسن التصرف، مصالحنا، وسياسة رشيدة تؤلف بالحكمة بين قلوبنا، وتجمع، بإخلاص، متفرق كلمتنا، على أمر واحد هو حياتنا، وفيه سعادتنا: الوحدة السورية، في الجغرافية والاقتصاد والسياسة. وهذا ما ينتظر القوم تحقيقه في أعمال من نتشرف بالاحتفاء به الآن».

ولم يكن جواب الجنرال «غورو» مخيباً للآمال، في ذلك اليوم، إذ قال، بعد أن طلب معاونة «حضرة رئيس البلدية والأعضاء» في المهمة الملقاة على عاتقه: «أتيت لخدمة فرنسا في سوريا، فخدمتي لمصالح سورية هي خدمة دولتي، لأن المصلحة الواحدة لا تتجزأ، فمصلحة سوريا نفسها وخدمة فرنسا وسوريا واحدة، وكل الضباط الذين معي سترونهم مخلصين أيضاً في خدمة السوريين»[٢٠]. وكم كان غورو مخادعاً، يومذاك، في خطابه هذا.

وكان هذا التيار كغيره من التيارات الوحدوية (السورية والعربية) والانفصالية (اللبنانية) ناشطاً في باريس والقاهرة، حيث هاجر إليهما، قبيل الحرب العالمية الأولى وخلالها، العديد من المفكرين والسياسيين (السوريين والعرب) وأنشأوا فيها جمعيات وأحزاباً تعبّر عن طموحاتهم

السياسية المتعددة الأهداف. ومن الأحزاب التي يمكن تصنيفها ضمن هذا التيار:

- حزب الاتحاد السوري، الذي أنشئ في القاهرة وضم نخبة من المفكرين والمثقفين السوريين (واللبنانيين) مثل: ميشال لطف الله (رئيس النادي السوري في القاهرة) وادوار كرم (من ملاكي الاسكندرية) ويعقوب صروف وفارس نمر (من أصحاب ومالكي المقطم والمقتطف) وسليم تقي الدين، ومحب الدين الخطيب (مدير صحيفة القبلة التي تصدر في مكة المكرمة) وفؤاد الخطيب (مندوب مملكة الحجاز في القاهرة) والشيخ رشيد رضا (صاحب مجلة المنار) وعباس المصري وداود بركات (رئيس تحرير الأهرام) ونعوم شقير ورفيق بك العظم والدكتور شهبندر والشيخ كامل القصاب واسكندر عمون (الرئيس السابق للاتحاد اللبناني) وخليل خياط والدكتور مشاقة ومختار الصلح وخالد الحكيم وثابت ثابت وعوض مفرج وجاد الله سوسه وحنا كنعان وعيسى عيسى وحسن خالد ووهبه أليسا واسعد مفرج وشبلي جمل وسليم سركيس ونقولا حداد. وكان مؤسسو هذا الحزب ينتمون، أصلاً، الى أحزاب وجمعيات سورية أخرى مثل: اللجنة السرية العربية، والاتحاد اللبناني، ونادي الوحدة السورية.

أما أهداف هذا الحزب فكانت: تشكيل اتحاد سوري قومي عربي مستقل ومضمون من عصبة الأمم، وفقاً لنظام اتحاد ديموقراطي لا مركزي، بحيث تقسم البلاد الى ولايات مستقلة ذاتياً، مع حكومة مركزية عاصمتها دمشق صيفاً وبيروت شتاءً. وتنضم هذه الدولة الاتحادية الى الاتحاد الفدرالي للأمة العربية عند تشكليه «شرط أن لا يؤثر ذلك على وحدتها الوطنية الخاصة ولا على شكل حكومتها».

- وتجدر الإشارة الى أن جمعية شكلت باسم «جمعية سوريا الجديدة الوطنية» وذلك في ١٢ شباط/فبراير عام ١٩١٩، ودعت الى «وحدة سوريا تحت الوصاية الأميركية» ومن مؤسسيها: جورج خيرالله والدكتور فيليب حتّي(٣١).

٤ - التيار اللبناني الانفصالي:

نشأ هذا التيار في جبل لبنان أساساً، وقد غذاه، خلال قرون، حكم عثماني كان يميز بين المسلمين، عرباً وغير عرب، وبين أهل الذمة، كما كان يميز بين العرب، مسلمين وغير مسلمين، وبين اهل السلطنة من الاتراك العثمانيين، كما غذته حروب طائفية متتالية جرت بين الدروز والموارنة طوال القرن التاسع عشر، وأدت، في النصف الثاني منه، إلى قيام كيان مسيحي التوجه، شبه مستقل (هو كيان المتصرفية)، في قلب دولة إسلامية، هي دولة «السلطنة» وبرعاية اوروبية خصوصاً.

ولقد كان لفرنسا دور رئيسي في رعاية هذا التيار، منذ نشأته، سواء عن طريق الارساليات (التى شاركت فيها دول اوروبية اخرى للتأثير على طوائف اخرى في المشرق العربي)، أم عن طريق التواصل الديني (البطاركة الموارنة منذ القرن الميلادي السابع عشر)، أم عن طريق التواجد العسكري(الحروب الصليبية، والحملة العسكرية الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠)، أم التواصل الحضاري. وكان هدف فرنسا، من ذلك، ليس إنشاء كيان خاص بالمسيحيين في الشرق بقدر ما كان إقامة جسر للعبور منه، وعليه، إلى داخل هذا الشرق العربي(٣٢).

إلا أن الدور الاكبر والأهم في تحقيق الهدف الذي ابتغاه هذا التيار وسعى اليه، كان للدول الاوروبية المنتصرة في الحرب العالمية الاولى (فرنسا

وبريطانيا وروسيا)، والتي سبق أن خططت لتقسيم سوريا وفقاً لاتفاقية «سايكس - بيكو» (عام ١٩١٦). وليس صحيحاً القول إن أية طائفة، مهما بلغت علاقاتها بالغرب، وبفرنسا خصوصاً، كانت قادرة على تحقيق هذا الهدف لولا إرادة تلك الدول نفسها.

لقد نشط هذا التيار قبيل الحرب العالمية الاولى وخلالها، وفي كل من جبل لبنان وباريس والقاهرة، وكانت الطائفة المارونية، والبطريركية المارونية خصوصاً، هي التي تحمل لواءه، وتسعى بجد وثبات وتصميم إلى تحقيقه.

ففي القاهرة، تأسس حزب«الاتحاد اللبناني»، وقد أسسته لجنة وضعت قانوناً أساسياً له (بتاريخ ١٩٠٩/٢/٢٦)، كما تأسست فروع لهذا الحزب في الاسكندرية (بتاريخ ١٩١٠/٣/٢٨)، وفي «المنصورة وطنطا والمحلة الكبرى ودمنهور وكوم حمادة وغيرها» أي في كل بلدة في مصر يقيم فيها مهاجرون لبنانيون.

وكان على رأس هذا الحزب، في القاهرة: اسكندر عمون وانطوان الجميل وحيدر معلوف وغيرهم، وفي الاسكندرية: حبيب انطونيوس ويوسف السودا وديمتري سابا وغيرهم. وأما أهداف هذا الحزب فكانت تتلخص بما يلي: «الدفاع عن كيان لبنان وامتيازاته» ومحاربة إعادة ضمه الى السلطنة، أو «استقلال لبنان التام، في حدوده الطبيعية، بضمانة الدول»[٣٣].

والذي ساعد على نشر أفكار هذا الحزب ومبادئه هو سيطرة نخبة من المهاجرين اللبنانيين على اهم صحف مصر (في القاهرة: جريدة الاهرام لصاحبها جبرائيل تقلا ورئيس تحريرها داود بركات وامينها العام انطوان الجميل، وجريدة المقطم، لاصحابها الدكتور يعقوب صروف والدكتور فارس نمر وشاهين مكاريوس، ومدير إدارتها خليل ثابت، وفي الاسكندرية: جريدة البصير لصاحبها رشيد بك شميّل وابنه شارل)، وكذلك بعض صحف بيروت المهمة

(جريدة الارز لصاحبيها فيليب وفريد الخازن، وجريدة النصير لصاحبها جهاد عبود ابي راشد، وجريدة البرق لصاحبها بشارة عبدالله الخوري)[٣٤]. وقد استطاع مؤسسو هذا الحزب نشره في الاميركتين، الشمالية (أنشئت جمعية «النهضة اللبنانية» «في نيويورك عام ١٩١١، برئاسة نعوم مكرزل، ثم نعوم حاتم) والجنوبية (أنشئت جمعية باسم «الاتحاد اللبناني» في بونس ايرس عام ١٩١٥ برئاسة يوسف سلامه ثم موسى بوصادر)، وفي باريس (أنشئت «اللجنة اللبنانية "Comité Libanaise de Paris" برئاسة عباس بجاني)[٣٥]، كما أنشئت جمعيات واحزاب مماثلة في مصر ايضاً (في القاهرة: جمعية «لبنان الفتى» برئاسة فريد حبيش، والحزب الوطني برئاسة يوسف البستاني»[٣٦]. ويبدو أن الصراع كان قائماً، في باريس خصوصاً، بين «اللجنة السورية المركزية» التي يرأسها «شكري غانم» ويشغل منصب الامين العام فيها «جورج سمنة» وبين «حزب الاتحاد اللبناني» الذي كان له فرع بباريس[٣٧].

وفي باريس، عُرفت «الرابطة اللبنانية» التي طالبت بضم البقاع وبعلبك إلى جبل لبنان (عام١٩١٢).

وفي بيروت، أنشئت «جمعية بيروت اللبنانية» التي طالبت بتوسيع حدود الجبل، وكان من أبرز أعضائها: إميل إده، وبشارة خليل الخوري، ويوسف الجميل وغيرهم. وجمعية «النهضة اللبنانية» التي اسسها «نعوم مكرزل» (عام ١٩١١) وطالبت بإعادة لبنان إلى «حدوده الأولى والطبيعية، ما بين القاسمية والعاصي».

ومن أشهر المطالبين، في هذه الحقبة، بإنشاء كيان للبنان منفصل عن سوريا: الأب بولس نجم (او جو بلان) مؤلّف كتاب «مسألة لبنان «La Question du Liban» باللغة الفرنسية، ويوسف السودا، مؤلف

كتابي «في سبيل لبنان» و«في سبيل الاستقلال»، وفردينان تيّان، مؤلف كتاب «فرنسا ولبنان» الذي طالب فيه «بتوسيع حدود لبنان من عكار حتى رأس صور، مع ضم بلاد بشارة ومرجعيون والحولة»، وأوغست أديب باشا مؤلف كتاب «لبنان بعد الحرب» الذي ضّمنه خارطة للبنان يصل حدّه الجنوبي فيها إلى الناقورة[٣٨].

- أما في جبل لبنان، فقد تزعم هذا التيار البطريرك الماروني «الياس الحويك» الذي ترأس الوفد اللبناني الثاني إلى مؤتمر الصلح للمطالبة باستقلال لبنان «بحدوده التاريخية»[٣٩].

- والمطران «عبدالله خوري» الذي ترأس الوفد اللبناني الثالث إلى هذا المؤتمر.

- وداود عمون شقيق اسكندر عمون، وهو الذي ترأس اول وفد لبناني لهذا المؤتمر.

- وطائفة من أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان[٤٠]،(وقد انقسم هذا المجلس على نفسه بين مؤيد لفصل لبنان عن سوريا ومعارض لهذا الفصل، كما سنرى فيما بعد).

إثر عودة الامير فيصل إلى سوريا، وإعلانه قبول الحلفاء بمشروعه لاقامة دولة سوريـــة مستقلة على جميع اراضي سوريا الطبيعية، واستقواء دعاة «الوحدة السورية» بهذا الاعلان، قامت، في مختلف انحاء جبل لبنان، في نيسان/ابريل عام ١٩١٩، حركة شعبيـــة تطالب بإستقلال لبـنـان «بحدوده الطبيعية والتاريخية» استقلالاً تامــاً، وترفض «اندماجه بسواه»، كما تطالب «بإعادة الاراضي» التي سلخت عنه، اليه. ومن الذين شاركوا في هذه الحركة، المسؤلون الاداريون (القائمقامون ورؤساء البلديات) في كل من

كسروان وجزين والبترون وإهدن والكورة ودير القمر وزحلة وجبيل وبشري وبرمانا وعمشيت وبيت الدين وطرابلس[٤١]، ولا يخفى ما لهذه الحركة من صلة بمجلس إدارة جبل لبنان من جهة، وبالحاكم الفرنسي من جهة أخرى.

مقابل ذلك، قامت، في الوقت نفسه، حركة مضادة في المدن والبلدات الاسلامية، تطالب «بالسلطة الشريفية» وبالوحدة مع سوريا، وكان من بين قادة هذه الحركة: رياض الصلح ومختار بيهم وعلي سلام وعمر الداعوق وعدد كبير من وجهاء السنة في بيروت ومن وجهاء الشيعة في الجنوب، وقد وقّع قادة هذه الحركة عرائض تطالب «بتنظيم سوريا على أساس الكانتونات ذات الشكل الديموقراطي في إطار سوريا الفدرالية». وقد سجلت المخابرات البحرية الفرنسية هذه الحركة في مراسلة بتاريخ ١٩١٨/١٢/٢٩، جاء فيها أن «مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفية، وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة وبالنهوض للاستقلال»، كما حملت رسالة المسيو «بيكو Picot» بتاريخ ١٩١٨/١١/٥ إشارة «إلى مظاهرات تحمل على فيصل، قامت في بيروت، واجتماع عام عقد عند أحد زعماء المسلمين»[٤٢].

ثانياً – مؤتمر الصلح والصراع على سوريا:

وقّعت هدنة «مدروس» بين السلطنة العثمانية والحلفاء، في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨، كما قدمنا. وبعد اقل من أسبوعين فقط (في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه)، انتهت الحرب العالمية الأولى، وبدأ الإعداد لعقد مؤتمر للصلح، في باريس، بين الدول المنتصرة والدول

المهزومة، لكي يعلن افتتاحه في ١٨ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩. وسيحدد هذا المؤتمر مصير البلاد التي كانت تابعة للسلطنة ومنها: بلاد الشام.

اربعة تولوا، عملياً، امر «الارض المتروكة»، في هذه البلاد، بعد غياب السلطنة العثمانية، وهم: لويد جورج رئيس الحكومة الانكليزية، وكليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية، وودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة الاميركية، ولاعب، من خارج الحلبة، هو حاييم وايزمن، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية.وبين هؤلاء الاربعة،كانت سوريا تدور ككرة تتقاذفها اهواؤهم، وكان قادتها وزعماؤها، إلى أي تيار انتموا، يدورون، بينهم، كدوامة في لجةّ ليس لها قرار.

كان فيصل مطمئناً إلى مصداقية الحلفاء وواثقاً من عزمهم على تنفيذ الوعود التي قطعوها لوالده الشريف حسين، فبدأ بتنظيم الحكم، في سوريا، وفقاً لتصّوره لحكم عربي يتكامل مع حكم والده، ملك الحجاز، فشكل، في دمشق، حكومة عربية، وأرسل إلى بيروت ممثلاً له هو «شكري باشا الايوبي» الذي دعا «مجلس الادارة» في جبل لبنان، للانخراط في الحكم العربي، فخضع مجلس إدارة جبل لبنان لتعليمات الامير، وعيّن حبيب باشا السعد (رئيس مجلس الادارة) رئيساً لحكومة الجبل، باسم الملك حسين، ملك الحجاز، وعينت للجبل حكومة من اعضاء مجلس الادارة نفسه، وبإشراف مندوب فيصل وممثله في بيروت (شكري باشا الايوبي)، كما شكلت «حكومة عربية» في بيروت برئاسة رئيس بلديتها» عمر الداعوق» ورفع العلم العربي المربع الالوان فوق سراي بعبدا وبيروت وسائر الدوائر الحكومية في المدينتين، وفي صيدا وطرابلس وغيرها من مدن الساحل الشامي. وكان فيصل يستبق بذلك قرارات حلفائه الميامين الذين ما لبثوا أن ابطلوا كل قراراته، وعندها بدأت تتكشف له

خيوط اللعبة الخبيثة التي بدأوا يلعبونها، والخديعة الكبرى التي بدأوا يمارسونها ضد والده وضده، وضد العرب أجمعين، والتي سوف تقرر مصير سوريا والعرب لأجيال عديدة. لقد كانت تلك حقا «لعبة تقرير المصير» لملايين السوريين والعرب، على أرضهم، وفي وطنهم.

يروى أنه، ما أن دخل فيصل، وبعده، أللنبي «دمشق (في الثالث من تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨)،حتى جرت مقابلة متفجرة بين الرجلين، وتكشفت، عندها، لفيصل، حقيقة اللعبة.المؤامرة، إذ أفصح أللنبي لحليفه العربي عن أنّ اتفاقاً تمّ، بين إنكلترا وفرنسا، على تقاسم سوريا(٤٣).

إثر دخول الجيشين، الانكليزي والفرنسي، بيروت و جبل لبنان، وإسقاط الحكم العربي فيهما، بدأت الخلافات تنذر قرونها بين التيارات المختلفة في المنطقة، وكان أهل الجبل قد انقسموا، فيما بينهم، حول قبول «حبيب باشا السعد» لتعليمات الامير فيصل وخضوعه للحكم العربي في دمشق(٤٤)، كما كان بطريرك الموارنة (الياس الحويك) قد امتنع عن الرد على برقية الامير سعيد الجزائري التي طالبه فيها بتشكيل حكومة عربية في الجبل(٤٥)، واتفق «كولوندر» المفوض السامي الفرنسي بالوكالة، مع البطريرك الماروني، على احتفاظ مجلس ادارة الجبل بصلاحياته، على أن يكون معه «موظف فرنسي» بصورة موقتة. وبعد يومين من هذا الاتفاق (في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨) جرى احتفال في بعبدا للاعلان عنه، وللترحيب بكل من «الكولونيل دي بيبباب» كحاكم لبيروت والجبل، ومعه «مسيو كولوندر»، ولنقض ما كان قد قام به ممثل الامير فيصل في كل من بيروت وجبل لبنان(٤٦).

لم يعد هناك مجال للشك، إذن، في أن الحلفاء قد قلبوا ظهر المجن للحسين وثورته، ولفيصل وأحلامه، ونقضوا كل عهودهم ووعودهم لهما.

وعندها بدأ فيصل نشاطاً محموماً، في سوريا أولاً، ثم في العواصم الاوروبية، بعد ذلك، لاستدراك ما يمكن استدراكه من آماله وآمال العرب بأولئك الحلفاء.

وفي جولة قام فيصل بها، في حلب وطرابلس وبيروت، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨، أي بعد شهر فقط من احتلال سوريا وتشكيل حكومته العربية في دمشق، دعا إلى تأييد حكومته العربية من قبل السوريين جميعاً، على اختلاف طوائفهم، مؤكداً توجهاته القومية قائلاً: «انا عربي قبل كل شيء» وداعياً إلى نبذ التعصب الديني قائلا «إن من يسعى لإيقاع الشقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي ما هو بعربي»[٤٧]، ساعياً، من خلال ذلك، إلى إقناع «المسيحيين والموسويين» بفكرة القومية العربية، وبالتالي بحكومته العربية، ومحاولاً، في الوقت نفسه، تحصين فكرته وحكومته بتأييد الجماهير السورية (واللبنانية) والشعب السوري في وجه دسائس الحلفاء ومؤامراتهم. وقد قوبل فيصل، في جولته هذه، بكثير من الترحيب والحماسة من قبل الجماهير السورية المؤيدة للوحدة، إلا أن ذلك لم يؤثر على تنفيذ المخطط الاستعماري المرسوم لسوريا، إذ وصل إلى بيروت، بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩١٨)، المسيو «جورج بيكو» (أحد مهندسي اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة) بعد أن عينته الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً في سوريا وأرمينيا[٤٨]، وبعد اسبوع من وصوله إلى بيروت، ومتابعته لتحرك فيصل في سوريا، أبرق إلى حكومته منذراً بعاقبة التحدي الذي ستلاقيه فرنسا بهذا البلد، ومطالباً بإرسال ٢٠ ألف جندي فرنسي إلى سوريا، وإخراج الجيش الانكليزي منها، لأن في وجوده تشجيعاً «للفئات المعادية لفرنسا»[٤٩].

خيوط اللعبة الخبيثة التي بدأوا يلعبونها، والخديعة الكبرى التي بدأوا يمارسونها ضد والده وضده، وضد العرب أجمعين، والتي سوف تقرر مصير سوريا والعرب لأجيال عديدة. لقد كانت تلك حقا «لعبة تقرير المصير» لملايين السوريين والعرب، على أرضهم، وفي وطنهم.

يروى أنه، ما أن دخل فيصل، وبعده، أللنبي «دمشق (في الثالث من تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨)،حتى جرت مقابلة متفجرة بين الرجلين، وتكشفت، عندها، لفيصل، حقيقة اللعبة.المؤامرة، إذ أفصح أللنبي لحليفه العربي عن أنّ اتفاقاً تمّ، بين إنكلترا وفرنسا، على تقاسم سوريا[٤٣].

إثر دخول الجيشين، الانكليزي والفرنسي، بيروت و جبل لبنان، وإسقاط الحكم العربي فيهما، بدأت الخلافات تنذر قرونها بين التيارات المختلفة في المنطقة، وكان أهل الجبل قد انقسموا، فيما بينهم، حول قبول «حبيب باشا السعد» لتعليمات الامير فيصل وخضوعه للحكم العربي في دمشق[٤٤]، كما كان بطريرك الموارنة (الياس الحويك) قد امتنع عن الرد على برقية الامير سعيد الجزائري التي طالبه فيها بتشكيل حكومة عربية في الجبل[٤٥]، واتفق «كولوندر» المفوض السامي الفرنسي بالوكالة، مع البطريرك الماروني، على احتفاظ مجلس ادارة الجبل بصلاحياته، على أن يكون معه «موظف فرنسي» بصورة موقتة. وبعد يومين من هذا الاتفاق (في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩١٨) جرى احتفال في بعبدا للاعلان عنه، وللترحيب بكل من «الكولونيل دي بيبياب» كحاكم لبيروت والجبل، ومعه «مسيو كولوندر»، ولنقض ما كان قد قام به ممثل الامير فيصل في كل من بيروت وجبل لبنان[٤٦].

لم يعد هناك مجال للشك، إذن، في أن الحلفاء قد قلبوا ظهر المجن للحسين وثورته، ولفيصل وأحلامه، ونقضوا كل عهودهم ووعودهم لهما.

وعندها بدأ فيصل نشاطاً محموماً، في سوريا أولاً، ثم في العواصم الاوروبية، بعد ذلك، لاستدراك ما يمكن استدراكه من آماله وآمال العرب بأولئك الحلفاء.

وفي جولة قام فيصل بها، في حلب وطرابلس وبيروت، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨، أي بعد شهر فقط من احتلال سوريا وتشكيل حكومته العربية في دمشق، دعا إلى تأييد حكومته العربية من قبل السوريين جميعاً، على اختلاف طوائفهم، مؤكداً توجهاته القومية قائلاً: «انا عربي قبل كل شيء» وداعياً إلى نبذ التعصب الديني قائلا «إن من يسعى لإيقاع الشقاق بين المسلم والمسيحي والموسوي ما هو بعربي»[٤٧]، ساعياً، من خلال ذلك، إلى إقناع «المسيحيين والموسويين» بفكرة القومية العربية، وبالتالي بحكومته العربية، ومحاولاً، في الوقت نفسه، تحصين فكرته وحكومته بتأييد الجماهير السورية (واللبنانية) والشعب السوري في وجه دسائس الحلفاء ومؤامراتهم. وقد قوبل فيصل، في جولته هذه، بكثير من الترحيب والحماسة من قبل الجماهير السورية المؤيدة للوحدة، إلا أن ذلك لم يؤثر على تنفيذ المخطط الاستعماري المرسوم لسوريا، إذ وصل إلى بيروت، بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩١٨)، المسيو «جورج بيكو» (أحد مهندسي اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة) بعد أن عينته الحكومة الفرنسية مفوضاً سامياً في سوريا وأرمينيا[٤٨]، وبعد اسبوع من وصوله إلى بيروت، ومتابعته لتحرك فيصل في سوريا، أبرق إلى حكومته منذراً بعاقبة التحدي الذي ستلاقيه فرنسا بهذا البلد، ومطالباً بإرسال ٢٠ ألف جندي فرنسي إلى سوريا، وإخراج الجيش الانكليزي منها، لأن في وجوده تشجيعاً «للفئات المعادية لفرنسا»[٤٩].

كانت الاستعدادات قد بدأت لعقد مؤتمر للصلح في باريس، فكان لابد والحالة هذه، من أن يسافر فيصل إلى فرنسا وانكلترا لبحث مسألة سوريا مع الحلفاء، وكان والده الملك حسين، قد كلفه تمثيله في المؤتمر.

وصل فيصل إلى مرسيليا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨، على متن البارجة البريطانية «غلوسستر Gloucester» وكان برفقته كل من: الكولونيل لورانس، ونوري السعيد، وتحسين قدري، ورستم حيدر، وفايز الغصيني، وقد أحرج وصوله الحكومة الفرنسية التي كانت في زحمة استعداداتها للمؤتمر(٥٠)، فانتدبت، لاستقباله ومرافقته خلال اقامته في فرنسا، كل من: «برتران Bertrand» قنصل فرنسا السابق بجدة، والكولونيل «بريمون Bremond»، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية لدى الملك حسين اثناء الحرب، وحرصت على أن لا يزور الامير باريس ولا يلتقي بأحد من رجالات الحكم فيها، وقد زوّد مرافقه «بريمون» بالتعليمات التالية: عامل الامير «كضابط برتبة لواء» بلا «أية صفة ديبلوماسية»، وحاول أن تُفهمه أن لا يعتمد على انكلترا، فهي ليست بقادرة، لوحدها، «أن تؤمن له كل مايريد»، و أنه كان عليه أن يتصل «بجورج بيكو» قبل أن يأتي الى اوروبا، وحاول أن تقنعه بأن «لا يحضر إلى باريس فورا» وأن الحكومة الفرنسية سوف تحدد له الوقت المناسب لحضوره، بل عليه أن يزور «الجنرال غورو، قائد الجيش الرابع، في ستراسبورغ» وأن هذا الاخير مكلف أن يمنحه (أي للامير) وسام «جوقة الشرف» باسم الحكومة الفرنسية»(٥١). وقد لبى الامير فيصل دعوة الحكومة الفرنسية لزيارة غرفة التجارة في ليون (حيث أوصت الحكومة بأن تقدم أليه هدية من الاقمشة الحريرية)، ثم زار (برفقة بريمون دائماً) الالزاس واللورين، وميتز وفردان، وكذلك الجيش الرابع في ستراسبورغ. وطالت زيارته لستراسبورغ، واخذ يعاني

من تسويف الحكومة الفرنسية وتأجيل استقبالها له، إلى أن وافق «بوانكاريه Poincaré» رئيس الجمهورية الفرنسية، على استقباله، في باريس، بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر(١٩١٨)، بعد أن عاد «كليمنصو Clémenceau» رئيس الحكومة من زيارة قام بها الى لندن مع المارشال فوش، بتاريخ ١ كانون الاول، للاتفاق مع «لويد جورج Lloyd George» رئيس الحكومة البريطانية، حول المسألة السورية. وقد تمّ الاتفاق، بتاريخ ٢ منه بين المسؤولين، الفرنسي والبريطاني، على ما يلي:

١ - تنفيذ اتفاقية «سايكس - بيكو» بعد تعديلها (بأن تسلخ الموصل عن سوريا وتلحق بمنطقة النفوذ البريطاني في العراق).

٢ - موافقة فرنسا على إلغاء «الادارة الدولية في فلسطين» التي تصبح تابعة للنفوذ البريطاني(من دان الى بئر السبع).

٣ - مقابل ذلك، تعطى فرنسا «حصة في بترول الموصل»، بالاضافة إلى ما اعطيت اليه من امتيازات و «حقوق» في «المنطقة الزرقاء والمنطقة أ» وفقاً لاتفاقية «سايكس - بيكو»(٥٢).

في السابع من كانون الاول/ديسمبر، خرج الامير فيصل من اجتماعاته ومحادثاته، مع المسؤولين الفرنسيين، بخفي حنين، بدءاً من رئيس الجمهورية «بوانكاريه» وصولاً الى موظفين عاديين في وزارة الخارجية، دون أن يفاتحه احد من مستقبليه بأي شأن من شؤون بلاده، واقتصرت استقبالاتهم له على «المراسيم التقليدية» و «المجاملات» الفارغة التي لا معنى لها، سوى التكريم لشخصه، و«التعرف» عليه، وغادر فيصل، بعدها باريس، إلى لندن، بحراً، في العاشر من الشهر نفسه(٥٣).

وفي لندن، تكشفت الحقائق واضحة، امام فيصل، فقد افصح له «لويد جورج» عن مكنونات السياسة البريطانية وخفايا المسؤولين البريطانيين ونواياهم تجاه سوريا، فقال له إن اتفاقية «سايكس - بيكو» وكذلك «وعد بلفور» حقيقتان واقعتان، وأن لا مناص من تنفيذهما، بحذافيرهما، ولم يُجدِ نفعاً تذكير فيصل لمحادثه أو (محادثيه: لويد جورج و الكولونيل لورانس) بوعود الحليفة الكبرى وعهودها تجاه والده الشريف حسين، بل إن الاثنين معاً (لويد جورج ولورانس) مارسا ضغطاً هائلاً لإقناع فيصل «بقبول هذه المستجدات» باعتباره ممثلاً لوالده الملك حسن، ملك الحجاز. «وشعر (فيصل)، في لندن، بعزلة تامة، وادرك أنه، ومن معه، ليسوا في مستوى الاحداث» فمال إلى الموافقة على عروض «حلفائه» البريطانيين(٥٤).

وفي الواقع، فإنّ مصير سوريا كان قد تقرر بين كليمنصو ولويد جورج، في لقائهما الاخير، ولم يكن لزيارة فيصل إلى لندن، أي تأثير، لذا، اكتفت الصحف البريطانية بالاشادة به، باعتباره «بطل ملحمة عربية» و «قائداً أعلى للجيش العربي الشمالي»، وأنه قدم الى لندن لكي «يقدم تحيات والده واحتراماته لجلالة (جورج الخامس) ملك بريطانيا»(٥٥)، وعلى هذا، فقد استقبل فيصل في قصر بكنغهام الملكي بتاريخ ١٩١٨/١٢/١٢، ومنح «وساماً من درجة الصليب الاكبر، من رتبة فيكتوريا الملكة»(٥٦). وكان ذلك كافياً في نظر «الحليفة الكبرى» بريطانيا، كمكافأة للحسين وابنه، وللعرب جميعاً، على ما قدموه في الحرب لمصلحة الغربيين ضد «السلطنة العثمانية» من جهد ودماء.

وهكذا اكتفى فيصل، من الغنيمة، بعدها، بالاياب... الى باريس، لعله يستطيع أن ينال شيئاً من فتات موائد الحلفاء. ومساء الثلاثاء في ١٩١٩/١/٧

كان الامير ضيف شرف على مائدة العشاء لدى حاكم مدينة «بولوني سيرمير Boulogne sur mer» بفرنسا، في فندق «فولكستون» حيث نزل وصحبه[٥٧].

ويبدو أن فيصلاً، قبل عودته من لندن، وإرضاءً لحلفائه البريطانيين، وبتأثير من الضغوط الشديدة التي مارسها عليه كل من لويد جورج والكولونيل لورانس والجنرالين كلايتون وأللنبي، ومارك سايكس، تورط في «كتابةٍ ما» بشأن «وعد بلفور» فأخرج «فلسطين» من حدود «الدولة العربية» التي كان يطالب بها، ورضي «بوضعها تحت الوصاية» البريطانية، وذلك من خلال مذكرة تقدم بها الى امانة سر مؤتمر الصلح، في الاول من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩. كما طالب، في مذكرة أخرى الى وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٤ منه، بإعلان «استقلال ووحدة البلاد العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية، كما جاء في تعهدات مكماهون لوالده الحسين»[٥٨]. (انظر ملحق رقم ١ :نص اتفاقية وايزمان - فيصل وبيان الامير لنفي الاتفاق).

وقد حاول الحلفاء البريطانيون إقناع الامير العربي بأن الاعتراف بوعد بلفور سوف «يقوي نفوذه في الاوساط الرسمية والصحفية في لندن، ويضمن مساعدة الصهاينة لقضية العرب»، كما حاولوا إقناعه بأن الصهاينة لا يريدون «إقامة دولة لهم في فلسطين» وإنما يرغبون بأن «يعيشوا، في مستعمراتهم، عيشتهم القومية الخاصة». وكان «مارك سايكس» احد مهندسي اتفاقية «سايكس - بيكو» قد اشترك في هذه المحاولات، زاعماً أن اعتراف العرب بوعد بلفور سوف يحقق لهم مكاسب جمة، وأن قضيتهم ستتعرض للاخطار إن هم «وقفوا منه موقفاً سلبيا»[٥٩]. ودافع فيصل عن موقفه حيال ما نسبته الصهيونية، والدوائر البريطانية، اليه، من قبول بوعد بلفور ومطالب الصهاينة في فلسطين، فنفى، في رسالة منه الى الحكومة البريطانية، أن يكون قد قبل

هذا الوعد، بأية صورة من الصور، وذلك عندما تذرعت هذه الحكومة بزعم «قبوله» بذلك الوعد في رسالة بعثت بها اليه، وجاء فيها «أما بشأن فلسطين، فإنك تعرف دائماً أن حكومة جلالته ملتزمة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد وافقتم على هذا العقد» (رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، وقد ارسل الجنرال أللنبي نسخة منها إلى الملك حسين بتاريخ ١٢ أيار/مايو من العام نفسه)، إلا أن فيصلاً رد على الحكومة البريطانية برسالة (بتاريخ ١٢ أيار/مايو عام ١٩٢٠) جاء فيها: « فيما يتعلق بمسألة رضاي عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، فإنني اعتقد أن هناك شيئاً من سوء الفهم. إن كل ما وافقت عليه هو أن احمي حقوق السكان العرب الوطنيين، وأن امنحهم الحقوق والامتيازات ذاتها».

وكانت «المنظمة الصهيونية العالمية» قد قدمت للجنة «شو»، عام ١٩٢٩، نسخة من رسالة على لسان الامير فيصل، يعترف فيها بحق اليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وذلك منذ عام ١٩١٩، ولكن «عوني عبد الهادي» الذي رافق فيصلاً في رحلته الى باريس ولندن هذا العام، اكتشف أن هذه الرسالة مزورة، وكتب الى رئيس ديوان الملك فيصل «رستم حيدر» بشأن هذه الرسالة، فأجابه حيدر: «جلالته (وكان ملكاً على العراق) لا يذكر أنه كتب شيئاً مثل هذا، بعلم منه». ويعلق «سليمان موسى» الذي سرد هذه الاحداث بقوله: «إذا كان فيصل قد وقّع هذه الرسالة بالفعل، فإننا لا نعلم بالحجج التي ساقها لورانس لاقناعه بتوقيعها. وقد يكون سر ذلك قد دفن، مع لورانس الى الابد»[٦٠]. ومهما يكن من أمر، فإنه لابد من الاعتراف بسذاجة الامير فيصل وجهله لمناورات السياسة البريطانية (والصهيونية) وخفاياها.

يوم السبت في الثامن عشر من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩، افتتح «مؤتمر الصلح» في باريس، وحضره الامير فيصل، مع رستم حيدر، كمندوبين مفوضين عن ملك الحجاز، كما حضره مندوبون ومستشارون فنيون هم: الجنرال نوري السعيد، والدكتور احمد قدري، وفارس الخوري، وامين ارسلان، والنقيب تحسين قدري، وكانت امانة السر العامة للوفد مؤلفة من: عوني عبد الهادي، امين السر العام، وأمين كسباني، أمين السر[٦١]، وكان «لورانس» الى جانب فيصل في قاعة المؤتمر[٦٢] باعتباره يعمل مترجماً له.

التقى الامير فيصل، في حفلة الافتتاح، بـ «ستيفن بيشون Stephen Pichon» وزير الخارجية الفرنسية، وبـ «بلفور Belfor» وزير الخارجية البريطانية، وقد القى «بوانكاريه»، رئيس الجمهورية الفرنسية خطاب الإفتتاح، ثم تحدث بعده عدد من الرؤساء، منهم الرئيس الاميركي «ولسون»[٦٣].

أما المذكرة التي سبق أن رفعها فيصل إلى أمانة سر المؤتمر (بتاريخ ١٩١٩/١/١) فقد تضمنت تعريفاً لهدف «الحركة القومية العربية» وهو «توحيد العرب، يوما، في أمة واحدة»، كما تضمنت تحديداً جغرافياً للبلاد العربية «جنوب خط اسكندرون - ديار بكر - الحدود الفارسية»، وتقييماً للولايات العربية» المتفاوتة سياسياً واقتصاديا» وهي «سوريا وفلسطين والعراق والجزيرة والحجاز واليمن»، ولفتة خاصة إلى سوريا التي «تستطيع تدبير شؤونها الداخلية» مع استعدادها لقبول (مأجورٍ بثمن) لمساعدة أجنبية. وأما فلسطين، فيدعو الأمير، في مذكرته هذه، إلى إقامة «وصي عظيم» عليها «ذي مركز نافذ» شرط أن تتاح لها «إدارة محلية نيابية تثابر على تنشيط اسباب النجاح في البلاد»[٦٤]. وأعلن فيصل، في مذكرته هذه، أنه يمثل والده، ملك

الحجاز، في المؤتمر، وأن مطلبه من الحلفاء هو أن لا يضعوا العراقيل امام الاقطار العربية لكي تتحد يوما «تحت ظل حكومة واحدة ذات سيادة»[٦٥]. (انظر نص المذكرة في الملحق رقم ٢).

كانت الولايات المتحدة الاميركية هي الوحيدة، يومذاك، في هذا المؤتمر، التي لا ترغب بوجود استعماري لها في المنطقة العربية، لذا كان خطاب رئيسها «ولسون» محرجاً للدول الكبرى الاخرى، خصوصاً فرنسا وبريطانيا، فهو قد أعلن أن «ما تنفر منه العدالة، اليوم، هو أحلام الفتوحات والاستعمار، وتبادل البلدان بين الدول، كأن الشعوب أثاث لينقل»[٦٦]. ولكن هذا الكلام، رغم إحراجه لتلك الدول، لم يكن له أي تأثير عليها، فلم تعدل مخططاتها، ولم تتخل عن أطماعها.

بدأ المؤتمر أعماله في ٢٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩، وكان واضحاً أن أفكار «ولسون» لم تجد تجاوباً لدى غالبية المؤتمرين، وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد رفعت إلى المؤتمر (بتاريخ ٢١كانون الثاني/يناير١٩١٩) توصيات مهمة، خلاصتها:

«١ - إنشاء دولة سورية.

«٢ - أن يطبق على هذه الدولة السورية نظام الانتداب (دون تحديد إسم الدولة المقترحة لهذا الانتداب).

«٣ - أن لا توضع عراقيل من شأنها أن تحول دون إدماج هذه الدولة السورية المقترحة في اتحاد عربي كونفدرالي إذا تبين أن هناك ميلاً في البلاد نحو هذا الحل»[٦٧].

وكان المؤتمر قد شكل لجنة سميت «لجنة العشرة» مؤلفة من «رؤساء حكومات الدول الكبرى الخمس» (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا

واليابان) مع وزراء خارجية هذه الدول، وكان على هذه اللجنة أن تشرف على أعمال اللجان العديدة التي شكلت لدراسة المسائل المعروضة على المؤتمر، على أن تعمل هذه اللجنة (لجنة العشر) بإشراف الرؤساء الذين شكلوا، بدورهم «لجنة الاربعة» وهم رؤساء حكومات كل من فرنسا و بريطانيا و إيطاليا (جورج كليمنصو ولويد جورج وفيتوريو عمانوئيل اورلاندو) وولسون (رئيس الولايات المتحدة الأميركية).

وعلم فيصل أن «لجنة العشرة» على أهبة أن تدرس أوضاع البلاد العربية بقصد تقسيمها «مناطق نفوذ» لدولها، فأسرع في تقديم مذكرة إلى هذه اللجنة (بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير) يشرح فيها قضية أمته، ويعلن أنه أتى ممثلاً لوالده «الذي لبى دعوة بريطانيا وفرنسا فقاد الثورة العربية على الترك» وطالب اللجنة أن تعترف لبلاده «بالسيادة والاستقلال القائمين على ضمان عصبة الأمم»، كما طالبها «بتثبيت كيان الدول القائمة في تلك المنطقة......وإقامة دول جديدة إذا قضت الحاجة، وتعيين الحدود بينها». وختم فيصل مذكرته بقوله:

«إنني استند، في طلبي هذا، إلى المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسون. وثقتي كبيرة بأن الدول العظمى ستقيم وزناً لمستقبل القيم الروحية والفكرية للشعوب العربية، أكثر من المصالح المادية التي يمكن أن تكسبها منها»[٦٨].(انظر الملحق رقم ٣: مذكرة الأمير فيصل لمؤتمر الصلح بتاريخ ١٩١٩/١/٢٩).

إلاّ أنه في الثلاثين من كانون الثاني/يناير عام ١٩١٩ اتخذت اللجنة قرارين تبين منهما أنها ضربت، عرض الحائط، بمذكرة فيصل، وهما:

١- «وجوب فصل سوريا فصلاً تاماً عن الإمبراطورية العثمانية».

٢- «وجوب فصل أرمينيا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عن الإمبراطورية العثمانية»(٦٩).

وكان واضحاً، من خلال هذين القرارين، أن بريطانيا قد استطاعت أن تفصل فلسطين عن سوريا، استعداداً لإلحاقها بالمنطقة التي سوف تنتدب عليها، وبغية إعدادها لتكون وطناً قومياً لليهود، تنفيذاً لوعد بلفور، وتحقيقاً لرغبات «المنظمة الصهيونية العالمية» التي نشطت، في هذا المؤتمر، نشاطاً كبيراً . وبعد يومين، فقط من صدور قراري اللجنة، (أي بتاريخ ١٩١٩/١/٣١)، رفع فيصل، من جديد، إلى المؤتمر، مذكرة تفصيلية تضمنت تبريراً لمطالبته باستقلال العرب ووحدتهم، وقد جاء فيها:

- إن البلاد العربية على استعداد لممارسة السيادة والاستقلال.

- إن أهل هذه البلاد ينطقون جميعهم، بلغة واحدة، هي «اللغة العربية».

- إن لهذه البلاد «حدوداً طبيعية» تجمعها كلها.

- إن أهل هذه البلاد يتحدرون من عنصر بشري واحد هو «العنصر السامي».

- إن ما يجمع بين أهل هذه البلاد هو «المنافع الاقتصادية والوحدة الجنسية».

- لقد أسهم أهل هذه البلاد بتحقيق انتصار الحلفاء في الحرب عن طريق اشتراكهم فيها، إلى جانبهم، ومن الضروري أن يفي هؤلاء بوعودهم لهم.

- إن مطالب البلاد العربية تتفق مع مبادئ الرئيس ولسون في حق الشعوب بالسيادة وتقرير المصير، وإن الدول المتحالفة قد صادقت على هذه المبادئ.

- إن الجيش العربي الذي شارك في الحرب، إلى جانب الحلفاء، والذي يمثل العرب من «حجازيين وسوريين ولبنانيين وعراقيين وفلسطينيين ويمانيين وغيرهم»، قد ضحى بعشرين ألف رجل، وأسر، من الأعداء، أربعين ألفاً، ولأجل هذا، فإن أمته تستحق أن تنال مكافأة على تضحياتها، ومكافأتها هي الاستقلال.

- لقد أعلن السوريون استقلالهم، من تلقاء أنفسهم، ونظموا شؤونهم في إدارات محلية، ورفعوا العلم العربي في كل مكان وجدوا فيه، ولكن القيادة العسكرية الحليفة أكرهتهم على إنزال تلك الأعلام.

- لم يحمل الحسين السلاح في وجه السلطنة طمعاً بسلطة وإنما لانقاذ بني قومه من استبداد الاتراك وظلمهم، وهو يشكر الدولتين الحليفتين (بريطانيا وفرنسا) لمعاونتهما.

- بالمقابل، يرجى من هاتين الدولتين الحليفتين أن يفيا بوعودهما للعرب «لأن الموقف، الآن، يتطلب المجاهرة، والخطوة التي ستخطوها الدول، الآن، خطيرة جداً، وعليها تتوقف حياة أمة».

- ولأجل ذلك، تطالب سوريا بالوحدة والاستقلال، كما تطالب بأن تأخذ مكانها في «الاتحاد العربي» المزمع إقامته.

- إن العرب مستعدون للقبول بقيام كيان لبناني مستقل طالما أن فئة من أهله تطلب ذلك، وبضمانة فرنسية، على أن يسمح لهذا الكيان بالانضمام إلى «الاتحاد العربي» إن هو رغب بذلك.

- يرغب العرب في التواصل مع الامم المتمدنة والانتفاع بخبراتها، شرط أن يحافظوا على استقلالهم كاملاً.

- أما فلسطين «وبالنظر إلى أهميتها العالمية» فأنني «اترك أمرها، الآن، لتقدير ذوي العلاقات بها».

- وأخيراً، إذا لم تقتنع اللجنة بهذه الإيضاحات، وإذا تبين أنها لا توفر لها القناعات اللازمة، لاتخاذ القرار، فنحن نطالب بتأليف «لجنة دولية» تزور البلاد وتتأكد من رغبات الاهالي(٧٠).

ولم تلبث (لجنة العشرة) أن حددت، بعد ذلك يوم ٦ شباط/فبراير (١٩١٩) موعداً للاستماع إلى فيصل في دفاعه عن قضية بلاده، وهي مصممة كما يبدو، على تنفيذ القرارات السابقة التي كانت قد أملتها كل من بريطانيا وفرنسا على المؤتمر.

ويحدّثنا «رستم حيدر» عن المرافعة التي القاها الامير فيصل أمام المؤتمر (لجنة العشرة)، ويقول، بعد أن يصف ذلك اليوم، (الخميس في ١٩١٩/٢/٦) بأنه «يوم تاريخي»:

«دعاني الأمير في الصباح الباكر، فقصدته في غرفته، فطلب مني «اللائحة» (أي البيان الذي سيلقيه أمام اللجنة) فأتيته بها، «وكان الكسباني (امين) يشتغل بترجمتها الى الانكليزية»، ولما أتممت قراءتها له قال: «دع مسألة فلسطين على حدة لأنني ارى طمعاً في الحدود من قبل الاميركيين» (لم نفهم ما هو دور الاميركيين هنا؟ وربما يقصد الانكليز - المؤلف). وبعد قليل جاء المارك (مارك سايكس)... ولورانس، «فطلب (الأمير) اليّ أن آتي بالترجمة، فجئت بقسم منها، فقرأه لورانس والمارك يسمع، فرأوا أن يبدلوا فيها بعض النقاط: المسألة المذهبية، ثم لبنان»، وكنا، في البيان، قد هاجمنا دعاة استقلال لبنان «وادعينا أن لبنان يريد الالتحاق بسوريا إذا ضمنا له استقلاله ضمن الفدراسيون»، ولكن المارك قال

إنّ لبــنـان شعب مستقــل «اكثره يطلب فرنسا، فلا تلوثوا انفسكم به، بل دعـوه مستقلا»....

«ثم فلسطين: لا ادري لماذا لورانس يتمسك كثيراً في فلسطين؟ يريد أن لا يتداخل في شؤونها أحد حتى ولا الأمير فيصل، ولماذا ؟ لتبقى في ايدي الانكليز، ثم ماذا ؟ يقال إن هؤلاء وعدوا اليهود بأن يكونوا معهم».

«في آخر الوقت،لم يخالفهم الأمير، بل تم الرأي على أن تكون فلسطين، بالنظر لأهميتها العالمية، خارجة عن نفوذ الأمير».

«ترجمت اللائحة وتمت كتابتها... فركبنا وذهبنا، وكنت أنا مع الأمير ولورانس ونوري (السعيد) وعوني (عبد الهادي) بصفته كاتباً. فدخلنا البهو الكبير، وهناك التقينا بلويد جورج، ثم جاء كلمينصو وبيشون وولسون، فدخلوا القاعة الخاصة بالمندوبين العشرة، ومكثنا قليلاً، ثم استدعونا الى الداخل».

«دخلنا، وجلس الأمير على كرسي في منتصف المحل، ونحن على مقاعد وراءه... وكان كليمنصو على يمين المدخل منفرداً، ثم، في صدر القاعة وعلى رأسها: ولسون، لانسينغ (وزير الخارجية الاميركية)، لويد جورج، بلفور، المندوبون اليابان، وعلى ميسرة القاعة:الطليان اورلاندو وسالاندرا،...وكان على ميمنة كليمنصو بيشون. فدخل الأمير وقدمه كليمنصو للجميع، فسلم عليهم مصافحة ثم جلس، وتحفّز للقول فاستهمله كليمنصو حتى تم الاجتماع وعمَّ السكون فقال: الكلام للأمير فيصل، فانتصب الأمير وقال: إني سعيد بوجودي في هذا المجتمع الذي يضم إليه أكبر رجال الأمم المعظمة، وإني اعتقد أن هذه المحكمة العليا ستنصف الأمة العربية أثناء دفاعها عن حقوقها الطبيعية... ثم أخذ الدفاع، وبدأ يقرأ عليهم بالعربية... فكان كلما يقرأ قسماً قام لورانس وترجمه للإنكليزية، وكانت الترجمة حاضرة في يده، وكان على

يمين كليمنصو ضابط .... يترجمها من الإنكليزية الى الفرنسوية... وبعد أن أتم النصف، أستأذنهم الأمير بقراءتها مرة واحدة فوافقوا... ثم تلا لورانس الترجمة، ولما انتهى أخذ الضابط الورقة وقرأها بالفرنسية .... وكان ولسون يصادق برأسه، ولويد جورج يبتسم، وأورلاندو يهز رأسه علامة الاستحسان،... إلا كليمنصو وبيشون، فانهما كانا عابسين».

«وبعد أن وجه كليمنصو للأمير سؤالاً عن العراق، سأل ولسون الأمير: «أما وقد قبلنا مسألة الوصاية، فماذا تريد، أوصاية واحدة أم متعددة؟ فأجابه الأمير: إنني أخشى أن أبين رأي في هذه المسألة، لأن مسؤوليتها عظيمة، وهي تتعلق برأي الأهالي الذين لهم الحق أن يعينوا مستقبلهم» فقال ولسون: «ولكن أسألك رأيك؟» فأجابه الأمير: «أنا لا أرضى بتجزئة البلاد وأطلب الاستقلال». وسأل كليمنصو الحاضرين إذا ما كانوا يريدون توجيه اسئلة للأمير، فسأل «لويد جورج» عن «الأعمال التي قام بها العرب في هذه الحرب»، فشرح لهم الأمير، بالتفصيل، العمليات العسكرية التي قام بها جيش الثورة الذي كان بقيادته، وختم قائلاً: «إن أمتي لها تمدن عظيم، ولما كانت متمدنة، كانت الأمم التي تمثلونها في حالة البربرية والهمجية، فاطلب إليكم أن لا تبخسوا هذه الأمة، التي خدمت التمدن، حقها». ويتابع حيدر: «كان لهذه الكلمات وقع حسن في نفوس المندوبين الذين بدأت إشارات تدل على الاعتراف بحقيقة هذا القول الجارح، حتى أن جريدة «ديلي ميل» الإنكليزية كتبت، في اليوم التالي: إن الأمير لم يخشَ أن يذكرّ المندوبين أن أمته، لما كانت متمدنه، كانت أممهم، بعد، متوحشة». وسأل «بيشون» الأمير: «ألم تعمل فرنسا شيئاً في الشرق؟» فأجابه الأمير مبيناً ما قدمته فرنسا من مساعدة عسكرية، بالأسلحة والمعدات، لجيش الثورة، وشكر فرنسا التي هي «أعظم من أن تمدح»، وقد

انتقدت الصحف الفرنسية، في اليوم التالي، سؤال «بيشون» هذا الذي أظهر هزال المساعدة الفرنسية وتفاهتها. ويتابع حيدر: «كان كليمنصور وبيشون ينظران بدقة الى الأمير، وكليمنصو يبحر بنظره، من وقت الى آخر، في لورانس، وكان أورلاندو (رئيس وزراء إيطاليا) يستحسن الدفاع وكأنه موافق لسياسة أمته». وعندما انتهى الجميع من طرح الأسئلة على الأمير، وانتهى الأمير من الإجابة «سلم على الجميع، وصافح كليمنصو، وخــرج». ويعلق «حيدر» على دفاع الأمير بقوله، «الدفــاع كان حسناً، وكــان تأثيره حسناً أيضاً، ولكنه كان في الإمكان أن يكون أحسن من ذلك. ... مطاليبنا غير واضحة، ونحن، على الأكثر... نعيّن مطالبنا قبل الوقت بقليل، ولذلك إغماض في الأمور قليل»[٧١].

هذا ما أورده حيدر (وهو شاهد عيان) عما جرى في الجلسة التي ألقى، خلالها، الأمير مرافعته، إلا أن حيدر لم يذكر مضمون المرافعة بالتفصيل، الأمير الذي جعلنا نلجأ الى مصادر (أو مراجع) أخرى، تنبئنا بتفاصيل تلك المرافعة.

فقد ذكر «زين زين» أن فيصلاً طالب الحلفاء بأن يعترفوا «بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا، من خط الأسكندورن-ديار بكر، حتى المحيط الهندي جنوباً، معترفاً باستقلالها وسيادتها بضمان من عصبة الأممم» (وهو المطلب الذي أثاره في مذكرته بتاريخ ١٩٩١/١/٢٩)، ثم بدأ يعرض الأسباب التي دعته الى تقديم هذا الطلب، ومن هذه الأسباب: اشتراك العرب في الحرب الى جانب الحلفاء، والوعود التي قطعها الحلفاء لهــم قبل قيامهم بالثــورة على الأتراك، وطالب هــؤلاء الحلفاء أن يفوا بتلك الوعود.

وكان سؤال «ولسون» لفيصل عما إذا كان يفضل «انتدابا» من دولة أو أكثر، مفاجئاً لفيصل الذي كان يرفض الانتداب ويطالب بالاستقلال، لذا، فهو امتنع عن الإجابة متذرعاً بأن عليه أن يستشير والده، وشعبه، في ذلك. وقد قال فيصل أنه «شخصياً، كان يخشى تجزئة البلاد العربية. كان هدفه وحدة العرب، وفي سبيل الوحدة حارب العرب، وأي حل غير هذا الحل يمكن أن يعتبره العرب نوعاً من تقاسم الأسلاب بعد المعركة ... كان العرب يطالبون بالحرية ولا يرضون عنها بديلاً...»[٧٢].

وأما «سليمان موسى» فلم يخرج، فيما ذكره من هذه المرافعة، عما كتبه حيدر وزين، سوى أن فيصلاً رد على سؤال ولسون بقوله: «إننا، معشر العرب، ذقنا طعم الاستبداد مدة طويلة... قلوبنا دامية... نريد أيها السادة أن نكون، بعد اليوم، احراراً، وأن نعيش في بلادنا آمنين مطمئنين من كيد كل مستبدٍ غاشم، فنحن، لذلك، لا نرضى بتقسيم البلاد وتجزئتها، بل نريدها موحدة حرة مستقلة»[٧٣].

وأما «عادل اسماعيل» فيذكر أن فيصلاً قد تحدث، في مرافعته هذه، عن العراق «وضرورة منحه مساعدات مالية وفنية من دولة أجنبية، دون أن يذكر بريطانيا، وإن كان لا يقصد سواها، وبضرورة وضع نظام خاص بفلسطين، ومنح لبنان حكماً ذاتياً باشراف فرنسا، ثم ندد باتفاق سايكس-بيكو بعبارات لا تجريح فيها»، وطالب فيصل، في أثناء النقاش، بارسال «لجنة استفتاء دولية» الى بلدان المشرق العربي «لتتأكد من رغبات سكانها في أمر مستقبلهم السياسي»، وقد فاجأ اقتراح فيصل هذا كلاً من «لويد جورج وكليمنصو، فعارضاه بشدة»، وأما ولسون، فقد تظاهر «بتأييده» لهذا الاقتراح «لأنه يشكل جزءاً أساسياً من نقاطه الأربع عشرة التي تقضي بمنح الشعوب حق تقرير

مصيرها»، إلا أن قراراً اتخذ بتأجيل البحث في هذا الاقتراح نظراً لتباين وجهات نظر المؤتمرين، خصوصاً أن بريطانيا كانت عازمة، مسبقاً، على أن ترفض مبدأ «ولسون» المتعلق «بحق الشعوب في تقرير مصيرها»[٧٤].

وأخيراً، يذكر «أمين سعيد» أن فيصلاً دافع، خلال هذه المرافعة، وعلى مدى عشرين دقيقة «ببلاغة وحكمة عن حقوق العرب» وقال إن والده «لا يطلب أن يُضم شبر أرض واحد الى مملكتة، ولكنه يطلب للعرب» حقهم في تقرير المصير. ثم لخص مطالبه بأنه يطلب «الاعتراف ببلاد العرب، وحدة جغرافية مستقلة، برئاسة جلالة والده الحسين بن علي، وتطبيق العهود المقطوعة للعرب بالاستقلال التام، مع الاعتراف لسوريا بالاستقلال التام، على أن تستعين بمستشارين أجانب، تستخدمهم عند الحاجة، وعلى أن تكون متصلة بحكومة الحجاز في شؤونها الخارجية». ورد على سؤال للرئيس ولسون عن «ما هو الاصلح لهذه البلاد، أن تكون متحدة أو منقسمة بين دولتين أو أكثر؟، أو أن تكون تحت انتداب دولة واحدة أو أكثر؟» فقال إنه يفضل أن تكون بلاده «مستقلة وموحدة»، ثم رد على سؤال يتعلق بالمساعدات الفرنسية للثورة في أثناء الحرب، فقال إنها كانت «أربعة مدافع فقط»[٧٥].

مقابل ذلك، عرف منبر المؤتمر ثلاثة أصوات أخرى، بشأن المسألة السورية، بعضها يختلف مع فيصل والآخر يتفق معه. وهكذا رأينا أن مسرح المؤتمر قد أضحى حلبة صراع حقيقي وشرس بين التيارات المختلفة التي تتجاذب المسرح السوري الخارج، لتوه، من جحيم الحرب المدمرة، ومن أسر الحكم العثماني. إلا أن هذا الصراع لم يكن، بدوره، وفي نظر اللاعبين الأساسيين عليه، (وهم: إنكلترا وفرنسا وأميركا، وربما إيطاليا، والمنظمة الصهيونية العالمية، الحاضرة دائماً في المؤتمر، وإن ظلت خارج إطاره) أكثر

من أدوارٍ، بلا معنى، يؤديها ممثلون أمام مخرجين، أو أكثر من أسهم نارية يطلقها المتصارعون-المتبارون في الخطب-أمام أصحاب القرار، دون أي تأثير لهذه الأسهم في رحاب المسرح الفسيح، طالما أن المخرجين، أو أصحاب القرار، قد أتقنوا بدورهم، التمثيل، واتفقوا، مسبقاً، على إخراج «اللعبة» بالشكل الذي يتناسب مع مصالحهم وأطماعهم. أو لم تكن، لأجل ذلك، أساساً، «الحرب ضد» الرجل المريض»؟. وقد وزع «المخرج» الأدوار على الشكل التالي:

- في ١٢ شباط/فبراير (١٩١٩) يتحدث، أمام المؤتمر (لجنة العشرة) «هوارد بلس» رئيس الجامعة الأميركية ببيروت.

- وفي اليوم نفسه، يتحدث «شكري غانم» رئيس «الجمعية المركزية السورية» بباريس.

- وفي ١٥ منه، يتحدث «داود عمون» رئيس الوفد اللبناني الى المؤتمر.

في ١٢ شباط/فبراير، اعتلى «هوارد بلس» منبر المؤتمر، وقرأ بياناً مكتوباً كان قد أعدّه، (وكان المؤتمرون قد قبلوا أن يتحدث «بلس» أمامهم عن شؤون سوريا، بطلب من الخارجية الأميركية، ولما يتمتع به من اطلاع واسع ومعرفة دقيقة وشاملة لأحوال هذه البلاد، بالإضافة الى ما يتمتع به من ثقة في نظر أهلها على اختلاف طوائفهم).

تحدث «بلس» بداية، عن الشعب السوري فوصفه بأنه «ذكي الفؤاد، مقتدر، حسن الضيافة، قريب من القلب» ولكنه «يشكو من بعض الخصائص التي تتميز بها الشعوب التي تعرضت للظلم والعدوان أمداً طويلا» أي من «الجبن والتملق وعدم مجابهة الأمور مباشرة». ثم تحدث عن «نقائص» هذا الشعب التي تنتاب كل شعب «يقتبس الحضارة الجاهزة دون أن يمر في اختبارات الحضارة وتطورها»، فهو يفتقر، إذن، الى «التوازن ... والكياسة

السياسية»، لذا، يجب معاملته «بروح العطف والحزم والصبر» فهو شعب قادر على الاستجابة «بنبل وشرف» لكل نداء يوجه إليه «إذا كان النداء منصفا»، كما أنه شعب قادر «على النمو والتطور في سبيل تقرير المصير ونيل الاستقلال».

وطلب «بلس» من المؤتمر قبول اقتراحه «بإيفاد لجنة محايدة تتألف من أعضاء يمثلون الحلفاء، فوراً، الى سوريا»، كي يتسنى لسكان هذه البلاد (بما فيهم سكان لبنان) أن يعبّروا «بحرية تامة، عن رغائبهم السياسية، وعن أمانيهم الوطنية» حول شكل الحكم الذي يريدونه، و«حول الدولة التي ستنتدب عليهم، إذا كان هناك من انتداب سيطبق على بلادهم»، مستنداً، في طلبه هذا، الى الفقرة ١٢ من المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسون، والى التصريح الذي أعلنته كل من فرنسا وإنكلترا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨ عن ضرورة «منح الشعوب المحررة ... فرصة للتعبير عن ذواتها».

ثم تحدث «بلس» عن الصعوبات التي تعترض مختلف فئات الشعب السوري لكي يتمكن من التعبير عن رأيه بحرية، حتى أن «حرية السفر ... تتعرض الى مصاعب جمة». وهو، إذ يذكر أن «وفداً لبنانياً قد أفلح في الوصول الى باريس» (ويقصد وفد مجلس إدارة الجبل برئاسة شكري غانم)، يشير الى أن «هناك فئات أخرى، في لبنان، تود لو أتيح لها التكلم عن نفسها وعن غيرها، كما أتيح لهذا الوفد من تنظيم ومن توافر الوسائل للسفر».

ولاحظ «بلس» أنه، حتى مغادرته بيروت، (في ٩ كانون الثاني) لم يلحظ أي نوع من أنواع «الاستفتاء العام» الذي يمكن لشعب سوريا أن يعبّر، بواسطته، عن رأيه وعن مشاعره، باستثناء بعض «العرائض» التي توقَّع «مطالبة بهذا المنهج أو ذاك»، إلا أنه يعلم «أن هناك مواطنين، في بيروت، لم يتقدم أحد

للتباحث معهم بغية الاطلاع على أمانيهم السياسية»، ولذا فهو يلتمس من المؤتمر الاسراع في إرسال اللجنة التي اقترحها، ويطلب من السلطات الفرنسية والبريطانية، في سوريا، تسهيل مهمة هذه اللجنة. كما أنه يرى أن يتم الاستفتاء «إما في غياب أية دولة أجنبية» (وهذا غير عملي) أو «بحضور السلطات الفرنسية والبريطانية» الموجودة في سوريا.

وحذر «بلس» من «تخويف الناس وترويعهم» لكي يتمكن هؤلاء من التعبير، بحرية، عن رغباتهم، وهذا يساعد، ولا شك، الدولة التي ستتولى أمر الانتداب من جهة، كما تساعد الناس أنفسهم، من جهة أجرى. ورأى أن على هذه اللجنة أن تقوم بعملها «بروح العطف السامي، وبصبر لا يعرف له حد، وبصراحة وحسن نية» مما سيكشف عن الرغبات الحقيقية للسكان.

ويرى «بلس» أن أهل سوريا يطلبون «الاستقلال التام النّاجز» على المدى الطويل، إلا أنهم، في الوقت الحاضر «يطلبون وصاية دولة تنتدب عليهم»، على أن تعمل هذه الدولة «تحت إشراف عصبة الأمم ومراقبتها».

ونادى «بلس» بفصل الدين عن الدولة، كما نادى بأن تتحلى الدولة المنتدبة «بالروح النبيلة» التي سادت العلاقات بين الحلفاء، وبالرغبة الصادقة «في العمل المجرد من كل غرض ونفع» وبالصبر والأناة «بغية رفع مستوى هذا الشعب الذكي الذي يستحق المعونة»[٧٦].

واعتلى المنبر، بعد «بلس» شكري غانم «رئيس الجمعية المركزية السورية»، (وكان قد ترأس وفداً قوامه: أنيس شحاده (روم ارثوذكس) وجميل مردم (مسلم سني) والدكتور جورج سمنة (روم كاثوليك) وجميل مكرزل (ماروني) والدكتور توفيق فارحي (يهودي)[٧٧].

ألقى «غانم» خطبة «طويلة منمقة العبارة» كما وصفها «زين زين»، معلناً أنه يتكلم «باسم جماعة يقدّر عدد أعضائها بأكثر من مليون نسمة»، ومسهباً في وصف ما عاناه الشعب السوري من مظالم.

ولم يلبث «غانم» أن انتقل الى الهجوم على الأمير فيصل، معترضاً على أن يتحدث هذا الأمير الذي هو «ممثل الحجاز» باسم جميع «الناطقين باللغة العربية» وباسم «سوريا» خصوصاً، ورافضاً أن يقوم «أهل الحجاز» بتحرير بلاده (سوريا).

وعدّد «غانم» أسباب اعتراضه ورفضه لتدخل فيصل في شؤون سوريا فقال: «إن دمشق تبعد عن مكة بما لا يقل عن ١٥٠٠ كلم، فأية صلات روحية وتقارب ذهني يربط بين طبيعة السوري والحجازي؟ وبين البدو وأهل الحضر؟ وهل هناك غالبية من العنصر العربي، في سوريا، من شأنها أن تعلل، أو تبرر مثل هذه الفكرة؟». ورفض «غانم» أي نوع من أنواع «الدمج» بين سوريا والحجاز، فقال: «إن ضم سوريا الى الجزيرة العربية هو افتئات صارخ على قدسية الأرض التي انبتت هذا الشعب، وعلى تاريخه»، ولكنه أقرَّ، في الوقت نفسه، بحاجة سوريا الى المساعدة الأجنبية، ولام الغرب، بل أنَّبه، لأنه «فصم العرى» مع سوريا ورفض مد يده إليها لإعانتها على النهوض، وسأل: «هل أنكم، بعد أن فصمتم العرى التي تربطنا (بكم)، ترفضون مديد العون لنا كي نخطو خطواتنا الأولى؟» واجاب، بنفسه، على السؤال: «كلا، إنكم تأبّون أن تنهضوا بنا الى العلى، ثم تتركونا نتهاوى الى ركام قيودنا»، ثم قرر: «إن مصلحتنا ومنطقتنا يدفعان بنا الى الاعتراف بأننا نحتاج الى تعاون مع جهة أجنبية» (وهو يقصد، ولا شك، فرنسا).

ولم يحبّذ «غانم» إجراء «استفتاء شعبي» في سوريا، في تلك الظروف، بل هو رأى أنه «من الأفضل، منطقياً، أن تعيِّن الدول العظمى، على ما تتحلى به من حكمة وفطنة، دولة، من بينها، مؤهّلة لتحقيق هذه الرسالة النبيلة».

وكان «غانم» أكثر صراحة عندما حدد رسم الدولة التي يرغب «السوريون» في أن تكون وصيّاً عليهم، فقال: «نتمنى منكم، يا أصحاب السعادة، وبناء على معطيات الوثائق المرفقة التي سنرفعها إليكم، أن تكون دولة فرنسا هي الدولة التي سيوكل إليها أمر إنشاء دولة سورية فدرالية متكاملة مستقلة.... إن فرنسا، في نظرنا، هي الدولة الوحيدة المؤهلة لانجاز ما نصبو إليه، إنها ستكون المرشدة التي تتكلم لغة نفهمها، والتي ستوحد مصيرنا المشترك، وفرنسا ستكون الحكَم الذي، إذا تقاضينا عنده، فإن كل سوء ظن يزول، وكل نزاع يُفّض»[٧٨].

ويذكر «زين زين» استناداً الى الوثائق المدونة عن تلك الجلسة، أن الاستاذ «شوتول Shotwell»، الذي حضرها، لاحظ أنه، عندما بدأ «غانم» بتلاوة بيانه الذي استغرق ساعتين ونصف الساعة، أرسل الاستاذ «وسترمان Westerman» أحد أعضاء الوفد الأميركي، قصاصة الى الرئيس الأميركي ولسون يعلمه فيها أن هذا المتحدث «قضى معظم حياته في فرنسا» وأنه «عاش السنوات الـ ٣٥ الأخيرة خارج سوريا»، وهذا ما حدا بولسون أن لا يكترث بما يقوله غانم، بل إنه «نهض عن كرسيه وتمشى الى الجانب الآخر من القاعة وأخذ يجول ببصره من النافدة» مما أثار انزعاج كليمنصو الذي همس في أذن وزير خارجيته «بيشون» قائلاً «لماذا جئت بهذا الرجل (ويقصد غانم) الى هنا؟» ويتابع «وسترمان» أن بيشون أجاب كليمنصو: «لم

أكن أعلم أنه سيعالج الأمر على هذا المنوال». وكان وسترمان وراءهما مباشرة[٧٩].

وفي ١٥ منه (شباط) اعتلى منبر المؤتمر «داود عمون» رئيس الوفد اللبناني ،وكان قد ترأس وفداً من أعضاء مجلس إدارة الجبل، قوامه: إميل أده (ماروني)، عبدالله خوري سعاده (روم ارثوذكس) وعبد الحليم الحجار (مسلم سني) ونجيب عبد الملك (درزي)[٨٠]، وألقى بياناً مطولاً، ضمَّنه مطالب «اللبنانيين» ومما جاء فيه:

- الوفد منتدب من قبل «مجلس الإدارة» الذي هو «برلماننا الوطني المشيَّد على اسس الديموقراطية والمنتخب من جميع اللبنانيين».

- «كان لبـــنان مستقلاً، في جميع أدواره، في عهود العرب والتــرك والمصريين» و «نال الاستقـلال التام، وتركيا نفسها اعترفت باستقلاله».

- «ضمنت أوروبا هذا الاستقلال» بعد أحداث عام ١٨٦٠، إلا أنه كان استقلالاً محدوداً، وكان الرابط الوحيد بينه وبين تركيا «حق السيادة».

- لقد «سقط حق الباب العالي بعد سقوطه» ولهذا فقد «اصبح لبنان مستقلاً، مع حكومته الوطنية وبرلمانه المنتخب».

- ولـذلك، فإن لبـنـان يطلب «الاعتـراف باستقلاله» وإرجاع «حدوده التاريخية والطبيعية التي حرمه منها جور الاتراك».

- ويصرّ عمّون على استعادة «الحدود القديمة» للبنان، لأنه، بدونها «لا يكون لنا ... تجارة ولا زراعة، بحيث يبقى اللبنانيون مضطرين الى الهجرة، ويكفي أن يقفلوها في وجوهنا، بابسط الوسائل الإدارية، كي يقضوا علينا بالموت من الجوع، كما حدث في هذه الحرب».

- «الفريق الأعظم من سكان هذه الأراضي (التي يطالب بها عمون) يطلبون، هم أيضاً، ضمهم الى لبنان» وقد اعربوا عن ذلك «بعرائض قدموها الى الحكومة الفرنسية».

- تحدث «عمون» بعد ذلك عن دور «اللبنانيين» في الحرب، وحماستهم للقتال الى جانب قوات الحلفاء، مما جعل «لبنان» يبذل الكثير من التضحيات، إذ «أن أكثر من نصف سكانه ذهب ضحية النفي والشنق والجوع، بفظائع الأتراك».

- إن «هذه الحكومة الوطنية (ويقصد مجلس الإدارة) التي أنارتها تجارب الماضي ... تعترف بعجز البلاد، ولا سيما في السنين الأولى، عن أن تحكم نفسها»، لذا «فهي تطلب مساعدة دولة كبرى، ولا يمكن أن تكون هذه الدولة غير فرنسا»، وذلك هو رأي «اللبنانيين، بالاجماع... وكذلك مجلسهم الإداري» الذي هو «صدى الرأي العام في طلب مساعدة فرنسا»، مع الإشارة الى أن هذه المساعدة «لا توحي إلينا الرجوع عن شيء من حقوقنا، ولا تشير الى أقل تنازل عن استقلالنا».

- أما بشأن «علاقتنا بسوريا» فنقول إنه «يوجد بين هذين البلدين التحام عظيم في المصالح، فإن سوريا تحتاج الى موانئنا وجبالنا، ونحن نحتاج الى سهولها، فإذا فُرِّق بينهما، تناول الضرر البلدين. ومع ذلك، فإن لبنان لا يوافق على الاشتراك بالوحدة السورية، مع احتفاظه بصفته الممتازة، إلا إذا كانت تستفيد من نفس هذه المساعدة» (أي المساعدة الأجنبية)، وذلك لأن لبنان «يؤثر ضعف حالته المعتزلة على خطر التبع (التبعية) لبلاد لم تألف الأحكام، وهي أقل منه جرياً في هذه الحلبة، على ما ينشأ من الخلاف بين دولتين، في مساعدة بلد واحد».

- وأخيراً «إننا نودّ شد الوثاق الذي يربطنا بجيراننا، على أن تحقيق هذه الرغبة يتعلق بما تقدّمه الحكومة السورية الجديدة من براهين الجدارة والتساهل. وخير وسيلة للوصول الى هذه الغاية: أن يُعهد بمساعدة البلدين الى دولة واحدة، أي الدولة نفسها»[٨١]. (انظر الملحق رقم ٤: لائحة الوفد اللبناني في مؤتمر باريس).

ولم تكن «المنظمة الصهيونية العالمية» غائبة عن المؤتمر، طوال فترة انعقاده، فقد وجد، في داخل هذا المؤتمر، من يسعى الى تحقيق أهدافها، ويطالب بما تطالب به، وهو رئيس الوزراء البريطاني «لويد جورج» أو من يمثله في المؤتمر.

وكان «لويد جورج» لا يفتأ يطالب «كليمنصو» بالعودة عن الحدود التي رسمتها معاهدة «سايكس-بيكو» بالنسبة الى شمال فلسطين وجنوب لبنان، «وإعادة البحث في توسيع حدود فلسطين شمالاً، حتى الليطاني» كما ترغب المنظمة، إلا أن كليمنصو ظلّ متشبثاً ببنود المعاهدة في هذا الصدد، رافضاً الاستجابة لطلب «لويد جورج» هذا (في ٨ شباط/فبراير عام ١٩١٩)، ثم كرر رفضه في مذكرتين متتاليتين الى الحكومة البريطانية (في ١٥ شباط و١٧ آذار/مارس عام ١٩١٩) موضحاً فيهما أنه «لا يسعه العودة عن أمرٍ تمّ الاتفاق عليه».

ويحلل «اسماعيل» أسباب هذا التعنت الفرنسي فيرى أن كليمنصو كان عنيداً قوي الشكيمة، وأنه لم يكن يثق بالبريطانيين، ويشك في حسن نواياهم تجاه فرنسا في الشرق، وأنه كان يضمر كرهاً شخصياً للصهيونية ويرى في القيّمين عليها أدوات «لخدمة المصالح البريطانية»، وكان كليمنصو يعتقد أن فرنسا «لن تخرج من لبنان أبدا» وأن من مصلحتها «أن لا تفرط بمناطقه الجنوبية الغنية بالمياه»[٨٢].

وكانت «المنظمة الصهيونية» قد رفعت الى المؤتمر، بتاريخ ٣ شباط/فبراير عام ١٩١٩، وبدعم من وزارة الخارجية البريطانية، مذكرة طالبت فيها بتوسيع فلسطين شمالاً بحيث تبدأ «عند نقطة على شاطئ البحر المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان، حتى تصل الى جسر القرعون، فتتجه نحو البيرة متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرعون ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ حتى جوار بيت جن...»[٨٣].

ولم يكن الصهيونيون ليقنطوا بسبب رفض كليمنصو لمطالبهم، بل إنهم ظلوا مثابرين على هذه المطالب، وكان في نيتهم إعداد مشروع لدولتهم «يكون اساساً للبحث في مؤتمر الصلح»، فرأوا أن يحصروا اهتمامهم في أن تشمل تلك الدولة «سهل البقاع وحوران لغناها بالقمح، ونهر الليطاني وحوض الأردن وروافده، لأنها العمود الفقري لحياتها الاقتصادية»[٨٤].

وكان «لويد جورج» الداعمَ الرئيسي لمطالب المنظمة في مؤتمر الصلح، بل إنه هو الذي قيضّ لها الوقوف أمام هذا المؤتمر (لجنة العشرة) لعرض مطالبها، فدعي ممثلوها لعرض تلك المطالب بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير عام١٩١٩، حيث كرروا مضمون ما سبق أن قدمته منظمتهم من مذكرات الى المؤتمر، وهو «تقديم المساعدة لليهود لبناء وطنهم القومي في فلسطين، وتعديل حدود فلسطين شرقاً وشمالاً بحيث تضم أحواض الليطاني والأردن وروافدهما» الى غير ذلك من المطالب التي لا تدخل في نطاق بحثنا[٨٥].

ورغم أن «لويد جورج» وافق على مطالب المنظمة كافة، فان كليمنصو ظل مصراً على رفضه تلبية تلك المطالب المتعلقة بحدود لبنان.

وبتاريخ ٢١ آذار/مارس عام ١٩١٩، قرر المؤتمر تلبية النداءات التي وجهت إليه بصدد إرسال «لجنة استفتاء دولية» الى المشرق، وكان ذلك بضغط من الرئيس ولسون الذي عيّن اثنين في اللجنة من قبله هما: هنري كينغ (عميد كلية أوبرلين) وتشارلز كراين (احد مستشاري الرئيس) بينما امتنع كليمنصو عن الاشتراك بها، أما «لويد جورج» فإنه عيّن، بدوره، هنري مكماهون (المندوب السامي السابق في مصر) والميجر هوغارت، إلا أنه عاد فتراجع بعد أن شنّ الصهاينة حملة عنيفة على قرار المؤتمر بإرسال هذه اللجنة. وأما الرئيس ولسون، فإنه آثر الاستمرار ولو أدى الأمر الى بقائه وحيداً، وذلك تنفيذاً للمبدأ الذي كان أعلنه بنفسه، وهو «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، فاستمرت اللجنة بعضوين فقط، أميركيين، ودعيت، لذلك، «لجنة كينغ-كراين»[٨٦].

ويبدو أن لقاء كان قد تمّ، على هامش المؤتمر، بين الأربعة الكبار، (فرنسا وإنكلترا وأميركا وإيطاليا)، بتاريخ ٢٠ آذار/مارس عام ١٩١٩، للتباحث بشأن المسألة السورية، إلا أن هذا اللقاء لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية لصالح سوريا، كما أنه لم يسفر عن أي اتفاق بين فرنسا التي تمسكت بعزمها على احتلال سوريا بكاملها، وإنكلترا التي تمسكت بما تم الاتفاق عليه مع الشريف حسين، من خلال مراسلاته مع مكماهون، مما أدى الى قناعة متزايدة لدى ولسون بضرورة إجراء استفتاء في سوريا من أجل «اكتشاف رغبات أهالي هذه المناطق» وذلك عن طريق «لجنة تحقيق» تشكل لهذا الغرض، وقد وافق المؤتمرون جميعهم على ذلك باستثناء فرنسا التي كانت تدرك، تماماً، أن أي استفتاء شعبي لن يكون لصالحها.

وانتهى الاجتماع «والقلوب متنافرة، حتى أن ولسون خرج وهو يلعن كل واحد وكل شيء قائلاً إنه لم يفعل، طوال ٤٨ ساعة، إلا الكلام، وأنه مشمئز من الموضوع كله»[٨٧].

وكان الأمير فيصل قد اغتنم فرصة وجوده في أوروبا، فقرر أن يقوم بجولة سياحية فيها، وفي ١٠ آذار/مارس غادر باريس، صباحاً، الى «نانسي» و«ستراسبورغ» ومنها الى «وايزبادن» و«كولون» بألمانيا، وبروكسل ببلجيكا، حيث نزل ضيفاً على الملك «البير الأول» ملك بلجيكا[٨٨]، وعاد، بعدها، الى باريس (في ٢٠منه) حيث اجتمع «بكليمنصو» (في وزارة الحربية بتاريخ ١٦ نيسان/ابريل عام ١٩١٩). ويحدثنا «ساطع الحصري»، وهو رفيق لفيصل وصديق له، عن تفاصيل هذا الاجتماع، وذلك استناداً الى ما اطّلع عليه من أوراق الأمير، فيذكر أن كليمنصو حاول إقناع فيصل بالقبول باحتلال فرنسي لسوريا، مبرراً ذلك بأن «الإنكليز سينسحبون من الشام وحلب» وأنه يرغب بأن يقوم عساكره «مقام العساكر الإنكليز هناك» معتبراً أن ذلك لن يكون احتلالاً، وإنما هو تواجد معنوي، لأن «الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا يكون، في سوريا، أثر يدل على وجود فرنسا فيها»، وأن عدم وجود عساكرها في سوريا يعتبر، في نظر الشعب الفرنسي «عاراً، كفرار الجندي من ساحة القتال». وحاول كليمنصو أن يخفف من وقع الصدمة على فيصل الذي رفض ذلك رفضاً باتاً فقال له: «أننا لا نود أن نرسل قوة كبيرة، بل نفراً قليلاً ... ولا مانع من أن يوضع علمكم بجانب علمنا»[٨٩].

ويتابع «زين زين» أن فيصلاً تلقى من كليمنصو، في اليوم التالي «مسوّدة الصيغة التمهيدية» لرسالة كان قد أعدها، وطلب جواب فيصل عليها، وقد جاء، في هذه الرسالة، أن فرنسا «تعلن اعترافها بحق سوريا في الاستقلال بشكل

اتحاد فدرالي يتألف من حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الذاتي، مما يتناسب مع تقاليد السكان ورغائبهم» وأنها (أي فرنسا) مستعدة لمساعدة هذا الاتحاد، مادياً ومعنوياً.

وردّ فيصل على هذه الرسالة (المسوّدة)، في ٢٠ نيسان/ابريل، (أي قبل مغادرته باريس بيوم واحد) برسالة تضمنت الكثير من عبارات الود والمجاملة، «ولكنها كانت خالية من كل ارتباط وتعهد»، وأهم ما جاء فيها (وربما كان ذلك ما أزعج كليمنصو) هو شكر الأمير له لأنه كان «أول من اقترح إرسال لجنة مشتركة للحلفاء» الى المشرق «للتأكد من رغائب الأهلين وأمانيهم فيما يتعلق بالتنظيم العتيد لبلادهم» (ولا يخفى أن كليمنصو كان يعارض بشدة إرسال مثل هذه اللجنة)، وختم فيصل رسالته بقوله: «وإني متأكد أن الشعب السوري يعرف كيف يعبِّر لكم عن عرفان الجميل لسعادتكم» دون أن يشير، من قريب أو بعيد، الى أي نوع من أنواع الحماية أو الوصاية أو المساعدة، المادية أو المعنوية. إلا أن «روبير دي كاي Robert de Caix» رفض تسلم هذه الرسالة (وكان ينوب عن كليمنصو)، وهكذا، فإن رسالة فيصل لم تصل الى كليمنصو، كما أن كليمنصو لم يرسل رسالته السابقة، الى فيصل، بصيغتها النهائية[٩٠].

ورغم ذلك، فقد أعلن فيصل، بعد وصوله الى بيروت، عائداً من فرنسا، أنه قابل كليمنصو و«جرى التفاهم المطلوب» بينهما، مما فسره الكثيرون أن «اتفاقاً ما» قد تم بين الزعيمين، العربي والفرنسي، حول سوريا[٩١]، إلا أن كليمنصو امتنع عن ملء الفراغ الذي تركه انسحاب الجيش الإنكليزي من مناطق سوريا الداخلية (الشام وحلب) مما جعل هذه المناطق تحت سيطرة الحكومة العربية مباشرة، وظلت كذلك حتى سقوط فيصل على يد الجنرال غورو عام ١٩٢٠[٩٢].

وانتهى الاجتماع «والقلوب متنافرة، حتى أن ولسون خرج وهو يلعن كل واحد وكل شيء قائلاً إنه لم يفعل، طوال ٤٨ ساعة، إلا الكلام، وأنه مشمئز من الموضوع كله»(٨٧).

وكان الأمير فيصل قد اغتنم فرصة وجوده في أوروبا، فقرر أن يقوم بجولة سياحية فيها، وفي ١٠ آذار/مارس غادر باريس، صباحاً، الى «نانسي» و«ستراسبورغ» ومنها الى «وايزبادن» و«كولون» بألمانيا، وبروكسل ببلجيكا، حيث نزل ضيفاً على الملك «البير الأول» ملك بلجيكا(٨٨)، وعاد، بعدها، الى باريس (في ٢٠منه) حيث اجتمع «بكليمنصو» (في وزارة الحربية بتاريخ ١٦ نيسان/ابريل عام ١٩١٩). ويحدثنا «ساطع الحصري»، وهو رفيق لفيصل وصديق له، عن تفاصيل هذا الاجتماع، وذلك استناداً الى ما اطّلع عليه من أوراق الأمير، فيذكر أن كليمنصو حاول إقناع فيصل بالقبول باحتلال فرنسي لسوريا، مبرراً ذلك بأن «الإنكليز سينسحبون من الشام وحلب» وأنه يرغب بأن يقوم عساكره «مقام العساكر الإنكليز هناك» معتبراً أن ذلك لن يكون احتلالاً، وإنما هو تواجد معنوي، لأن «الأمة الفرنسية لا يرضيها أن لا يكون، في سوريا، أثر يدل على وجود فرنسا فيها»، وأن عدم وجود عساكرها في سوريا يعتبر، في نظر الشعب الفرنسي «عاراً، كفرار الجندي من ساحة القتال». وحاول كليمنصو أن يخفف من وقع الصدمة على فيصل الذي رفض ذلك رفضاً باتاً فقال له: «أننا لا نود أن نرسل قوة كبيرة، بل نفراً قليلاً ... ولا مانع من أن يوضع علمكم بجانب علمنا»(٨٩).

ويتابع «زين زين» أن فيصلاً تلقى من كليمنصو، في اليوم التالي «مسوّدة الصيغة التمهيدية» لرسالة كان قد أعدها، وطلب جواب فيصل عليها، وقد جاء، في هذه الرسالة، أن فرنسا «تعلن اعترافها بحق سوريا في الاستقلال بشكل

اتحاد فدرالي يتألف من حكومات محلية تتمتع بالاستقلال الذاتي، مما يتناسب مع تقاليد السكان ورغائبهم» وأنها (أي فرنسا) مستعدة لمساعدة هذا الاتحاد، مادياً ومعنوياً.

وردّ فيصل على هذه الرسالة (المسوّدة)، في ٢٠ نيسان/ابريل، (أي قبل مغادرته باريس بيوم واحد) برسالة تضمنت الكثير من عبارات الود والمجاملة، «ولكنها كانت خالية من كل ارتباط وتعهد»، وأهم ما جاء فيها (وربما كان ذلك ما أزعج كليمنصو) هو شكر الأمير له لأنه كان «أول من اقترح إرسال لجنة مشتركة للحلفاء» الى المشرق «للتأكد من رغائب الأهلين وأمانيهم فيما يتعلق بالتنظيم العتيد لبلادهم» (ولا يخفى أن كليمنصو كان يعارض بشدة إرسال مثل هذه اللجنة)، وختم فيصل رسالته بقوله: «وإني متأكد أن الشعب السوري يعرف كيف يعبِّر لكم عن عرفان الجميل لسعادتكم» دون أن يشير، من قريب أو بعيد، الى أي نوع من أنواع الحماية أو الوصاية أو المساعدة، المادية أو المعنوية. إلا أن «روبير دي كاي Robert de Caix» رفض تسلم هذه الرسالة (وكان ينوب عن كليمنصو)، وهكذا، فإن رسالة فيصل لم تصل الى كليمنصو، كما أن كليمنصو لم يرسل رسالته السابقة، الى فيصل، بصيغتها النهائية[٩٠].

ورغم ذلك، فقد أعلن فيصل، بعد وصوله الى بيروت، عائداً من فرنسا، أنه قابل كليمنصو و«جرى التفاهم المطلوب» بينهما، مما فسره الكثيرون أن «اتفاقاً ما» قد تم بين الزعيمين، العربي والفرنسي، حول سوريا[٩١]، إلا أن كليمنصو امتنع عن ملء الفراغ الذي تركه انسحاب الجيش الإنكليزي من مناطق سوريا الداخلية (الشام وحلب) مما جعل هذه المناطق تحت سيطرة الحكومة العربية مباشرة، وظلت كذلك حتى سقوط فيصل على يد الجنرال غورو عام ١٩٢٠[٩٢].

وفي الحادي والعشرين من شهر نيسان/ابريل عام ١٩١٩، غادر فيصل باريس، بحراً، الى روما، حيث قابل قداسة البابا[٩٣]، ثم غادر، بعدها «تورنتو»، في ٢٧ منه، على الباخرة «إدغارغينيه» الى بيروت، فوصلها في الثلاثين منه[٩٤].

ما أن أبرّ الأمير، في ميناء بيروت، في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم المذكور (٣٠ نيسان)، حتى أطلقت المدفعية طلقات الترحيب به، وغادر الميناء بصحبة الجنرال البريطاني «فين»، قاصداً دار المعتمد العربي (الوكالة العربية)[٩٥]، حيث استقبلته الوفود السورية بحماسة بالغة، وألقى بعض ممثلي هذه الوفود خطابات تشيد بمساعيه في سبيل وحدة سوريا واستقلالها، وردّ عليهم قائلاً: «الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، لقد أعطانا العالم الاستقلال فعلينا أن نأخذه، وأن نطلبه تاماً خالياً من كل شائبة، وكل من يطلب إنكلترا أو أميركا أو فرنسا أو إيطاليا فهو ليس منا، نحن لا ننكر أننا محتاجون الى المعاونة، وسنتفق معها مع من نريد، بحسب ما يوافقنا، وهذا لا يكون إلا بعد أن نأخذ الاستقلال التام المطلق»[٩٦].

ثم أذاع بياناً على «أبناء سورية العزيزة» شرح فيه ما قام به من مساع في باريس ولندن وأمام مؤتمر الصلح، معلناً أن استقلال بلادهم قد «تقرر مبدئياً» وأن «لجنة للتحقيق» قد تقرر إرسالها الى سوريا لكي «تحقق ما نقلتُ إلى الغربيين من رغائبكم»، مبدياً سعادته بما تم من إنجاز، وثقته بحسن نوايا «الحكومات الأربع»، ومطالباً الشعب بأن «يقوم بما يقرره المؤتمر السوري العام» الذي سينعقد قريباً، مدللاً، ببيانه هذا، على سذاجة بالغة، وجهلٍ تام للطبيعة الاستعمارية لتلك الدول التي رأى في مواقف ممثليها ما ينم عن «صدقهم في أقوالهم، وتمسكهم بالمبادئ السامية»[٩٧].

يقول «الحكيم» إن الأمير غادر بيروت، الى دمشق، صباح اليوم التالي لوصوله الى بيروت، ويقول أمين سعيد، إنه غادرها يوم السبت في الثالث من أيار/مايو، «فدخل دمشق دخول الفاتح الظافر»، وقد خرجت المدينة كلها لاستقباله «فكان يوماً تاريخياً مشهودا»[٩٨]. وفي الخامس من الشهر نفسه، دعي أعيان دمشق وكبراؤها للقاء الأمير، في دار الحكومة، حيث ألقى فيهم خطبةً كانت عبارة عن تقرير مفصل لما قام به في رحلته الى أوروبا، وكان أخطر ما في هذا التقرير رأي الأمير في وحدة الأمة العربية، ومما قاله: «كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين: الأول، البلاد العربية لا يمكن تجزئتها، والثاني، بما أن البلاد العربية ، بين سكانها اختلافات في طبقات العلم والتعليم، ليس إلا، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة، لذلك، رأيت الدفاع كما يلي: إن سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية، وكل قطعة منها يطلب أهلها الاستقلال. وقلت إن نجداً والبلاد المساوية للحجاز من الأقطار العربية، هي تابعة للحجاز ليس إلا، وهذه يرأسها والدي. أما سوريا فيجب أن تكون مستقلة، وكذلك العراق يريد استقلاله ولا يريد معاونة أو حماية. نحن لا نرضى، في سوريا، أن نبيع استقلالنا بما نحتاج إليه من المعاونات في ابتداء تكويننا، بل إن الأمة السورية هي أمة تريد أن تستقل وتأخذ ما تحتاجه من المعاونة بثمنه، أي بدراهم معدودات»، وتابع: «دافعت عن سوريا بحدودها الطبيعية .... العراق بلاد مستقلة، بلا علاقة بسوريا، كما أن سوريا لا علاقة لها بسائر البلاد العربية، مع أن العرب أمة واحدة، وكلنا يعلم أن المقاطعات العربية، بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والصلات القومية، هي بلاد واحدة».

وفي أثناء الحوار الذي جرى بين الأمير وأعيان البلاد، بعد انتهائه من خطبته (وكان بينهم العديد من الأعيان المسيحيين، من جبل لبنان، ومن رجال الدين المسيحيين)، انتهى الأمير الى القرار التالي:

«لا شك في أن فكري في إدارة سوريا هو أنني أرى مطالب الأقلية من الشعب تكون مرجحة على آراء ورغائب الأكثرية، وهذا، أولاً، بالنسبة لما بذل الأتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر.

«البلاد ستقسم الى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي أكتسبها السكان بالنسبة الى اختلاف مناطقهم، وإنني أعلم، يقيناً، أن القسم الجنوبي من البلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سوريا، مثلاً، وحوران وجبل الدروز والمنطقة الجنوبية»[٩٩].

وفي خطاب آخر ألقاه في حلب، في ٩ حزيران/يونيو عام ١٩١٩، كرّر الأمير الأفكار، نفسها، التي ألقاها في دمشق (في ٥ أيار) مما يؤكد أن ثمة خطاً سياسياً موحداً انتهجه الأمير، في الخطبتين معاً، وهو يقضي، في الحالتين، الى هدف واحد: وحدة سوريا الطبيعية، ومما قاله في حلب: «نحن جسمٌ واحدٌ لا يفرق بيننا اختلاف المذاهب، نحن عرب قبل موسى وعيسى ومحمد، تجمعنا الحياة ولا يفرقنا سوى الموت، ولا بد أن الحكومة الجديدة، التي ستؤسَّس بمساعدة من أخذ بناصرنا من الأمم المتحدة، ستعمل، بجميع الوسائل، على تأييد حقوق الأقلية بموجب عهود مكتوبة. وأنا واثقٌ بأن الأقلية، نفسها، ستمزق تلك العهود، لأنها سترى أن الأكثرية عاملة بمقتضاها، بل بأكثر منها»، ثم قال: «لنخدم أنفسنا، ولننظر الى الأديان نظرة واحدة، وإلا استخف بنا الأجنبي»[١٠٠].

يتبين، مما قاله الأمير، في خطابيه، بدمشق وحلب، ما يلي:

١ - لم تكن مفاهيم الوحدة والأمة والقومية واضحة تماماً في ذهن الأمير، خصوصاً أن هذه المفاهيم، نفسها، هي من نتاج أوروبا في القرن التاسع عشر، ولم تكن قد تبلورت، بعد، في أذهاننا، كشرقيين. لذا، نراه يتحدث عن سوريا كأمة، تارة، وكذلك عن نجد والحجاز، وعن العراق، ثم عن العرب كأمة واحدة، تارة أخرى، مبدياً، في كل حين، تمسكاً بعروبته.

٢ - يحاول أن يجعل من الاختلاف «في طبقات العلم والتعليم» بين الأقطار العربية (التي يسميها قطعات) سبباً كافياً للقول بعدم توافر شروط الوحدة بينها، رغم إيمانه بأن هذه «القطعات» تشكل «بلاداً واحدة» من النواحي التاريخية والجغرافية والقومية.

٣ - يبدو أن لديه هاجس الاختلاف الطائفي بين الأكثرية والأقلية في هذه البلاد، لذا فهو يحاول طمأنة الأقليات الطائفية بعدالة حكم الأكثرية الى درجة أن هذه الأقلية سوف تستغني عن أية «عهود» مكتوبة تعتبرها ضمانةً لها إذا ما اندمجت في الأكثرية، ولا شك في أن الأقلية المسيحية في جبل لبنان كانت وراء هذا الهاجس، خصوصاً بعد مواقف بعضها في مؤتمر الصلح بباريس (وكان عدد كبير من مسيحيي سوريا - وجبل لبنان - مقربين من الأمير ومنخرطين في حزبه: المؤتمر السوري).

٤ - لا ينفي الأمير حاجة بلاده الى المعونات الأجنبية، ولو في السنوات الأولى من استقلالها، إلا أن الشرط الأساسي في قبول هذه المعونات هو: أن يترك لأهل هذه البلاد حق اختيار من سيقدم المعونة، وأن تلتزم البلاد بدفع ثمن هذه المعونات كي لا تظل مدينة للآخرين.

٥ - ويظل الهاجس الأكبر، بل الأول والأخير للأمير، هو هاجس وحدة سوريا «بحدودها الطبيعية»، وسوريا المستقلة عن الحجاز ونجد (التي يملكها

والده) وعن العراق (التي سيؤول ملكها إليه فيما بعد). وربما يكون قد نحى، في خطابه، هذا المنحى لأنه مقيم في سوريا، إلا أنه لم يكن هناك أدنى شك في أنه كان يرغب، من أعماقه، بحكم هذه البلاد.

٦ - كان المغرب العربي، من مصر حتى أقاصي الجزائر والمغرب، غائباً عن ذهن الأمير العربي، إذ لم يكن للعرب، في ذهنه، من وجود، إلا في هذا الشرق، في جزيرة العرب وسوريا والعراق.

٧ - إن أهم ما يمكن استنتاجه من خطبتي الأمير هو اقترابه من مفهوم «الاتحاد» بين الأقطار العربية، مع الحفاظ على وحدة «سوريا الطبيعية»، وهو مفهوم يقترب، في نظرنا، الى حدٍّ كبير، من مفهوم «سعادة» لسوريا والعروبة. وربما يكون «اسكندر عمون» قد عبّر عن فكر الأمير تعبيراً صحيحاً عندما قال «بوحدة» البلاد السورية ضمن «ولايات متحدة عربية» على غرار «الولايات المتحدة الأميركية»[١٠١].

وكان أول ما فكر فيه الأمير هو قيام «مجلس نيابي» سوري يمثل الشعب، ويتم تشكيله على أساس الاختيار الحر (أي الانتخاب) في المنطقة الشرقية (أي سوريا الداخلية)، أما في المناطق الأخرى، المحتلة، من سوريا (وهي الساحل وجبل لبنان، أي سوريا الغربية، وفلسطين، أي سوريا الجنوبية) فيتم اختيار أعضائه بانتخاب ضيق ومحدود يمارسه زعماء البلاد من «أنصار الوحدة السورية في كل بلد أو قرية أو مجتمع» في هذه المناطق، حيث ينتخبون مندوبينهم لهذا المجلس الذي سمي «المؤتمر السوري»، والذي سيكون له تأثير كبير في سوريا، في هذه المرحلة. وبما أن «أعضاء المجلس العمومي» في ولايتي دمشق وحلب، منتخبون على أساس «القانون العثماني»، فقد دعي أعضاء هذا المجلس «ليكونوا أعضاء في المؤتمر السوري». وهكذا تمثلت

سوريا، في هذا المجلس، بخيرة رجالاتها ونخبة من المثقفين والوطنيين «انضم إليهم، بعد أيام قليلة، بعض وجهاء وأدباء جبل لبنان»(١٠٢)، وكان من بين هؤلاء «الخطيب المفّوه، الأب حبيب اسطفان» الذي «ألهبت فصاحته مشاعر الجماهير المسلمة التي كانت تصغي، بنشوة ودهشة، الى رجل دين مسيحي آتٍ من الجبل المجاور (جبل لبنان) ليتحدث إليهم عن الوحدة العربية والاستقلال الوطني»(١٠٣).

وفي هذا الجو المشبَّع بالحماسة والوطنية، جرت انتخابات المؤتمر السوري الذي دخله، على هذا الأساس، نواب من «بيروت وطرابلس واللاذقية وفلسطين» فاصبح يضم نواباً عن :دمشق وأقضيتها، وحلب وأقضيتها، وعن محافظات حماة وحمص ودير الزور وحوران وجبل الدروز والكرك (شرق الأردن) وعن إنطاكية، واللاذقية وأقضيتها، وبيروت وأقضيتها، وطرابلس وجبل لبنان وفلسطين. وقد تم افتتاح المؤتمر رسمياً، في ٧ حزيران/يونيو عام ١٩١٩ «في مقر النادي العربي بدمشق»، وترأس أولى جلساته «الشيخ رشيد رضا نائب طرابلس» حيث انتخب «هاشم الاتاسي، نائب حمص رئيساً له»، بالإجماع، و «مرعي باشا الملاح نائب حلب ويوسف الحكيم نائب طرابلس، نائبي رئيس». أما المهمة الأساسية للمؤتمر فكانت «جمع كلمة السوريين حول وحدة سوريا، بمناطقها الثلاث (الداخلية والغربية والجنوبية) والمناداة بفيصل، وإنابته للدفاع عن استقلالها»(١٠٤).

❖ ❖ ❖

حواشي الفصل التاسع

(١) راجع كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، الفصل السابع: لبنان والمسألة القومية.

(٢) البلاغ الرسمي الذي أصدره الأمير فيصل عقب تأليف الحكومة العربية في سوريا، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ (الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص ٢١٠-٢١١).

(٣) خطاب فيصل الذي ألقاه في حلب بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨ (م.ن. ص٢١٥-٢١٦).

(٤) خطاب فيصل الذي ألقاه في بهو دار الحكومة بدمشق في ٥ أيار/مايو عام ١٩١٩ (م.ن. ص٢٢٠-٢٢١).

(٥) م.ن. ص ٢٢٢.

(٦) م.ن.ص.ن.

(٧) زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٠٢.

(٨) الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية ص٤٣-٤٤. ونجد، في هذه الفقرة، التباساً، فهل أن المقصود: تثبيت الدولة، أو الدول؟ ونرجح الثانية، فهو يعني «الدول» التي كانت بريطانيا قد أقامتها، في الجزيرة العربية، آنذاك، ومنها: عُمان وقطر والبحرين والكويت، وعدن (انظر: طربين، أحمد، التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً، ص ١٠١ - ١٣٨).

(٩) Samné, Georges, la Question syrienne, p.p. 6-9

(١٠) Ibid, p. 17 ، نقلاً عن Correspondance d'orient, 10 Juillet 1910,

(١١) Samné, Ibid

(١٢) Ibid, p.18

(١٣) Ibid

(١٤) Ibid, p.19

(١٥) Ibid, p.20

(١٦) Ibid, pp. 20-21.

(١٧) Ibid, pp. 38-48.

(١٨) Ibid, pp 35-36 ، وقد ألقى شكري غانم خطاباً أمام مؤتمر الصلح بباريس تضمّن مطالب مماثلة (دولة سورية اتحادية متكاملة ومستقلة)، كما تضمّن رفضاً قاطعاً لأنه يتحدث فيصل باسم سوريا أو أن يدعو لضمها الى الحجاز، نظراً لاختلاف الطبيعة بين «السوري والحجازي، وبين البدو وأهل الحضر» (أنظر، زين، المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥).

(١٩) Samné. Op.cit.pp. 36-37 ، ويذكر «يوسف السودا» أن شكري غانم كان رئيسا «للجنة السورية المركزية» بباريس، وأن جورج سمنه كان نائباً له (السودا، في سبيل الاستقلال، ص٩٥). وكان شكري غانم قد انتخب نائباً لرئيس المؤتمر العربي الذي عقد بباريس عام ١٩١٣. إلا أن غانم، رغم توجهه السوري خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٠، عاد فأيد انفصال لبنان عن سوريا (خليفة، عصام كمال، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، ص٧٤-٧٥).

(٢٠) خليفة، م. ن. ص٧٤ - ٩٤.

(٢١) Samné, op. cit, p. 19.

(٢٢) يزعم «ليوتي»، كما يزعم العديد من المفكرين والسياسيين الفرنسيين، أن لدى فرنسا، في سوريا «مصالح تقليدية يجب احترامها»، كما أن لديها «حقوقاً تقليدية» ولها «دوراً تحريرياً» في سوريا (وربما يشير، بذلك، الى الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠)، وأن لفرنسا مركزاً خاصا «تقرّ به معاهدات ليست سرية» (وربما يشير، بذلك، الى الميثاق الذي كتبه لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، لموارنة لبنان عام ١٦٤٩، متعهداً حمايتهم ومساعدتهم)، وأن الشعب (السوري) يعتمد على فرنسا ويرتبط بها «ببعض التقاليد الأكثر فخاراً في تاريخه». ويبالغ «ليوتي» في زعمه الى درجة القول إن بعض شهداء ٦ أيار عام ١٩١٦ قد صعدوا الى حبل المشنقة وهم يهتفون: «لتحيَ فرنسا». (Lyautey, Pierre, Le drame oriental, pp. 157-158. وانظر: Ristelhueber, René, les traditions francaises au liban, pp. 65-66. ، وكتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ١٧٩-١٨٤).

(٢٣) يذكر «يوسف الحكيم» أن فيصلاً قد أشار على رئيس حكومته بالدعوة الى مؤتمر عام، «يضم ممثلين عن سوريا بمناطقها الثلاث» (الداخلية والغربية والجنوبية)، (الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي، ص٩٠).

(٢٤) هذا ما يعتقده يوسف الحكيم (م.ن.ص.ن)، ولكن يوسف السودا يعتقد أن انكلترا كانت ترغب في ضم سوريا بكاملها الى الحجاز «في مملكة يرأسها الحسين، أمير مكة» (السودا، في سبيل الاستقلال، ص ٩٢).

حواشي الفصل التاسع

(١) راجع كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، الفصل السابع: لبنان والمسألة القومية.

(٢) البلاغ الرسمي الذي أصدره الأمير فيصل عقب تأليف الحكومة العربية في سوريا، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩١٨ (الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص ٢١٠-٢١١).

(٣) خطاب فيصل الذي ألقاه في حلب بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨ (م.ن. ص٢١٥-٢١٦).

(٤) خطاب فيصل الذي ألقاه في بهو دار الحكومة بدمشق في ٥ أيار/مايو عام ١٩١٩ (م.ن. ص٢٢٠-٢٢١).

(٥) م.ن. ص ٢٢٢.

(٦) م.ن.ص.ن.

(٧) زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ١٠٣.

(٨) الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية ص٤٣-٤٤. ونجد، في هذه الفقرة، التباساً، فهل أن المقصود: تثبيت الدولة، أو الدول؟ ونرجح الثانية، فهو يعني «الدول» التي كانت بريطانيا قد أقامتها، في الجزيرة العربية، آنذاك، ومنها: عُمان وقطر والبحرين والكويت، وعدن (انظر: طربين، أحمد، التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً، ص ١٠١ - ١٣٨).

(٩) Samné, Georges, la Question syrienne, p.p. 6-9

(١٠) Ibid, p. 17 ، نقلاً عن Correspondance d'orient, 10 Juillet 1910

(١١) Samné, Ibid

(١٢) Ibid, p.18

(١٣) Ibid

(١٤) Ibid, p.19

(١٥) Ibid, p.20

(١٦) Ibid, pp. 20-21.

(١٧) Ibid, pp. 38-48.

(١٨) Ibid, pp 35-36 ، وقد ألقى شكري غانم خطاباً أمام مؤتمر الصلح بباريس تضمّن مطالب مماثلة (دولة سورية اتحادية متكاملة ومستقلة)، كما تضمّن رفضاً قاطعاً لأنه يتحدث فيصل باسم سوريا أو أن يدعو لضمها الى الحجاز، نظراً لاختلاف الطبيعة بين «السوري والحجازي، وبين البدو وأهل الحضر» (أنظر، زين، المرجع السابق، ص١٠٤-١٠٥).

(١٩) Samné. Op.cit.pp. 36-37 ، ويذكر «يوسف السودا» أن شكري غانم كان رئيسا «للجنة السورية المركزية» بباريس، وأن جورج سمنه كان نائباً له (السودا، في سبيل الاستقلال، ص٩٥). وكان شكري غانم قد انتخب نائباً لرئيس المؤتمر العربي الذي عقد بباريس عام ١٩١٣. إلا أن غانم، رغم توجهه السوري خلال الفترة ١٩١٨-١٩٢٠، عاد فأيد انفصال لبنان عن سوريا (خليفة، عصام كمال، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، ص٧٤-٧٥).

(٢٠) خليفة، م. ن. ص٧٤ - ٩٤.

(٢١) Samné, op. cit, p. 19.

(٢٢) يزعم «ليوتي»، كما يزعم العديد من المفكرين والسياسيين الفرنسيين، أن لدى فرنسا، في سوريا «مصالح تقليدية يجب احترامها»، كما أن لديها «حقوقاً تقليدية» ولها «دوراً تحريرياً» في سوريا (وربما يشير، بذلك، الى الحملة الفرنسية على سوريا عام ١٨٦٠)، وأن لفرنسا مركزاً خاصا «تقرّ به معاهدات ليست سرية» (وربما يشير، بذلك، الى الميثاق الذي كتبه لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، لموارنة لبنان عام ١٦٤٩، متعهداً حمايتهم ومساعدتهم)، وأن الشعب (السوري) يعتمد على فرنسا ويرتبط بها «ببعض التقاليد الأكثر فخاراً في تاريخه». ويبالغ «ليوتي» في زعمه الى درجة القول إن بعض شهداء ٦ أيار عام ١٩١٦ قد صعدوا الى حبل المشنقة وهم يهتفون: «لتحيَ فرنسا»، (Lyautey, Pierre, Le drame oriental, pp. 157-158 وانظر: Ristelhueber, René, les traditions francaises au liban, pp. 65-66. ، وكتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، ص ١٧٩-١٨٤).

(٢٣) يذكر «يوسف الحكيم» أن فيصلاً قد أشار على رئيس حكومته بالدعوة الى مؤتمر عام، «يضم ممثلين عن سوريا بمناطقها الثلاث» (الداخلية والغربية والجنوبية)، (الحكيم، سوريا والعهد الفيصلي، ص٩٠).

(٢٤) هذا ما يعتقده يوسف الحكيم (م.ن.ص.ن)، ولكن يوسف السودا يعتقد أن انكلترا كانت ترغب في ضم سوريا بكاملها الى الحجاز «في مملكة يرأسها الحسين، أمير مكة» (السودا، في سبيل الاستقلال، ص ٩٣).

(٢٥) راجع اسماء ممثلي هذه المناطق في المؤتمر عند: الحكيم، م.ن. ص٩١-٩٣.

(٢٦) م.ن. ص ٩٥.

(٢٧) م.ن.ص ٩٧.

(٢٨) انظر المطالب العشر التي قدمها المؤتمر الى «لجنة كينغ-كراين» الأميركية في (م.ن.ص١٠٣).

(٢٩) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ ص ٢. وتذكر «لسان الحال» أن «عبدالله صفير» كان رئيساً للحزب السوري اللبناني بمصر، بينما يذكر «يوسف السودا» أنه كان رئيساً لفرع «اللجنة السورية المركزية» بالقاهرة، وكانت باريس المركز الرئيسي لهذه اللجنة (السودا، المرجع السابق، ص ٩٦).

(٣٠) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ ص ١.

(٣١) خليفة، عصام، المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٩.

(٣٢) راجع كتابنا: المسالة اللبنانية، نقد وتحليل (فصلي: لبنان والمسألة الطائفية ولبنان والمسألة القومية).

(٣٣) السودا، المرجع السابق، ص٢٥-٢٦ و ص ١٠٦ وقد استقال «اسكندر عمون» من رئاسة هذا الحزب بعد أن تلقى عرضاً من الحكومة العربية (الفيصلية) بسوريا بترشيحه لمنصب مهم في الحكومة (منصب سفير)، فقدم استقالته من الحزب، وقد جاء فيها: «إن سبب استعفائي هو أن الحكومة العربية رشحتني لمنصب سام يستدعي انتقالي من مصر، وذلك بعد الاتفاق على استقلال لبنان استقلالاً تاماً، ورأى إخواني أعضاء اللجنة أن هذا المنصب يوسّع لي مجال العمل لخدمة لبنان في أمنيته الكبرى»، وكان ذلك في أيلول/سبتمبر عام ١٩١٧، (م.ن.ص٩١).

(٣٤) م.ن.ص٢٦-٢٧.

(٣٥) يسميها عصام خليفة «الرابطة اللبنانية في باريس» أنظر، خليفة، المرجع السابق، ص١١٦-١٢٠.

(٣٦) السودا، المرجع السابق، ص ١٥٠. ويتحدث «السودا»، بسذاجة بالغة، عن توجه فرنسي لاقامة «سوريا الكبرى» وذلك من خلال ما فهمه من خطاب «جورج بيكو» المندوب الفرنسي بلبنان، خلال إبراره بالاسكندرية، وهو في طريقه الى باريس، آتياً من بيروت (عام ١٩١٩)، حيث جاء في هذا الخطاب ما يلي: «قريباً تنزل فرنسا في بلادكم، فيخفق العلم المثلث على سوريا الكبرى، وجبالها العالية، من طوروس الى العريش». ويعلق «السودا» على هذا الخطاب بقوله: «فوجئنا بهذا الخطاب مفاجأة أليمة، وتبين لنا صدق ما كان تسرب من شائعات أن سياسة فرنسا اليوم غير ما كانت

عليه بالأمس، وإنها، كما قال جورج بيكو، سياسة «سوريا الكبرى من طوروس الى العريش» التي ليس فيها مركز خاص بلبنان، وإن هو إلا جبل من «الجبال العالية» القائمة في سوريا» (السودا، م.ن.ص٦٩-٧٠)، وغاب عن بال «السودا» أن «بيكو» هو واحد من اثنين (ثانيهما: مارك سايكس) وضعا اتفاقية «سايكس-بيكو» الشهيرة (عام ١٩١٦) التي أنشئ لبنان بموجبها.

(٣٧) يذكر «يوسف السودا» أن «جورج سمنة، في تقرير ألقاه في حفلة أقامتها اللجنة في باريس بتاريخ ١٦ آذار/مارس عام ١٩١٨، وبحضور عدد من أعضاء «حزب الاتحاد اللبناني»، رد على الذين يتهمون اللجنة «بإهمال لبنان» (وهو يقصد بذلك حزب الاتحاد اللبناني نفسه)، قائلاً: «إن لبنان يؤلف جزءاً من سوريا، كما أن بريتانيا واوفرنيه تؤلفان جزءاً من فرنسا، ومن يعيّن الكل فهو ليس بحاجة الى تعداد كل جزء من أجزائه» (السودا، م.ن.ص١٣١).

(٣٨) خليفة، عصام، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي، ص٢٠-٢٢، وأنظر، للمؤلف نفسه، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، ص١٠١-١٠٩.

(٣٩) جريدة «لسان الحال»، بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩.

(٤٠) Lohéac, lyne, Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais, pp. 73-76.

(٤١) يسميها خليفة: حركة ربيع ١٩١٩، أنظر: أبحاث، ص١٢٠-١٢٤.

(٤٢) م.ن.ص ١٢٧، وانظر تفصيلاً للتحرك الاسلامي المطالب بالوحدة مع سوريا، في هذه الحقبة، في: م.ن.ص١٢٨-١٤٥.

(٤٣) زين، المرجع السابق، ص٨٠.

(٤٤) يقول يوسف الحكيم إن غالبية أهل الجبل رفضوا قبول السعد للحكم العربي معربين عن رغبتهم «في استقلال لبنان استقلالاً تاماً، على أن يحتفظ بصداقته لفرنسا»، بينما أيده «فريق قليل العدد» منهم (الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، ص٢٩٤).

(٤٥) زين، المرجع السابق، ص٨٤، ويرى «الزين» أن طلب فيصل من مجلس إدارة جبل لبنان تشكيل «حكومة عربية هاشمية» في الجبل «باسم ملك الحجاز» دل على «سياسة قصيرة النظر» من قبله، وعلى جهل «لتركيب لبنان وتاريخه الإنساني» (م.ن.ص.ن).

(٤٦) م.ن.ص ٨٦.

(٤٧) م.ن.ص ٩١.

(٤٨) م.ن.ص.ن.

(٤٩) م.ن.ص ٩٢، وكان فيصل قد نزل بيروت، ضيفاً على القائد الإنكليزي «ادوارد بلفن» قائد الفرقة ٢١ الإنكليزية، الذي أقام «مأدبة رسمية على شرف سموه» (م.ن.ص.ن) وهذا ما أثار انزعاج المفوض السامي الفرنسي الذي لم يلبث أن اعرب عن انزعاجه هذا في برقيته المشار إليها.

(٥٠) اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، جـ٥: ١٠، وزين، المرجع السابق، ص٩٢-٩٣. وكان فيصل قد غادر سوريا، بحراً، الى فرنسا، بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ (الحكيم، يوسف، سوريا في العهد الفيصلي، ص٢٥)، وانظر: سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ٢: ١٤.

(٥١) اسماعيل م.ن.ص١٠-١١ وزين، المرجع السابق، ص٩٣، وقد رفضت الحكومة الفرنسية استقبال «لورانس» بلباسه العربي، واشترطت، لاستقباله (برفقة الأمير فيصل) أن يرتدي الزي العسكري الإنكليزي، إلا أن لورانس رفض ذلك وعاد الى إنكلترا (اسماعيل، م.ن.ص.ن). وانظر ملابسات زيارة الأمير لباريس عند: سعيد، أمين، المرجع السابق، جـ٢: ١٦-١٧.

(٥٢) اسماعيل، م.ن.ص ١١ - ١٢ وانظر: انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص٣٩٢-٣٩٣ (وراجع أيضاً: اتفاقية سايكس-بيكو). ويتحدث لويد جورج «حرفيا» عما دار في الاجتماع بينه وبين كليمنصو فيقول: «عندما قدم كليمنصو الى لندن، بعد الحرب، ذهبت معه بالسيارة، الى السفارة الفرنسية... وعندما وصلنا، سألني كليمنصو عما تريده بريطانيا، على وجه التحديد، من فرنسا، فأجبته فوراً: إنني أريد ضم الموصل الى العراق، وفلسطين، من دان الى بئر السبع، تحت سيطرة بريطانيا، ودون أي تردد، وافق كليمنصو على طلبي» (زين، المرجع السابق، ص ٩٦، عن مذكرات «لويد جورج» بعنوان: The Truth about the Peace Treaties, vol II p. 1038.). ويعلق «زين» على ذلك بقوله إن أكثر ما كان يهم «كليمنصو» هو اعتراف بريطانيا بحق فرنسا في الاستيلاء على سوريا وكيليكيا، وكان كليمنصو يعلم أن الثمن الذي كان يجب على فرنسا أن تدفعه، لقاء ذلك، هو اعتراف فرنسا، بدورها، بحق بريطانيا في الاستيلاء على الموصل وفلسطين (م.ن.ص٩٧).

وراجع تفاصيل الاتفاق بين كليمنصو ولويد جورج عند: موسى، سليمان، الحركة العربية، ص٤٢٦-٤٢٧. وقد وصل الى لندن، في الوقت نفسه، «اورلاندو» رئيس وزراء إيطاليا، ووزير خارجيته «سونينو»، حيث عقد الرؤساء الثلاثة، ووزراؤهم، مباحثات تمهيدية بشأن مؤتمر الصلح، (م.ن.ص.ن).

(٥٣) اسماعيل، م.ن.ص١٢-١٣ وزين، المرجع السابق، ص ٩٤. ويذكر «زين» أن فيصلاً غادر باريس في مساء ٩ كانون الأول، بعد الانتهاء من حفلة استقبال أقيمت على شرفه في وزارة

الخارجية الفرنسية. وفي حديث للأمير رواه، بعد خمسة عشر عاماً، (وكان قد أصبح ملكاً على العراق) لإحدى الصحفيات (السيدة ارسكين Erskine) في بغداد (عام ١٩٣٣)، قال: «عندما وصلت الى مرسيليا، وجدت نفسي، وجهاً لوجه، أمام تبدل سياسي مقلق أثار في نفسي بعض المخاوف، وقد جابهني الفرنسيون بأقوال يمكن إجمالها كما يلي: إن فرنسا لا تعلم شيئاً عن طبيعة المهمة الرسمية التي سأضطلع بها في فرساي، ولذا ليس من المرغوب فيه أن أتابع سفري الى باريس. وإبقاءً على مظاهر المجاملات واللياقات، وجهت لي دعوة لزيارة الجبهة الغربية، وبعد انقضاء عشر أيام استطعت متابعة السفر الى باريس، ومنها الى لندن، وبعد ذلك عدت الى فرساي». (زين، م.ن.ص.ن).

(٥٤) اسماعيل، المرجع السابق، جـ ٥: ١٤.

(٥٥) زين، المرجع السابق، ص٩٨ عن جريدة «التايمز» اللندنية بتاريخ ١٩١٨/١٢/١١.

(٥٦) م.ن.ص.ن، عن جريدة «التايمز» تباريخ ١٣ منه.

(٥٧) حيدر، رستم، مذكرات، ص ٢١٣، وكان رستم حيدر مرافق الأمير في هذه الرحلة، وكاتم اسراره.

(٥٨) اسماعيل، المرجع السابق، ص ١٥. ويبدو أن فيصلاً قد وقّع، بتاريخ ١٩١٩/١٢/١١، اتفاقاً مع «حاييم وايزمن» اعترف فيه بوعد بلفور، وذيّل فيصل هذا الاتفاق، بعبارة اشترط فيها، لكي يتم تنفيذه، تنفيذ ما جاء في مذكرته الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ منه، دون «أدنى تغيّر أو تبديل»، وإلا فهو لن يكون «ملزوماً أو مربوطا» بأية كلمة من هذا الاتفاق. وكان سبق أن تم اجتماع بين الأمير فيصل والدكتور وايزمن في مقر قيادة الأمير فيصل، في الغديرة (بين العقبة ومعان) في ٤ حزيران/يونيو عام ١٩١٨، وبناءً لإيعاز من الجنرال أللنبي، حيث جرى تبادل «مُرض» لوجهات نظر الطرفين، ثم تم اجتماع آخر بين الرجلين في لندن (حضره الكولونيل لورانس كترجمان) وذلك خلال وجود الأمير فيصل فيها، كما اجتمع فيصل بعدد من زعماء اليهود، في لندن، خلال «وليمة أقامها اللورد روتشيلد على شرفه» (زين، المرجع السابق، ص ٩٩، نقلاً عن مذكرات وايزمن «التجربة والخطأ» ومصادر أجنبية أخرى). وانظر تفصيلاً وافياً لاتصالات وايزمن بفيصل في: موسى، المرجع السابق، ص٤٢٧-٤٤٩.

(٥٩) إسماعيل، م.ن.ص١٤-١٥.

(٦٠) موسى، المرجع السابق، ص٤٤٤-٤٤٦، ويبدو أن «مارك سايكس» قد غير رأيه، فيما بعد، وبعد جولة قام بها في سوريا (وفلسطين)، مما جعله يقتنع «بعدم ملاءمة» اتفاقية سايكس-بيكو «للظروف الواقعية وبعدم الجدوى من تنفيذها»، وعاد من سوريا، وهو مصمم على السعي لإبطال

هذا الاتفاقية، إلا أنه لم يلبث أن مرض وتوفي « في خلال بضعة أيام من عودته» (انطونيوس، جورج، يقظة العرب، ص٤٠٢-٤٠٣، عن شين لزلي: مارك سايكس، حياته ورسائله، ١٩٢٣).

(٦١) حيدر، المصدر السابق، ص ٢١٧، حاشية (٣). ولم يرد اسم «فايز الغصين» بين أعضاء الوفد، وقد ورد سابقاً (اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ١٠).

(٦٢) زين، المرجع السابق، ص ١٠١.

(٦٣) حيدر، المصدر السابق، ص ٢١٧ واسماعيل، المرجع السابق، ص ١٧.

(٦٤) موسى، المرجع السابق، ص ٤٦٧.

(٦٥) زين، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٦٦) اسماعيل، المرجع السابق، ص١٧.

(٦٧) زين، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٦٨) اسماعيل، المرجع السابق، ص١٩-٢٠، وموسى، المرجع السابق، ص٤٦٩.

(٦٩) زين، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٧٠) موسى، المرجع السابق، ص٤٦٩-٤٧٠.

(٧١) حيدر، المصدر السابق، ص٢٣٤-٢٤٠، وجدير بالذكر أن فرنسا رفضت، في البداية، قبول الأمير فيصل في مؤتمر الصلح كممثل لمملكة الحجاز، بل اعتبرت أنه موجود في فرنسا بصفة سائحٍ فحسب، ولم تقبل به في المؤتمر إلاّ بعد تدخل لويد جورج نفسه (موسى، المرجع السابق، ص٤٦٤-٤٦٥)، وانظر: سعيد، أمين، المرجع السابق، جـ٢: ١٨.

(٧٢) زين، المرجع السابق، ص،١٠٣ نقلاً عن «لويد جورج» في كتابه: The Truth about Peace Treaties, Vol. II, P. 1043-1044

(٧٣) موسى، المرجع السابق، ص٤٧١، عن أوراق الأمير زيد (رسالة فيصل بتاريخ ١٦ شباط/فبراير عام ١٩١٩)، وتطابق أقوال فيصل، بهذا الصدد، والى حد بعيد، مع ما سجله «لويد جورج» عنها، في كتابه: op. cit., Vol. II, P 1043-1044

(٧٤) اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٢٠.

(٧٥) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢١.

(٧٦) راجع نص البيان عند: زين، المرجع السابق، ملحق رقم ٨ ص٢١٠-٢١٣.

(٧٧) م.ن.ص٢٣٢ حاشية (١٢).

(٧٨) م.ن.ص١٠٤-١٠٥، وشكري غانم هو «لبناني مثقف وكاتب، مثلت مسرحياته على مسارح باريس، وكان يقيم فيها منذ أكثر من ٣٥ سنة... أسس (اللجنة المركزية السورية) .... وقد كتب في جريدة (المستقبل) مقالة جاء فيها: إني من الذين يرون السيطرة الغربية على سوريا أمراً ضرورياً جداً لا غنى عنه لبلادنا». (موسى، المرجع السابق، ص٤٧٢ حاشية ٢).

(٧٩) زين، م.ن.ص١٠٥-١٠٦.

(٨٠) Lohéac, op. cit., P. 73.

(٨١) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩١٩ ص ١. وقد اتخذ مجلس إدارة جبل لبنان قراراً، بتاريخ ٣١ آذار/مارس ١٩١٩، موجهاً الى الحلفاء المجتمعين في مؤتمر الصلح بباريس، جاء فيه:

«إن لبنان،

«استناداً على تاريخه الذي يؤيد استقلاله،

«واعتماداً على تصريحات مجالسكم العالية التي تعطي الاستقلال للشعوب المظلومة، وتعيد لهم حقوقهم المهضومة واللازمة لحياتهم.

«ينادي، بلسان المجلس الإداري الكبير، باستقلاله الإداري والسياسي، بحدوده الطبيعية التاريخية، بمساعدة فرنسا، وبتأسيس حكومة ديموقراطية على مبادئ الحرية والمساواة.

«وإننا على ثقة بأن الدول المتحالفة التي تفانت لأجل حرية الشعوب، لا تحرم لبنان المسكين الذي نكب واضطهد في هذه الحرب، من ثمرة انتصاراتها، أسوة بسائر الشعوب التي أعيدت لها حقوقها المهضومة» (السودا، المرجع السابق، ص١٧٩).

(٨٢) اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ١٨ و٢١، وكانت حدود لبنان الجنوبية، مع فلسطين، وفقاً لاتفاقية «سايكس-بيكو» تمر «بالزيب» شمال عكا حتى «الطابغة» شمال طبريا.

(٨٣) مؤسسة الدراسات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، ص ٧٦.

(٨٤) اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٢١.

(٨٥) م.ن.ص٢٢.

(٨٦) م.ن.ص٢٤-٢٦، وكان كليمنصو قد وافق على الاشتراك في اللجنة وعين «هنري لونج» (عضو في مجلس النواب) رئيساً للجنة، ولكنه اشترط أن يتم اتفاق مسبق بين الدول المشتركة في اللجنة على طريقة الاستفتاء في المناطق المحتلة، فرفض ولسون هذا الشرط، مما دفع بكليمنصو الى العدول والامتناع عن الاشتراك فيها. (سعيد، المرجع السابق جـ٢: ٢٢-٢٣).

(٨٧) موسى، المرجع السابق، ص٤٧٢-٤٧٣، وانظر تفاصيل هذا الاجتماع عند: زين، المرجع السابق، ص١٠٧-١١٠.

(٨٨) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢٣، وحيدر، المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٨٩) الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص١١٣-١١٤، وانظر: زين، المرجع السابق، ص١١٠-١١١، وحيدر، المصدر السابق، ٢٨٨.

(٩٠) زين، م.ن.ص١١١-١١٢.

(٩١) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢٣.

(٩٢) الحصري، المصدر السابق، ص١١٥.

(٩٣) يذكر «حيدر» أن صحف روما كتبت أن الأمير «قابل البابا، وتفاوض معه، في جلسة خصوصية، مدة من الزمن» (حيدر، المصدر السابق، ص ٣٦٨).

(٩٤) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢٣-٢٤، إلا أن «زين» يذكر أن الأمير فيصلاً وصل الى بيروت على متن الباخرة الفرنسية «باريس» (زين، المرجع السابق، ص٢٣٤ حاشية ٣٠).

(٩٥) يسميها يوسف الحكيم «ضابطة الارتباط العربية» أو «الوكالة العربية» (الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص٧١).

(٩٦) سعيد، المرجع السابق، جـ: ٢٤، ويذكر «الحكيم» أن الأمير قال: «إن الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، فعلينا أن نأخذه بكل ما لدينا من قوة، ومن لا يريد الاستقلال فهو عدو الله والوطن» (الحكيم، المصدرالسابق، ص٧١). وقد نشرت جريدة «البلاغ» البيروتية لصاحبها محمد الباقر، وفي عددها الصادر بتاريخ ٢٤ نيسان/ابريل عام ١٩١٩ البرنامج الرسمي لاستقبال الأمير ببيروت كما يلي:

البروغرام الرسمي
لاستقبال سمو الأمير فيصل

١ - ينتظر تشريف سمو الأمير فيصل هذا الاسبوع الى بيروت عائداً من فرنسا.

٢ - يصعد الى البر عند وصوله من سلم المرفأ الشرقي فيستقبله هناك حضرة قائد الفيلق الحادي والعشرين والحاكم الإداري العام للمنطقة الغربية مع هيئات أركان حربهما وحضرة جميل بك الالشي (معتمد سمو الأمير).

٣ - حرس الشرف يؤلف من الفوج (طابور) الثاني الهندي. ويختص الاستقبال في المرفأ بضباط البحرية والجيش ومأموري الإدارة.

٤ - سيركب سمو الأمير عند مبارحته المرفأ سيارة قائد الفيلق الحادي والعشرين التي تقله الى دار حضرة جميل بك الالشي، وسيبقى مدة زيارته هذه المدينة فيها.

٥ - يمرّ الموكب بطلعة البور (المرفأ) فيعرّج ماراً بجنوب دار الحكومة القديمة، ثم يعطف شمالاً فغرباً على طرق الترام، الشارع الجديد، حتى يبلغ الدار المذكورة.

٦ - يكون المرور في طول تلك الطريق محروساً من فرسان العساكر وتحت إدارة مدير ضبط الفيلق الحادي والعشرين البريطاني، هو وحده يكون مسؤولاً عن الوظائف المتعلقة بالبوليس.

٧ - يرجى من الاهلين أن يتركوا منتصف الطرق حراً لمرور الموكب حذراً من الاصطدام.

يعلن تاريخ الوصول في حينه

من قيادة الفيلق الحادي والعشرين، الجنرال ارمسترونغ».

(٩٧) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢٤، وانظر نص البيان كاملاً في: م.ن.ص٢٤-٢٥.

(٩٨) الحكيم، المصدر السابق، ص٧١ وسعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٢٥، إلا أن حيدر يقول في مذكراته (ص٢٨١) «بلغني أن الأمير وصل الى بيروت ..... وقد أقام فيها الى٣ مايو، ثم برح منها قاصداً دمشق» ويبدو، من مذكرات حيدر، أن هذا الأخير لم يرافق الأمير في العودة الى سوريا.

(٩٩) سعيد، م.ن.جـ٢: ٢٨ و ٣٣ وانظر الخطاب كاملاً، والحوار الذي تلاه، في (م.ن.ص٢٥-٣٤).

(١٠٠) الحكيم، المصدر السابق، ص٧٤.

(١٠١) راجع الرسالة التي كتبها «اسكندر عمون» الى جريدة الشمس بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٧ والتي تعبّر عن هذا التوجه، وراجع كذلك: Rabbat, Edmond. La formation historique du liban Politique et constitutionel. PP. 304-306

(١٠٢) الحكيم، المصدر السابق، ص٩٠-٩١، وكان أعضاء المجلس العمومي قد انتخبوا على أساس الدستور العثماني الصادر عام ١٩٠٨ تطبيقاً لنظام اللامركزية (م.ن.ص٩٠ حاشية ١).

(١٠٣) Rabbat, op.cit. p. 306

(١٠٤) انظر معلومات مفصلة عن المؤتمر عند: الحكيم، المصدر السابق، ص٩١ - ٩٧، وسعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٤٦، وRabbat, op.cit. PP. 306-307. ويذكر الحكيم أن افتتاح المؤتمر، رسمياً، تم في ٣ حزيران (ص٩٥) بينما يذكر كل من أمين سعيد وادمون رباط أن الجلسة الأولى للمؤتمر عقدت في ٧ منه.

ملاحق الفصل التاسع

ملحق رقم (١)

نص إتفاقية وايزمان – فيصل (٣ كانون الثاني عام ١٩١٩) بشأن الوطن القومي لليهود في فلسطين

إنّ صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها، والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنظمة الصهيونية القائم بالعمل نيابة عنها، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي، ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدول العربية وفلسطين، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما، قد اتفقا على المواد التالية:

١ – يجب أن يسود، في جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين، أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول الى هذه الغاية، تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في كل بلد منهما.

٢ – تحدد، بعد إتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة، الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين، من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين.

٣ – عند إنشاء دستور إدارة فلسطين، تُتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧.

٤ - يجب أن تُتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة، لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع وبالزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات، يجب أن تُحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب، ويجب أ ن يساعَدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي.

٥ - يجب أن لا يُسن نظام أو قانون، أو يُتدخل بأي طريقة ما، في ممارسة الحرية الدينية، ويجب أن يُسمح، على الدوام أيضاً، بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل، ويجب أن لا يُطالَب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية.

٦ - إن الأماكن الإسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين.

٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن تُرسَل الى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريراً على أحسن الوسائل للنهوض بها، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية، وأن تقدم تقريراً عن احسن الوسائل للنهوض بها، وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد.

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان على أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح.

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.

وقّع في لندن، إنكلترا، في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني سنة ١٩١٩.

تحفظات الأمير فيصل:

يجب أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه:

بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم، كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر كانون الثاني سنة ١٩١٩ المرسلة إلى وزارة خارجية بريطانيا العظمى. لكن إذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة بالمذكرة) فيجب أن لا أكون عندها مقيداً بأي كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها، ويجب أن لا أكون مسؤولاً بأي طريقة مهما كانت.

فيصل بن الحسين **حاييم وايزمن**

بيــان للأمير ينفي الاتفاق

على أن جريدة «الجويش كرونيكل»، وهي لسان الجمعية الصهيونية في إنكلترا، نشرت يوم ١٤ اكتوبر سنة ١٩١٩، بياناً للأمير فيصل نفسه، عالج فيه المسألة اليهودية بصراحة فقال: «يجب أن تظل فلسطين جزءاً من سورية، فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل، وما يؤثر في الواحدة يؤثر في الأخرى، ويجب أن يؤثر فيها. فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولا يرونها بلاداً قائمة بنفسها، ونحن نسعى لننشئ امبراطورية عربية تتألف، في أقل ما يكون، من العراق وسوريه وفلسطين.

«وقد قيل لي إن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به المستر بلفور، ويتطلعون إلى انشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين دولة يهودية. ولا ريب أن هذه الأماني تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم، فأناشد اليهود، وهم ساميون قبل العرب، طالبا معاونتهم ايانا في إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر عدد اليهود في فلسطين تيسر أن تُجعل ولاية من ولايات هذه المملكة العربية».

المرجع: الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص ٣٩-٤٢.

الملحق رقم (٢)

مذكرة الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح(*) المؤرخة في ١/١/١٩١٩

إنّ البلاد العربية الواقعة بين خط ممتد من اسكندرونة إلى فارس ومن هناك جنوباً إلى البحر الهندي يقطنها العرب، وهم قوم من الشعب السامي متلاحم الأنساب يتكلم اللغة العربية. والعنصر غير المتكلم بالعربية في هذه البقعة لا أظنه يزيد عن الواحد في المائة من حيث المجموع. وغاية الحركة العربية التي يرأسها والدي بدعوات متواليةٍ من فروعها في سورية والعراق هي توحيد كلمة العرب وضمهم كلهم في أمة واحدة. وحيث أنني عضو منذ زمن في الجمعية السورية، فقد قدت الثورة السورية ومعي سوريون وعراقيون وعرب البادية. وفي نظرنا أن مطلبنا بتوحيد العرب في آسيا سديدٌ لا يحتاج إلى اقل جدال بناء على ما وضعه الحلفاء من المبادئ الاساسية العامة اثناء انضمام الولايات المتحدة اليهم. وإذا احتيج إلى دليل، فهل دليل أقوى من ماضينا المجيد وجراءة قومنا الذي قاوم، في الستمائة سنة الأخيرة، محاولة الأتراك

(*) هذا هو النص الذي وجد بين أوراق رستم حيدر بنسختين احداهما بخطه، والأخرى بخط لم يعرف صاحبه، وهذا النص هو ترجمة للمذكرة الأصلية التي قدمت للمؤتمر بإحدى اللغتين الافرنسية أو الانكليزية. وتمثل هذه الترجمة أسلوب الكتابة لدى رجال فيصل الأول في تلك الفترة.

وقد نشر الدكتور زين نور الدين زين ترجمة أخرى للمذكرة-لعلها بقلمه-في كتابه: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان (ملحق رقم ٥ ص ٣٠٢)، وهي مأخوذة عن النص الانكليزي الذي نشره ميلر:

D.H. Miller. My Diary at the paris peace conference, 1918 - 1919, New York, 1924. Vol. IV, Document N° 250, Pp. 297 - 299.

في ابتلاءنا وتتريكنا والأعمال التي قمنا بها في هذه الحرب في جانب الحلفاء؟

إنّ لوالدي منزلة ممتازة بين العرب لزعامته إياهم في هذه الحرب ولأنه كبير آلهم الأعظم. وهو على يقين من فوز مطلب الوحدة العربية هذا إذا لم تعرقل المساعي الوطنية بسياسة قهرية ضد طبيعة البلاد أو تقسم بلادنا جبراً كغنائم بين الدول العظمى.

إنّ امتداد السكك الحديدية والتلغراف والمواصلات الجوية سهَّل توحيد كلمة العرب في آسيا، وقد كانت هذه البقاع، قبلاً، منقطعة عن بعضها لقلة عمرانها وصعوبة المواصلات بين ارجائها.

إنّ البقاع العربية في آسيا، وهي سورية والعراق والجزيرة والحجاز ونجد واليمن، متفاوتة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن جعلها كلها في قالب حكومة واحدة. وعندنا أن سورية، وهي البلاد المتحضرة، الزراعية الصناعية، التي سبقت أخواتها في التقدم السياسي، أهلٌ لتدبير شؤونها الداخلية. على أننا نشعر بالحاجة إلى المساعدات الأجنبية والمشورات الاخصائية التي تفيدنا في سبيل رقينا وتقدمنا، ونحن مستعدون لدفع ثمن هذه المساعدات نقداً، ولكننا لا نعطي لقاءها شيئا من الحرية التي فزنا بها لأنفسنا في الحرب.

أما الجزيرة والعراق، فلاتساع مساحتهما وقلة سكانهما، ولوجود قسم مهم منهما في حالة البداوة، ولأن الحاجة تدعو إلى استثمارهما سريعاً، فانهما تحتاجان إلى مساعدة دولة قوية تمدهما بالمال والرجال، على شرط أن تكون الحكومة في كلا المقاطعتين عربية محضة. وأن يعطى أهمية عظمى للتعليم ورفع شأن العرب. ومن الواجب أن يباشَر بذلك بكل سرعة ممكنة، كي يتسنى

للمدن نشل البرية ورفعها إلى مستواها من العمران، وأن تتبع الحكومة فيهما نهج الاختيار لا الانتخاب «أي في البادية منها»، وذلك في بادئ الأمر، ثم يصير انتخابياً رويداً رويداً وكلما مست الحاجة لذلك.

وأما الحجاز فبلاد قبيلوية، وستسعى حكومتها في ترقيتها ضمن شرائطها الخصوصية، ونحن ندرك حقيقة هذه الهيئة أحسن من أوروبا، ومرادنا أن تبقى حكومة الحجاز مستقلة على هذه الكيفية تمام الاستقلال.

وأما اليمن ونجد، فلا نظنهما يعرضان أمرهما لدى مؤتمر السلام، بل يتصرفان بأمورهما ويرتبان علائقهما مع الحجاز وغيره على طريقة يختارونها هم لأنفسهم. وليس لأي حكومة كانت حق التدخل في شؤونهما أو معارضتهما في أمر من الأمور.

وأما فلسطين، فمع أن القسم الاعظم من سكانها عرب خلص، ولكون اليهود أقرب الناس عرقاً للعرب، فليس هناك ثمة اختلاف بين الفريقين، بل هما متفقان مبدئياً على جميع امورهما. ولكني افكر أن العرب يتحاشون اخذ المسؤولية على عاتقهم في حفظ الموازنة الدينية في تلك القطعة على حدة، وذلك نظراً للتاريخ والوقائع السالفة، وهم يودون أن يؤازَروا مؤازرة محسوسة بشرط أن يكون للحكومة الأهلية النصيب العظيم والكلمة النافذة في شؤون بلادهم وادارتها وترقيتها.

إنّ بياناتي السابقة في خصوص البلاد العربية ليست بالقول الأخير، ولم آت إلى اوروبا لأجل المطالبة بها بصورة.

المصدر: حيدر، رستم، مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوت، ص ٧٨٣-٧٨٥

❖ ❖ ❖

ملحق رقم (٣)

مذكرة الأمير فيصل لمؤتمر الصلح في باريس
(في ٢٩ كانون الثاني ١٩١٩)

جئت ممثلاً لوالدي الذي قاد الثورة العربية ضد الترك، تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا، لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا من خط الاسكندرونة-ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، معترفا باستقلالها وسيادتها بضمان عصبة الأمم. ويستثنى من هذا الطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة، وعدن وهي محمية بريطانية. وبعد التحقق من رغبات السكان في تلك المنطقة، يمكننا أن نرتب الأمور فيما بيننا، مثل تثبيت الدولة (الدول؟) القائمة فعلاً في تلك المنطقة وتعديل الحدود فيما بينها، وفيما بينها وبين الحجاز، وفيما بينهما وبين البريطانيين في عدن، وإنشاء دول جديدة حسب الحاجة، وتعيين حدودها. وستتقدم حكومتي، في الوقت المناسب، بمقترحات تفصيلية في هذه النقاط الصغيرة. وإني لأستند، في مطلبي هذا، على المبادئ التي صرح بها الرئيس ويلسون. وانا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية(❖).

المرجع: الحكيم،حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، ص ٤٣-٤٤.

❖ - وقد ألقى الأمير فيصل، في المؤتمر، خطاباً مسهباً شرح فيه ما جاء في هذه المذكرة، وتحدّث عن حق الشعب العربي في الاستقلال، مشيراً إلى الدّور الذي قام به العرب، خلال الحرب، إلى جانب الحلفاء، والضحايا التي قدّموها في سبيل إنتصارهم، طالباً من إنكلترا وفرنسا تنفيذ الوعود التي سبق أن قطعوها لوالده الملك حسين، ملك الحجاز.
(الحكيم، م. ن. ص ٤٤).

ملحق رقم (٤)

لائحة الوفد اللبناني في مؤتمر باريس
(عام ١٩١٩)

«عرف القراء أن حضرة القانوني داود بك عمون، رئيس الوفد اللبناني، قد ألقى خطبة في مؤتمر السلام ضمنها مطالب اللبنانيين ببلاغته المشهورة، وقد طلبنا الى حضرته أن يتحف «لسان الحال» بصورة هذا الخطاب فأجاب طلبنا» وهذه ترجمته ننشرها مع الشكر:

«إن وفدنا مندوب من قبل مجلس الإدارة، وهو برلماننا الوطني المشّيد على أسس الديموقراطية، والمنتخب من جميع اللبنانيين. وقد انتدب، بما له من الحق، هذا الوفد الذي جُعلت رئيسه، والذي اتشرف باسمه أن اتكلم، لأعرض على مؤتمر السلام مطالب الشعب اللبناني.

«لقد كان لبنان مستقلاً في جميع أدواره، في عهود العرب والترك والمصريين، واتفق له أن نال الاستقلال التام، وتركيا، نفسها، اعترفت باستقلاله.

«فعلى أثر حوادث سنة ١٨٦٠ ضمنت أوروبا هذا الاستقلال، واعطت لبنان، بمعاهدة ١٨٦١-١٨٦٤، بضمانتها، كيفية وشكلاً خاصاً ولكنه محدود، فلم يكن يربطه بتركيا غير رابط وحيد وهو حق السيادة.

«أما اليوم، قد سقط حق الباب العالي بعد سقوطه، فقد اصبح لبنان مستقلاً مع حكومته الوطنية وبرلمانه المنتخب، فهو يطلب، مع الاعتراف باستقلاله، ارجاع حدوده التاريخية والطبيعية التي حرمه منها جور الأتراك، ولا بد لنا من هذه الحدود القديمة لأن أراضيها شرط من شروط وجودنا، إذ لا

يكون لنا بدونها تجارة ولا زراعة، بحيث يبقى اللبنانيون مضطرين الى الهجرة، ويكفي أن يقفلوها في وجوهنا، بأبسط الوسائل الإدارية، كي يقضوا علينا بالموت من الجوع، كما حدث في هذه الحرب.

«وفوق ذلك فان الفريق الأعظم من سكان هذه الأراضي يطلبون، هم أيضا، ضمهم الى لبنان، وقد بسطوا هذه الأماني بعرائض قدموها الى الحكومة الفرنسية.

«إنّ المؤتمر، إذا حقق مطالبنا، يكون قد انصف وعوض وعمل عملاً ينطبق على مبدأ إرادة الشعوب.

«وإن لبنان، في خلال هذه الحرب، قد استحق عطف الحلفاء باشتراكه معهم، فان هذا الاشتراك، مهما كان ضعيفا، لم يخل من التأثير. وان اللبنانيين، منذ بدء الحرب، بالرغم مما كانوا معرضين له من الانتقام، لم يخشوا من اظهار ميولهم الى فرنسا وحلفائها، وأرادوا أن يذهبوا، بالالوف، لخدمة المبدأ الشريف العام في ساحات القتال في أوروبا، ولكن الحوادث الخاصة وما أكدوه لهم من انهم سيدعون الى العمل في لبنان، جعل تنفيذ مشروعهم من المستحيل، ومع ذلك، فان فريقاً منهم انضموا الى إخوانهم في الخارج، فانتظموا في سلك الجيش الفرنسي، وبعد ذلك أُدخلوا في خدمة الجيش الأميركي.

«أما التضحيات التي وافق لبنان على بذلها لا نضمامه، منذ اول ساعة، الى جانب الحلفاء، فلا يجهلها أحد، فان أكثر من نصف سكانه ذهب ضحية النفي والشنق والجوع بفظائع الاتراك، فأصيب لبنان، مع مراعاة النسبة، بأعظم ما أصيب به بلد من الشقاء، بسبب الخطة التي اتخذها وجرى عليها الى النهاية.

«والآن، فإن هذه الحكومة الوطنية، التي أثارتها التجارب، رأت ما أصاب بلادها مدة نصف قرن، وما جره تنافس النفوذ إليها من الأضرار البليغة، وبالنظر الى الاتحاد المرغوب فيه، والى عزة الاخلاق، فهي تريد اجتناب الخطأ الماضي.

«ولما كانت تعترف بعجز البلاد، ولا سيما في السنين الأولى، عن أن تحكم نفسها، وهي لا مالية لها ولا اختصاصيين فيها، فهي تطلب مساعدة دولة كبرى، ولا يمكن أن تكون هذه الدولة غير فرنسا، فان مبادئها الحرة وتقاليدها القديمة وحسناتها التي ما فتئ لبنان ينالها في أيام الشدة، وتمدنها الذي أشربتنا إياه، كل ذلك يدعو اللبنانيين، بالإجماع، الى اختيارها، وكذلك مجلسهم الإداري فإنه، بإجماع الآراء، بات صدى الرأي العام في طلب مساعدة فرنسا.

«على أن هذه المساعدة لا توحي إلينا الرجوع عن شيء من حقوقنا، ولا تشير الى أقل تنازل عن استقلالنا، بل إنها تسهل لنا الاستفادة من التجارب الكثيرة، وتسدد خطواتنا فتقينا العثار لحداثة عهدنا بالاحكام، وتكون لنا حكماً تصغي إليه الجماعات التي تتألف منها بلادنا. وأخيراً، فإنها تضمن استقلالنا وتحميه من كل طارئ يحدث.

«بقي أن نقول كلمة، في هذا التقرير، عن علاقتنا بسوريا فنقول: إنه يوجد بين هذين البلدين التحام عظيم في الصوالح (المصالح)، فإن سوريا تحتاج الى موانينا وجبالنا، ونحن نحتاج الى سهولها، فإذا فرق بينهما تناول الضرر البلدين. ومع ذلك فإن لبنان لا يوافق على اشتراكه مع الوحدة السورية مع احتفاظه بصفته الممتازة، إلا إذا كانت تستفيد من نفس هذه

المساعدة، فإنه يؤثِر ضعف حالته المعتزلة على خطر التبع(التبعية) لبلاد لم تألف الأحكام، وهي أقل منه جرياً في هذه الحلبة، على ما ينشأ (من) الخلاف باشتراك دولتين في مساعدة بلد واحد.

«وإننا نود شدّ الوثائق الذي يربطنا بجيراننا، على أن تحقيق هذه الرغبة يتعلق بما تقدمه الحكومة السورية الجديدة من براهين الجدارة والتساهل، وخير وسيلة للوصول الى هذه الغاية، أن يعهد بمساعدة البلدين الى دولة واحدة، أي الدولة نفسها».

(المصدر «جريدة لسان الحال»، عدد ٢٤ آذار/مارس عام ١٩١٩ ص١).

❖ ❖ ❖

الفصل العاشر

لعبة تقرير المصير -٢-
بين لندن وباريس وسان ريمو
(١٩١٨-١٩٢٠)

لجنة كينغ-كراين الأميركية

اللجنة في سوريا:

في العاشر من حزيران/يونيو عام ١٩١٩، أبرّت «لجنة الاستفتاء الأميركية» المسماة «لجنة كينغ-كراين» في ميناء يافا، وكانت مؤلفة من: هنري كينغ وتشارلز كراين (مندوبان) وألبرت ياسو وجورج مونتغومري (مستشاران فنيان) والنقيب وليم ياي (ملحق) ولورانس مور (مدير أعمال)، وقد انضم إليها، في يافا: الكولونيل ولسون (السكرتير العسكري للجنرال أللنبي). وقد أذاعت اللجنة، فور وصولها، بياناً على الرأي العام في سوريا،جاء فيه أن ليس للشعب الأميركي «مطامع سياسية في أوروبا والشرق الأدنى»، وهو يرغب في أن يعم السلام الدائم هذه البلاد، وأن غاية «القسم الأميركي» في البعثة (ولم يكن فيها إلا أميركيون)، هي درس «أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم»، وذلك لكي «يكون الرئيس ولسون والشعب الأميركي على بينة من الحقائق» لكي يبني عليها سياسته ازاء مشاكل «الشرق الأدنى» سواء «في مؤتمر الصلح أو في جمعية الأمم»[١].

استمرت تحقيقات اللجنة، في فلسطين طوال ثلاثة أسابيع، ثم انتقلت، بعد ذلك، الى سوريا الشرقية، فسوريا الغربية، حيث استمرت تحقيقاتها فيهما زهاء أربعة أسابيع[٢]، وشملت، في سوريا كلها، نحو «أربعين مدينة وقضاء» قابلت فيها «عدداً كبيراً من الوفود»، وتلقت «ما يزيد على ١٨٠٠ عريضة»[٣]. وباعتبار أن أعضاء هذه اللجنة يتمتعون «بالحياد وبالحس السليم» ويمثلون «دولة ليس لها، إطلاقاً، أية أطماع في المشرق»، فقد بذلوا «الكثير من الجهد الصبور لاكتشاف حقائق الرأي العام في كل طائفة»، وتبين لهم ما يلي:

- «في القطاع الغربي (سوريا الغربية، أو الساحل وجبل لبنان): دعم كبير لقبول المساعدة الفرنسية، وقبول الحماية أو الانتداب الفرنسي».
- «وفي بيروت، وقف المجلس البلدي (المنتخب منذ أيام العثمانيين)، في غالبيته، الى جانب انتداب أميركي أو بريطاني».

وعلى صعيد الطوائف «وقف الموارنة والروم الكاثوليك، بلا تردد، الى جانب فرنسا، أما الروم الأرثوذكس، فقد انقسموا حول الانتداب، إلا أنهم كانوا، جميعاً، مع سوريا الموحدة، وأما المسلمون فكانوا مجمعين، ولو إجماعاً غير كامل، على رفض الارتباط بفرنسا، وكانوا، كلهم أو جلّهم، محبِّذين للوحدة مع سوريا، وأما البروتستانت، وهم مجموعات صغيرة، فقد طالبوا بالحماية الأميركية أو البريطانية». وعلى صعيد المناطق: «أعلن ممثلو جبل لبنان عن تأييدهم لفرنسا، مع أقلية مؤيدة للوحدة السورية، وأما في صيدا واللاذقية واسكندرون وطرابلس، فإن الانقسام الاسلامي-المسيحي، غير الواضح، والمغطى، دائماً بمناسبات حادة وخلفيات محلية متغيرة، كان ينتهي، دائماً، بقرارات مسبقة. وكان الشيء نفسه، في البقاع، حيث يميل المسيحيون الكاثوليك الى فرنسا بشبه اجماع، أما باقي المسيحيين فكانوا مترددين

ومنقسمين، وأما المسلمون السّنة فكانوا، مع استثناءات نادرة، ضد كل الادعاءات الفرنسية»[٤].

هذا في سوريا الغربية، أما في سوريا الشرقية (أو الداخلية)، فقد كان الجميع يطالبون «بسوريا موحدة تضم كل سناجقها الجنوبية القديمة»، ولم يكن يطالَب «بانتداب فرنسي، أو بارتباط فعلي بفرنسا» سوى «بعض الفئات، الصغيرة والمبعثرة، في الأوساط الكاثوليكية، ومن الدروز، وبعض عائلات حلب والشمال»، إلا أن رغبات هذه الفئات القليلة لم تكن تؤثر «في رأي الأغلبية التي تشكل ثمانية أعشار الطائفة السنية السائدة، وغالباً، سبعة أعشار مجموع السكان»، وكانت هذه، كلها، تميل الى التقيد بالسياسة التي رسمها «المؤتمر السوري»[٥].

هذا هو الوضع الذي كانت عليه سوريا، عشية وصول لجنة الاستفتاء، وخلال إقامتها في سوريا واتصالها بمختلف الطوائف والطبقات الشعبية، وبالنخب المفكرة والمثقفة والسياسية في سوريا. وقد دأبت هذه اللجنة على ارسال تقارير، الى مؤتمر الصلح، أثارت حفيظة الفرنسيين، ففي برقية ارسلتها اللجنة، من بيروت، ذكرت أن هناك نقاطا «لا يُتنازع في صحتها، منها الرغبة الشديدة في توحيد سوريا، بأكملها، مع فلسطين، ونيل الاستقلال في أقرب وقت مستطاع»، وتتابع البرقية: «إنه تعبير عنيف من الشعور الوطني لم نكن نتوقعه، ورفض جازم لفكرة الانتداب الفرنسي. نستثني، من هذا القول، الشعور الذي لمسناه لدى أحزاب لبنانية قوية تطالب بفصل لبنان فصلاً تاماً، وبالتعاون مع فرنسا»[٦]. إلا أن «بريمون» الذي كان ضابط ارتباط لفرنسا مع الشريف حسين، يشكك في نزاهة اللجنة، ويعتبر أنها كانت متحيزة ضد فرنسا وعملت لمصلحة بريطانيا، فهو يقول: «لقد

أصبح موقفنا، في سوريا، على كثير من الخطورة، بسبب نوعين من العوامل: أولاً، مهزلة اللجنة الأميركية الخبيثة التي كانت موجهة، في الدرجة الأولى، ضد فرنسا، فإنها لم تتوجه الى بغداد ولا الى الموصل، حيث كان من المتوقع أن تلاقي معارضة شديدة من إنكلترا ... ثانياً، إن التحقيقات التي قامت بها كانت تمثيلية مفجعة، فإنها لم تقابل إلا الوفود التي كان يبعث الإنكليز بها، أو الأمير فيصل، وكانت ترفض مقابلة أي وفد يبدي عطفاً على فرنسا، فإنها كانت تستقبلهم ببرودة وخشونة»(٧).

ونشك في أن يكون ما أورده «بريمون» صحيحاً، خصوصاً أن ما رفعته اللجنة الى مؤتمر الصلح يعبّر، حقيقة، عن المشاعر المختلفة والمتفاوتة، بل المتناقضة أحياناً، لأهل البلاد.

ما أن وصلت اللجنة الى دمشق حتى شكل «المؤتمر السوري» وفداً من ٢١ عضواً، برئاسة رئيس المؤتمر «هاشم الأتاسي»، قابلها بتاريخ ٣ تموز/يوليو وقدم إليها عريضة مفصلة تتضمن مطالب «الأكثرية» في سوريا، ونقول «الأكثرية» لان معظم من اتصلت اللجنة بهم، في فلسطين وجنوب سوريا، اتفقوا على توكيل المؤتمر بالتحدث عنهم والإفصاح عن مطالبهم ومشاعرهم ورغباتهم «وكان ممثلوهم يقولون لرجال اللجنة: إذهبوا الى دمشق وقابلوا المؤتمر فهو الذي يتكلم بلساننا»(٨).

وقد تضمنت عريضة المؤتمر مطالب نوجزها بما يلي:

١ - «الاستقلال السياسي التام الناجز للبلاد السورية التي تحدها، شمالاً: جبال طوروس، وجنوباً: رفح، فالخط المار من جنوب الجوف الى جنوب العقبة الشامية والعقبة الحجازية، وشرقاً: نهر الفرات فالخابور والخط الممتد شرق ابي كمال الى شرق الجوف، وغرباً: البحر المتوسط، بدون حماية ولا وصاية».

٢ - أن تكون الحكومة السورية، «ملكية، مدنية، نيابية، تدار مقاطعاتها على طريقة اللامركزية الواسعة، وتحفظ فيها حقوق الاقليات، على أن يكون ملك هذه البلاد الأمير فيصل».

٣ - الاحتجاج «على المادة ٢٢ الواردة في عهد جمعية الأمم، والقاضية بإدخال بلادنا في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج الى دولة منتدبة».

٤ - «إذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج العادل، فإننا ......نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الأمم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس استقلالنا السياسي التام»، ولذلك، فنحن نطالب بأن تكون هذه المساعدة «من الولايات المتحدة الأميركية» شرط أن لا تمس «استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها، وعلى أن لا يزيد أمد هذه المساعدة عن عشرين عاما».

٥ - «إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من قبول طلبنا» هذا، فإننا نطلب هذه المساعدة «من دولة بريطانيا العظمى» بالشروط نفسها التي طلبناها من الولايات المتحدة.

٦ - «لا نعترف بأي حق تدعيه الدولة الفرنسية في أي بقعة كانت في بلادنا السورية، ونرفض أن يكون لها مساعدة ويدٌ في بلادنا، بأي حال من الأحوال».

٧ - «نرفض مطالب الصهيونيين بجعل .... فلسطين وطناً قومياً للإسرائيليين، ونرفض هجرتهم الى أي قسم من بلادنا ... أما سكان البلاد الأصليون، من الموسويين، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا».

٨ - «نطلب عدم فصل ... فلسطين والمنطقة الغربية، الساحلية، التي من جملتها لبنان، عن القطر السوري، ونطلب أن تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حالٍ كان».

٩ - «نطلب الاستقلال التام للقطر العراقي المحرر، ونطلب عدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين».

١٠ - الاحتجاج «على كل معاهدة تقضي بتجزئة بلادنا السورية أو كل وعد خصوصي يرمي الى تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا، ونطلب أن تلغى تلك المعاهدات والوعود، بأي حالٍ كان»(٩).

مقابل ذلك، استمعت اللجنة الى مطالب فئات سورية أخرى تختلف أهدافها كثيراً أو قليلاً، عن تلك التي قدمها «المؤتمر»، فقد تقدم «الحزب السوري المعتدل» المنشأ في مصر، في تلك الفترة، من اللجنة بالمطالب التالية:

١ - «أن تكون سوريا، من جبال طوروس شمالاً، الى حدود صحراء سينا جنوباً، ومن البحر المتوسط غرباً، الى الصحراء العربية شرقاً، بلاداً واحدة غير متجزئة».

٢ - «أن يعلن مؤتمر الحلفاء استقلال سوريا التام، ويوكل دولة لتساعد حكومتها (الى أمد محدد) .... وأن تكون الدولة هي الولايات المتحدة الأميركية».

٣ - «إن تقسم البلاد الى ولايات متحدة مستقلة (في شؤونها الداخلية)، وضمها، جميعها، الى حكومة واحدة مركزية نيابية مدنية».

٤- «أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للبلاد كلها».

٥- «أن تكون الديانة مفصولة فصلاً تاماً عن الحكومة».

ومن مؤسسي هذا الحزب: الدكتور فارس نمر (صاحب المقطم) والدكتور يعقوب صروف وميشال أيوب وسعيد شقير وانطوان مشاقة وخليل خياط وسليمان ناصيف ونسيم صيبعة، وأمين مرشاق، ونقولا دياب، وسليم حداد، والياس عيساوي، وغيرهم(١٠).

كما، استمعت الى مطالب «مجلس الإدارة» لمتصرفية جبل لبنان التي كانت مناقضة، تماماً، لمطالب «المؤتمر السوري»، إذ إنها تمت بإيعاز من السلطة الفرنسية. يقول «يوسف السودا» أحد كبار الدعاة لفصل لبنان عن سوريا، ما يلي: «كانت للجنة (لجنة كينغ-كراين الأميركية) محادثات ومقابلات واجتماعات لم يتبين منها -خصوصاً في سوريا - أن هناك رأياً عاماً يطلب فرنسا، كما كانت تذيعه اللجنة المركزية في باريس ،بالاستناد الى رأي جورج سمنة، ورأي وفدها الى أميركا. عندئذٍ استنجدت السلطة الفرنسية بمجلس الإدارة في لبنان، وكان من الصعب إقناع اللجنة الأميركية بطلبين يبدوان متناقضين: طلب الاستقلال وطلب الانتداب، فجاءت، في البند الثالث من قرار المجلس، صيغة تسعى للتوفيق بين النقيضين، فاشترطت أن لا تؤثر «المساعدة الفرنسية» على جوهر استقلال البلاد، بل تحدد المساعدة بالاتفاق مع جمهورية لبنان الكبير، ورجع المستر «كراين» يحمل ذلك القرار وهو قليل الاقتناع بصحة الحل المعروض، وأما تحديد يد المساعدة، فلم يعد وارداً بعد وقوع الانتداب».

أما نص القرار الذي اتخذه «مجلس إدارة المتصرفية» وقدمه «للجنة الأميركية» باعتباره مطالب، فهو:

«أولاً: الاعتراف باستقلال لبنان التام سياسة وإدارة، بحدوده الجغرافية والتاريخية، واعتبار القطع المغصوبة من بلاد لبنانية أنها من مشتملات حدوده المنوه عنها.

«ثانياً: جعل حكومة لبنان هذه جمهورية وطنية مؤسسة على الحرية والمساواة والاخاء.

«ثالثاً: مساعدة دولة فرنسا مساعدة لا تؤثر على جوهر استقلال البلاد، يعين نوعها، وتحدد بالاتفاق بين الدولة المشار إليها وجمهورية لبنان الكبير المستقلة، عقب الاعتراف بها من جانب المؤتمر (مؤتمر الصلح)»[١١].

غادرت اللجنة سوريا بعد ٤٢ يوماً من وصولها (أي في ٢١ تموز/يوليو عام ١٩١٩) وانتقلت منها الى كيليكيا فالقسطنطينية، حيث كتبت تقريرها، ثم غادرتها الى باريس فوصلتها في أواخر شهر آب/أغسطس من العام نفسه. وفي الثامن والعشرين من الشهر المذكور، سلمت اللجنة تقريرها الى أمانة سر الوفد الأميركي لمؤتمر الصلح التي حملته معها الى واشنطن وسلمته الى وزارة الخارجية الأميركية، ولم تكترث هذه الوزارة للتقرير فأهملته، وتاه في غياهب محفوظات الوزارة الى أن نفض الغبار عنه عام ١٩٢٢ (أي بعد أن انتهى كل بحث في مصير سوريا والشرق وفرض عليهما التقسيم والانتداب ولم يعد للتقرير أي نفع)، إذ نشرته، بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، صحيفة (أديتور بليشيد Editor Published) في نيويورك، وقد أعادت صحيفة «التايمس» الأميركية نشره عام ١٩٢٤، معلقة عليه بالمقدمة التالية: «إن السر في إقناع وزارة الخارجية بالعدول عن نشره هو ما اشتمل عليه، ولو نشر في حينه لغيّر مجرى الحوادث في تركيا، وربما أنقذ مليوناً من الأشخاص الذين هدرت دماؤهم ظلماً بعد الحرب. ويزيح هذا التقرير الغطاء عن مطامع الحلفاء، ويبين مساوئ المعاهدات السرية، ويوضح التناقض بين العهود التي قطعتها أوروبا لشعوب الشرق، والخطة الاستعمارية التي سارت عليها، وينبئ مقدماً بخيوط الحركة الصهيونية، ويصور الاتحاد المكين بين

المسلمين والمسيحيين للحصول على الاستقلال، ويثبت بطلان دعاوى أوروبا»[١٢].

تقرير اللجنة:

لن نتمكن من سرد كل تفاصيل التقرير بسبب حجمه الكبير، لذا، فإننا سوى نكتفي بإيجاز أهم ما ورد فيه، خصوصاً ما ورد في توصيات اللجنة، داعين القارئ للإطلاع عليه، كاملاً، في العديد من المصادر، لما في ذلك من فائدة، وتصحيحاً لبعض المفاهيم الخاطئة التي رافقت إنشاء الكيانات التي فرضتها معاهدة «سايكس-بيكو»:

قسَّمت اللجنة تقريرها الى أربعة عناوين رئيسية هي:

أولاً: المقدمة. ثانياً: المسائل العامة. ثالثاً: الاستنتاجات. رابعاً: التوصيات.

أولاً: المقدمة: وتتحدث عن الطريقة التي اتبعتها اللجنة في أعمالها (استقبال أفراد ووفود، تلقي عرائض، جولات في المدن والقرى الخ ...).

وقد قدرت اللجنة عدد سكان سوريا في ذلك الحين بـ ٣,٢٤٥,٧٠٠ نسمة موزعين كما يلي: مسلمون ٢،٣٦٥،٠٠٠ نسمة، ومسيحيون ٥٨٥،٥٠٠ نسمة ودروز ١٤٠ ألفاً ويهود ١١٠ آلاف وطوائف أخرى ٤٥ ألفاً.

وأرفقت اللجنة التقرير بخارطة توضح حدود المناطق العسكرية، كما توضح حدود «فلسطين الكبرى» التي يطلبها الصهاينة، وحدود «لبنان الكبير» الذي «يطلبه اللبنانيون».

ثانياً: المسائل العامة:

ا - العرائض والوفود: عددها ١٨٦٣ عريضة، منها: ٢٦٠ عريضة من المنطقة الجنوبية و١١٥٧ عريضة من المنطقة الشرقية. وبلغ مجموع التواقيع

٩١٠٧٩ توقيعاً منها: ٢٦٣٢٤ توقيعاً من المنطقة الجنوبية، و٢٦٨٨٤ توقيعاً من المنطقة الغربية، و٣٧٨٧١ توقيعاً من المنطقة الشرقية، ومعدل التواقيع لكل عريضة ٤٩ توقيعاً.

أما الوفود فكانت متفاوتة ولا تمثل عدد السكان من كل طائفة، مثلاً: من المنطقة الجنوبية، استقبلت اللجنة ٥٣ وفداً مسيحياً بينما لم يأتها أكثر من ٨ وفود من المسلمين، مع أن هؤلاء يشكلون ٨ أضعاف المسيحيين المقيمين في هذه المنطقة.

II - **برنامج الاستقلال:** لقد وجدت ١٣٦٤ عريضة من أصل ١٨٣٤ عريضة ذات مضمون واحد (خطط سياسية واردة بالحرف الواحد)، كما وجدت عرائض أخرى كثيرة شبيهة بها. وباستثناء «العرائض الصهيونية»، وجدت عرائض تشتمل على ما يمكن أن يسمى «برنامج الاستقلال» وهو يتضمن المواد التالية:

١ - «وحدة سوريا السياسية (ومن ضمنها كيليكيا شمالاً، والصحراء السورية شرقاً وفلسطين حتى دجلة جنوباً).

٢ - «الاستقلال الناجز لسوريا.

٣ - «مقاومة الوطن القومي الصهيوني والهجرة اليهودية». وقد اصبح هذا البرنامج «العلامة الواضحة في عرائض المنطقة الجنوبية».

III - **برنامج دمشق:** وهو «برنامج الاستقلال الأصلي» الذي أيّده «المؤتمر السوري»، ويتضمن مواد «برنامج الاستقلال» الثلاثة نفسها ،مع طلب «المساعدة من أميركا، وإذا رفضته، فإنكلترا»، كما يتضمن:رفض المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، أي «رفض المطالب الفرنسية كلها في سوريا، والاحتجاج على المعاهدات السرية والاتفاقات الخاصة، مثل اتفاق سايكس -

بيكو وتصريح بلفور، ومقاومة استقلال لبنان الكبير، وإنشاء حكومة ديموقراطية لامركزية برئاسة الأمير فيصل، والمطالبة بالاستقلال والحرية الاقتصادية للعراق» (وهو ما تضمنته مطالب المؤتمر السوري).

وقد تلقت اللجنة ١٤٧٢ عريضة منها ١٠٤٧ عريضة تتضمن هذا البرنامج.

IV - برنامج لبنان: وينقسم الى ٣ أقسام:

١ - لبنان كبير مستقل بوصاية فرنسية (١٣٩ عريضة من أصل ١٤٦ عريضة من المنطقة الغربية).

٢ - لبنان كبير مستقل بدون وصاية فرنسية (٣٢ عريضة من أصل ٣٦ عريضة).

٣ - لبنان كبير مستقل إدارياً ضمن الوحدة السورية (٤٩ عريضة).

V - البرنامج الصهيوني: ويتضمن:

- ١١ عريضة تستحسن «إنشاء وطن قومي لليهود وفتح باب الهجرة لهم» وهذه العرائض، جميعها، من اللجان اليهودية.

- ٨ عرائض أخرى «تستحسن إنشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين بدون موافقة على البرنامج الصهيوني كله»، وأربعة من هذه العرائض الثمانية قدمها فلاحون عرب متعاطفون مع اليهود.

ويتحدث التقرير، بعد ذلك عن:

١ - **الحدود:** الحدود الجغرافية لسوريا المتحدة التي تضم كيليكيا وفلسطين وصحراء سوريا، (نالت ٨٠,٤٪ من مجموع العرائض).

٢ - **الاستقلال:** الاستقلال الناجز (نال ٧٥,٥٪ من مجموع العرائض مع تأييد جميع الوفود الإسلامية).

٣ - **العراق**: استقلال العراق ١٣٧١ عريضة (نال نحو ١٠٠٪).

٤ - **شكل الحكومة**:

- مملكة ديموقراطية دستورية لامركزية (٥, ٥٩٪ في كل أنحاء سوريا).
- حكومة تمثيلية ديموقراطية ذات شكل جمهوري (٨, ١٪).
- البرنامج الدمشقي مع طلب ضمانات كافية للأقليات (٩, ٥٤٪ وقد أيدت هذا الطلب وفود مسيحية عديدة من لبنان وعارضه الصهاينة).

٥ - **الوصاية**:

- وصاية إنكلترا بالدرجة الأولى (٥, ٣٪).
- وصاية إنكلترا بالدرجة الثانية (٥, ٧٥٪)
- وصاية فرنسا بالدرجة الأولى (٦٨, ١٤٪ منها ٥٠ عريضة من لبنان).
- وصاية فرنسا بالدرجة الثانية (٢ عرائض فقط).
- وصاية أميركا بالدرجة الأولى (٥, ٦٠٪).

٦ - **الصهيونية**: العرائض التي تقاومها: ١٨٥٠ عريضة (٣, ٧٢٪) وهو «العدد الأكبر الثالث من أي مطلب آخر، ويمثل الرأي العام المسيحي والإسلامي، أكثر من سواه».

٧- **الاحتجاجات والانتقادات والشكاوى**:

«- انتقاد مطالب الدول ونوعيتها وسياستها بلا تحديد أو تعيين».

«- انتقاد معين على سوء الإدارة والخلل والرشوة في الإدارة العسكرية».

«- احتجاجات على تدخل السلطات العسكرية المحلية ومضايقتها للجنة».

أما الشكاوى فكانت:

- ٣ شكاوى عامة على الإنكليز.

- عدد كبير من الشكاوى ضد الفرنسيين (٦٠,٥٪ من مجموع الشكاوى).

- شكاوى عامة من الحكومة العربية (٣٥ عريضة من المسيحيين الذين يخشون على مصيرهم من الحكم العربي).

- ١٠٣٣ عريضة احتجاج على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وتؤيد هذه الاحتجاجات طلب استقلال سوريا الوارد في برنامج دمشق.

- ٩٨٨ عريضة احتجاج على المعاهدات السرية التي تقسّم سوريا.

٨ - **أمور أخرى**: وهناك فقرات أخرى في التقرير تتحدث عن:

- جولة اللجنة في سوريا (الجنوبية والغربية والشرقية والشمالية).

- استنتاجات عن أوضاع المناطق وآراء الشعب في كل منها (المنطقة الجنوبية والمنطقة الغربية وجبل لبنان ومنطقة الحكم العربي).

- استنتاجات حول رغائب الشعب، وعن المؤتمر السوري، وعن مفهوم الأمة العربية «من الأنصاف للعرب الاعتراف بالأمة العربية ورغائبها الوطنية، كما أن من مصلحة العالم أن تتألف حكومة عربية على القواعد السياسية الحديثة»، كما أن «تجزئة الأراضي حسب المذاهب يولد مشاكل لا عداد لها»(١٣).

ثالثاً: الاستنتاجات:

جاء في التقرير: «يجب أن يكون الغرض، من كل سياسية يسار عليها في المسألة السورية، إنشاء حكومة وطنية تستمد سلطتها من مشيئة العرب الحرة، وأن تكون هذه السياسة متفقة، جهد الامكان، مع وحدة البلاد الجغرافية

والاقتصادية. هذه هي الخطة التي ينبغي السير فيها - هذا إذا كان السير ممكناً - لأنها تطبق رغائب مؤتمر الصلح ورغائب السواد الأعظم من السكان. ومن الملاحظات المهمة أن الموظفين الفرنسيين والإنكليز في سوريا مجمعون على استحسان الوحدة السورية تحت وصاية دولة واحدة، إذ من المؤكد وقوع مشاكل بين الإنكليز والفرنسيين والعرب تضر بالسلام إذا بقي الإنكليز والفرنسيون في البلاد.

«إنّ الصعوبات العارضة في طريق الوحدة السورية هي:

«إمتناع الفرنسيين عن الجلاء عن سوريا وبيروت و(جبل) لبنان، والإنكليز عن مغادرة فلسطين، ومقاومة المسلمين والمسيحيين الشديدة للبرنامج الصهيوني، ومطالبة اللبنانيين بالاستقلال التام عن سوريا، وكره العرب العظيم، في الشرق، للسيطرة الفرنسية، وخوف كثير من المسيحيين من تسلط المسلمين، وضعف الشعور الوطني»(١٤).

رابعاً: التوصيات:

قدمت اللجنة، الى مؤتمر الصلح، لمعالجة المسألة السورية، توصيات نوجزها بما يلي:

- تشير اللجنة أولاً:

- أن تتقيد الدولة الوصية على سوريا، من قبل عصبة الأمم ، بالموجبات التالية:

١ - أن «لا تأتي كدولة مستعمرة».

٢ - أن «تكون مدة الوصاية محدودة».

٣ - أن تعطى «سلطة كافية» للنجاح في مهمتها.

٤ - أن «تتمكن من القيام بالمشاريع الأدبية والاقتصادية اللازمة» لإنماء البلاد وتطويرها.

٥ - أن تنمي «الديموقراطية» و «الروح الوطنية»، وخصوصاً في سوريا «التي استفاق ضميرها حديثا».

٦ - أن تسعى «لتدريب الشعب السوري على الحكم الذاتي المستقل بأسرع ما تسمح به الأحوال».

٧ - أن تؤلف «قوة كبيرة منظمة لخدمة البلاد».

٨ - أن تنشئ «حكومة ذاتية مستقلة حالما يمكن الإقدام» على ذلك، وأن تحافظ على «الحرية الدينية التامة» مع «المحافظة على حقوق الاقليات».

٩ - أن تحاذر من «تراكم الديون الكبيرة على الحكومة الجديدة».

١٠ - أن تحافظ على «مصالح سوريا الجوهرية كيفما كان شكل الإدارة فيها».

- وتشير اللجنة ثانياً:

١ - بالمحافظة على «وحدة سوريا حسب رغائب السواد الأعظم من سكانها»، وتجنب تقسيمها، إذا كان ذلك ممكناً، لأن البلاد «عربية بلغتها ومدنيتها وتقاليدها وعاداتها».

٢ - برسم «حدود سوريا الجغرافية» من قبل «لجنة خاصة»، مع ملاحظة أن «طلب المؤتمر السوري بدمج كيليكيا بسوريا، لا مسوغ له تاريخياً ولا تجارياً ولا من حيث العلاقات اللغوية».

٣ - عند الاعتراف بوحدة سوريا، يجب الأخذ بعين الاعتبار «الأماني الطبيعية في المناطق التي تشبه (جبل) لبنان الذي له نوع من الاستقلال».

٤ - يستحسن أن يعطى (جبل) لبنان، وما شاكله «نوعاً من الاستقلال الإداري» وفقاً لقاعدة «اللامركزية الواسعة» التي يقرّها «برنامج دمشق».

ويجب على (جبل) لبنان أن «يعتقد بأن علاقاته الاقتصادية والسياسية مع باقي سوريا تكون، وهو عضو في سوريا، أفضل منها إذا انفصل عنها انفصالاً تاماً».

٥ - يخشى (جبل) لبنان، وغالبية سكانه من المسيحيين، تسلط المسلمين في سوريا المتحدة، لذا، ولتأمينه من هذا الخوف يجب:

أولاً: أن يحصل على «استقلاله الإداري الواسع».

ثانياً: أن يعين لسوريا «دولة وصية قوية، لمدة طويلة يتألف فيها الدستور الذي تسير عليه الحكومة الجديدة».

ثالثاً: أن تشرف على ذلك عصبة الأمم «التي تحافظ على الحرية الدينية وحقوق الأقليات».

رابعاً: أن تشعر الحكومة العربية «بضرورة المحافظة على (جبل) لبنان لكي تستطيع الدخول في جمعية الأمم».

- وتشير اللجنة ثالثاً:

- «بوضع سوريا تحت وصاية دولة واحدة، كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وفائدتها، ولا ترى تقسيم إدارة المقاطعات السورية بين عدة وصيات»، وتلح اللجنة «على وضع سوريا تحت وصاية واحدة، وذلك لفائدة المذاهب والجماعات كلها».

- وتشير اللجنة رابعاً:

بأن يكون الأمير فيصل «رئيس حكومة سوريا المتحدة»، وذلك للأسباب التالية:

١ - «طلب المؤتمر السوري التمثيلي هذا الطلب بالإجماع، باسم الشعب السوري، وليس هناك ما يحمل على الشك بأن السواد الأعظم من سكان سوريا يرغبون رغبة صادقة، في أن يكون الأمير فيصل حاكماً».

٢ - «إن المملكة الدستورية القائمة على مبادئ الديموقراطية ملائمة للعرب بطبيعة الحال ... فإنهم يحتاجون، أكثر من كل شعب، الى ملك، كمركز شخصي لسلطة الحكومة».

٣ - «إن الأمير فيصلاً قد وصل الى سلطته الخاصة الحاضرة وصولاً طبيعياً، ولا يوجد شخص آخر يقوم مقامه».

- وتشير اللجنة خامساً:

- «بوجوب تنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحاً كبيراً، لا سيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمي الى جعل فلسطين بلاداً يهودية».

وبعد أن يتحدث التقرير عن التشجيع الذي لقيه الصهاينة من الحلفاء، خصوصاً بموجب «وعد بلفور»، وبعد أن يستشهد بقول الرئيس الأميركي ولسون (في ٤ حزيران/يونيو عام ١٩١٨)، إن «حل كل مسألة، سواء أكانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية، يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق (الأمر) بهم، قبولاً حراً لا (يبنى) على المصالح المادية أو لفائدة أي دولة أو أمة أخرى ترغب في حلٍ آخر خدمةً لنفوذها الخارجي أو لسيادتها»، وبعد أن يلاحظ «أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سوريا بوجه عام»، فهو يقرر أنه «لا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور ضد الصهيونية في فلسطين وسوريا بالغ أشده، وليس من السهل الاستخفاف به.» خصوصاً أن «جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة»، ولذلك، فإن اللجنة ترى أنه

«يجب تحديد المهاجرة اليهودية الى فلسطين، والعدول بتاتاً عن الخطة التي ترمي الى جعل فلسطين حكومة يهودية»، كما أنه «لا يوجد سبب يمنع ضم فلسطين الى سوريا المتحدة، كأقسام البلاد الأخرى، ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دينية دولية».

وتضمنت التوصيات، بعد ذلك، آراء حول:

- لمن تكون الوصاية على سوريا؟ والجواب:

إختار السوريون أميركا في الدرجة الأولى. ويعدد التقرير المزايا والاعتبارات التي جعلت السوريين يقررون هذا الخيار، كما يعدد المصاعب التي سوف تواجهها أميركا إذا ما قبلت ذلك. ويستطرد التقرير: إذا لم تعط الوصاية لأميركا، فإن الشعب السوري اختار «بريطانيا العظمى» كوصية عليه، في الدرجة الثانية. ثم يعدد «الاعتراضات على بريطانيا العظمى»، وقد تم ذلك بناء على إحصاء العرائض الواردة بهذا المعنى، إذ نالت أميركا ٦٠٪ من مجموع العرائض المقدمة الى اللجنة بهذا الصدد، «بينما لم تنل دولة أخرى أكثر من ١٥٪ من المجموع». ويظهر التقرير أن عدد العرائض التي تطالب ببريطانيا «إذا لم تأخذ أميركا الوصاية» هو ١٠٧٣ عريضة. وتختم اللجنة تقريرها بما يلي:

«بقي أمر واحد يجب إضافته، وهو أنه: إذا كانت فرنسا تتشبث بمصالحها في سوريا تشبثاً لا تبالي، معه، بالعلاقات الودية التي بين الحلفاء، فإنه من الممكن، بالطبع، أن تعطى وصاية على لبنان «غير مكبّر» (يعني جبل لبنان) بالانفراد عن سوريا، كما ترغب جماعات كبيرة في هذه المنطقة. ولا تستطيع اللجنة، للأسباب التي تقدم شرحها، أن تشير بهذا الأمر على المؤتمر ولكنه ترتيب ممكن»[١٥].

- الصراع البريطاني الفرنسي على سوريا:

رغم أن هذا التقرير لم ينشر على الرأي العام، حتى عام ١٩٢٢، بل إنه ضاع في أدراج عصبة الأمم ووزارة الخارجية الأميركية، فإن الأوساط الرسمية في عصبة الأمم وعواصم البلدان المتحالفة، وكذلك الأوساط العلمية والمهتمة بأمر السياسة الدولية، قد تداولت أهم ما ورد في مضمونه، على نطاق واسع، وخصوصاً في فرنسا، حيث أثار هذا التقرير قلقاً كبيراً واعتبرته الدوائر الرسمية الفرنسية مؤامرة بريطانية محسوبة لإبعادها عن الاستئثار بحكم سوريا، مما جعل الإنكليز يسرعون الى «مؤتمر الصلح» فيبلغونه بأنهم عازفون عن حكم سوريا (باستثناء فلسطين)، وزاد الشرخ عمقاً بين الدولتين أن الخلاف بينهما، على سوريا، أصبح مادة دسمة لصحافتيهما، لولا أن جريدة «التايمس» اللندنية، وبعض الصحف الإنكليزية الأخرى، قد دعت «لاسترضاء الفرنسيين وإجابة مطالبهم»[١٦].

ولكن الذي أقضّ مضاجع الرسميين الفرنسيين، أكثر من كل ذلك، هو ما ذكره التقرير عن الشعور الشعبي العارم، في سوريا، برفض الوصاية الفرنسية، فرأت السلطات الفرنسية المقيمة، في جبل لبنان، أن تلجأ الى الوسيلة السهلة والمتداولة والمعروفة، وهي استثار المشاعر الطائفية لدى جماهير المسيحيين في الجبل بقصد حشد دعواتهم الى حكم فرنسي لسوريا، وكانت هذه السلطات قد دفعت بمجلس إدارة جبل لبنان الى أن يتخذ قراراً (من جانب واحد) بتكبير لبنان «في ظل الانتداب الفرنسي»، وكان هذا القرار قد اتخذ في ٢ أيار/مايو عام ١٩١٩ وأبلغ، رسمياً، وبواسطة الحكومة الفرنسية، إلى مؤتمر الصلح، وجاء فيه:

«لما كان جبل لبنان مستقلاً من القديم، بحدوده التاريخية والجغرافية، والقطع التي فصلت عنه إنما سلخت منه عنوة واغتصاباً بأمر الدولة التركية.

«ولما كانت الدولة الغاصبة قد تقلص ظلهـا واضمحلت سيطرتها عـن هذه البلاد.

«ولما كان لبـنـان لا يتسع له العيش والرخاء ما لم تعد إليه القطع المفصولة عنه.

«ولما كانت دول الحلفاء قد اعلنت انها تساعد على تحرير الشعوب المظلومة وإعادة الأراضي المغصوبة لبلادها الأصلية، وكانت القطع المغتصبة من لبنان تعد قسماً منه، ومعظم سكانها من اللبنانيين أصلاً.

«فبناءً على ذلك، وعلى طلبات وإلحاح اللبنانيين المتواصلة والمعلنة، في جميع أنحاء الجبل، قد اجتمع هذا المجلس بصفته ممثلاً للشعب اللبناني، وأصدر القرار الآتي[١٧]:

«١ - المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده التاريخية والجغرافية، واعتبار البلاد المغصوبة منه بلاداً لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه.

«٢ - جعل حكومة لبنان هذه ديموقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة (وهو شعار الثورة الفرنسية (Liberté, fraternité, égalité) مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان.

«٣- إن الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية متفقتان على تقرير العلائق الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة (والمقصود حكومة سوريا).

«٤ - مباشرة درس وتنظيم القانون الأساسي بطرقه الأصولية.

«٥ - تقديم هذا القرار لمؤتمر الصلح.

«٦ - إعلان هذا القرار في الجريدة الرسمية وفي غيرها من الجرائد الوطنية، تطميناً لأفكار اللبنانيين، وبياناً للمحافظة على حقوقهم»[١٨].

وكان هذا القرار هو الذي اعتمدته السلطات الفرنسية لأجل تكثيف الدعاية في سبيل تأكيد حق فرنسا (التاريخي والطبيعي) في الوصاية على «لبنان الكبير» بعد إنشائه، أولاً، ثم على «سوريا» تالياً.

لقد كان «تقرير اللجنة» سبباً مباشراً في ظهور الخلاف بين فرنسا وبريطانيا الى العلن، إلا أن السبب الآخر، والأهم، في نظرنا، هو حمل فرنسا «مجلس إدارة جبل لبنان» على المطالبة باقتطاع اجزاء من سوريا لتشكيل ما يشبه «الوطن القومي» للموارنة، مما يتناقض، تناقضاً تاماً، مع الوعود التي كانت بريطانيا قد قطعتها للشريف حسين، إبان اتفاقها معه على الثورة ضد السلطنة، عام ١٩١٦. وربما كانت بريطانيا راغبة، حقاً، في التملص من مفاعيل اتفاقها الآخر، المناقض تماماً لاتفاقها مع الشريف حسين، والذي عقدته مع فرنسا، في الفترة نفسها، وهو اتفاق «سايكس-بيكو»(دون التملص، في أي حال، من وعد بلفور).

كانت الصحف الفرنسية تتهم انكلترا بتشجيع «قيام الوحدة العربية في سوريا» بهدف «القضاء على النفوذ الفرنسي» فيها، وتعزو تصرف انكلترا هذا لما قطعته من وعود للشريف حسين، كما تتهمها بأنها هي التي حرضت الأمير فيصلاً على المطالبة باستقلال سوريا أمام مؤتمر الصلح، ناقضة،بذلك، «الالتزامات التي التزمت بها ... نحو فرنسا في سنة ١٩١٦»، كما تشير تلك الصحف إلى أن الوعود التي قطعتها بريطانيا «لملك العرب، تتغلب على

الوعود المقطوعة لفرنسا»، وسبب ذلك «أنانية الإنكليز وحرصهم على منافعهم الخاصة»[١٩].

ولم يتردد «كليمنصو» في الاشتراك بهذه الحملة على انكلترا، ففي جلسة لممثلي الدول الكبرى الخمس في وزارة الخارجية الفرنسية، في ١٨ تموز/يوليو عام ١٩١٩، قال كليمنصو: «إن الجنرال أللنبي قد تصرف، في سوريا، كجنرال بريطاني، لا كجنرال قائد عام لقوات الحلفاء، واسفرت النشاطات التي قام بها عن خلق شعور معاد للفرنسيين، ليس في ذلك إبهام»، متهماً إياه بأنه «منع الجيوش الفرنسية من دخول سوريا». ولم تتأخر دوائر الحكومة البريطانية في الرد على كليمنصو، إذ رد عليه «اللورد بلفور» وزير الخارجية البريطانية، مؤكداً أن بريطانيا ترفض «الانتداب على سوريا، بأي صورة، وفي أية ظروف كانت، وعليه، فإن الحكومة البريطانية لا تجد سبباً أو دافعاً يحملها على خلق المصاعب في وجه الآخرين»[٢٠]. وما لبث بلفور أن أصدر مذكرة «حول سوريا وفلسطين والعراق» حدد فيها موقف انكلترا من هذه البلاد، على ضوء الاتفاقات المعلنة بين بلادها والعرب من جهة، والاتفاقات السرية بينها وبين فرنسا من جهة ثانية، ثم بينها وبين المنظمة الصهيونية من جهة ثالثة. وقد انتهى، في هذه المذكرة، الى ما هو شائن بالنسبة الى بريطانيا، ومجحف بحق العرب، إذ اعترف «أن الوفاء بجميع الوعود التي صرحنا بها وأعلناها أمر لا يمكن تحقيقه، أولاً: لأنها وعود يناقض بعضها بعضاً، وثانياً: لأنها تناقض الحقائق»، ولم يتورع عن أن ينقض كل وعود حكومته للعرب فيقترح «الإبقاء على المبادئ الأساسية التي تنطوي عليها اتفاقية سايكس-بيكو، أي أن يكون لفرنسا منطقة نفوذ في سوريا، ومنطقة نفوذ لبريطانيا تقع بين نهري دجلة والفرات، وأن يكون لليهود وطن في وادي الأردن»[٢١].

وازاء هذا الصراع المسعور بين الدولتين الحليفتين حول «الغنيمة السورية»، كان لا بد من أن يتدخل فيصل لمصلحة استقلال سوريا الذي وعدت به بريطانيا، فكتب الى «رئيس أركان القوات البريطانية في مصر» كتاباً (بتاريخ ٣١ آب/اعسطس عام ١٩١٩) جاء فيه: «إن أبي، استناداً الى هذه الوعود (وعود بريطانيا له من خلال رسائل السير هنري مكماهون) أعلن الثورة ضد الأتراك ...... وقَبِل أن يتحمل، عن طيب خاطر، جميع مسؤوليات الحرب. لقد كنا، نحن العرب، قبل ذاك مع الأتراك، غير أننا حاربناهم، ولم يكن في نيتنا أن نجزئ البلاد لتقتسمها فرنسا وبريطانيا، فتنال فرنسا منها نصيباً، وتنال بريطانيا نصيباً آخر»(٢٢).

إلاّ أنه، لم تكد رسالة فيصل تصل الى يد القائد البريطاني في مصر، حتى كان الاتفاق قد تم بين لويد جورج وكليمنصو، في اجتماع لهما بباريس، بتاريخ ١٣ أيلول، على «انسحاب الجيش البريطاني من كيليكيا وسوريا وجبل لبنان، في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩، ليحل محله الجيش الفرنسي في كيليكيا وعلى الشاطئ السوري، والجيش العربي في المدن الأربع: دمشق وحمص وحماة وحلب». وكان هذا الاتفاق «من أدهى الأمور وأخبثها» كما وصفه «وليم يايل» أحد أعضاء الوفد الأميركي في مؤتمر الصلح(٢٣).

ويذكر «امين سعيد» أن «لويد جورج» قدم الى الحكومة الفرنسية مذكرة بالاقتراحات التي وردت ضمن الاتفاقية، فقبلتها الحكومة الفرنسية وأعلنت، بتاريخ ١٥ منه، نص «الاتفاق العسكري»، وجاء فيه: «لقد قبل المسيو كليمنصو، باسم الحكومة الفرنسية، اقتراحات المستر لويد جورج بجلاء الجيش البريطاني عن سوريا وكيليكيا، واستبدال هذه القوى بجنود فرنسيين في كيليكيا وفي غرب خط سايكس-بيكو في سوريا. ومن المعلوم أن الحكومة

الفرنسية، بقبولها هذه الاقتراحات، لا تتعهد بقبول أي قسم آخر من المواد المقترحة في مذكرة المستر لويد جورج في ١٣ أيلول/سبتمبر سنة ١٩١٩، والخاصة باحتلال سوريا وفلسطين والعراق، الى أن يصدر القرار في قضية الانتداب. فالمؤتمر يسجل هذا الاتفاق بصفته تدبيراً عارضاً وموفقاً لتسوية الاحتلال العسكري لا غير، وهو لا يؤثر في حل القضايا الخاصة بالانتداب والحدود التي يجب النظر فيها باعتبارها جزءاً من قضية الصلح العامة مع تركيا»[٢٤]. وهكذا أبقت فرنسا قضية انتدابها على كامل سوريا مفتوحة الى حين اتفاق آخر، مع بريطانيا، يضع كامل سوريا، بما فيها سوريا الداخلية، تحت سلطتها، وفقاً لاتفاقية «سايكس-بيكو» نفسها.

وعلى هذا الاساس، دعا «لويد جورج» الأمير فيصلاً الى لندن لكي يقنعه بقبول الاتفاق الذي تم بينه وبين كليمنصو، واغتنم البطريرك الماروني «الياس الحويك» هذه الفرصة فقرر السفر، على رأس وفد من المطارنة، الى باريس، للطلب من حكومتها تنفيذ وعدها «بتكبير لبنان» أي ضم «الأقضية الأربعة، ومرافئ طرابلس وبيروت وصيدا وصور» الى جبل لبنان، وكان قد وجد الفرصة مواتية لذلك[٢٥].

الأمير فيصل، والجيش الشريفي، وسوريا، في هذه الفترة، من وجهة نظرٍ فرنسية:

في الفترة ما بين ٢٩ حزيران/يونيو و ٢٥ تموز يوليو عام ١٩١٩، قام ضابط فرنسي في سوريا (القومندان جيرار- Cdt. Gerard) برحلة استطلاعية في منطقة الحكم الإنكليزي-الشريفي في سوريا، وكتب تقريراً مفصلاً عن أوضاع هذه المنطقة رفعه إلى قيادته. ونقتطف، من هذا التقرير، أهم ما جاء فيه عن هذه الأوضاع:

«١- **الأمير فيصل**:

يستعد الأمير فيصل لمغادرة دمشق، في ١٥ آب/اغسطس الى باريس، لاستئناف المفاوضات المتعلقة بالانتداب على سوريا.

«حتى هذه الأيام الأخيرة، لا يبدو منظور هذه المفاوضات مشجعاً، فالاتفاق الفرنسي الإنكليزي المسبق وضع الأمير أمام حالةٍ واضحة تضطره الى الرضوخ للشروط التي فرضناها عليه، إلا أنه، بعكس ذلك، يحسب أنه يلعب على وتر الخصومة بين الدولتين الحليفتين، ويشجعه، على ذلك، حماسة الموظفين البريطانيين المحليين، لكي يضطرنا لمساومةٍ ينتظر أن يكون لها أفضل النتائج لجهة وضعه الشخصي(❖).

«يتصور الفرنسيون المقربون من الأمير أنه رجل ذكي ومستقيم وبعيد، تماماً، عن التعصب، إلا أنه شديد الطموح. وهو يدرك الفائدة من وصاية أجنبية على سوريا، حتى أنه قال: «يجب أن تكون خائناً أو مجنوناً لكي تتظاهر بأنك تؤمن أن بلادنا تستطيع أن تحكم نفسها بنفسها». إلا أنه يعتقد بأن هذه الوصاية يجب أن تكون بشكل مساعدةٍ مدفوعة، وليس بشكل حماية تحرمها من استقلالها. وهو يناضل، اليوم، لكي يحتفظ بوضعه في التعامل، كدولة، مع الدول، وهذا ما يفسر إيثاره تطوير حزبٍ معادٍ لفرنسا، فهو يعارض وجود وضعٍ مميزٍ لنا، ويزعم أنه يجود بحياته لأجل حقوقنا التاريخية، إلا أنه يريد أن يقنعنا بأنه، إذا ما رفضنا مساعدته وفقاً للشروط التي يفرضها، فلن يتردد في اللجوء الى إنكلترا أو أميركا.

«وإذ نأخذ عليه أنه لم يعمل على توجيه الرأي العام في بلاده الى جانبنا، كما سبق أن وعد خلال وجوده بباريس، يجيب الأمير أن فرنسا لم تتخذ،

(❖) بتاريخ ١٢ تموز/ يوليو، تبلغ فيصل مذكرة من قبل الحكومة البريطانية تعلن فيها عزوفها عن فكرة الانتداب على سوريا (التقرير).

تجاهه، الموقف الذي كان يأمل، وأنها رفضت إعلان استقلال سوريا الذي ارتبط به تجاه الشعب، وكذلك، إقامة الحكومات المحلية في المنطقة الغربية، وأنها استمرت في تشجيع النزعات الانفصالية في لبنان، وإيثار حركة الحكم الذاتي التي سوف تجعل من الصعب جداً، فيما بعد، إقامة سلطته على الساحل. وهذا هو اعتراضه الرئيسي، إذ يدرك، مع تأكيده على حرية العمل تجاه فرنسا، أن دعمها له ضروري لتحقيق الانتصار المعنوي على العنصر المسيحي، وأنه، بفضل ذلك، تحظى فرنسا، في البلاد، بهذا الوضع المميز الذي يرفض هو الاعتراف به.

«ولأجل هذا، اراد أن يستند الى حزب اسلامي قوي أعطاه، بنفسه، كلمة السر وهي: «الاستقلال التام، إذا أمكن، وإذا كانت الوصاية ضرورية، فلتكن لأميركا أو لإنكلترا، وليس لفرنسا في أي حال». وهو يعتقد أنه يمتلك الورقة الرابحة في صراعه مع الحزب المسيحي المحب لفرنسا، والذي نواجهه به.

«إن الأمير مقتنع بأن الرغبة الخفية لفرنسا هي ضد استقلال سوريا، وقد قال، في إحدى محادثاته الخاصة (مع مسؤولين فرنسيين): تعلمون أن شعور الكثير من الفرنسيين هو أن سوريا يجب أن تكون فرنسا جديدة، وأنهم يغذون، تجاهها، مشاريع استعمارية. واستطرد: لقد قال لي، في باريس، رجال سياسيون: نحن لا نستطيع قبول استقلال سوريا بسبب الانعكاسات التي يمكن أن تحصل في الجزائر وتونس.ثم اردف: إنكم ترون كل المسافة التي تفصلنا، وأنا أريد معونتكم، إلا أنني لا أقبل أبداً العبودية.

«وعندما عاد فيصل من باريس، في أيار/مايو (١٩١٩)، قدم نفسه بهالة بطل الاسلام التي أكسبته شعبية استثنائية. ومنذ ذلك الحين، تبدلت المشاعر، تجاهه، بشكل مقبول: فعند الغالبية من المثقفين العرب، برزت، من

جديد، مشاعر التحقير للبدوي، وأصبح الأمير، في نظرهم، ينتمي الى حضارة متخلفة تعود الى ما قبل قرون عديدة من تلك التي عرفتها المراكز الاسلامية الكبرى كدمشق وحلب، وهم يستقبلون، بقرف، فكرة أن يحكمهم هذا الذي يسمونه زعيماً للبدو، والأناس الواعون، من جهة أخرى، لا يظلون غير مبالين بالفوضى الإدارية التي استفحلت في كل الادارات، فهذه الأقلية تدرك أن عليها أن تدفع الثمن ذات يوم، وتتمنى، بحرارة، بسط حماية صارمة تجنبها العودة الى هكذا مفاسد.

«وتوجد فئة قليلة عددياً، إلا أنها مثقفة، وتزداد تدريجاً، وهي تنشر فكرة جمهورية اتحادية تؤمّن الحكم الذاتي الاداري للاقليات، المسيحية خصوصاً، ولا شك في أنه إذا قيض للرأي العام أن يفصح عن رأيه بكل حرية، فإن على فيصل أن يقاتل ضد اعداء جديين. إلا أنه، في الوقت الحاضر، بسبب الدعم الإنكليزي، ومع مجموعة الرقابة التي تنحاز، حصراً، الى صحافة حزبه، فهو لن يصطدم بأية معارضة يمكن أن تؤدي الى هزيمته.

«ولكي يضمن لنفسه شعبية سهلة، أثنى الأمير على المقاتلين، وخصوصاً البدو منهم، ومنحهم إعفاءات ضريبية واسعة، وإن تكن غير كبيرة. ولا شك في أن الأمير يعقّد الوضع، مستقبلاً، بسياسة المجاملة هذه التي ترفض أخذ ضرورات الاقطاع بالاعتبار، والتي ستجهد، بسببها، وصايتنا لإعادة الأهلين الى مبادئ أكثر صحة.

«وبالإجمال، فإن فيصلاً، الذي اعتبرناه، في فرنسا، رجلنا، وأنه سيكون معتمداً لسياستنا، ليس هو، في الوقت الحاضر، مرناً، وليس هو في قبضتنا، بل هو، في موقفه عموماً، ضد فرنسا، وذلك رغم التملقات العابرة، في الحساب بداية، ثم لأنه لا ينجو من تأثير محيط تمارس فيه الدعاية الإنكليزية بلا عقاب، إذ أن إعاناته المالية تأتيه من لندن، وأن القيادة العليا الإنكليزية لم

تتخلَّ عن سعيها لإفشال طموحاتنا في سوريا، حتى لو أن الأمير تخلى عن طموحاته فيها، وذلك بتشجيع تطلعاته نحو حكم ذاتي واسع.

«إن الأمير محب للإنكليز بصورة كاملة، رغم أنه أعلن عزمه على أن لا يكون فرنسياً ولا إنكليزياً، وإنما سوري فحسب، وإن من مصلحة إنكلترا أن تحافظ على موقع ابن الشريف الكبير هذا، حيث تأمل، بلا شك، أن تمارس، من خلاله، تأثيراً خفياً على سوريا التي ستوضع تحت انتدابنا.

«٢- الجيش الشريفي:

«إن الأمير فيصلاً، إن هو ظل رجلاً شريفا، منهمكاً بتأمين مصير أفضل لبلاده بالتبني (بالاختيار)، وفي الوقت نفسه، بمستقبله الشخصي، فهو محاط بصورة مؤسفة: إن المدير الرئيسي عنده (رضا باشا الركابي) الذي هو بمثابة وزير أول (رئيس للوزراء)، هو الشخصية المرموقة أكثر من سواه، كما أنه الأكثر عداءً لفرنسا، من حاشية من الانتهازيين السفهاء الذين يخبئون، تحت راية القومية، مؤامراتهم وفسادهم.

«إن مالية الأمير بحالة محزنة، فموردها الوحيد، تقريباً، هو الجعالة الشهرية الكريمة البالغة ١٤٠ ألف ليرة استرلينية، من الحكومة الإنكليزية، وهي إعانة موقتة ممنوحة بانتظار تنظيم الآلة الإدارية (للحكومة العربية)، وهي تبدو، في نظر الشريفيين، دخلاً دائماً عائداً للسخاء البريطاني، وكذلك فإنهم يرفضون أن لا يروا فيها أكثر من سلفةٍ سيتم تسديدها، آجلاً، من المالية العليا. وهناك تفسيرات لا تفتأ تتحدث عن فائدة أن يكون الانتداب، في المستقبل، لدولة «غنية» تصب مواردها الغنية، في الصناديق الفارغة لمختلف الإدارات. ويمكن لدعايتنا أن تستخدم استخداماً مفيداً، في هذا المجال، لكي تبدد الكثير من الأضاليل.

«من هذه الـ١٤٠ ألف استرلينية، يذهب نحو ٣٠ الى ٤٠ ألف ليرة للائحة المدنية للأمير، والتي تؤمن له وضعاً مادياً يحسده عليه غالبية ملوك أوروبا، أما الباقي فيسهم كله، تقريباً، في إنشاء الجيش الشريفي الجديد. لا يوجد، بالتالي، أية ميزانية موضوعة بجدية، بل يتم العيش يوماً فيوماً، وأما وزير المالية الحالي فهو مصري يدعى سعيد شكر باشا، وهو رجل شريف وذو قيمة لا تقبل المناقشة، إلا أنه ليس لديه القدرة على محاربة الهدر الحالي، ويفكر، جدياً، بالانسحاب. وأما مستشارنا المالي «السيد مولان M. Moulin» فهو لم يُستشر أبداً، لذا، فهو يتهيأ للاستقالة من وظائفه الوهمية، طالما أن السلطة المحلية لم تقبل أية مراقبة فعالة.

«الجيش هو الشاغل الكبير للأمير فيصل، الذي بادر الى الانخراط فيه، كمتطوع، وقد اغتاظ إذ رأى أن بادرته هذه لم تلق استجابة لدى الأعيان الدمشقيين. وهذا الجيش يتألف، حالياً، من ٤ آلاف جندي نظامي و٤ آلاف دركي (جندرمة)، وأما ملاكاته (كوادره) فهي مثقلة بـ١٥٠٠ ضابط عربي (بدوي) وسوري وعراقي يعيشون عالة على الخزينة الشريفية، بالإضافة الى حاشية الأمير.

«ثقافة جيش الأمير تركية، وسلاحه الموزر (Mauser)، وهو مجهز جيداً بفضل الجياد والبغال التي قدمتها له، بسخاء، القيادة البريطانية.

«ومما يؤسف له هو أن هذا الجيش الذي يجب أن يشكل، في نظر منظميه، قوةً تحسب لها فرنسا حساباً، يعتمد اعتماداً، بلا حدود، على القيادة البريطانية العليا، التي تمدّه بكل أنواع المعدات، وبالسلاح المحمول وبالرشاشات، وكذلك بالمدافع. وقد أدى الوضع المميز لهذا الجيش الى اعتراض الجنرال قائد الجيوش الفرنسية للمشرق (TFL) أمام الجنرال

أللنبي، مشيراً الى أنه، حتى لو أن الجيش الشريفي لم يشكل، أبداً، قوة عسكرية جدية، فإن سلاحه يمكن أن يسبب، من جراء عمليات الفرار، تعزيزاً لسلاح قبائل الداخل التي هي، أساساً، مجهزة بالبنادق والذخائر، وأن الدعم المقدم له من قبل السلطات البريطانية يعتبر عملاً غير ودي»[٢٦].

هذا ما جاء في التقرير، عن الأمير فيصل والجيش الشريفي، نقلناه بكامله، وسوف نتعرض، بإيجاز الى باقي ما ورد في هذا التقرير:

٣ – الدعاية العربية:

– يقوم «النادي العربي» بمهمة الدعاية العربية، وهو «أشبه بلجنة جامعة شعبية ذات تنظيم شبه رسمي، تنتشر فروعه في المدن الرئيسية الكبرى من سوريا، وهو الذي يعطى كلمة السر ضد فرنسا». وهو الذي وجه الموظفين والمواطنين أثناء قيام «اللجنة الأميركية» بتحقيقاتها، كما أنه هو الذي يوجه الصحافة العربية «شبه الرسمية، على حساب الحكومة الشريفية».

– تعتبر الصحافة في سوريا «عدونا الرئيسي» فهي تنشر كل الأنباء الضارة بفرنسا، وذلك باشراف من السلطات الإنكليزية وتشجيع منها، بينما تمنع «في بعض الوريقات التي نساعدها، المقالات القادرة على التأثير في الأذهان لمصلحتنا». ومن الدعايات السيئة التي تنشرها تلك الصحف ضدنا، أن فرنسا «لا تحمي الديانة الإسلامية» و«لا تحترم المرأة المسلمة»، وتقدم مثالاً على ذلك «الجزائر المستعبدة، حيث يئن المسلم تحت النير الأوروبي»، بينما تمجد «التحرّر الإنكليزي الذي يحترم العادات الإسلامية»، وتقدم «الوصاية الإنكليزية أو الأميركية كأنها أكبر سعادة يمكن أن تحدث لسوريا، إن لم يوجد الاستقلال التام»، وما أن يقع حادث بسيط في الساحل (بيروت وباقي مدن الساحل السوري) حتى تسرع الصحافة الى تشويه صورة فرنسا بسببه، ولا

يتورع بائعو الصحف عن أن ينادوا «فضيحة لسوء استعمال السلطة» من قبل فرنسا، وعندما نراجع الأمير فيصلاً فهو يرد بأنه، هو نفسه، «عرضة لمثل هذه الحملات في الدوريات المسيحية في بيروت ولبنان» وأنه «مستعد لوقف هذه الحملات ضد فرنسا، إن نحن أعطينا المثل».

- أنشأ الأمير «المؤتمر السوري»، والهدف الحقيقي لهذا المؤتمر هو نشر العداء ضد فرنسا، وقد انتخبَ هذا المؤتمر بأكثرية «٥٥ صوتاً ضد ١١ صوتا» وهو يناقش، حالياً. «دستوراً سوريا»، وهو كناية عن «نوع من البرلمان عاجز، وقاتم في اللامبالاة العامة».

- «اللامبـــالاة، هذا ما يميز موقف الجماهير»، هذه الجماهير التي «لم تعد تتحرك إلا بتحريض من حزب الموظفين» .... أما نحن «فلدينا، الآن، أنصار جديون في الطبقة البورجوازية والتجار»، هذه الطبقة التي تطالب «بالنظام والأمن، قبل كل شيء». وإذا لم يكن أحد «يعلن صراحة» أنه معنا، فـــذلك لأن هـذا الشـعب «ضـعيـف، ولا شـكل لـه، ومـتـجـرد، بـالـكـامـل، مـن الشـجـاعـة الـمـدنـيـة». ولـهـذا، فـإنـنـا لا نـجـد، فـي سـوريـا «طـبـائـع ذات عـزيـمـة ونشاط» يمكنها أن تقاتل «ضد الحزب الحكومي الذي يمسك بالسلطة، والذي يتجاوزها، في كل مناسبة»، وهكذا، فإن المـيـدان «متروك لممارسي الصراخ والضجيج».

٤ – الدعاية الإنكليزية:

- يرى كاتب التقرير أن أوامر التحريض على فرنسا تصدر من لندن، وأن الملهم الرئيسي لهذا التحريض، في سوريا، هو «الجنرال كلايتون، رئيس الدائرة السياسية في المقر العام الكبير "Grand Quartier Général"، وأما العملاء المحليون فهم: «ضباط المخابرات في أركان جيش الاحتلال، وفي

المنطقة الشرقية: مجموعة عمال الارتباط مع السلطة الشريفية، ورؤساؤها في دمشق وحلب (الكولونيل كورنواليس والكولونيل برايتون)».

- كان التكتيك المتبع (في السياسة البريطانية في سوريا) «إهمال العنصر المسيحي ... باستثناء بعض المجموعات من حزب الروم الأرثوذكس العامل بوحي من بطريركيتهم»، بينما يهتمون بالعنصر المسلم «وخصوصاً في المراكز الكبرى، دمشق وحلب»، ولا نستطيع «مقاتلتهم بأسلحة متساوية» بسبب أن ليس لدينا سوى «عدد قليل من العملاء الفرنسيين»، وهذا ما اتاح لهم المطالبة، عند وجود اللجنة الأميركية، «بالاستقلال المطلق، مع وصاية أميركية أو إنكليزية، إذا كان ذلك ممكناً، وفي أية حال، ليست فرنسية».

- وينسب كاتب التقرير دوراً للصحف المصرية التي «تمتدح، منذ عدة شهور، الوصاية الأميركية». كما يتهم السلطات (الشريفية)، في سوريا، بأنها كانت تلاحق، قبيل وصول اللجنة الأميركية، عملاء فرنسا الذين يتجولون «ويجمعون التواقيع»، لمصلحتها، حتى أنها أوقفت عدداً منهم «في حلب ...... ولأسباب تافهة جدا»، وكذلك في «بعلبك» حيث «ضرب زعيم متوالي وأوقف، لأنه كان يحمل لوائح بأصوات ٢٥ قرية تطالب بالوصاية الفرنسية». وفي حمص، «تدخل الإنكليز، أنفسهم، ليساعدوا الشريفيين». ويعدد كاتب التقرير حالات أخرى ينسب فيها تدخل السلطات الشريفية، وكذلك الإنكليز، ضد فرنسا، حتى أن «الجنرال أللنبي، استدعى عميلنا في حلب، متهماً إياه بأنه يحيك مؤامرات سياسية، إلا أنه، في الحقيقة، كان جيداً، وقد خدم القضية الفرنسية بنشاط بالغ».

- ويتهم كاتب التقرير إنكلترا والشريفيين بنشاطهم البالغ لمنع الأهلين من إبداء رغبتهم في انتداب فرنسي، مستخدمين كل الوسائل، حتى غير الأخلاقية منها، للوصول الى أهدافهم، وذلك ما أثّر على الأفكار «تأثيراً سيئا»

حتى أن «الوصاية الفرنسية التي كانت مقبولة، فوراً، أثناء الهدنة، لا تجد، اليوم، الإجماع نفسه».

- ويعزو كاتب التقرير هدف إنكلترا من معارضتها لفرنسا في سوريا الى انها تريد أن تضع في طريقها، مستقبلا «الصعوبات السياسية والعسكرية التي تشغلها، جدياً، في سوريا، على مدى عدة سنوات، خصوصاً أنهم (أي الانكليز) يأملون في إقامة حكومة شريفية قوية ضدنا، معتمدين، في الظاهر على الرأي العام، إلا أنهم يفرضون علينا تنازلات تجاه الأمير، وذلك عندما بدأت المفاوضات بشأن انتدابنا، مما يضعف نفوذنا على السلطة الشريفية، ويحفظ لفيصل تأثيراً خفياً يسمح لهم أن يمارسوا، من خلاله، تأثيراً على سوريا».

٥ – اللجنة الأميركية:

- ويتحدث كاتب التقرير عن اللجنة الأميركية (لجنة كينغ-كراين) في سوريا، مبدياً ملاحظات عديدة حول عمل اللجنة، ملاحظاً أنها تجولت في سوريا «من الجنوب الى الشمال، عبر فلسطين»، أي في المناطق التي تطالب فرنسا بالوصاية عليها، دون أن تصل الى «البصرة وبغداد والموصل» حيث ستكون الوصاية بريطانية، وحيث «تلاقي بريطانيا معارضة شديدة في أوساط الأهالي». وهو يتهم أعضاء اللجنة «مبعوثي الرئيس ولسون» بالانحياز، وذلك لأنهم قبلوا «منذ البدء، أن ينضم إليهم، طوال مدة جولتهم، وكمرافق رسمي، السكرتير العسكري الخاص للجنرال أللنبي، الكولونيل ولسون» الذي «لم يتورع عن أن يحرض الشخصيات التي يشتبه بعدائها لفرنسا على عقد اجتماعات سرية»، كما كان «يعطي كلمة السر للجمعيات الاسلامية». ولم يسلم من اتهاماته كل أعضاء اللجنة ومنهم: النقيب تال Tale (امين سر اللجنة)، حتى أن باقي الأعضاء، ومنهم اثنان من الطائفة البروتستانية، «لم ينجوا من الشك

المنطقة الشرقية: مجموعة عمال الارتباط مع السلطة الشريفية، ورؤساؤها في دمشق وحلب (الكولونيل كورنواليس والكولونيل برايتون)».

- كان التكتيك المتبع (في السياسة البريطانية في سوريا) «إهمال العنصر المسيحي ... باستثناء بعض المجموعات من حزب الروم الأرثوذكس العامل بوحي من بطريركيتهم»، بينما يهتمون بالعنصر المسلم «وخصوصاً في المراكز الكبرى، دمشق وحلب»، ولا نستطيع «مقاتلتهم بأسلحة متساوية» بسبب أن ليس لدينا سوى «عدد قليل من العملاء الفرنسيين»، وهذا ما اتاح لهم المطالبة، عند وجود اللجنة الأميركية، «بالاستقلال المطلق، مع وصاية أميركية أو إنكليزية، إذا كان ذلك ممكناً، وفي أية حال، ليست فرنسية».

- وينسب كاتب التقرير دوراً للصحف المصرية التي «تمتدح، منذ عدة شهور، الوصاية الأميركية». كما يتهم السلطات (الشريفية)، في سوريا، بأنها كانت تلاحق، قبيل وصول اللجنة الأميركية، عملاء فرنسا الذين يتجولون «ويجمعون التواقيع»، لمصلحتها، حتى أنها أوقفت عدداً منهم «في حلب ...... ولأسباب تافهة جدا»، وكذلك في «بعلبك» حيث «ضرب زعيم متوالي وأوقف، لأنه كان يحمل لوائح بأصوات ٢٥ قرية تطالب بالوصاية الفرنسية». وفي حمص، «تدخل الإنكليز، أنفسهم، ليساعدوا الشريفيين». ويعدد كاتب التقرير حالات أخرى ينسب فيها تدخل السلطات الشريفية، وكذلك الإنكليز، ضد فرنسا، حتى أن «الجنرال أللنبي، استدعى عميلنا في حلب، متهماً إياه بأنه يحيك مؤامرات سياسية، إلا أنه، في الحقيقة، كان جيداً، وقد خدم القضية الفرنسية بنشاط بالغ».

- ويتهم كاتب التقرير إنكلترا والشريفيين بنشاطهم البالغ لمنع الأهلين من إبداء رغبتهم في انتداب فرنسي، مستخدمين كل الوسائل، حتى غير الأخلاقية منها، للوصول الى أهدافهم، وذلك ما أثّر على الأفكار «تأثيراً سيئا»

حتى أن «الوصاية الفرنسية التي كانت مقبولة، فوراً، أثناء الهدنة، لا تجد، اليوم، الإجماع نفسه».

- ويعزو كاتب التقرير هدف إنكلترا من معارضتها لفرنسا في سوريا الى انها تريد أن تضع في طريقها، مستقبلا «الصعوبات السياسية والعسكرية التي تشغلها، جدياً، في سوريا، على مدى عدة سنوات، خصوصاً أنهم (أي الانكليز) يأملون في إقامة حكومة شريفية قوية ضدنا، معتمدين، في الظاهر على الرأي العام، إلا أنهم يفرضون علينا تنازلات تجاه الأمير، وذلك عندما بدأت المفاوضات بشأن انتدابنا، مما يضعف نفوذنا على السلطة الشريفية، ويحفظ لفيصل تأثيراً خفياً يسمح لهم أن يمارسوا، من خلاله، تأثيراً على سوريا».

٥ – اللجنة الأميركية:

- ويتحدث كاتب التقرير عن اللجنة الأميركية (لجنة كينغ-كراين) في سوريا، مبدياً ملاحظات عديدة حول عمل اللجنة، ملاحظاً أنها تجولت في سوريا «من الجنوب الى الشمال، عبر فلسطين»، أي في المناطق التي تطالب فرنسا بالوصاية عليها، دون أن تصل الى «البصرة وبغداد والموصل» حيث ستكون الوصاية بريطانية، وحيث «تلاقي بريطانيا معارضة شديدة في أوساط الأهالي». وهو يتهم أعضاء اللجنة «مبعوثي الرئيس ولسون» بالانحياز، وذلك لأنهم قبلوا «منذ البدء، أن ينضم إليهم، طوال مدة جولتهم، وكمرافق رسمي، السكرتير العسكري الخاص للجنرال أللنبي، الكولونيل ولسون» الذي «لم يتورع عن أن يحرض الشخصيات التي يشتبه بعدائها لفرنسا على عقد اجتماعات سرية»، كما كان «يعطي كلمة السر للجمعيات الاسلامية». ولم يسلم من اتهاماته كل أعضاء اللجنة ومنهم: النقيب تال Tale (امين سر اللجنة)، حتى أن باقي الأعضاء، ومنهم اثنان من الطائفة البروتستانية، «لم ينجوا من الشك

بأنهم حبذوا ترشّح دولة بروتستانتية، موجهين ضربة شديدة للكاثوليكية الرومانية التي لا تنفصل عن الشرق، من حيث التأثير الفرنسي، بسبب عمل إرسالياتنا».

- ويتحدث كاتب التقرير عن أن اللجنة، في بيروت، لم تأخذ، بالاعتبار، اللائحة التي قدمها «المندوب السامي الفرنسي» فحسب، والتي تمثل «مجموعة الاراء المحلية»، بل إنها تسلمت لائحتين، من الإنكليز والشريفيين، لم تتضمن سوى «من هم من حزبهم»، وهكذا فان اللجنة الأميركية كرّست معظم وقتها لمقابلة الشخصيات الواردة في اللوائح الثلاث، وبالنتيجة، استقبلت الشخصيات «الرافضة للانتداب الفرنسي، ولم تمنح أصدقاءنا سوى وقت غير كافٍ إطلاقاً، كما أنها رفضت استقبال بعض المجموعات» المؤيدة لنا (كالمحامين مثلاً). ويتهم اللجنة بأنها لم تخصص «لجبل لبنان» الوقت الكافي، خصوصاً أن الموارنة (وهم مؤيدون لفرنسا) يشكلون ثلثي سكانه.

- وأخيراً، يرى كاتب التقرير أن النتيجة، في محصّلتها النهائية، كانت مرضية لفرنسا:

- ففي فلسطين، طالبت الأحزاب، بصورة عامة، بالالتحاق «بسوريا الكبرى» ورفضت «وصاية بريطانيا».

- وفي دمشق، طالب «الأعيان» بوصاية فرنسية.

- وهكذا في حلب، وخصوصاً زعماء قبائل «عنزة» البدوية.

- وفي سنجق «اسكندرون» كان هناك اجماع، من كل الأحزاب، بالمطالبة بفرنسا.

- وفي كل مكان، صوّت المسيحيون لصالح فرنسا، وهم يشكلون ثلث عدد سكان سوريا. ويختم بقوله: «هذا نجاح، إذا ما فكرنا بالجهود التي بذلت، وبالمال الذي انفق، منذ عدة شهور، لتأليب الرأي العام ضدنا».

٦-اعتبارات جغرافية:

يقول كاتب التقرير: «اليوم، لا يعترض أحد على العقبة الرئيسية في الاتفاق الفرنسي البريطاني بتاريخ ٩ أيار/مايو عام ١٩١٦، وهي التجزئة التي تعرضت لها سوريا».

- يعتبر لبنان «واجهة سوريا على البحر» لذا، فهو « لا يستطيع تقبّل نظام سياسي مختلف عن (ذلك الذي هو) داخل البلاد».

- «مناطق حلب ودمشق محكومة بهذا الحاجز الجغرافي الذي يشكل الكتلة الجبلية اللبنانية» وهو ما لا يتيح لتلك المناطق بالنفاذ على البحر، إلا «بمنافذ صعبة». وهكذا، «تصبح تلك المناطق معزولة تماماً إذا ما تخلص المسيحيون، أسياد تلك المنافذ، من رقابة حكومة دمشق».

- من جهة أخرى، فإن لبنان «المنطقة القاحلة والفقيرة، لا تستطيع أن تعيل سكانها بدون مساعدة من السهول الخصبة في البقاع»، ولأجل ذلك، سافر البطريرك الماروني ومطران الروم الكاثوليك في زحلة، الى باريس بهدف «تحريك قضية لبنان الكبير الذي يضم بعلبك ورياق» بحيث يصبح قادراً على «كفاية نفسه... ولا يبدو أنه يجب علينا أن نشجـع اللبنانيين في هذا الاتجـاه، ولكن ... سيكون من الصعب أن نجد صيغـة تنظم علاقاتهم بالحكومة المركزية (التي يجب أن تكون عربية مسلمة) بشكـل يمنحهم أوسع استقلال ذاتي، وهذا الاستقلال الذاتي يجب أن يكـون تاماً في الموضوع الإداري، لأنه من غير الوارد أن تضيَّق الامتيـازات التي حصل اللبنانيـون عليها منذ نصف قرن، بمساعدتنا، والتي احترمها الاتراك حتى دخولهم الحرب».

- «طلبت فلسطين الالتحاق بسوريا الكبرى، وهذه النتيجة الممتعة تتضمن رد فعل ضد المشروع الصهيوني الذي لا يستطيع الشعب، بأكثريته

المسلمة والمسيحية، قبوله»، كما أن ذلك يعتبر «اعتراضاً مقنعاً على الاحتلال الانكليزي الذي أصبح منبوذاً، في القدس كما في العراق»، ففلسطين «هي امتداد لسوريا، اقتصادياً وجغرافيا»، كما أن «ميناء دمشق، ليس بيروت، بل حيفا الذي لا يفصله عنها (عن دمشق) أي حاجز جبلي»، ثم إن «حماية المسيحيين التي نضطلع بها، في الشرق، تدفعنا للمطالبة بالأماكن المقدسة كجزء لا يتجزأ من إرثنا التاريخي».

- يطالب كاتب التقرير بأن تظل «الموصل» و «جبال كردستان» تابعة لسوريا (ضمن خارطة الانتداب الفرنسي)، وذلك لغنى هذه المناطق بالمعادن «من كل نوع»، وبالفحم، والنفط، وبمختلف أنواع الحبوب والمواشي، بالإضافة الى «تأثيرنا المعنوي» الذي يعود لقرون خلت.

- وأخيراً، يقول كاتب التقرير: «لقد آن الأوان لكي نفتح أعيننا ونصرّ على أن مصير الموصل لا يمكن أن يكون منفصلاً عن سوريا. وإذا استطعنا إقناع الأمير فيصل بأن يتخلى عن لعبة التأرجح التي يلعبها، ويتبنى علاقة صداقة مع فرنسا، فإنه يستطيع أن يساعدنا في هذا المطلب الذي هو من حقوقنا. إنه فطن، كفاية، لكي يرغب في مدّ إمبراطوريته المستقبلية حتى الحدود القصوى لبلاد العرب، على الأقل، في الحدود التي تسمح لنا بها اتفاقية ١٩١٦»[٢٧].

- الأمير فيصل، من جديد، في سوريا:

قبيل سفره الى اوروبا، وبتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩، استقبل الأمير مبعوثي اللورد أللنبي: الكولونيل «ماين هيرزاكن» الانكليزي، والنقيب «كولوندر» الفرنسي، وكانا يحملان له إنذاراً من «أللنبي» يتضمن ما يلي:

«١ - تعلن بريطانيا أنها ترفض الانتداب على سوريا بأي شكل كان.

«٢ - تؤيد بريطانيا فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

«٣ - تقاوم بريطانيا فكرة إنشاء حكومة تخالف رغبات الشعب السوري.

«٤ - لما كان المارشال أللنبي هو المسؤول عن أمن هذه البلاد أمام المجلس الأعلى (لجمعية الأمم) فهو عازم على إعادة الأمن الى نصابه عند حدوث اضطراب وقلاقل»[٢٨]. وقد احتج فيصل على هذا الإنذار، إلا أن احتجاجه ذهب أدراج الرياح، وهذا ما زاد الأمير أصراراً على السفر الى لندن وباريس لمعالجة الموضوع مع ذوي الشأن فيهما، بعد أن طلب منه وزير الخارجية البريطانية موافاته بباريس لمعالجة المسألة السورية، وكان «لويد جورج» قد وصل إليها بتاريخ ٥ أيلول «للتفاهم مع كليمنصو حول سوريا». وتذكر جريدة «لوماتان Le matin» الفرنسية أن إنكلترا «مصممة على عدم قبول انتداب أو وصاية على سوريا، لأنها تعتبر حقوق فرنسا راسخة فيها لا تقبل الإلغاء»، وسيكون رئيس الوزارة البريطانية مع مثيله رئيس الوزارة الفرنسية بانتظار الأمير لمعالجة هذه المسألة[٢٩].

قرر الأمير فيصل، إذن، تلبية دعوة رئيس الوزارة البريطانية، فوصل الى لندن بتاريخ ١٨ أيلول/سبتمبر (١٩١٩) حيث عقد اجتماعاً مع «لويد جورج» أطلعه هذا الأخير، خلاله، على اتفاقية ١٣ أيلول بينه وبين كليمنصو. وكان من الطبيعي أن يرفض فيصل هذه الاتفاقية، بل ويحتج عليها، قائلاً للويد جورج: إن العرب «يعارضون، بشدة، أي تقسيم يتناول الأرض العربية، مهما يكن شكل هذا التقسيم، وإن السوريين لا يقبلون تقسيم سوريا، فضلاً عن أنهم لا يعترفون لفرنسا بأية حقوق في سوريا تخولهم حق الانتداب عليها»[٣٠]. ولكن هذا

الرفض لم يثن «لويد جورج» عن عزمه على تنفيذه، خصوصاً أنه، قبل وصوله الى لندن بيوم واحد، وبتاريخ ١٧ أيلول، صدر، في باريس، بلاغ رسمي يؤكد تقيد الدولتين بالاتفاق، وقد جاء فيه: «تقرر، في الاتفاق الذي عقد بشأن الحلول محل الجنود البريطانيين في سوريا وكيليكيا، أن تترك، من الآن، المدن الأربع، وهي دمشق وحمص وحماة وحلب، خارج منطقة الاحتلال العسكري الفعلي». وكان الثمن الذي انتزعته بريطانيا، من فرنسا، لقاء هذا الاتفاق، إقرار فرنسا بما يلي:

«١ - عدم المطالبة بإدخال الموصل ضمن الحدود السورية.

«٢ - عدم المنازعة في تقرير مصير فلسطين، أي أن تكون لبريطانيا.

«٣ - عدم المنازعة في وضع العراق تحت الانتداب البريطاني.

«٤ - إبقاء مقاطعة شرق الاردن (وكانت يومئذ جزءاً من سوريا) تحت الاحتلال البريطاني»[٣١].

وفي التفاصيل، قضى الاتفاق بانسحاب الجيش البريطاني من كيليكيا ومن المنطقتين الشرقية والغربية من سوريا (أي من سوريا الداخلية وسوريا الساحلية) على أن يحل الجيش الفرنسي محله. وكان ذلك يعني أن تحتل الجيوش الفرنسية «أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا» وهي «الأقضية الأربعة» الملحقة «بالمنطقة الساحلية» التي ستكون تحت الانتداب الفرنسي، وفقاً لاتفاقية «سايكس-بيكو»، والتي ستضم الى «لبنان الكبير» فيما بعد، على أن تظل «المنطقة الداخلية» من سوريا (وهي المدن الأربع الكبرى في سوريا الداخلية)، موقتاً، تحت سلطة الأمير فيصل.

كان الاتفاق قد تم، إذن، بين فرنسا وبريطانيا، على مصير سوريا، قبل وصول فيصل الى لندن، حيث قدم له «لويد جورج» المذكرة التي قدمها الى كليمنصو بتاريخ ١٣ أيلول والتي تم الاتفاق على اساسها. ولم يستطع فيصل

أن يغيّر أي حرف من هذا الاتفاق، رغم احتجاجاته المتكررة، ففي ٢١ أيلول، أرسل فيصل الى لويد جورج «رسالة مطوّلة» يعلّق فيها على هذه المذكرة، مبيناً، في رسالته، مخاطر تنفيذ هذا الاتفاق على سوريا، ومطالباً بإلغائه، ومتسائلاً: «إذا كان لا بد من انسحاب الجيوش البريطانية من سوريا، فلماذا لا تنسحب، أيضاً، سائر الجيوش الأوروبية، وتترك المسؤولية للحكومة العربية المستعدة لقبول تلك المسؤولية لدى الحلفاء والدول المشتركة معهم، لحماية الأمن العام في البلاد، ريثما يبرم مؤتمر السلام قراره بشأن مصير سوريا؟»(٣٢).

وفي الثالث والعشرين من الشهر نفسه، أي بعد يومين من رسالته الأولى الى لويد جورج، أرسل فيصل إليه رسالة ثانية يطلب منه فيها أحد أمرين:

١- «إما إعادة السواحل الى الجيوش العربية كما كانت عليه الحال في أوائل الاحتلال، وهي تتولى مسؤولية الأمن وحماية البلاد الى أن تبرم النهاية.

٢- «وإما إبقاء الحالة على ما هي عليه الآن الى الحين المذكور»(٣٣).

وفي رسالة ثالثة، الى لويد جورج نفسه، بتاريخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر (١٩١٩)، طلب الأمير من رئيس الوزارة البريطانية، بعد أن أعاد عليه شرح المخاطر التي سوف يسببها تنفيذ الاتفاق المذكور (اتفاق باريس):

«١- إلغاء القرار الباريسي، أو في الأقل، إرجاء العمل فيه.

«٢- أن تعرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية، بدون تأجيل، والنظر فيها من قبل المؤتمر بأجمعه، أو من لجنة أخرى فرعية يعينها المؤتمر، وتؤلف من أعضاء بريطانيين وفرنسيين وعرب، تحت رئاسة أحد الأميركيين، للبحث في هذه المسألة الخطيرة، ولتقديم قرار، عن ذلك، الى مؤتمر السلام»(٣٤).

وكان جواب «لويد جورج» على مطالب فيصل مخيباً للآمال وناقضاً لكل العهود التي كانت بريطانيا قد قطعتها للعرب. ففي ٩ تشرين الأول/اكتوبر (١٩١٩) أرسلت وزارة الخارجية البريطانية الى الأمير فيصل مذكرة تردّ فيها على ملاحظاته التي وردت في رسائله الثلاث السابقة، منهية، بذلك، الجدل الذي ساد بين بريطانيا والأمير بشأن سوريا، وقد وقّع المذكرة «اللورد كرزون أوف مدلتون» وكيل الوزارة الخارجية في الحكومة البريطانية.

ناقشت هذه المذكرة ملاحظات الأمير حول الاتفاق، واستعادت الحوار الذي كان قد جرى في مراسلات الشريف حسين ومكماهون قبيل ثورة الشريف عام ١٩١٦، وبيّنت، من خلال هذه المراسلات، أنها لم تكن لتلتزم بكل مطالب الشريف، وأن عليها أن تراعي مصالح حليفتها فرنسا، واستنتجت منها أمرين:

«الأول: إن الحكومة البريطانية مرتبطة، بمواثيقها مع الملك حسين، أن تعترف بتأسيس مملكة عربية مستقلة تشتمل حدودها على المدن الأربع، وهي: الشام (دمشق) وحماة وحمص وحلب.

«والثاني: إن الحكومة البريطانية قد أوضحت، بلا إبهام، لجلالة والدكم، قبل دخول العرب في الحرب، أنها تعتبر أن لفرنسا حقوقاً خاصة في البقاع الواقعة الى غرب هذه المدن الأربع»(٣٥).

وبعد أن تسرد المذكرة الاسباب التي من أجلها قررت بريطانيا سحب جيوشها من سوريا (الداخلية والساحلية)، وتعزو سبب ذلك الى التكاليف الباهظة التي يتطلبها بقاء الجيش في مواقعه في هذا البلاد، تكرر رفضها لأي انتداب، من قبلها، على سوريا، وتسعى الى تبرير موافقة بريطانيا على احتلال فرنسا لسوريا بقولها: «أما فيما يتعلق باحتلال فرنسا لبقية سوريا، فهي تسأل سموكم أن تذكروا أن العرب مدينون بنيل حريتهم، بدرجة عظمى، للضحايا

العظمى التي تكبدتها الأمة الفرنسية في هذه الحرب»، مذكرة بأنه، وإن لم تكن فرنسا قد ضحت بجنودها في ميادين القتال في الشرق (في سوريا وسواها) فإنها «في ميادين الحرب الحيوية في أوروبا، قد خسرت مليوناً وأربعماية ألف جندي»، ولأجل ذلك، «فحكومة جلالة الملك تأمل من سموكم أن ترضوا بالاقتراحات التي بيّنتها في مذكرتها عن احتلال سوريا ريثما يتم الصلح مع تركيا» كما انها (أي حكومة جلالة الملك) «لا تشك أبداً في أن أحسن الطرق للشعب العربي هو أن يقبل التدبير الموقت المقترح»[٣٦].

ولم تكتفِ وزارة الخارجية البريطانية بهذه المذكرة للرد على رسائل الأمير، بل إن «لويد جورج» نفسه، بعث، بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (١٩١٩)، برده على رسالة الأمير الثالثة (المؤرخة في ٩ تشرين الأول، والتي يطلب فيها «إلغاء القرار الباريسي أو إرجاء العمل فيه، وعرض المسألة كلها على مؤتمر السلام»)، مؤكداً ما ورد في مذكرة اللورد كرزون للأمير، ومشيراً الى أنه يستحيل على الحكومة البريطانية «أن تسحب الاقتراحات التي أبدتها للعمل في القضية السورية» بحيث يتم تأجيلها «الى أن يفصل فيها مؤتمر السلام»، ثم يقترح بأن تدبّر الحكومة البريطانية اجتماعاً بين الأمير فيصل «ومفوض فرنسي وأميركي وبريطاني، لتسوية القضايا المتعلقة بالانسحاب المنوي للجيوش البريطانية، في أول تشرين الثاني، على أحسن طريقة حبية مرضية للجميع»، ويحدد لويد جورج، في الرسالة نفسها، موعداً للقاء الأمير في وزارة الخارجية البريطانية «نهار الأثنين المقبل، الساعة الرابعة»[٣٧].

ومهما يكن من أمر الاجتماع الذي حدده لويد جورج لفيصل، في رسالته الأخيرة، وسواء تم هذا الاجتماع أم لا (ولم نتبين ذلك في أي مصدر)، فقد رد الأمير على الرسالة الأخيرة للويد جورج (بتاريخ ١٠ تشرين الأول) برسالة جوابية، بتاريخ ١١ منه، ذكّره فيها «بتصريح أللنبي وبرسالة ١٦ حزيران/يونيو

عام ١٩١٨ التي انكرت وجود اتفاقية سايكس-بيكو، وبتصريح ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨ (الذي أصدرته بريطانيا وفرنسا مجتمعتين، وجاء فيه أنهما حاربتا لأجل تحرير الشعوب «تحريراً تاماً نهائياً، وإقامة حكومات وإدارات وطنية» في البلدان المحررة)، ومناشداً إياه، «باسم الإنسانية، وباسم السلم العام، وباسم الأمة العربية، وباسم المصالح الكثيرة التي لبريطانيا العظمى وفرنسا في العالم الشرقي»، أن يلغي الترتيبات الأخيرة، أو أن «تنسحب القوات الفرنسية من الساحل عند انسحاب القوات البريطانية من الداخل»، كما أبدى فيصل، في الرسالة نفسها، استعداده للاجتماع بممثلين عن «بريطانيا وأميركا وفرنسا، لبحث موضوع الانسحاب» كما اقترح لويد جورج في رسالته الأخيرة، «إذا ظلت الحكومة البريطانية مصممة على قرارها»[٣٨].

وكان واضحاً أن بريطانيا لن تتزحزح عن قرارها قيد أنملة، ولن تُغضب حليفتها فرنسا التي، على ما يبدو، قد صعّدت من وتيرة حنقها على الموقف البريطاني من أطماعها في سوريا، خصوصاً أنها تعتبر «أن قاعدة التفاهم الوحيدة» بينها وبين بريطانيا هي «اتفاقية سايكس-بيكو» (كما جاء في جواب كليمنصو على المذكرة البريطانية)[٣٩]. وقد بدا ذلك واضحاً لفيصل الذي يئس من «حوار الطرشان» مع الحكومة البريطانية، وكان قد مكث في لندن أكثر من شهر، فغادرها الى باريس (في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٩) حيث قرر الاتصال بكليمنصو وبذل مساعيه معه لعله يزحزحه عن موقفه، ولكن الأمير لم يكن في وضع يمكنّه من إقامة حوار متساوٍ مع فرنسا، بعد أن تخلت عنه أميركا وحليفته الأساسية بريطانيا. وهكذا، ما أن وصل فيصل الى باريس حتى تعرض، هو والعرب والإنكليز، لحملات عنيفة من الصحف الفرنسية، حتى أن أحداها كتبت، يوم وصوله الى باريس، أنه «لا بد لفرنسا من احتلال المدن (السورية) الأربع، ولا حق لفيصل أن يكون فيها، وإذا كانت بريطانيا تريد

إعطاء مملكة لفيصل، فلتضعه في بغداد»[٤٠]. بهذا المنطق، وبهذه الصورة، استقبل فيصل (الأمير العربي، وحليف فرنسا وبريطانيا) في باريس.

ومع ذلك، ما أن وصل فيصل الى باريس حتى قدّم لكليمنصو مذكرة جاء فيها أنه يطمح الى «التوفيق بين حقوق العرب ومصالح الحلفاء المشتركة»، وأنه وقومه، باعتبارهم أصدقاء لفرنسا، يطلبون من كليمنصو «أن يوافق على اقتراحه الرامي الى تأليف لجنة مختلطة تنظر في أمر الجلاء عن سوريا كلها»[٤١]. وفي ٢٢ تشرين الأول، اجتمع فيصل بكليمنصو، ثم عاد فقدم إليه (بتاريخ ٢٥ تشرين الأول) مذكرة ثانية جدد فيها طلبه تشكيل «لجنة مختلطة» تكون مهمتها «درس طريقة الانسحاب، وتأليف إدارة موقتة تكفل وحدة البلاد، وتؤمن الإتساق الإداري بين المناطق المحتلة، وتحفظ حقوق الأهلين»[٤٢]. وبانتظار أن يتلقى رد كليمنصو على رسالته، كتب فيصل الى أبيه «الملك حسين» رسالة تنضح باليأس البالغ من الحلفاء، إذ جاء فيها أن بريطانيا «قد تركت سوريا للفرنسيين، وأن لا فائدة محسوسة منها ...»، وأنها «استخدمتنا لمصالحها وتركتنا»، وأنه أصبح واثقاً من أن بريطانيا لم تعد تقف الى جانبه «بل إنها ستقول: أخذت حصتي من المغنم، وذلك ما تريد فعله في سوريا». ثم خلص الى أنه سوف يسعى للتفاهم مع فرنسا لعلها ترضى بتشكيل اللجنة التي طالب بها في رسالته الى كليمنصو،كما سيسعى الى قبول اقتراحه الداعي الى «تكليف حكومتي فرنسا وإنكلترا، معاً، الاعتراف بحكومة، أو حكومات عربية، يرأسها زعيم عربي واحد يكفل الوحدة»، وقال فيصل إنه «لا يجد أفضل من هذه السياسة، بعد أن نفض الإنكليز أيديهم من العرب، وبعد تخلي الأميركان»، وهذا ما «أضرّ بنا كثيراً، وكان السبب في وقوعنا في هذا المأزق الحرج»[٤٣].

وكما كان متوقعاً، جاء رد كليمنصو على رسالة فيصل مخيباً لآمال هذا الأخير، إذ رد عليه بأسلوب فظ فيه الكثير من الإدعاء والغرور والتعنت والصلف والاستخفاف بالحليف العربي الذي جاء مستجدياً عطف الحلفاء الذين تنكروا لما قدمه لهم من العون والمساعدة في حربهم ضد أعدائهم، فقال كليمنصو، في رده، إن العسكريين الفرنسيين «يعرفون كيف يفرضون النظام في المناطق التي سيحتلونها بدل الإنكليز، وإن القوات الفرنسية مستعدة لمديد العون لفيصل إذا عمل المهيجّون على العبث بالاستقرار»، رافضاً، رفضاً باتاً، فكرة تشكيل اللجنة التي اقترحها فيصل، ومنذراً بأنّ «لجوء العرب الى إثارة القلاقل سيلحق الضرر بهم»(٤٤).

بعدها، لم يعد لدى فيصل أدنى شك في أن العالم قد تخلى عنه وعن قومه، فقرر أن يلجأ، في نهاية المطاف، الى «المجلس الأعلى» لمؤتمر السلم، فبعث إليه، بتاريخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر (١٩١٩)، مذكرة شرح فيها ما تتعرض له بلاده من أخطار التقسيم والتجزئة وفقدان الاستقلال والوحدة، إلا أنه اتضح له، فيما بعد، أن صرخته ترددت في واد، خصوصاً عندما علم أن كليمنصو كتب للويد جورج، بتاريخ ٩ تشرين الثاني، يشكره «على تخلي حكومته عن فيصل»، ويؤكد له أنه «لن يكون لمؤتمر السلم ما يقوله أو يفعله (في المسألة السورية) إلا أن يوافق على اتفاقنا بمنح فرنسا الانتداب على سوريا، ومنح بريطانيا الانتداب على العراق»(٤٥).

وأكثر من ذلك، فقد طلب فيصل موعداً للقاء كليمنصو، فاعتذر هذا الأخير عن استقباله، فبعث إليه بمذكرة، وأرسل الى أخيه الأمير زيد يدعوه الى مقاومة فرنسا بالقوة إذا ما حاولت قواتها احتلال الأقضية الأربعة بعد انسحاب البريطانيين (وكان قد شاع أن فرنسا سوف تحتل هذه المناطق)،

وتدخلت بريطانيا لتحاشي «تفجّر الموقف»، فسعت الى تهدئة الأوضاع، والتقى فيصل بكليمنصو الذي رغب، بدوره، كسب ثقة فيصل لعله يتوصل معه الى «تسوية شاملة» تغنيه عن مواجهة دموية مع السوريين، وعلى هذا الاساس، تم الاتفاق بين الرجلين (بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩) على ما يلي:

١ - «تنسحب القوات العربية من الأقضية الأربعة ولا تتقدم القوات الفرنسية لاحتلالها.

٢ - «يتولى رجال الأمن العرب المحافظة على النظام فيها.

٣ - «تؤلف بعثة تفتيشية من ٣ ضباط عرب و٣ ضباط فرنسيين لمراقبة قيام رجال الأمن السوريين بمسؤولياتهم على الوجه الأكمل».

على أن فرنسا (بلسان برتلو Berthelo أمين عام وزارة الخارجية الفرنسية) أكدت لفيصل أن هذا الاتفاق موقت، وأنه يتم «استجابة لرغبة شخصيـــة أظهرتموهـــا»[٤٦]، وقد أُبلغ هذا الاتفاق الى الجنرال غورو ببيروت.

كانت فرنسا، مع هذا الاتفاق الأخير، قد احتفظت لنفسها بحرية العمل «بموجب الحقوق التي صادق عليها مؤتمر السلم»، وكانت الأوضاع، في سوريا، قد بدأت تتجه نحو التصعيد بسبب التعديات التي بدأ الإنكليز والفرنسيون يمارسونها، عن قصد ربما، كي لا يتاح لحكومة فيصل الاستقرار في المناطق السورية التي أوكل إليها أمر إدارتها، تمهيداً لضمها الى مناطق الحكم الفرنسي، تنفيذاً لاتفاق سايكس-بيكو، من اعتقال «ياسين باشا الهاشمي» على يد «أللنبي» في دمشق (في ٢٢ تشرين الثاني، وقبل جلاء الإنكليز عن دمشق بأربعة أيام) بتهمة إجراء «استعدادت عسكرية لمقاومة احتلال الفرنسيين

للمنطقة الزرقاء»، الى أحداث دير الزور، الى استمرار الفرنسيين في احتلال بعلبك. وفي هذه الأجواء، بدأت مباحثات إنكليزية-فرنسية، في لندن، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، بغية تسوية المسائل العالقة بين الدولتين «حول سوريا والعراق وبلاد العرب، وخصوصاً موضوع زيت الموصل». وفي الوقت نفسه، طلب كليمنصو من فيصل ارجاء عودته الى سوريا، حيث جرت محادثات بين وزارة الخارجية الفرنسية والأمير، ومعه مرافقوه: «الشيخ فؤاد الخطيب مستشاره السياسي، واللواء جبرايل حداد مدير الأمن العام في سوريا، والدكتور أحمد قدري، والقائد محمد اسماعيل الطباخ، والخوري حبيب اسطفان، وتوفيق الناطور، وتحسين قدري. ثم لحق به الأمير أمين أرسلان وأمين التميمي والدكتور سامح الفاخوري والأمير فايز الشهابي وأمين الكيساني ونوري السعيد»(٤٧). وقد دارت المباحثات حول «صلاحيات المستشارين، وحدود لبنان، وإنشاء ادارات محلية ومجلس نواب سوري»، واستمرت هذه المباحثات (التي اشترك فيها مرافقو الأمير جميعهم) حتى ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ وانتهت باتفاق سمي «اتفاق فيصل -كليمنصو»، وقد قبل هذا الاتفاق «جميع مستشاري فيصل وأعضاء وفده» باستثناء الدكتور أحمد قدري. وكان فيصل قد عزم على توقيع هذا الاتفاق «بالأحرف الأولى» لولا أن تلقى برقية عاجلة من والده الملك حسين تأمره بعدم «توقيع أي اتفاق يتنافى والعهود التي قطعتها بريطانيا» له، مما جعل الأمير يعدل عن توقيع الاتفاق بذريعة أنه سوف يعرضه على الشعب في سوريا، وسوف يحثه على قبوله(٤٨).

وقد تناولت الصحف الفرنسية هذا الاتفاق فأكده بعضها (مثل جريدة الطان Le Temps) ونفاه البعض الآخر، وشرحت جريدة «الطان» مضمون هذا الاتفاق بالتفصيل فذكرت أن الأمير «وافق على الوكالة الفرنسية في جميع

سوريا، وفي مقابل ذلك، وافقت الحكومة الفرنسية على تأسيس حكومة عربية مؤلفة من المدن الأربع، وهي دمشق وحماة وحمص وحلب، وهذه المدن يتولاها الأمير فيصل بمساعدة مفتشين ومستشارين فرنسيين. أما البقاع الذي يطلبه كل من لبنان والحكومة العربية، فقد اتفق الأمير مع فرنسا على أن يكون فيه موقتاً، جندرمة من العرب، بمراقبة عسكرية فرنسية، الى أن يتقرر مصيره نهائياً، فإما أن يضم الى الحكومة العربية أو أن يضم الى لبنان بقرار المؤتمر، ويظهر أن المرجح ضمه الى لبنان. وقد اتفق الفريقان على أن الأمير لا يطلب مساعدة من غير فرنسا في المسائل المالية والاقتصادية، ويظهر أن سفره الآن الى سوريا لا يراد منه غير تهيئة الأفكار لمساعدة فرنسا للمسلمين في سوريا حسب هذا الاتفاق.

«وقد نشرت جريدة «الإيكودي باريس Echo de Paris» هذا المقال عن جريدة «الطان» وقالت إن الدوائر السياسية قد نقضته، ثم قالت: قد يمكن أن الاتفاق بين فرنسا والأمير لم يعقد رسمياً، ولكن المرجح أن عقده يكون على الشروط التي ذكرتها «الطان»، ثم إن شركة «هافاس» نشرت بعنوان «تكذيب رسمي»، ما يلي: نشرت الجرائد خبر عقد اتفاق نهائي بين الحكومة الفرنسية والأمير فيصل، وهو خبر لا ينطبق على الحقيقــة، على أن المخـــابرات التي جرت مــــع الأمير كانت تشف عــــن الاخـــلاص المتبادل». أما جريدة «لوماتان Le Matin» فقد نشرت ما يلي: «لقد أتيحت لنا مقابلة الأمير فيصل قبل سفره ببضع ساعات، وسألناه إذا كان قد عقد اتفاق بينه وبين فرنسا، فأجابنا انه لم يُعقد اتفاق خطي، ولكننا بالمفاوضات التي جرت بيني وبين المسيو كليمنصو والمسيو برتلو (أمين عام الوزارة الخارجية الفرنسية) أتممنا ما هو خير من الاتفاق، أي أن مطالبنا تأسست على الثقة المتبادلة»(٤٩).

للمنطقة الزرقاء»، الى أحداث دير الزور، الى استمرار الفرنسيين في احتلال بعلبك. وفي هذه الأجواء، بدأت مباحثات إنكليزية-فرنسية، في لندن، بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، بغية تسوية المسائل العالقة بين الدولتين «حول سوريا والعراق وبلاد العرب، وخصوصاً موضوع زيت الموصل». وفي الوقت نفسه، طلب كليمنصو من فيصل ارجاء عودته الى سوريا، حيث جرت محادثات بين وزارة الخارجية الفرنسية والأمير، ومعه مرافقوه: «الشيخ فؤاد الخطيب مستشاره السياسي، واللواء جبرايل حداد مدير الأمن العام في سوريا، والدكتور أحمد قدري، والقائد محمد اسماعيل الطباخ، والخوري حبيب اسطفان، وتوفيق الناطور، وتحسين قدري. ثم لحق به الأمير أمين أرسلان وأمين التميمي والدكتور سامح الفاخوري والأمير فايز الشهابي وأمين الكيساني ونوري السعيد»[٤٧]. وقد دارت المباحثات حول «صلاحيات المستشارين، وحدود لبنان، وإنشاء ادارات محلية ومجلس نواب سوري»، واستمرت هذه المباحثات (التي اشترك فيها مرافقو الأمير جميعهم) حتى ٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ وانتهت باتفاق سمي «اتفاق فيصل -كليمنصو»، وقد قبل هذا الاتفاق «جميع مستشاري فيصل وأعضاء وفده» باستثناء الدكتور أحمد قدري. وكان فيصل قد عزم على توقيع هذا الاتفاق «بالأحرف الأولى» لولا أن تلقى برقية عاجلة من والده الملك حسين تأمره بعدم «توقيع أي اتفاق يتنافى والعهود التي قطعتها بريطانيا» له، مما جعل الأمير يعدل عن توقيع الاتفاق بذريعة أنه سوف يعرضه على الشعب في سوريا، وسوف يحثه على قبوله[٤٨].

وقد تناولت الصحف الفرنسية هذا الاتفاق فأكده بعضها (مثل جريدة الطان Le Temps) ونفاه البعض الآخر، وشرحت جريدة «الطان» مضمون هذا الاتفاق بالتفصيل فذكرت أن الأمير «وافق على الوكالة الفرنسية في جميع

سوريا، وفي مقابل ذلك، وافقت الحكومة الفرنسية على تأسيس حكومة عربية مؤلفة من المدن الأربع، وهي دمشق وحماة وحمص وحلب، وهذه المدن يتولاها الأمير فيصل بمساعدة مفتشين ومستشارين فرنسيين. أما البقاع الذي يطلبه كل من لبنان والحكومة العربية، فقد اتفق الأمير مع فرنسا على أن يكون فيه موقتاً، جندرمة من العرب، بمراقبة عسكرية فرنسية، الى أن يتقرر مصيره نهائياً، فإما أن يضم الى الحكومة العربية أو أن يضم الى لبنان بقرار المؤتمر، ويظهر أن المرجح ضمه الى لبنان. وقد اتفق الفريقان على أن الأمير لا يطلب مساعدة من غير فرنسا في المسائل المالية والاقتصادية، ويظهر أن سفره الآن الى سوريا لا يراد منه غير تهيئة الأفكار لمساعدة فرنسا للمسلمين في سوريا حسب هذا الاتفاق.

«وقد نشرت جريدة «الإيكودي باريس Echo de Paris» هذا المقال عن جريدة «الطان» وقالت إن الدوائر السياسية قد نقضته، ثم قالت: قد يمكن أن الاتفاق بين فرنسا والأمير لم يعقد رسمياً، ولكن المرجح أن عقده يكون على الشروط التي ذكرتها «الطان»، ثم إن شركة «هافاس» نشرت بعنوان «تكذيب رسمي»، ما يلي: نشرت الجرائد خبر عقد اتفاق نهائي بين الحكومة الفرنسية والأمير فيصل، وهو خبر لا ينطبق على الحقيقة، على أن المخابرات التي جرت مع الأمير كانت تشف عن الاخلاص المتبادل». أما جريدة «لوماتان Le Matin» فقد نشرت ما يلي: «لقد أتيحت لنا مقابلة الأمير فيصل قبل سفره ببضع ساعات، وسألناه إذا كان قد عقد اتفاق بينه وبين فرنسا، فأجابنا انه لم يُعقد اتفاق خطي، ولكننا بالمفاوضات التي جرت بيني وبين المسيو كليمنصو والمسيو برتلو (أمين عام الوزارة الخارجية الفرنسية) أتممنا ما هو خير من الاتفاق، أي أن مطالبنا تأسست على الثقة المتبادلة»[٤٩].

ولكن «زين زين» أورد معلومات عن مشروع هذا الاتفاق، نوجزها بما يلي:

يتضمن مشروع الاتفاق ثمانية بنود عن استعداد فرنسا لمساعدة سوريا وضمان استقلالها، على أن تنحصر المساعدات بفرنسا دون سواها، وأن يكون لفيصل ممثل في باريس، وممثلون في لندن وروما وواشنطن يعملون ضمن السفارة الفرنسية، وكان على الأمير، في هذا الاتفاق، أن «يعترف باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي»، وكذلك، «بادارة مستقلة لدروز حوران داخل الدولة السورية»، وتعترف فرنسا باللغة العربية لغة رسمية للبلاد واللغة الفرنسية لغة ثانية، أما عاصمة الدولة السورية فهي دمشق، بينما يقيم «المفوض السامي الفرنسي» في حلب(٥٠).

ويظل هذا الاتفاق سرياً بين الطرفين المتعاقدين حتى توقيعه بصورة نهائية، حيث يجري تقديمه «في الوقت المناسب الى مؤتمر الصلح».

ويبدو أن الأمير قدّم نصاً مضاداً لهذا الاتفاق أصرَّ فيه على حصر مدته بعشر سنوات، وأنه لا يدخل سوريا أي جيش أجنبي. وقد ذكر «الجنرال حداد» الذي كان مرافقاً لفيصل، أن هذا الاتفاق لم يكن سوى «مشروع اتفاق موقت»، وأنه كان «من وضع الفرنسيين» ولم يوقع فيصل عليه، بل «حمله معه الى سوريا»(٥١) ليعرضه على المسؤولين وأصحاب الرأي فيها.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، غادر الأمير فيصل، والوفد المرافق له، باريس، عائداً الى سوريا. وأما مشروع الاتفاق، فأهم ما فيه أنه تضمن اعترافاً من الأمير «باستقلال وسلامة لبنان تحت الانتداب الفرنسي» مع ضمان فرنسا لاستقلال سوريا، ومنحها المساعدة(٥٢).

لم يكن مشروع الاتفاق، إن تم، بين كليمنصو وفيصل، سوى هدنة موقتة أدرك الفريقان أنها لن تستمر طويلاً، خصوصاً أن علامات التفجّر في مختلف

المناطق السورية التي حاولت فرنسا دخولها كانت جلية وواضحة، وأهمها ما حدث في بعلبك عندما تصدى الأهالي لضابط الارتباط الفرنسي والقوة المرافقة له ومنعوهم من دخول المدينة، فزحفت فرقة فرنسية «بقيادة الجنرال دي لاموت» الى بعلبك لاحتلالها (بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩) إلا أن الأهالي قاوموها، ومنعوها من دخول المدينة، بعد أن دار قتال بينهم وبينها «من الصباح حتى العصر»، فنفدت ذخيرتها، ولم تستطع دخول المدينة، مما دفع بحكومة دمشق الى الاحتجاج لدى القائد العام الفرنسي «الجنرال غورو»، وجرت مفاوضات بينه وبين وفد من حكومة دمشق (برئاسة اللواء نوري السعيد) انتهت باتفاق بين الفريقين (في ٢٦ منه)، وفي ٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ «جلت القوى العسكرية الفرنسية عن بعلبك، واستقر فيها ضابط الارتباط»(٥٣).

هذه الاحداث، وسواها، دفعت الأمير زيداً، شقيق فيصل، ونائبه في حكم دمشق، الى الاستعداد للأسوأ، فأقر، بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩ قانوناً يقضي بالتجنيد الإلزامي، كما سعى لإنشاء «جيش نظامي قوي». واندفع الكثير من الأهالي لإنشاء «جمعية أهلية للدفاع الوطني» هدفها «مساعدة الحكومة في مهمتها» واعداد الشعب للقتال والمقاومة، وقد ألفت هذه الجمعية «كتيبة من المتطوعين» بلغ عديدها «الف رجل»، كما قررت إرسال الوفود الى مختلف المناطق السورية وتحريضها على تأليف جمعيات وكتائب مماثلة(٥٤).

- الوفد اللبناني في باريس:

جاء في جريدة «لسان الحال»، العدد الصادر بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩، أنها تلقت رسالة من مراسلها الخاص بباريس، صادرة بتاريخ ٣١

آب/اغسطس ١٩١٩، تنبئها بوصول البطريرك الماروني «الياس الحويك» الى العاصمة الفرنسية، ومعه لفيف من الأساقفة والكهنة «المونسيور مغبغب والمونسنيور شكر الله والمونسنيور مبارك والمونسنيور فغالي»، وقد زار البطريرك، والوفد المرافق له، وزارة الخارجية الفرنسية والتقوا «المسيو بيشون» وزير الخارجية، كما زاروا (في ٢٧ آب) قصر الإليزيه، حيث استقبلهم رئيس الجمهورية الفرنسية، وقد صرح البطريرك، بحضور الرئيس الفرنسي، انه «مفوض من اللبنانيين ومن أكثرية سكان البلدان المنفصلة عنه اغتصاباً غير مشروع، بعرض أمانيهم على المؤتمر الأعلى (مؤتمر الصلح) في طلب الاستقلال لهذا البلد، وضم ما انفصل عنه إليه، ليرجع لبنان الى حالته الطبيعية، ويؤلف حكومة مستقلة تكون مثالاً وقدوةً لجميع البلاد المجاورة في الحرية والإخاء والمساواة، ويكون لبنان أول من ترك الانقسامات الدينية في الشرق، وتمسك بالمبادئ الوطنية الحرة، وإن إجماع جميع المذاهب على تفويض بطريرك ماروني هو أكبر شاهد على ارتقاء سكان هذا الإقليم التاريخي، ولا شك في أن فرنسا تساعدنا على نيل تمنياتنا». وقد اجابه رئيس الجمهورية الفرنسية قائلاً إنه «يعرف أكثر من غيره ارتقاء هذا الشعب النشيط، فهو يؤيد مطالب غبطته في شأن الاستقلال، وإن حكومته ترغب في مساعدته أدبياً ومادياً، كي تكون هذه المنطقة، في الشرق، الأقرب قدوة لجميع الشعوب المجاورة». وقد زار البطريرك والوفد المرافق، في اليوم التالي (٢٨ آب) وزارة البحرية، حيث صرح وزير البحرية أن «استقلال لبنان، بحدوده الطبيعية، لاخلاف فيه»، وأن فرنسا «تهتم بهذه القضية كاهتمامها في مسائلها الحيوية». وتعلق الجريدة على هذا الحدث بقولها: «إن من درس تاريخ فرنسا وعرف أخلاق قومها يعلم أن استقلال لبنان بات من الأمور المحتمة المقضية،

وليس الحل بعيداً كما نظن، بسبب تغيب أكثر رجال المؤتمر، فإن المخابرة جارية بسرعة بين الحكومتين صاحبتي المصلحة في سوريا ولبنان (ويقصد فرنسا وبريطانيا)، وأصبح التوصل الى حلٍ مرضٍ قريب الوقوع، ولا يكون للمؤتمر نصيب منه سوى بتوقيع الامضاءات. ولا شك أنه حلٌ يكون سمو الأمير فيصل راضياً عنه، ويُسرّ منه اللبنانيون»[٥٥].

لقد اعلن البطريرك الماروني، في حديثه بحضور الرئيس الفرنسي، المطالب التي أتى من أجلها، كاملة وبوضوح شديد، كما رسم إطاراً واضحاً للدولة اللبنانية التي يحلم بها، وكان واضحاً، كذلك، التعاطف الفرنسي الرسمي (على صعيدي الرئاسة والحكومة) مع هذه المطالب، وكان استنتاج الصحيفة التي نقلت الخبر (لسان الحال) استنتاجاً في محله، فقد كان القرار بانشاء «لبنان الكبير» متخذاً فعلاً، وباتفاق الدولتين «صاحبتي المصلحة في سوريا ولبنان» وهما فرنسا وبريطانيا، ولم يكن لمؤتمر الصلح دورٌ يتجاوز توقيع القرار المتخذ.

وقد قدم البطريرك الى مؤتمر الصلح (بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٩) مذكرة شاملة عبّر فيها عن المطالب التي جاء من أجل تحقيقها، وأهم هذه المطالب:

«١ - الاعتراف باستقلال لبنان الذي أعلنه الشعب والحكومة اللبنانيان، في ١٠ أيار/مايو عام ١٩١٩.

«٢ - إعادة ترميم لبنان في حدوده التاريخية والطبيعية، وذلك باستعادته الاراضي التي سلختها تركيا عنه.

«٣ - فرض العقوبات على الفاعلين والمحرّضين على الفظائع والاعدامات التي ارتكبتها، في لبنان، السلطات التركية الألمانية، وإجراء الإصلاحات

الضرورية لإعادة تأسيس لبنان وإعماره، بعدما أصابه من هلاك بسبب التجويع المبرمج والمنظم من قبل العدو.

«٤ - بما أن مبدأ الانتداب قد أقرَّ بمعاهدة فرساي في ٢٨ حزيران/يونيو عام ١٩١٩، وبدون أن يخل ذلك بحقوق السيادة اللبنانية، فإن تكليف حكومة الجمهورية الفرنسية بهذا الانتداب، وفقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، سوف يؤمن للبنان مساعدتها وتوجيهاتها.

«إنّ البطريرك، رئيس الوفد اللبناني، يتشرف بأن ينقل مطالب بلاده هذه، مشفوعة بالشروحات والتبريرات التالية». ثم وضع البطريرك شرحاً طويلاً ومفصلاً لكل من المطالب الأربعة التي تقدّم بها، فتحدث عن:

I - استقلال لبنان:

١ - الاعتبارات التاريخية.

٢ - الاعتبارات السياسية.

٣ - الاعتبارات الثقافية.

٤ - الاعتبارات الواقعية والقانونية.

II - إعادة ترميم لبنان.

III - العقوبات، والإصلاحات.

IV - الإنتداب.

وقد وقع البطريرك خطابه هذا كما يلي:

الياس بطرس حويك، البطريرك الماروني لانطاكية وسائر المشرق.
باريس في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٩ (٥٦).

وقد تلقى البطريرك حويك برقية من كليمنصو، رئيس الوزراء الفرنسي، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩، جاء فيها:

«سيدي، إن المفاوضات التي اجريتموها، منذ وصولكم الى باريس، مع وزير الخارجية ومعي، أكدت لكم، بما لا يقبل الشك، أن حكومة الجمهورية الفرنسية ستظل، باستمرار، متمسكة بتقاليد الوفاء المتبادل، منذ قرون، بين فرنسا ولبنان.

«وقد أكدت لكم هذه المفاوضات، كذلك، ان الحلول التي نتابعها، في مؤتمر السلم، هي، في مجملها، منسجمة مع تطلعات الشعب الذي انتم ممثله الأعلى.

«إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية ونظام وطني مستقل، تتلاءم مع التقاليد الليبرالية الفرنسية.

«ومع دعم فرنسا ومساندتها، فإن على اللبنانيين، المستقلين عن كل مجموعة وطنية أخرى، أن يؤكدوا تمسكهم بتقاليدهم، وأن ينمّوا مؤسساتهم السياسية والإدارية، وأن يعجّلوا، بأنفسهم، في تحسين بلادهم، وأن يروا، أخيراً، أولادهم يستعدون، في مدارسهم الخاصة، للوظائف العامة في لبنان.

«إن الحدود الذي سيُمارس فيها هذا الاستقلال لا يمكن أن تُضبط قبل أن يكون الانتداب على سوريا قد تمّ وتحدد.

«ولكن فرنسا، التي بذلت كل جهدها، عام ١٨٦٠، لكي تؤمن للبنان أرضاً أوسع، لا تنسى أن تضييق الحدود الحالية ناتج عن الاضطهاد الطويل الذي عانى لبنان منه.

«وإذ ترغب فرنسا في تسهيل العلاقات الاقتصادية، ما أمكن، بين البلدان التي عهد إليها بالوصاية عليها، فهي تأخذ، كذلك، بالاعتبار الشديد،

وعند ترسيم حدود لبنان، ضرورة أن يحتفظ «الجبل» بالأراضي السهلية، وبممر الى البحر، وهي ضرورية لازدهاره.

«وإنني واثق، إذ أقدم اليكم هذه التأكيدات، انني أجيب على المشاعر التي عبَّر عنها أهالي لبنان عندما طالبوا، ولمرة أخرى، بانتداب فرنسا على بلادهم. وإنني آمل أن الحل النهائي الذي سيقرره المؤتمر للمسألة السورية، سوف يسمح للحكومة الفرنسية أن تلبي، في أوسع الحدود، أماني هذا الشعب الشجاع.

وتفضلوا، يا سيدي، بقبول أسمى اعتباري».

كليمنصو، رئيس مجلس الوزراء

باريس في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩.[٥٧]

وقد عاد البطريرك، والوفد المرافق له، الى بيروت بتاريخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٩[٥٨].

– عودة الأمير فيصل الى سوريا، وإعلان المملكة العربية السورية:

وصل الأمير فيصل الى دمشق، فوجد الأجواء ملبدةً بغيوم الشك وعدم الثقة، بسبب الشائعات التي ترددت انه قد اجرى اتفاقاً مع كليمنصو، ضد مصلحة بلاده.

عندما كان فيصل في باريس، تلقى برقية من شقيقه الأمير زيد تنبئه أن الثورة، في سوريا، ضد الفرنسيين، مستعرة، وأنه لا يستطيع وقف جماحها، «وإذا عبر الفرنسيون الحدود مسافة شبر واحد فستبدأ المعركة، وإذا كنت تكره سفك الدماء، فمن الخير أن تسعى جهدك لإبقاء الفرنسيين داخل

منطقتهم الحالية»[٥٩]، وذلك إثر غزو القوات الفرنسية للبقاع. ولم يكن الملك حسين أقل من ابنه الأمير زيد حماسة واندفاعاً، إذ كتب الى فيصل يقول: «إذا أراد السوريون أن يحاربوا في سبيل حريتهم واستقلالهم، فإني لن أتردد في السير إليهم لأتعاون معهم بصفتي مواطناً عربياً، كي لا يتهمونني أنني خنت قضيتهم»[٦٠].

في الوقت نفسه، كانت تتردد، في أوساط السوريين، شائعات تتهم الأمير فيصلاً بالتخلي عن سوريا، وتطالبه بأن يتخلى عن الاتفاق مع فرنسا وينضم الى صفوف الوطنيين لمقاومتها، حتى أن تقريراً رفع الى «اللورد كرزن» من ممثليه في دمشق، بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، (وكان فيصل لم يصل بعد الى دمشق)، جاء فيه أنه لم يبق أمام فيصل سوى «أن ينضم الى المتطرفين، أو أن يعيده الفرنسيون الى مركزه، في دمشق، عبر الحراب الفرنسية، أو أن يتخلى عن الحكم ويتنازل عنه لأحد الزعماء المتطرفين»[٦١]. وكان من الطبيعي، بعد كل هذا الهياج الشعبي ضد فرنسا وضد سعيه للاتفاق معها، أن يصرف فيصل النظر، كلياً، عن مشروع اتفاقه مع كليمنصو.

هذا في دمشق، أما في جبل لبنان، فكانت أنباء اتصالات البطريرك الماروني بباريس قد شغلت الأوسط في بيروت والجبل، وكذلك في سوريا الداخلية، خصوصاً أن مذكرته لمؤتمر الصلح تضمنت مطالب ترفضها الحكومة العربية، وتتنافى مع الحقائق التاريخية التي تؤكد ارتباط هذا الجبل بسوريا خصوصاً، وبالعرب عموماً، إذ اعتبر أنه «بسبب فهم متعسف لمفهوم اللغة، أرادوا أن يدمجوا لبنان وسوريا. وهذا خطأ، فبدون العودة الى أجدادهم الفينيقيين، شكل اللبنانيون وحدة قومية متميزة عن الجماعات المجاورة، بلغتها، ومشاعرها، وثقافتها الغربية». وأن «أي دارس لتاريخ هذه البلاد يعلم،

بدون أي شك، .... أن لبنان قد احتفظ، غالباً، ووسط العبودية المطلقة، في البلدان المجاورة، للمحتل العربي أو التركي، باستقلاله التام ...». وأنه «إذا كانت لغة المحتل قد انتهت للتسلل الى لبنان، بعد ٤٠٠ عام من الاحتلال العربي لسوريا، فإن العديد من نواحيه قد احتفظت، ولا تزال تحتفظ، بلهجتها وبلسانها الخاص»، ثم أنه «هل هناك أي شبه، من حيث التطور السياسي، بين لبنان وسوريا؟ أوَ لا يكون من أبسط مبادئ العدالة أن يحترم الاستقلال التام للبنان إزاء سوريا؟ طالما أن شيئاً لا يوحد هذين البلدين، لا في ماضيهما، ولا في تطلعاتهما، ولا في تطورهما السياسي؟»، وأنه «بينما ينحصر التعليم، وكذلك الثقافة الأوروبية، في المدن الكبرى فقط، بسوريا، حيث يشكل البدو القسم الأكبر من الشعب، فإن لبنان، على عكس ذلك، يشكل، في الشرق، البؤرة الأساسية للثقافة الأوروبية»، وغير ذلك من الأفكار الانفصالية، بل المعادية للعرب والمحقِّرة لتراثهم وتاريخهم[٦٢]. والذي أجج القلق، عند فيصل، ان هذه الأفكار لاقت تجاوباً عند كثير من مثقفي الجبل (باستثناء القلة التي انضمت إليه)، إذ إن الخطاب الذي ألقاه المحامي «بشارة خليل الخوري» (الذي أصبح أول رئيس لجمهورية لبنان المستقل عام ١٩٤٣)، أمام الجنرال غورو (المفوض السامي الفرنسي) والبطريرك الماروني (الياس الحويك)، بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، جاء يؤكد النهج الذي اختطه البطريرك في مذكرته الى مؤتمر الصلح بباريس، إذ عبَّر «الخوري» في هذا الخطاب عن إعجابه بالبطريرك وشكره له، لأنه «بينما كان الشعب (في جبل لبنان) مضطرباً لا يعرف أي المسالك يسلك، قد سبقتم فأدركتم رغائبه، وقدمتم نفسكم لتكونوا، أمام مجلس العالم المتمدن، ترجمان تعلقه بالحرية، غير جاهلين أنكم ربما تكونون ضحية مساعيكم لحسن مصير البلاد»، كما عبر

عن فرحته لأنه «عن قريب، تعود الى حضن الوطن تلك السهول وتلك المدن المنسلخة عن أراضينا المتكونة من تراب جبالنا، المسقيّة بعرق جبيننا ودم عروقنا». وأنهى الخوري مخاطبته للبطريرك، في خطابه المطوّل له وللجنرال غورو معاً، بقوله: «إنكم، مثل لبنان، تحبون فرنسا، تلك الدولة التي تربطنا بها روابط الصداقة التي عراها لا تنفصم، والتي طالما تغنّى بذكرها أجدادنا، واستنجدها شهداؤنا»(٦٣).

لقد كان فيصل، إذن، وفور وصوله الى سوريا، في مواجهة مفارقات متناقضة: فئة وطنية متطرفة، في داخل سوريا ومدنها الكبرى، تطالب باستقلال سوريا بكاملها، من جبال طوروس الى خليج العقبة، ومن صحرائها الشرقية الى ساحلها الغربي، وترفض انتداب فرنسا، وهي مستعدة لمقاومتها إن هي تعدت حدود «جبل لبنان» أو حدود «المتصرفية»، وتطالب الأمير بإعلان استقلال سوريا وإنشاء «المملكة العربية السورية» ضمن حدود سوريا الطبيعية، وفئة، في جبل لبنان، على النقيض من تلك، تطالب بفصل «الجبل» عن سوريا، وإعادة «لبنان» الى ما تزعم أنها «حدوده الطبيعية والتاريخية» (وهي تلك التي رسمها له الجنرال الفرنسي دي بوفور دوتبول عام ١٨٦١)، وتطالب بقطع كل صلة لهذا البلد بجارته العربية سوريا، وفئة ثالثة، تقف موقف المحايد والمتفرج على كل ما يجري حولها، وهي مستعدة لتقبل كل ما هو آتٍ بلا نقاش وبلا مبالاة. وكان على فيصل أن يختار، فاختار صفوف الوطنين، وقرر عدم قبول مشروع الاتفاق المقدم إليه من كليمنصو إلا بعد عرضه على الاستفتاء الشعبي في سوريا، ولكن استقالة كليمنصو من الحكم في فرنسا (بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠) أنهى الجدل حول هذا المشروع (٦٤).

وفي ٢٢ من الشهر المذكور، ألقى الأمير فيصل، في النادي العربي بدمشق، خطبة حدد فيها موقعه، بوضوح، من الجدل الدائر حول مختلف هذه المواضيع، ومما قال في خطبته: «لا أزال ذلك الرجل الذي تتصورونه، سواء كان تصوركم حسناً أم سيئاً، لا يهمني ذلك بقدر ما يهمني العمل ومستقبل الأمة، ولا يهمني أيضاً ما يقال عني مدحاً أو هجاءً أو غير ذلك»، وقال: «أرجو الأمة أن تعلم بأنني، في الغرب، مثل ما أنا هنا، لا أبدِّل كلامي، سواء كنت أمام السياسيين أو في أحرج المواقف، ومبدأي أن تكون بلادي مستقلة، وانا عامل بما هداني الله لاستقلال بلادي»، كما قال: «إنني افتخر بشيء واحد، وهو أنني أحببت وطني وسعيت لوطني، ولي غاية واحدة، وهي أن أرى بلادي مستقلة، ولا تنحصر هذه البلاد في بلدة واحدة، فكل بلاد العرب بلادي»(٦٥).

ويعتبر الدكتور «انيس صايغ» أن فيصلاً قد فرَّط «بالأماني القومية نفسها (التي سبق لأبيه الملك حسين أن فرَّط بها) وهو يفاوض الإنكليز والفرنسيين، في لندن وباريس، خلال مؤتمر الصلح وفي أعقابه» وهكذا «سقط كلاهما عن عرشه قبل أن يثبتا للحركة الوطنية أهليتهما لثقتها. خسر كلاهما تأييد الحركة الوطنية قبل أن يطرد الفرنسيون فيصلاً من دمشق عام ١٩٢٠، وقبل أن يطرد الوهابيون الحسين من الحجاز عام ١٩٢٥»(٦٦).

ومع ذلك، لم يكن أمام الوطنيين والقوميين في سوريا سوى «الأمير فيصل» لكي يختاروه قائداً لهم وزعيماً عليهم.

إنفض مؤتمر الصلح في باريس، في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، واتخذ الحلفاء المقررات التي تراعي مصالح بلادهم دون أن تشترك الولايات المتحدة بتلك المتعلقة بالشرق الأدنى (الشرق الأوسط حالياً، أو سوريا وكيليكيا) مما اتاح للدولتين الحليفتين، فرنسا وانكلترا،

اقتسام الغنائم في هذا البلاد بحرية (وكان كليمنصو قد تنحى عن الحكم في فرنسا وحل محله ميلران Millerand كرئيس للحكومة الفرنسية).

وكان الوطنيون السوريون قد استشعروا الخطر المحدق بالبلاد من جراء اتفاق الحليفتين الكبريين والطامعتين بسوريا، فاخذوا يلحون على الأمير فيصل بضرورة الإسراع في إعلان استقلال بلادهم.

وبناءً على ذلك، اجتمع المؤتمر السوري، رسمياً، يوم السبت بتاريخ ٦ آذار/مارس عام ١٩٢٠ وربما بناءً على طلب من الأمير[٦٧]، في النادي الثقافي العربي بدمشق، حيث حضر الأمير فيصل وكلف كاتبه الخاص «عوني عبد الهادي» إلقاء خطاب الافتتاح. وبعد أن نوَّه، في الخطاب، بتضحيات الشعب العربي في الجزيرة وسوريا والعراق خلال الحرب الأخيرة، الى جانب الحلفاء، اعتبر أن النصر «لم يكن عسكرياً فقط، بل هو سياسي قبل كل شيء»، ثم أعلن أن العرب قد استحقوا «حريتهم واستقلالهم» بفضل تضحياتهم «وما قاسوه من أنواع العذاب والقهر»، وأن الأمة العربية «لا تقبل، بعد اليوم، أن تُستعبد»، وأننا «لا نطلب من أوروبا أن تمنحنا ما ليس لنا حق به، بل نطلب منها أن تصدِّق على حقنا الصريح الذي اعترفت لنا به كأمة حية تريد حياةً حرةً واستقلالاً تاماً»، وإذ نوَّه بالمهمة الكبيرة الملقاة على عاتق المؤتمر، إعتبر أن الدولة الجديدة التي سيقررها المؤتمر «هي في حاجة، اليوم، الى تقرير شكلها أولاً، ووضع دستورٍ لها»، ثم اختتم الخطاب بلفتة أخوة الى «اخوانهم العراقيين الذين جاهدوا معكم وأبلوا بلاء حسنا»[٦٨]. وكان هذا الخطاب فاتحة لإعلان ولادة الدولة الجديدة في سوريا.

وفي اليوم التالي (أي يوم الأحد بتاريخ ٧ آذار/مارس) عقد المؤتمر السوري جلسة أخرى أعلن فيها استقلال سوريا «بحدودها الطبيعية، ومنها

فلسطين، استقلالاً تاماً» قائماً «على الاساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الاقلية، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم».

ثم أُعلن، في الجلسة نفسها، إختيار «سمو الأمير فيصل إبن جلالة الملك حسين .... ملكاً دستورياً على سوريا، بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول»، كما أُعلن «إنهاء الحكومات الإحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث، على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه هذا المجلس». ولم ينس المؤتمر أن ينوّه بما بين القطرين، العراقي والسوري، من «صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية» مما يجعل احدهما «لا يستغني عن الآخر»، وبناءً على ذلك، طالب المؤتمر «باستقلال القطر العراقي استقلالاً تاماً، على أن يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي اقتصادي»، كما أنه لم ينس الإشادة «بالحلفاء الكرام»، مع الاحتفاظ بصداقتهم واحترام «مصالحهم ومصالح جميع الدول»[٦٩].

كما قرر المؤتمر تحديد يوم ٨ آذار/مارس (١٩٢٠) لإعلان المبايعة، وشكل لجنة لوضع خطاب المبايعة، وأخرى لصياغة الدستور «على قاعدة الحكم الملكي الشوري»[٧٠].

وقد جرى الاحتفال بمبايعة الأمير فيصل ملكاً على سوريا في التاريخ المذكور (٨آذار ١٩٢٠) في دار البلدية بدمشق، وحضر الاحتفال «أعضاء المؤتمر السوري وإخوانهم العراقيون وأركان الجمعيات الوطنية ورؤساء الأديان وكبار رجال الحكومة وممثلو الدول الأجنبية، عدا البريطانيين الذين غادروا العاصمة، في اليوم السابق، الى حيفا»[٧١].

وأثناء الاحتفال، تقدم البطريرك «غريغوريوس حداد» بطريرك الروم

الأرثوذكس، معلناً، باسمه، واسم جميع الرؤساء الروحيين للطوائف المسيحية، مبايعة الملك فيصل «على أساس الشورى والعدل والمساواة»، وقدم للملك وثيقة مبايعة «الرؤساء الروحيين» له على أساس «الشروط السبعة التي ارتبطنا بها، مع سموه، في أول مقابلة بيننا، يوم الأثنين في ٦ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٨، وهي: طاعة الله، واحترام الأديان، والحكم شورى على مقتضى القوانين والأنظمة التي تُسَن لذلك، والمساواة في الحقوق، وتوطيد الأمن، وتعميم المعارف، وإسناد الوظائف الى اكفائها، وقبول سموه بها واحدة فواحدة، نبايعه ملكاً على هذه البلاد». وكان ممن حضر المبايعة ووقع هذا النص، بالإضافة الى البطريرك غريغوريوس حداد، كل من: إقليمس مخايل الخماش (مطران دمشق للسريان) وديمتريوس (مطران الروم الكاثوليك) وأنيس سلوم (وكيل جماعة البروتستانت في سوريا) وجرجس (رئيس الأرمن الكاثوليك) والخوري بشارة الشمالي (وكيل بطريرك الموارنة) ويعقوب دانون (حاخام الإسرائيليين) واستور سركيسيان (رئيس دير الأرمن بالشام) والراهب مخايل انطون (الرئيس الروحي للسريان). وقد نشر هذا النص في الجريدة الرسمية بتاريخ ١١ آذار/مارس عام ١٩٢٠ [٧٢].

وما أن انتهت حفلة المبايعة حتى قدمت «حكومة المديرين» استقالتها، وشكلت حكومة جديدة للمملكة الجديدة قوامها:

- الفريق رضا الركابي، رئيساً للوزراء.
- علاء الدين الدروبي، رئيساً لمجلس الشورى.
- رضا الصلح، وزيراً للداخلية.
- الفريق عبد الحميد قلطقجي، وزيراً للحربية.
- جلال زهيدي، وزيراً للعدلية.

- سعيد الحسيني، وزيراً للخارجية.
- فارس الخوري، وزيراً للمالية.
- ساطع المصري، وزيراً للمعارف.
- يوسف الحكيم، وزيراً للأمور النافعة (التجارة والصناعة والأشغال العامة).

وعين القائد يوسف العظمة رئيساً لأركان حرب الجيش[٧٣]. كما صدر أمر ملكي بتنظيم البلاط الملكي[٧٤].

وبعد ذلك، أرسل الملك فيصل رسائل الى الدول الحليفة يبلغها بالقرار السوري وبقيام المملكة، فكتب بذلك الى «ولسون» رئيس الولايات المتحدة الأميركية، وللورد «كرزن» وزير الخارجية البريطانية، والجنرال «غورو» المفوض السامي الفرنسي ببيروت[٧٥].

وقد جرى، بعد ذلك بقليل، تغيير وزاري كلف، على أثره، هاشم الأتاسي برئاسة الوزارة، وعين «المقدم الركن يوسف العظمة» وزيراً للحربية (بعد أن قلده الملك رتبة الكولونيل أي الزعيم)[٧٦].

في الجانب المقابل من سوريا، أي في بيروت والجبل، كانت فرنسا تراقب أحداث دمشق بقلق وحذر شديدين، ورغم أن ممثلين عن المناطق السورية الثلاث، الشرقية والغربية والجنوبية، قد حضروا حفلة المبايعة، كما حضرها ممثلون عن العراق، وفرنسيون «وملامح الابتهاج بادية في عيونهم وابتساماتهم» ربما بسبب تغيب «حلفائهم البريطانيين» عن هذا الحفل[٧٧]، فقد اهتمت الصحف اللبنانية بالحدث الكبير، خصوصاً أن شخصيات مهمة أمت دمشق للاشتراك بهذه المناسبة، ومن هؤلاء، «من بيروت: رضا بك الصلح، والسيد رشيد رضا، وسليم أفندي سلام، ومحمد أفندي الفاخوري، وجورج بك حرفوش،

وعارف أفندي النعماني، وأمين أفندي مختار بيهم، وجميل أفندي بيهم، والدكتور فريد أفندي كساب، والدكتور سامح أفندي الفاخوري، وناجي أفندي الفاخوري، وعلي أفندي سلام، وصلاح أفندي عثمان بيهم، ومحي الدين أفندي النصولي، وبهاء الدين أفندي طباع»، ومن صيدا «عضو المؤتمر السوري في صيدا رياض بك الصلح»، ومن صور: «الحاج عبدالله أفندي يحيى» وقد مثل لبنان: « الأمير فايز شهاب، وحضرته كان قد رافق سمو الأمير الى باريس». وتتساءل صيحفة «لسان الحال» التي أوردت هذا النبأ: «هل يمكن أن يعترف اللبنانيون بالأمير فايز أنه الممثل لجبل لبنان؟ إن في المسألة نظراً»، كما تعلق على حضور هذه الوفود بالقول: «نحن نقول: إن حضرات أخواننا الذين سافروا الى دمشق لا يمثلون بيروت، ونظن حضراتهم يعترفون في ذلك أيضا»، ثم تتساءل: «أين الانتخاب الذي جرى عندنا والذي يخوّل مثل هذا العمل؟ وكيف يُدخلون لبنان المستقل في هذه المملكة الجديدة بدون أن يكون لشعبه سابق علمٍ فيما يجري؟»، وتستطرد الصحيفة: «كذلك تساءل القوم المسيحي البيروتي، وهم أكثر من ثلثي المدينة عدداً، هل يكتفي بأن يمثلهم شخصان؟ وهل يحملان توكيلاً من الشعب؟». وتنهي الصحيفة حديثها بالقول: «أهل المنطقة ينظرون الى ما يجري بعين يقظة، ويتساءلون عن مركزهم في منطقتهم الغربية، ويأملون أن تبلّغ الحكومة الفرنسية، وبالتالي الجنرال غورو، حكومة باريس، أن تأخير إنهاء المسألة السورية يولّد متاعب ويضعف عزائم ويبقي التجارة منحصرة وغير طليقة كما لا يخفى، فخير علاج هو إفهام رجال باريس ضرورة العمل في سرعة تقرير المصير، ولا سيما أن في عاصمة فرنسا وفداً أمّها خصيصاً لهذا الشأن»[٧٨].

أما ردود الدول الحليفة على رسائل الملك، وموقفها من إعلان المملكة العربية السورية، فكان متشابهاً تقريباً: عدم إكتراث من الولايات المتحدة

الأميركية بالحدث، وعدم اعتراف بالملك فيصل، وعدم الرد على مراسلاته، واحتجاج عنيف من الحكومتين الفرنسية والبريطانية[٧٩]. وكان البطريرك الماروني (الياس الحويك) قد سبق أن أرسل وفداً من قبله الى باريس، برئاسة المطران المونسنيور عبدالله خوري (ماروني)، ويرافقه كل من: إميل أده وجوزف الجميل (مارونيان) والأمير توفيق أرسلان (درزي)[٨٠]، فما أن وصلته أخبار دمشق، حتى أخذ يسرّع اتصالاته في الأوساط الفرنسية بغية استقلال لبنان وعدم إدخاله في المملكة الجديدة، كما أرسل البطريرك الماروني، نفسه، وبتاريخ ١٥ آذار/مارس ١٩٢٠، برقية الى رئيس الوزراء الفرنسي (ميلّران) يحتج فيها على إعلان فيصل نفسه ملكاً على لبنان، خصوصاً بعد أن وصلت الى مقر البطريرك المارونية عرائض الاحتجاج التي ترفض قرار المؤتمر السوري بالنسبة الى الجبل، وبعد أن أتخذ مجلس إدارة الجبل قراراً (في ١٢ آذار/مارس عام ١٩٢٠) رفعه الى مؤتمر الصلح، بواسطة الجنرال غورو، يعلن فيه رفضه لما جرى في دمشق، ويصر على تمسكه باستقلال لبنان «المعلن في شهر أيار سنة ١٩١٩». وقد أرسل المطران عبدالله خوري الى البطريرك الحويك برقية جاء فيها: «تلقينا من معالي وزير الخارجية تأكيداً بأنه لم يطرأ أي تعديل في نوايا الحكومة الفرنسية بالنسبة الى لبنان»، وأن «التأكيدات التي أعطيت لغبطته لا تزال هي هي دون تغيير»، وتستطرد البرقية: «إن الأحداث التي وقعت في دمشق ليس من شأنها أن تعدّل شيئاً في السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية حيال سوريا». وقد أردف الجنرال غورو برقية المطران خوري، الى البطريرك الحويك، ببرقية شخصية منه يؤكد فيها «أن الحكومة الفرنسية جددت تصريحاتها القاطعة التي كان قد صرّح بها السيد كليمنصو الى الشعب اللبناني»[٨١].

اما القانون الأساسي للمملكة العربية السورية، فكان أهم ما تضمنه:

«مادة ١ - حكومة المملكة العربية السورية حكومة ملكية مدنية نيابية، عاصمتها دمشق الشام، ودين ملكها الإسلام.

«مادة ٢ - المملكة السورية تتألف من مقاطعات ذات وحدة سياسية لا تقبل التجزئة.

«مادة٣ - المقاطعات مستقلة استقلالاً إدارياً بمقتضى هذا القانون، ويسنّ المؤتمر قانوناً خاصاً يبين فيه حدود هذه المقاطعات.

«مادة ٤ - اللغة الرسمية في جميع المملكة السورية هي اللغة العربية.

«مادة ٨ - الملك محترم وغير مسؤول.

«مادة ٩ - الملك هو القائد العام، وهو يعلن الحرب، ويعقد المعاهدات، على أن يعرض ذلك على المؤتمر ليصادق عليه، ولا تكون المعاهدات نافذة إلا بعد التصديق.

«مادة ٢٨ - الحكومة العامة للمقاطعات السورية تتألف من هيئة الوزارة، وهي مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس النيابي.

«مادة ٤٨ - يتشكل المؤتمر من مجلس الشيوخ والنواب.

«مادة ١٢٣ - المقاطعات تدار على أصول اللامركزية الواسعة في إدارتها الداخلية، ما عدا الأمور التي تدخل في اختصاصات الحكومة العامة، كما هو مصرح بهذا القانون.

«مادة ١٢٤ - لكل مقاطعة مجلس نيابي يدقق ميزانية المقاطعة ويسن قوانينها ونظاماتها المحلية وفقاً لحاجاتها، ويراقب أعمال حكومتها، وليس له أن يسن قانوناً يخالف نص هذا القانون الاساسي، والقوانين العامة المعطى حق وضعها للمؤتمر.

وثيقة

مندوبو أقضية صيدا وصور ومرجعيون
إلى المؤتمر السوري *

لجانب معالي رئاسة المؤتمر السوري المحترم

بما أنه على أثر وفاة المرحوم حسين أفندي الأيوبي مندوب مرجعيون وقبول الحاج عبد الله أفندي يحيى مندوب صور [illegible] مأمورية [illegible] في بيروت قد انتخبنا بدلاً عنهم الوطنيين الصادقين الحاج خليل أفندي عبد الله عن مرجعيون ومحمد بك الأسعد عن صور عضوين في مؤتمركم الموقر وذلك بموجب الوكالة المطلقة المعطاة لنا من أهالي منتخبي [illegible] وأيضاً ومختاري الأقضية الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون وتلك الوكالة قدمناها لجلالة الملك فيصل الأول المعظم

الموكل عن عموم أهالي جبل عامل مفتي الشيعة

الوكيل عن عموم أهالي [illegible]

الموكل عن عموم أهالي [illegible]

الى لجنة تدقيق المضابط

لدى تدقيق هذه المضبطة وجدت موافقة للأصول [illegible]

تقدم الى الهيئة العامة المحترمة

* - من محفوظات السيد عصام العبدالله - الخيام.

«مادة ١٣٥ - تدار المقاطعة من قبل والٍ يعينه الملك، ويجب أن يكون الوالي سورياً عربياً حائزاً على الأوصاف التي تؤهل لعضوية مجلس الشيوخ.

«مادة ١٤٥ - تقسم المقاطعة، من الوجهة الإدارية، الى متصرفيات ومديريات، ويضع مجلس نواب المقاطعة نظاماً خاصاً يبين تشكيلاتها، ويحدد صلاحياتها، ويوضح ما يترتب على ذلك في أمور تنظيم القرى وتعيين المختارين وتحديد واجباتهم.

«مادة ١٤٧ - تضع كل مقاطعة قانوناً لإدارة بلدياتها، على اساس النظام الانتخابي، ويعيّن هذا القانون صلاحيات مجالس البلدية أيضاً.

وقد أضيف الى هذا القانون «بند يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي في إطار الوحدة السورية»(٨٢).

- إعلان استقلال لبنان:

وجاء، سريعاً، ردّ فرنسا على انفراد السوريين والملك فيصل بإعلان الملكية في سوريا، وكان ردها في عقر دار الملك والوطنيين السوريين، في جبل لبنان، إذ أنه، في الثاني والعشرين من آذار/مارس عام ١٩٢٠، وفي احتفال مهيب في بعبدا، أعلن استقلال لبنان، ورفع علم لبنان، لأول مرة في التاريخ، فوق سرايا بعبدا، وأدت له التحية ثلة من الدرك اللبناني، وكان هذا العلم «مثلث الألوان، أزرق فأبيض فأحمر (ألوان العلم الفرنسي) وفي البقعة البيضاء منه رسم الأرزة».

وتصف صحيفة «لسان الحال» في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٢٠، هذا الاحتفال وصفاً مسهباً ودقيقاً، فتعدد الوفود التي أمّت بعبدا للاشتراك في الاحتفال «وهي مؤلفة من مشايخ القرى ومختاريها ورؤساء

المجالس البلدية والموظفين، ومندوبي الجمعيات ورجال الصحافة، وفريق كبير من وجهاء الطائفة الدرزية». وكان «مجلس الإدارة» منشغلاً بتشكيل لجانٍ لوضع القانون الأساسي لدولة لبنان الكبير، ووضع شكل العلم وألوانه، عندما وصل وفد «جمعية الطوائف المسيحية» وهو يحمل «العلم اللبناني» (الذي سبق وصفه)، ووقف رئيس مجلس الإدارة حبيب باشا السعد وأعلن افتتاح الاحتفال، وكان «القومندان لوبريه، حاكم الجبل» حاضراً، ثم ناقش الحاضرون «البنود الخمسة» المتعلقة «بإعلان استقلال لبنان الكبير، والاحتجاج على اللبنانيين الموجودين في الشام»، وغيرها من البنود. وما أن انتهى النقاش حتى رفع العلم اللبناني وحياه الجنود اللبنانيون بقيادة «الضابط الشيخ رشيد الخازن»(٨٣). ويذكر «بشارة الخوري» أن هذا العلم فرض بحيلة من السلطات الفرنسية، وبتعاون مع «شكري أرقش» الوجيه المسيحي البيروتي الذي أخفاه في جيبه ثم رفعه فجأة على السارية المعدة له، بين دهشة الحضور، وظل هذا العلم مرفوعاً على الدوائر الرسمية في لبنان حتى عام ١٩٤٣(٨٤).

هل أخطأ فيصل؟

لقد حرَّضه فريق من الوطنيين (السوريين والعراقيين) على التعاون مع «مصطفى كمال باشا» الذي كان يحارب الفرنسيين، في ذلك الحين، بحيث تم التعاون، من جديد، بين الاتراك والعرب، لمنع الفرنسيين والبريطانيين من تثبيت اقدامهم في سوريا وكيليكيا، إلا أنه تردد في قراره، وأحجم عن الإقدام على هذه الخطوة التي ربما كنت مصيرية بالنسبة الى سوريا.

في الثاني والعشرين من شهر آذار/مارس عام ١٩٢٠، تحدث «ونستون تشرشل»، وزير المستعمرات، أمام مجلس العموم البريطاني، عن الأوضاع في

سوريا، فقال: «هناك جماعة من العرب تبدي تخوفاً من احتلال سوريا، وهي تميل الآن، ولأول مرة، لضم صفوفها، بطرق مختلفة، الى الأتراك الوطنيين، على أن قضيتهم واحدة مشتركة. وهكذا تتم وحدة بين قوتين كنا نفيد دوماً من انقسامهما لا من وحدتهما».

وفي ٢١ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠، بعثت وزارة الخارجية البريطانية، الى وزير الخارجية، «اللورد كرزن»، وكان بباريس، برقية جاء فيها «بالنظر الى التقارير الواردة إلينا حول الزيارة التي قام بها فيصل لمدينة حلب بغية الاجتماع الى مبعوثي مصطفى كمال باشا، وبالنظر الى ما يبدو من عدم ثقة ظاهرة بنوايا فرنسا، يبدو أن هناك ما يدعو الى القلق من أن يمد فيصل يده للتعاون مع الأتراك الوطنيين، ما لم نسارع فوراً الى تطمينه.

«فهل لكم أن تحصلوا على ضمانات من وزير الخارجية الفرنسية من شأنها تبديد مخاوف فيصل من أن القوات الفرنسية لن تقوم بأعمال عسكرية لا داعي إليها؟»(٨٥).

أوَلم يكن فيصل ساذجاً، كأبيه، يوم أصرَّ على الثقة بحلفائه الفرنسيين؟ يبدو أن أقدار الأمم ومصائرها كثيراً ما تكون مرتبطة بلمحة من لمحات الذكاء والدهاء والمبادرة يتمتع بها قائد أو زعيم، ولم يكن فيصل من ذلك النوع، إطلاقاً.

لم تكن بريطانيا لترضى بضم فلسطين الى سوريا، وهي التي ادّخرتها لتنفيذ وعد بلفور وإقامة وطن قومي لليهود فيها، ولم تكن لترضى باستقلال العراق، لما يشكل ذلك من خطر على مصالحها في المنطقة، بالإضافة الى أنها ترغب في فرض انتدابها عليه، قسراً، والاستفادة من منتجاته ومن نفطه. وكان «المؤتمر العراقي العام» الذي يمثل الشعب العراقي، قد قرر، في جلسته المنعقدة بدمشق، بتاريخ ٨ آذار/مارس عام ١٩٢٠، إعلان قيام «المملكة

العراقية» وتنصيب الأمير «عبدالله بن الحسين» شقيق الأمير فيصل ملكاً عليها، كما أعلن قيام الاتحاد بين البلدين الشقيقين: سوريا والعراق(٨٦). كما أن فرنسا لم تكن لترضى باستقلال سوريا وإقامة «مملكة عربية سورية» على كامل الأراضي السورية، بما فيها لبنان، وضمن حدود سوريا التاريخية والطبيعية، لأن ذلك يتناقض مع أطماعها الاستعمارية أولاً، ويناقض ما اتفقت عليه مع حليفتها «بريطانيا» من تقسيم لسوريا وفق اتفاقية «سايكس-بيكو» ثانياً، وإرضاءً لحلفائها الموارنة أخيراً.

وهكذا، لم تعترف أي من الدولتين الحليفتين بما تم في دمشق، فعمدت فرنسا الى إعلان استقلال لبنان، وعمد «اللورد كرزن» الى استدعاء فيصل الى لندن للتباحث معه بشأن ما جدَّ في بلاده.

أما الملك حسين، ملك الحجاز، فقد أيد قرارات المؤتمرين، السوري والعراقي، وأبرق الى المؤتمر السوري مؤيداً، كما أبرق الى الجنرال «أللنبي» معرباً عن تأييده لقرارات المؤتمرين، ومؤكداً إصراره على «مبدأ الوحدة العربية»، ورد على اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانية الذي رفض، في برقية منه الى الملك حسين، قرارات المؤتمرين معتبراً أن تقرير مصير العراق هو مسألة تخص مؤتمر السلم، ولا تخص المؤتمرين العراقيين في دمشق، والذين لا يزيد عددهم عن ٢٩ شخصاً، وجاء رد الملك حسين أن لا علاقة لي بمؤتمر السلم، وإنما علاقتي مع بريطانيا وحدها «فهي التي رعتني، وهي التي جعلتني أعلن الثورة، وهي التي قبلت كل شروطي المتعلقة باستقلال البلاد العربية وما يختص بها ... لقد وثقت بشرف بريطانيا العظمى وسمعتها المشهورة بالمحافظة على عهودها، ولذلك جازفت بكل شيء وواجهت الأخطار والكوارث»(٨٧).

كان أعضاء الحكومة والمؤتمر (السوريين) يرون أن لا يلبي الملك دعوة الحكومة البريطانية الى لندن، طالما أن هذه الحكومة لم تعترف به ملكاً على سوريا، وارتأوا تشكيل وفدٍ من أعضاء الحكومة للقيام بهذه المهمة واجراء مفاوضات مع بريطانيا، ولكن الاستعدادات العسكرية التي كان الجنرال «غورو» قد بدأها في بيروت وجبل لبنان، وعينه على سوريا، دفعت الملك، والمسؤولين السوريين، الى العودة عن رأيهم بإرسال وفد للتفاوض، وقرر الملك تلبية الدعوة بنفسه، وأرسل مستشاره الخاص، الجنرال نوري السعيد، للتحادث مع الجنرال غورو، كي يأذن له بالسفر، من بيروت، بحراً، الى أوروبا. وفوجئ نوري السعيد بغورو يقول له: «لدينا مطالب سنقدمها بشكل إنذار بعد بضعة أيام، ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر الى أوروبا ما لم يلب مطالبنا هذه»، ثم يردف، مهدداً: «وإذا سافر الأمير عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع، بصورة قطعية، عن التعرّف إليه، والمفاوضة معه، بأي شكل كان»(٨٨).

وبتاريخ ٢٨ آذار/مارس عام ١٩٢٠، أبرق فيصل الى اللورد كرزن يؤكد له رغبته في تلبية الدعوة والسفر الى لندن «بمجرد تسلمه من الحكومة البريطانية تصريحاً رسمياً- أو على الأقل، تصريحاً خاصاً - تعترف فيه باستقلالنا» (وكان فيصل قد أرسل نوري السعيد، بعد إعلان استقلال سوريا، الى لندن وباريس للتباحث، ولكن اللورد كرزن رأى فيه شخصاً متطرفاً لا يمكن التفاهم معه)، وردّ كرزن على فيصل، في ٣٠ آذار، بدعوته لحضور «المؤتمر المقبل في سان ريمو» حيث ستبحث المسألة السورية، وكانت وزارة الخارجية الفرنسية قد أصرت على أن يحضر فيصل هذا المؤتمر «ليس بصفته ملكاً، بل بصفته ممثلاً للشعب السوري»(٨٩).

- مؤتمر سان ريمو (من ١٨ الى ٢٦ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠):

عقد هذا المؤتمر في «سان ريمو» بإيطاليا، وقد حضره «المجلس الأعلى للحلفاء» المؤلف من كل من: ميلّران رئيس حكومة فرنسا، ولويد جورج رئيس حكومة إنكلترا، ونيني رئيس حكومة إيطاليا، ووزراء خارجية هذه الحكومات، وممثلون عن اليابان، ولم تشترك الولايات المتحدة الأميركية بهذا المؤتمر، بل مثلها فيه سفيرها في روما «بصفة مراقب»، كما حضر المؤتمر الزعيم الصهيوني «حاييم وايزمن» رئيس المنظمة الصهيونية العالمية[٩٠]. وكان قد سبق هذا المؤتمر مؤتمر تحضيري عقده «المجلس الأعلى للحلفاء» في لندن، في ١٢ شباط/فبراير من العام نفسه (١٩٢٠)، وخصص لدرس مستقبل «الأقطار التركية والأقطار المنسلخة عن العثمانيين»[٩١] ومنها: سوريا (بكاملها) والعراق.

وقد حُدِّد جدول أعمال مؤتمر «سان ريمو» كما يلي:

- البحث في مصير البلدان التي تخلت عنها تركيا بعد الحرب.
- وضع صيغة لمعاهدة الصلح مع تركيا.
- تنفيذ اتفاقية «سايكس-بيكو» وتوزيع مهمات الانتداب على الدول المشاركة في المؤتمر (فرنسا وبريطانيا).
- تشريع «وعد بلفور» والبحث في صيغة عملية لتنفيذه[٩٢].

وقد حرصت بريطانيا على أن تدعو الأمير فيصلاً الى هذا المؤتمر «بصفته ممثلاً للحجاز، لا ملكاً على سوريا»، ولكنها تعمدت إرسال الدعوة «متأخرة» إليه، مما أدى الى عدم تمكنه من حضور المؤتمر، فاتخذت

القرارات بصدد مستقبل بلاده، بغيابه، دون أن يسأل أي من المؤتمرين عمن يمثل أهل البلاد التي اجتمعوا لتقرير مصيرها، ودون أن يعيروا غياب ممثلها «أي اهتمام»[٩٣].

كذلك، لم يعرِ المؤتمرون أي اهتمام لما ورد في تقرير لجنة «كينغ-كراين» الذي سبق أن تحدثنا عنه، والذي طالب «بالمحافظة على وحدة سوريا» مع منح جبل لبنان «نوعاً واسعاً من الاستقلال الإداري»، كما طالب «بوضع سوريا تحت وصاية دولة واحدة كواسطة طبيعية لتأمين الوحدة وصيانتها»[٩٤]، وضربت بريطانيا، عرض الحائط، بعهودها للشريف حسين، وبكل ما زخرت به البلاد السورية، في ذلك الحين، من مؤتمرات وانتفاضات واجتماعات وكتابات ولجان وجمعيات تطالب، كلها، بوحدة سوريا وسيادتها واستقلالها. وجدير بالذكر أنه جاء، في تقرير لجنة «كينغ-كراين» المشار إليه سابقاً، أن ٧٥٫٥٪ من السكان في سوريا طالبوا باستقلال بلادهم، وأن ٨٠٫٤٪ منهم طالبوا بتوحيدها، وإن ١٠٠٪ طالبوا باستقلال العراق[٩٥].

وفي الخامس والعشرين من شهر نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، وفي محكمة دولية، تاريخية ومصيرية، قضاتها أقوى حكام العالم وأكثرهم سطوة ونفوذاً، وفي جلسات غاب عنها ممثلو أصحاب الشأن ومحامو المدعى عليهم، اتخذ «المجلس الأعلى للحلفاء» قرارات قضت بوضع «كل المستطيل العربي الواقع بين البحر المتوسط والحدود الفارسية تحت حكم الانتداب» وتقسيم سوريا الى «ثلاثة أجزاء منفصلة: فلسطين ولبنان وما تبقى من سوريا»، أما العراق فيبقى بلا تقسيم. كما وزعت هذه القرارات الانتداب وفقاً لمصالح الدول المنتدَبة ورغباتها، فأعطيت «سوريا ولبنان» لفرنسا، وأعطيت «العراق وفلسطين» لإنكلترا، على أن تلتزم هذه الأخيرة بما ورد في صك الانتداب عن

«تطبيق وعد بلفور». وفي الخامس من أيار/مايو عام ١٩٢٠، أُعلنت هذه القرارات التي أثارت غضباً وإحباطاً في مختلف أنحاء الوطن العربي. ويقول انطونيوس في ذلك: «كانت مقرارات سان ريمو، في نظر العرب، شيئاً لا يقل عن الخيانة، وبما أن تلك المقرارات انتهكت عهداً موثّقاً بالدم، كانت الخيانة أدعى للمقت والازدراء»(٩٦).

ويضيف انطونيوس: «في سان ريمو، طلبت الحكومة الفرنسية أن تكون منتدبة على سوريا ولبنان، وأجيبت الى ما طلبت، فجعلت لكل قطرٍ من هذين القطرين كياناً مستقلاً عن الآخر، وسبب ذلك أنها كانت عازمة على أن تنتهج، في الواحد منهما، سياسةً مفارقةً لما تنتهجه في الثاني، وكان لبنان موئل نفوذها في الشرق الأدنى (الشرق الأوسط حديثاً)... فكانت السياسة التي انتهجتها فرنسا ترمي الى تقوية لبنان وإضعاف سوريا، وقد مضت تطبقها في سلسلة من الاجراءات المتعسفة الدالة على قصر النظر، دون أدنى اكتراث للنتائج التي تتركها أعمالها في نفوس الناس، وكان أول تلك الاجراءات توسيع نطاق لبنان على حساب سوريا...»(٩٧).

وفي التقرير الذي قدمه «ميلّران» رئيس الوزراء الفرنسي، أمام مجلس النواب الفرنسي، عن نتائج هذا المؤتمر، قال: «إن ما أستطيع أن أبوح به هو أن مشروع الصلح مع تركيا، البارز من مفاوضات المؤتمر، ينطبق على القواعد الاساسية ... فالأتراك يبقون في الآستانة وفي الأراضي التي تكون أغلبية سكانها منهم، وقد استدركنا حماية الاقليات فوضعنا لها بنوداً خاصة. وقد أرسلنا دعوة الى المسيو ولسون وطلبنا منه، بموجبها، أن تقبل الولايات المتحدة الأميركية الانتداب على أرمينيا .... وقد عهد بالانتداب

على فلسطين والعراق الى بريطانيا العظمى، وعلى سوريا الى فرنسا، وسأطلع البرلمان على شروط هذا الانتداب وحدوده المقررة متى تمكنت من ذلك»(٩٨).

لقد كانت «مساومة» صعبةً تلك التي جرت بين فرنسا وبريطانيا على سوريا والعراق، فقد غنمت فرنسا ما كانت بريطانيا قد وعدتها به (سوريا، الداخلية والغربية، وكيليكيا)، وغنمت بريطانيا أكثر مما كانت تحلم به (الموصل، بالإضافة الى العراق وفلسطين)، والعجب أن هذه المساومة بين الأقطاب المنتصرين كانت تتم كأنما الشعوب والبلدان متاع يعرض ويباع في سوق النخاسة. لقد سُمع «لويد جورج» يتمتم، بعد «الصفقة» التي عقدها مع كليمنصو «في الموصل نفط، وفلسطين الأرض المقدسة، وسوريا، ما هي سوريا؟»(٩٩).

حواشي الفصل العاشر

(١) سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ٢: ٤٧، وانظر Lyautey, Pierre, le drame oriental, P 160. ويذكر «جورج انطونيوس» اسم: النقيب دونالد برودي كأمين للصندوق بدلاً من «لورانس مور» الذي ذكره أمين سعيد ولم يرد اسمه بين أسماء أعضاء اللجنة عند انطونيوس، وأما ألبرت يساو، فيسميه انطونيوس: البرت ليبير (انطونيوس، يقظة العرب، ص٤٠٧ حاشية ١).

(٢) Longrigg, Stephen, Syria and Lebanon under French mandate, PP. 90 - 91.

(٣) انطونيـوس، جـــورج، المرجع السابق، ص٤٠٧-٤٠٨، وانظر: اسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، جـ٥: ٣٢.

(٤) Longrigg, Op.cit. PP. 91

(٥) Ibid

(٦) زين، زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص١٢٤-١٢٥.

(٧) م.ن.ص٢٣٩ حاشية ٢٦، عن: Brémond, Le Hedjaz dans la guerre mondiale, P. 327.

(٨) سعيد، المرجع السابق،جـ٢: ٤٨.

(٩) م.ن.ص٤٨-٥١، وانظر: Rabbat, Ed. Formation historique du Liban. PP. 307-308

(١٠) م.ن. ص٤٣-٤٤.

(١١) السودا، يوسف، في سبيل لبنان، ص٨١-٨٢.

(١٢) سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ٥٠-٥١ وانطونيوس، المرجع السابق، ص ٤٠٨. ويذكر أمين سعيد أن هذا التقرير لم ينشر سوى عام ١٩٢٤، وقد نشرته جريدة «التايمس» الأميركية. وانظر: اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٣٢.

(١٣) سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ٥١-٧٠.

(١٤) م.ن. ص ٧١.

(١٥) م.ن. ص ٧١-٨٣، وقد احتجت الفعاليات السورية على توصية اللجنة بوضع سوريا تحت وصاية أجنبية، وأرسلت احتجاجها هذا الى الأمير فيصل (بباريس) والرئيس ولسون ولويد جورج، والى رئيس مؤتمر السلم «اورلاندو، وغيرهم من مسؤولي المؤتمر، وقد طالبوا باستقلال سوريا استقلالاً تاماً «بلا حماية ولا وصاية ولا إشراف، ولا أقل شيء يمس استقلالنا الخارجي

والداخلي»، ووقع هذا الاحتجاج العديد من مسؤولي مختلف الاتحادات والجمعيات والنقابات والحرف وخريجي المدارس العليا في سوريا (راجع نص الاحتجاج في: الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩، ص٢٧).

ويرى «أمين الريحاني» أن اللجنة «فضحت فرنسا، واضرت بالقضية العربية»، لأنها كانت السبب في البلاغ الذي قدمه «أللنبي» للأمير فيصل بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩ وأبلغه فيه:

١ - رفض بريطانيا لأن تنتدب على سوريا.

٢ - موافقتها على مبدأ إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

٣ - ليس لها أن تجبر السوريين على حكومة لا يقبلها أهل البلاد.

٤- أنه (أي أللنبي) هو المسؤول، لدى مؤتمر السلم، عن الأمن في البلاد، وهو الذي يتخذ الوسائل اللازمة لاستتباب هذا الأمن (الريحاني، ملوك العرب، جـ٢: ٣١٢).

(١٦) م.ن.جـ ٢: ٨٤.

(١٧) لم تذكر حيثيات هذا القرار حدود ما دعته «بالأراضي المغتصبة» من جبل لبنان، ومتى كانت تلك الأراضي جزءاً من الجبل المذكور، علماً بأن «جبل لبنان» نفسه هو، حسب التعريف المعجمي، للمعلم بطرس البستاني (في محيط المحيط)، «جبل الشام» والشام، حسب التعريف المعجمي كذلك، هي «سوريا الطبيعية» بحدودها التاريخية والجغرافية المتعارف عليها (وتتضمن، قطعاً، جبل لبنان). وانظر، لمناقشة هذه المقولة، كتابنا: المسألة اللبنانية، نقد وتحليل، فصلي: لبنان والمسألة التاريخية، ولبنان والمسألة السورية، والملحق رقم ٣ في الكتاب نفسه.

(١٨) سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ٨٤-٨٥.

(١٩) زين، المرجع السابق، ص ١٢٥، عن «نشرة آسيا الفرنسية Bulletin de l'Asie Françasie» عدد تموز/يوليو عام ١٩١٩، مقال للكاتب السياسي «روبير دي كاي R. De Caix».

(٢٠) م.ن.ص ١٢٦.

(٢١) م.ن.ص ١٢٧.

(٢٢) م.ن.ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢٣) م.ن.ص١٣٠ وص ١٤١ حاشية (٥) و: موسى، سليمان، الحركة العربية، ص٥٠٧.

(٢٤) سعيد، أمين، المرجع السابق، جـ ٢: ٨٨ - ٨٩. ويذكر «انطونيوس» أن «لويد جورج» شرح «اقتراحه» للمجلس الأعلى المنعقد بباريس بتاريخ ١٥ أيلول، فوافق كليمنصو، في الحال، على

المادة المتعلقة بانسحاب الجيش البريطاني وإحـلال الجيش الفرنسي محله (انطونيوس، المرجع السابق، ص٤١٣). ويذكر أمين سعيد (المرجع السابق، جـ ٢: ٨٨) أن لويد جورج قدم مذكرة بالاتفاق الى كليمنصو، بتاريخ ١٣ أيلول، إلا أن نص الاتفاق أعلن في باريس بتاريخ ١٥ منه. وانظر: الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية، وثيقة رقم ١٨ ص.٧٧ و94 longrigg, op. Cit p. . وانظر كذلك: سليمان، موسى، المرجع السابق، ص٥٠٧-٥٠٩، وزين، المرجع السابق، ص١٣٠.

(٢٥) اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٣٨-٣٩، ويرى «أمين سعيد» أن الفرنسيين هم الذين حملوا البطريرك الماروني على السفر الى باريس لهذا الغرض (سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٨٥) كما يذكر «موسى» أن لويد جورج طلب من فيصل المجيء الى باريس «لأنه من المرجع أن تبحث قضية سوريا في وقت قريب» ويضيف موسى: «ولا بد أن لويد جورج كان يعرف سلفاً أنّ فيصلاً لن يستطيع الحضور في الوقت المناسب للاشتراك في المباحثات» (موسى، المرجع السابق، ص٥٠٥).

(٢٦) Service historique de l'Armée de Terre-Vincennes, (SHAT), carton H1 compte-rendeu d'un voyage en Syrie (Juin - 25 Juillet 1919) PP. 27-31

(٢٧) Ibid, PP. 31-40 . وبصدد الاتفاق الفرنسي – البريطاني بتاريخ ٩ أيار/مايو ١٩١٦، راجع: علم الدين، وجيه، العهود المتعلقة بالوطن العربي، ص ٧٠ – ٧١.

(٢٨) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٨٧-٨٨. ويسمي «موسى» هذين الضابطين «لافوكارد» الفرنسي و «ماينرتزهاجن Meinertzhagen» (موسى، المرجع السابق، ص٥٠٤).

(٢٩) جريدة «البشير» بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩١٩.

(٣٠) زين، المرجع السابق، ص١٣٢، ويذكر «موسى» أن فيصلاً وصل الى مرسيليا بتاريخ ١٧ أيلول، ولكن ضابطاً فرنسياً قصده الى الباخرة قبل أن ينزل منها، وطلب منه متابعة سفره الى لندن «دون أن يعرّج على باريس» (موسى، المرجع السابق، ص٥٠٦)، ويذكر انطونيوس (المرجع السابق، ص٤١٣) أن الأمير وصل الى لندن في ١٩ ايلول.

(٣١) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٨٩، والحكيم، حسن، الوثائق العربية المتعلقة بالقضية السورية، وثيقة رقم ١٢ ص ٦١.

(٣٢) الحكيم، م.ن، وثيقة رقم ١٤ ص ٦٥، وانظر: زين، المرجع السابق، ص ١٣٢.

(٣٣) الحكيم، حسن، م.ن. وثيقة رقم ١٥ ص ٦٦.

(٣٤) م.ن. وثيقة رقم ١٦ ص ٦٧-٦٨.

(٣٥) م.ن. وثيقة رقم ١٧ ص ٧٢.

(٣٦) م.ن. وثيقة رقم ١٧ ص ٧٤-٧٥، وانظر النص الكامل للمذكرة في: م.ن. وثيقة رقم ١٧ ص ٦٩-٧٦.

(٣٧) م.ن. وثيقة رقم ١٩ ص٧٨-٧٩. ويذكر «زين» نقلاً عن مذكرات «لويد جورج» أن هذا الأخير ردَّ على برقية وردته من كليمنصو وفيها الكثير من الغضب والأستياء لموقف بريطانيا من طموحات فرنسا بسوريا، برسالة (في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩١٩) جاء فيها: «إن الحكومة البريطانية تودّ أن تذكّركم أنه هو (أي الشريف حسين) الذي بدأ الثورة ضد الحكم التركي في وقت بلغت فيه معنويات الحلفاء مستوىً متدنياً، وأنه كان مخلصاً وفياً للحلفاء حتى النهاية، وأنه، الى جانب أتباعه من العرب، لعب دوراً رئيسياً لم يُستغنَ عنه في دحر تركيا الذي كان فاتحة عهد جديد ينذر بسقوط ألمانيا وحلفائها. كما أن الأمير فيصلاً يمثل شعباً عريقاً فخوراً بنفسه، وعلى كلينا، نحن البريطانيين والفرنسيين، أن نتعايش مع هذا الشعب على أحسن ما يكون من حسن العلاقات والود» (زين، م.ن. ص١٣٦).

(٣٨) موسى، سليمان، المرجع السابق، ص٥١٥-٥١٦.

(٣٩) م.ن.ص.٥٠٩ وقد وصف اللورد كرزن أن المراسلات التي تبادلها كليمنصو ولويد جورج هي «قنابل شديدة الانفجار» (م.ن.ص٥١٨-٥١٩).

(٤٠) م.ن.ص٥١٩.

(٤١) م.ن.ص،٥٢٠ عن أوراق «عوني عبد الهادي.»

(٤٢) م.ن.ص.ن، عن أوراق «الأمير زيد.»

(٤٣) م.ن.ص٥٢٠-،٥٢١ عن أوراق «الأمير زيد.»

(٤٤) م.ن.ص،٥٢٢ وكانت الرسالة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩.

(٤٥) م.ن.ص٥٢٤، وانظر مذكرة الأمير فيصل الى مؤتمر السلم في: الحكيم، حسن، المصدر السابق، ص٨٠-٨٤.

(٤٦) موسى، المرجع السابق، ص٥٢٥ - ٥٢٨، وقد طلب فيصل سحب مفرزة من المدفعية الفرنسية كانت متمركزة في دمشق، فاستجابت الحكومة الفرنسية لطلبه وابرقت الى غورو بذلك (في ٢٧ تشرين الثاني) فتم سحبها (م.ن.ص٥٢٨). ويذكر «أمين سعيد» أنه بتاريخ ٨ كانون الأول/دسمبر (١٩١٩)، أذاع الحاكم العسكري في دمشق البلاغ التالي: «تصحيحاً لما أذعناه، قبل أمس، عن

احتلال بعض النقاط من المنطقة الشرقية، نعلن أنه قد تم الاتفاق مع الجنرال غورو باسم الحكومة الفرنسية، على صرف النظر عن احتلال البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، إزالةً لسوء التفاهم مع الحكومة العربية، ريثما يصدر مؤتمر الصلح قراره النهائي بشأن سوريا، وهذه صورة الاتفاق:

١- يُكتفى بارسال ضابطي ارتباط، أحدهما لبعلبك، والثاني لراشيا.

٢- يرسل رهط فرنسي واحد الى رياق للمحافظة على العتاد الذي ابتاعه الفرنسيون من الإنكليز، وادوات سكة الحديد والمستشفى، ولأجل ذلك، يترك لهم المعسكر الذي كان للإنكليز.

٣- يبقى الدرك العربي في المعلقة، وتبقى هيئة الحكومة على حالها» (سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٩٩).

والجدير بالذكر أن ما دفع فيصلاً الى السعي للحصول على هذا الاتفاق هو ما بلغه بأن أخاه (أي الأمير زيداً) قد تبلغ، في دمشق، وبتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر (١٩١٩)، من المعتمد الفرنسي في دمشق، الكولونيل كوس، قرار الجنرال غورو باحتلال «شتورة والمعلقة ورياق وبعلبك» (طبقاً للاتفاق العسكري الموقت مع الإنكليز) على أن تبقى إدارة هذه المناطق بيد الحكومة العربية (جريدة البشير بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩).

(٤٧) موسى، م.ن.ص٥٣٢، وانظر، لأسماء مرافقي الأمير: م.ن.ص٥٠٥ حاشية (٣).

(٤٨) م.ن.ص٥٢١-٥٣٤.

(٤٩) جريدة لسان الحال بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ ص٢.

(٥٠) زين، المرجع السابق، ص١٤١-١٤٢.

(٥١) م.. ن.، ص٢٤٦ حاشية (٤٣).

(٥٢) م.ن.ص،٥٣٤ وانظر النص الكامل لمشروع اتفاق فيصل-كليمنصو عند: سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ١١٨-١٢٠، وقد غادر فيصل فرنسا بحراً عن طريق طولون (جريدة البشير بتاريخ ١٩٢٠/١/١٠).

(٥٣) سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ١٠٠.

(٥٤) م.ن.ص ١٠١-١٠٣، وكان هذا القانون يقضي بتجنيد «من أكمل العشرين الى الأربعين» كما جعل مدة الخدمة «٦ أشهر» والبدل النقدي «٢٠ جنيهاً» ويستثنى الولد الوحيد (م.ن.ص١٠١).

(٥٥) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ١٧ ايلول/سبتمبر عام ١٩١٩، ص١، ويضاف الى الأسماء التي ذكرتها الجريدة من أعضاء الوفد المرافقين للبطريرك، كل من: معلوف، وشهاب، وليون حويك (شقيق البطريرك)، (Lohéac, Lyne, Daoud Ammoun et la création de l'Etat libanais, P. 36). كما يذكر أمين سعيد أن هذا الوفد سافر الى باريس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩ (المرجع السابق، ص٨٥)، وهذا خطأ على ما نعتقد، استناداً الى أن «لسان الحال» قد أوردت النبأ في حينه، وربما يكون الأمر قد التبس على أمين سعيد بسبب الغاء البطريرك خطابه أمام مؤتمر الصلح في ١ تشرين الأول.

(٥٦) Maklouf, Ibrahim, L'indépendance du Liban, Documents 1919 - 1936, Recueillis et commentés, pp. 3-4 et 41

(٥٧) Ibid, P. 1 وانظر سعيد، المرجع السابق، جـ ٢: ٨٥ - ٨٦.

(٥٨) زين، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٥٩) م.ن.ص،١٤٠. وقد وصل فيصل الى بيروت في ١٤ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠، وسافر منها الى دمشق (م.ن.ص١٤٤). وقويل، عند وصوله الى بيروت «بمظاهرات العداء والاستنكار، واندس، في صفوف مستقبليه، عملاء الفرنسيين يثيرون الشعب عليه، تحت ستار الوطنية والغيرة على الدين» (اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٤٩).

(٦٠) زين، م.ن.ص١٤٠-١٤١.

(٦١) م.ن.ص١٤٤.

(٦٢) راجع النص الكامل للمذكرة في .Maklouf, op.cit. PP 3-4 et 41

(٦٣) جريدة «البشير» بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير عام ١٩٢٠ ص١و ٢.

(٦٤) اسماعيل، المرجع السابق، جـ٥: ٤٧.

(٦٥) راجع النص الكامل للخطبة عند: الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص٢٢٤-٢٣٦.

(٦٦) صايغ، أنيس، من فيصل الى جمال عبد الناصر، ص٤٥.

(٦٧) يذكر يوسف الحكيم أنه «في أواخر شباط/فبراير سنة ١٩٢٠، أوعز الأمير فيصل الى الحكومة بأن تدعو المؤتمر السوري للانعقاد، كما يذكر أن النواب (أعضاء المؤتمر) دُعوا، في ٣ آذار/مارس ١٩٢٠، لتناول الشاي في مقر الأمير، حيث أعلن الأمير عزمه على إلقاء خطابه في حفلة افتتاح المؤتمر، في السادس من الشهر نفسه (الحكيم، يوسف، سوريا والعهد الفيصلي، ص١٣٥).

(٦٨) انظر النص الكامل للخطاب في: الحكيم، حسن، الوثائق التاريخية، ص١٣٧-١٣٩.

(٦٩) أنظر النص الكامل للقرار التاريخي للمؤتمر في م.ن.ص١٤٠-١٤٣.

(٧٠) الحكيم، يوسف، المرجع السابق، ص١٣٨، وانظر نص خطاب المبايعة في المرجع نفسه، ص١٣٨-١٤١.

(٧١) م.ن.ص١٤١، وانظر وصفاً مفصلاً لحفلة المبايعة، في: م.ن.ص١٤١-١٤٢.

(٧٢) م.ن.ص١٤٣.

(٧٣) م.ن.ص١٤٤-١٤٥.

(٧٤) انظر أسماء أفراد البلاط الملكي في م.ن.ص١٤٦.

(٧٥) انظر رسائل الملك فيصل الى هذه الدول في م.ن.ص١٤٧-١٤٩.

(٧٦) م.ن.ص١٥٨-١٥٩، وقد ذكرنا ذلك مقدمة للحديث عن الدور الذي سيلعبه «يوسف العظمة» في ميسلون.

(٧٧) م.ن.ص١٤١-١٤٢.

(٧٨) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ ص٢، وانظر أنباءً أخرى عن تتويج الملك فيصل، في الجريدة نفسها، بتاريخ ١٠ آذار، ص٢.

(٧٩) زين، المرجع السابق، ص ١٥١-١٥٢.

(٨٠) Lohéac, op. Cit. P. 76 Note 14 ، وانظر الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ١: ١٠٢.

(٨١) زين، المرجع السابق، ص١٥٣-١٥٥.

(٨٢) الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ص٣٥-٤١، وانطونيوس، المرجع السابق، ص٤١٨.

(٨٣) جريدة لسان الحال، عدد تاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٢٠، وانظر: زين، المرجع السابق، ص٢٥٤-٢٥٥ حاشية ٢٩).

(٨٤) الخوري، بشارة، المصدر السابق، جـ١: ١٠٣-١٠٤.

(٨٥) زين، المرجع السابق، ص١٥٦ وص ٢٥٣ حاشية (٣٧).

(٨٦) انظر: قرار المؤتمر العراقي بإعلان استقلال العراق واتحاده مع سوريا والمناداة بالأمير عبدالله بن الحسين ملكاً دستورياً في (الخوري، يوسف، المشاريع الوحدوية العربية، ص٤٢-٤٤).

(٨٧) موسى، المرجع السابق، ص٥٤٤.

(٨٨) الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص١٠٢.

(٨٩) موسى، المرجع السابق، ص٥٤٤-٥٤٥.

(٩٠) م.ن.ص٥٤٥. وكان الرئيس الأميركي ولسون قد اصيب بشلل جزئي (في خريف عام ١٩١٩)، كما أن نزاعاً جرى بين أميركا والدول الحليفة بشأن معاهدة فرساي للصلح مع المانيا (في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩) فلم توقع أميركا المعاهدة وانسحبت من المؤتمر «مما أتاح لبريطانيا وفرنسا تسوية قضايا بلاد العرب على هواهما» (موسى، م.ن.ص.ن. حاشية ٤).

(٩١) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، جـ٣: ١٠٧، وموسى، المرجع السابق، ص٥٣٨.

(٩٢) اسماعيل، عادل، المرجع السابق، جـ٥: ٥٣ والكيالي، المرجع السابق، جـ٣: ١٠٧.

(٩٣) اسماعيل، م.ن.ص.ن.

(٩٤) راجع ما كتبناه عن هذه اللجنة، وانظر: انطونيوس، المرجع السابق، ص٦٠٠-٦٠٥.

(٩٥) سعيد، المرجع السابق، جـ٢: ٥٥-٥٧، وراجع الموجز الذي سبق أن أوردناه عن تقرير هذه اللجنة. ويذكر الدكتور أنيس صايغ أن فيصلاً قد حاول «أن يحمل رجال الحركة الوطنية على المطالبة بانتداب أميركي أو بريطاني، وحجته أن بريطانيا وعدته بأن تعطي سوريا استقلالها إن طالب الشعب بها كدولة منتدبة، غير أن الهيئات الوطنية أصرت على طلب الاستقلال» (صايغ، أنيس، الهاشميون والثورة العربية الكبرى، ص ١٤١).

(٩٦) انطونيوس، المرجع السابق، ص ٤١٩.

(٩٧) م.ن.ص ٤٩٣.

(٩٨) جريدة «البشير» بتاريخ ١٨ أيار/مايو عام ١٩٢٠.

(٩٩) زين، المرجع السابق، ص٩٧ وص ٢٢٦ حاشية (٣٢).

وقد نشرت جريدة «البشير» في عددها الصادر بتاريخ ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٠، عن جريدة «التايمس» اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ نيسان/إبريل عام ١٩٢٠ ما يلي:

«ارتاحت دوائر اليهود ارتياحاً لقرار المجلس الأعلى في مسألة فلسطين، ورحبت الأفكار اليهودية به، وقد تناول مندوبو الصهيونيين ومندوبو الأمير فيصل العشاء سويةً مساء أمس، وأبدى كلا الفريقين ميله للعمل يداً واحدة في الشرق الأدنى». ونشرت الجريدة نفسها «البشير،» وفي العدد نفسه، رسالة من «حسني عبد الهادي» بالقدس الى «مدير المنطقة الشرقية، الشريف فيصل»، يذكر فيها أنه قرأ، في جريدة «الكرمل» التي تصدر في حيفا (عدد ٦١٨ تاريخ ٢٠ رجب عام ١٣٣٨ هـ) «أن صهيونياً قابلكم في ١ نيسان/إبريل عام ١٩٢٠، أي بعد إعلان التتويج، وأنكم قلتم له ما هو آتٍ:

١ - لا نرمي الى إبعاد اليهود عن فلسطين.

٢ - لأنهم أبناء عم بل إخوان.

٣ - والعرب قانعون أن مصلحتهم المادية والمعنوية تقضي باشراك العرب واليهود ليعيشوا كإخوان.

٤ - نحن راغبون في اتفاق أخوي بين أمتنا والأمة اليهودية.

٥ - لذلك، يجب التغلب على المتطرفين من الفريقين:

٦ - على الصهيوني الذي يرغب أن يجعل العربي يرحل بجماله ومتاعه عن البلاد.

٧ - وعلى العربي الذي يرغب في منع اليهود من الاستعمار في فلسطين». ويوجه «عبد الهادي» الى «الشريف فيصل»، لهذا السبب، جملة من الأسئلة الاتهامية، معتبراً أنه خان قضية أمته وساوم اليهود على حساب شعب فلسطين، ونافياً عن أهل فلسطين صفات «البداوة» التي ألصقها بها كلام الشريف فيصل، وذلك بعد أن يفنّد كلاً من النقاط السبع الواردة في كلام الشريف (إن صحت نسبتها إليه). (راجع النص الكامل للرسالة في جريدة البشير عدد ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٠).

الفصل الحادي عشر

الحسم

(ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٠)

أوّلاً – مقدّمات الحسم:

ما أن صدرت قرارات «سان ريمو» في ٢٥ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، وأُعلنت في ٥ أيار/مايو من العام نفسه، حتى ظهرت النوايا الغادرة التي يبيتّها الحلفاء، للعرب، إذ قضت تلك القرارات بتقسيم بلاد الشام إلى دويلات، وتقاسم الدولتين: البريطانية والفرنسية، الانتداب عليها. وبُلّغت هذه القرارات إلى الحكومة السورية ببرقيتين: الأولى، صادرة عن رئيس الوزراء الفرنسي «ميلّران» باسم الحكومة الفرنسية، وبشكل بلاغ، والثانية صادرة عن قائد الجيوش البريطانية في سوريا، الجنرال اللورد «أللنبي» باسم الحكومة البريطانية، وبشكل رسالة موجهة إلى الملك فيصل[١].

وكان الجنرال «هنري غورو» قد عُيّن، بتاريخ ٨ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩١٩، «مفوضا سامياً للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا، وقائدا أعلى للجيش الفرنسي في المشرق»، ووصل إلى بيروت بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩ ليتسلم مهماته هذه (وكان عمره ٥٢عاماً)[٢].

وكانت أولى مهمات الجنرال غورو في المشرق هي تنفيذ القرار القاضي بانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، وكان من الطبيعي أن يرفض الملك فيصل البلاغين الموجهين إليه من بريطانيا وفرنسا، مصّراً على أن

تفي الدولة الحليفة، بريطانيا، بالوعود التي قطعتها للعرب (وللشريف حسين).

كان الجيش البريطاني قد غادر المناطق السورية المتروكة للانتداب الفرنسي (سوريا الداخلية وسوريا الغربية) وذلك تنفيذاً لاتفاق ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩١ بين الحكومتين، البريطانية والفرنسية، فكان تنفيذ قرار الانتداب على هذه المناطق من سوريا، يقع على عاتق الجنرال «غورو» وحده، دون سواه. وكانت فرنسا قد بسطت حمايتها على المناطق الغربية من سوريا (الساحل وجبل لبنان) وبقي عليها أن تحتل سوريا الداخلية، بالإضافة إلى الاقضية الأربعة (بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا) التي ستصبح جزءاً من دولة «لبنان الكبير».

وكان «غورو» قد ذاع صيته، في أوروبا والعالم، كبطل من أبطال الحرب العالمية الأولى، إلى درجة أن أحد الضباط الفرنسيين في المشرق، المقدم «غودو Goudot»، صرح قبل وصول الجنرال، أنه «عندما يصل (غورو)، نستطيع أن نطلب كل شيء ونفعل كل شيء، في سوريا وكيليكيا»[٣].

لقد أعطت باريس «ضوءاً اخضر» لغورو كي يتصرف، بحرية، لتنفيذ المهمة، وكان عليه أن يخضع الأمير فيصلاً الذي أعلن مملكته واستطاع السيطرة على سوريا الداخلية بعد خروج البريطانيين منها، ولكن المهمة لم تكن سهلة، بالنسبة إليه، طالما أن «الكماليين» لا يزالون يقاومون في كيليكيا، إذ يستحيل عليه أن يخوض الحرب على جبهتي «العرب والأتراك» في وقت واحد[٤]، ولأجل ذلك، وضع «غورو» خطة تقضي بتنفيذ ما يسمى «بالمناورة بالخطوط الداخلية» على جبهتي الكماليين (الأتراك) والفيصليين (العرب)، أي:

١ - حشد قوات على جبهة كيليكيا، في مواجهة الكماليين، في الشمال (الفرقتان الأولى والثانية) وإعداد قوات أخرى (الفرقة الرابعة) للعمل إما في كيليكيا أو في حلب، إذا لم تسفر المساعي إلى «حل سياسي» مع الكماليين.

٢ - إذا أقدم الكماليون على متابعة القتال في كيليكيا، يدفع غورو الفرقة الرابعة لمواجهتهم، ثم يغتنم الفرصة لإقامة هدنة جديدة معهم.

٣ - وإذا لم يقم، في الشمال، قتال يذكر، يستفيد غورو من ذلك ويحتل، بواسطة الفرقتين الثالثة والرابعة، سكة حديد رياق _ حلب «متحاشياً، في الوقت نفسه، مأزقاً مع حكومة دمشق»(٥).

وكان «غورو» مصراً على التفاهم مع «مصطفى كمال» لكي يتفرغ لجبهة سوريا،خصوصاً أن فرنسا كانت قد أعادت إلى تركيا منطقة «كيليكيا» وفقاً لمعاهدة الصلح معها، ولم يعد يرى موجباً لمتابعة الحرب ضد الكماليين الأتراك، إلا أنه يؤكد أن على فرنسا أن «تحتفظ بسوريا، على الأقل» بعد أن «ضحَّت بكيليكيا» ولذا، فهو يؤكد على وجوب إيجاد تسوية ما مع «مصطفى كمال»(٦).

وفي الثلاثين من أيار/مايو عام ١٩٢٠، توقفت الحرب بين فرنسا والأتراك، وعقدت هدنة بين الطرفين مدتها ٣ أسابيع(٧)، مما أتاح لغورو أن يتفرغ لمواجهة تمرد الملك فيصل في دمشق.

في الوقت نفسه، كانت الأوضاع تسير، من سيئ إلى أسوأ، بين فرنسا و«المملكة العربية السورية»، بينما كانت الاستعدادات تجري في بيروت، لساعة الحسم مع الحكومة العربية في دمشق. وفي الحقيقة، كانت «باريس» تحرِّض «غورو» على الإسراع في حسم «المسألة السورية» تنفيذاً لقرارات «سان ريمو». وفي الأول من تموز/يوليو عام (١٩٢٠) عمم «غورو» على كبار

مرؤوسيه تعليمات» شخصية وسرية» اعتبرت «تمهيدية» للعمليات المقبلة ضد المملكة العربية السورية، وجاء في هذه التعليمات: «ليس في نية القائد أن يشن حرباً على حكومة دمشق،إذا لم تضطره الظروف لذلك، ولكن علينا، من خلال إظهار قوتنا، أن نبرهن لهذه الحكومة أننا عازمون على استخدام القوة، إذا اضطررنا، لكي نحقق مطالبنا العادلة» . أما الأهداف المحتملة فكانت:

١ - «احتلال متفرع رياق، مع تهديد قوي ما أمكن لدمشق، بواسطة الفرقة الثالثة.

٢ - «وفي الوقت نفسه، احتلال حلب، بواسطة وحدات من الفرقتين: الثانية والرابعة، بقيادة الجنرال «غوبو Goubeau» قائد الفرقة الرابعة»[٨].

وكانت وحدات من الجيش الفرنسي قد بدأت تصل إلى بيروت، تباعاً، لتعزيز القوات الموجودة فيها (حيث وصل لواء من الجند السنغاليين بقيادة الجنرال بوردو، ووحدة من «السباهي» المغاربة في ٢٥ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠) مما اقلق الحكومة العربية في دمشق، فأرسلت مندوباً من قبلها (هو نوري السعيد) إلى بيروت، للاتصال بالجنرال غورو «وطلب الاعتراف باستقلال سوريا، وبالأمر الواقع في دمشق» ، كما وصل، في الوقت نفسه، ضابط الارتباط الفرنسي مع الملك فيصل (الكولونيل تولا Toulat)، ونقل إلى السلطة العسكرية الفرنسية في بيروت طلب الملك «الامتناع عن أي هجوم عسكري أو سياسي، من كلا المنطقتين» بحيث يقام نوع من «الهدنة» بينهما، ريثما يتمكن الأمير من السفر إلى فرنسا «بأسرع وقت ممكن» [٩].

لم يكن رد غورو على هذا الطلب حاسماً، فهو لم يكن جاهزا «لاحتلال رياق وتهديد دمشق، قبل ٢٠ تموز/يوليو» ، كما أن الهدنة مع الكماليين لم تمدد،

وإن كان قادراً، بما لديه من إمكانات عسكرية، على احتلال حلب بسهولة. إلا أن الأحداث تسارعت، بعد ذلك، إذ أقدم «غورو» على احتلال «المعلقة» ، وأرسل تعزيزات إلى مفرزة فرنسية كانت متمركزة في رياق، وذلك بحجة أن الجيش العربي السوري (الجيش الشريفي كما يسميه الفرنسيون)، قد خرق اتفاق ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩ (الذي قضى بانسحاب الجيش الشريفي من البقاع)[١٠].

وأرسل فيصل بعثة إلى باريس سعياً وراء التفاوض مع الحكومة الفرنسية، إلا أن ممثل هذه الحكومة رفض التفاوض معها، ونصح فيصلاً بأنه «إذا استمر بمناوراته... فعليه أن لا يأمل بأي كسب»[١١].

وفي ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، وجه الجنرال «غورو» الى الملك فيصل إنذاراً مشفوعاً برسالة شخصية منه، وقد جاء في الإنذار:

١ - «وضع سكة حديد حلب-رياق بتصرف الجيش الفرنسي، مع ضمانة مراقبة حركة النقل، وحراسة المحطات الكبرى، واحتلال حلب.

٢ - «إلغاء التجنيد الاجباري، وإعادة الجيش الشريفي الى العديد الذي كان عليه في أول كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩[١٢].

٣ - «قبول الانتداب الفرنسي، وقبول العملة السورية (التي أصدرها بنك سوريا ولبنان، في المنطقة الغربية، في أول أيار/مايو عام ١٩٢٠)[١٣].

٤ - «معاقبة المجرمين الذين أمعنوا في الأعمال العدوانية ضد فرنسا»[١٤].

على أن يتم قبول هذه الشروط قبل ١٨ تموز/يوليو (عام ١٩٢٠) الساعة ٢٤,٠٠ وأن يتم هذا القبول بصكٍ رسمي. وإذا لم تقبل، «فإن الحكومة

الفرنسية ستستعيد حرية العمل، وفي هذه الحالة، فإنها لن تكتفي بما ورد في الإنذار من ضمانات معتدلة»(١٥).

وأما الرسالة الشخصية التي أرفقها «غورو» بهذا الإنذار، فقد جاء فيها:

«من الجنرال غورو المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا والقائد الأعلى لجيش المشرق، الى صاحب السمو الملكي، الأمير فيصل- دمشق.

«صاحب السمو،

«يشرفني أن أبعث إليكم بمذكرتي، تاريخ ١٢ تموز/يوليو.

«وإذ أقدمها لسموكم الملكي، أستدعي خلقكم السامي، ووطنيتكم الكبرى، ومشاعر مودتكم تجاه فرنسا.

«وفرنسا، من جهتها، قد عبّرت عن مدى تفانيها في سوريا بقبولها مهمة أن تكون الموجه النزيه لهذه الدولة الجديدة.

«وعليّ أن أعتقد، أمام عظمة المسألة التي نحن بصددها، أن سموكم الملكي سوف يصغي الى صوت الحكمة، ويتخلى عن حكومة لا تمثل إلا الأحزاب المتطرفة من الشعب.

«وأنا لا استطيع أن أتأكد من تنفيذ الضمانات التي تشرفت بطلبها من سموكم الملكي، إذا كانت الحكومة التي ستتولى تحمّلها، هي نفسها هذه الحكومة التي أظهرت الكثير من العداء لفرنسا، والتي سعت جهودها لجرّ بلادكم الى شرور الحرب معها.

«إن قرار سموكم الملكي، وحده، هو الذي يستطيع عزلها.

«وتفضلوا، سمو الأمير، بقبول فائق اعتباري»(١٦).

وكان هذا أمراً صريحاً للملك فيصل بوجوب عزل الحكومة وتشكيل حكومة جديدة ترضي الجنرال الفرنسي. ويذكر «الحصري» أن الملك استدعى، إثر ذلك، «ياسين باشا الهاشمي» لتكليفه تشكيل حكومة جديدة، إلا أنه اعتذر عن هذه المهمة، وطلب الملك من «غورو» تمديد مهلة الإنذار فمددها حتى نهاية يوم ٢٠ تموز/يوليو(١٧).

ولكن «دي هاي» يذكر أنه، بتاريخ ١٩ منه، حمل الكولونيل تولا، ومعه أحد مرافقي الأمير (الملك)، الى الجنرال غورو، قرار الملك بقبول شروط الإنذار، ولكن، وبسبب عدم وجود صك رسمي يتعلق بتنفيذ الملك لهذه الشروط، ابلغ غورو مندوبي الملك، إن القوات الفرنسية سوف تبدأ تحركها، باتجاه دمشق، في ٢١ تموز/يوليو. وأرفق غورو رسالته هذه الى الملك بمنشورات ألقت بها الطائرات الفرنسية فوق دمشق وحمص وحماة وحلب يومي ١٩ و٢٠ تموز/يوليو(١٨) (أنظر نص المنشور في الملحق رقم ١).

والحقيقة أنه، رغم كل ما في هذا الإنذار من تحد وظلم وافتئات، وبعد تردد طويل ومضن، واجتماعات ومداولات بين الملك وحكومته، تقرر قبول الإنذار تداركاً لما هو أفدح وأخطر، وأُبلغ الجنرال غورو بهذا القرار في ١٨ تموز/يوليو، وبدئ، فعلاً بتسريح الجيش اعتباراً من هذا التاريخ(١٩)، وسحبت القوات السورية التي كانت متمركزة على مداخل سوريا الداخلية، في مواقع مجدل عنجر وعقبة الطين عند مضيق وادي القرن، شمال غربي ميسلون، وقد تمّ ذلك كله قبل ٢٠ تموز. ولكن المفاجأة كانت بالغة عندما أصبح يوم ٢١ تموز وفوجئ الملك وحكومته، والشعب السوري كله، بأن الجيش الفرنسي بدأ زحفه باتجاه العاصمة السورية، متجاوزاً تلك المواقع التي لم يمضِ على سحب الجيش السوري منها سوى ساعات.

وبادر الملك، فور علمه بالنبأ، الى دعوة الحكومة لاجتماع طارئ تدارست فيه الأمر وقررت تكليف وزير المعارف «ساطع الحصري» مهمة مقابلة الجنرال غورو واستيضاح ما جدّ منه، وكم كانت الدهشة بالغة عندما تذرع غورو بتأخر برقية الملك «نصف ساعة» مما دفعه الى اصدار «أمر الزحف قبل وصول البرقية الى يده»[٢٠]، وسلّم «الحصري» لائحة بمطالب جديدة أمرّ وأدهى[٢١]. عندها أيقنت حكومة الملك فيصل أن الإنذار الفرنسي لم يكن سوى خدعة، وأن احتلال الفرنسيين لدمشق واسقاط حكومتها امر مقرر سلفاً، وأن غورو تذرَّع بتأخر وصول برقية الملك وحكومته (التي تعلن قبول الإنذار والبدء بتسريح الجيش العربي وسحبه من الجبهة تنفيذاً لهذا الإنذار) ليأمر جيشه بالزحف نحو دمشق واحتلالها، فقرر، الملك، مع حكومته وجماهير الشعب السوري، القتال دفاعاً عن الوطن، وتحركت سوريا للدفاع عن حريتها، واستقلالها، وبدأت الثكنات باستقبال المتطوعين، وبدأ وزير الحربية في الحكومة العربية السورية (الأميرالاي يوسف العظمة) بجمع ما يمكن جمعه من الجند بعد أن كان قد سرح معظم الجيش، فتمكن من إعداد مجموعة مشاة تقدر بلواءين (الأول والثاني) غير كاملين، وكوكبتي خيالة ولواء مدفعية، أي نحو ما يقارب الثلاثة آلاف مقاتل، جميعهم من فلول الجند المسرحين ومن المتطوعين، وتوجه بهم للقاء الغزاة الفرنسيين في ميسلون على الحدود السورية اللبنانية، حيث كان الصدام الكبير بين الجيشين على مرتفعات (عقبة الطين) قرب ميسلون، وفي صبيحة الرابع والعشرين من تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

أ - موقع المعركة:

ميسلون، هضبة تقع شمال غربي دمشق، على الطريق المؤدية منها الى بيروت، وبالقرب من الحدود اللبنانية السورية، جرت عليها المعركة المسماة

باسمها بين قوات الأمير فيصل بن الحسين (الملك فيصل ملك المملكة العربية السورية) بقيادة يوسف العظمة، وزير الحربية في الحكومة العربية السورية يومذاك، وبين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال غوابيه (Goybet) قائد فرقة المشاة الثالثة (وكان الجنرال غورو قائداً عاماً للجيوش الفرنسية في سورية ولبنان) وذلك يوم ٢٤ تموز/يوليو عام١٩٢٠. وأهمية هذه المعركة انها أنهت استقلال أول دولة وحدوية عربية قامت في بلاد الشام بعد انهيار الحكم العثماني فيها، وقضت على أول حلم بتحقيق وحدة عربية تجمع بين مختلف الأقطار الشامية في دولة واحدة، ثم أخضعت هذه البلاد لانتداب استمر اكثر من ربع قرن.

وتعتبر «ميسلون» بوابة العبور الى سوريا الداخلية من لبنان.

ب - دراسة أرض المعركة:

وضع هذه الدراسة، الجنرال «غوابيه» قائد الحملة الفرنسية على دمشق، وقائد «فرقة المشاة الفرنسية الثالثة» في معركة ميسلون، وفيما يلي موجزها:

- يتصل حقل المعركة بسهل البقاع بواسطة طريق بيروت-دمشق، هذه الطريق التي تشكل محور تقدم القوات المهاجمة.

- تخترق طريق بيروت-دمشق سلسلة جبال لبنان الشرقية، وتمر في ممرات ضيقة (Cols) هي: وادي الحرير، ووادي القرن، وعقبة الطين، وخان ميسلون، ونهر بردى.

- تشكل سلسلة جبال لبنان الشرقية حاجزاً عالياً وصعباً في وجه سهل البقاع، غرباً، وهي تنقسم الى عدة أخاديد (أو طيات بشكل الهارومونيكا Harmonica)، وتلتقي الطريق مع أول هذه الاخاديد عند «مجدل عنجر»، ومع

ثانيها عند مرتفعات «كفريابوس» حيث يصل «ممر دمشق» الى أعلى ارتفاعاته (١٣٥٨ متراً) ويشرف على «ساحل عين الجديدة» ومع ثالثها عند هضبة «جبل الزبداني» الذي ينتهي بوادي القرن، فالمنحدرات الشمالية لجبل حرمون جنوباً.

- تشكل وديان: الزرزور والتكية وبردى والزبداني أخاديد تنتهي بمرتفعات خان ميسلون وخان الديماس وهضبة صحراء الديماس حتى سلسلة «قلعة المزة» المشرفة على «البوابات الصخرية لواحة دمشق» والمتصلة، شمالاً، «بجبل قاسيون» الذي «تتجمع على منحدراته الشمالية منازل حي الصالحية، أحد أحياء عاصمة الأمويين».

- تشكل هذه التضاريس منحدرات وعرة وصخرية جرداء، تفتقر الى المياه (باستثناء نبعي الجديدة وخان ميسلون).

- سوف تنتشر الفرق المهاجمة على جانبي طريق بيروت-دمشق، متخذة من الطريق نفسها محوراً لتقدمها(٢٢).

الإعداد للمعركة:

-القوى المتجابهة:

أولاً - القوات العربية السورية:

يذكر «يوسف الحكيم» أنه في ١٦ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، اجتمع الوزراء مع رئيسهم «هاشم الأتاسي»، في منزل الوزير «ساطع الحصري» بناء على دعوة منه، ونقل الحصري إليهم شهادة من «ياسين بك الهاشمي» (رئيس مبرة الجيش السوري سابقاً) الذي قال إن «الذخيرة والاعتدة الحربية الموجودة لدى الجيش، لا تساعد على الدخول في حرب ضد الفرنسيين، مهما قصرت مدتها»،

ودهش الوزراء من ذلك، ولم يكن وزير الحربية «يوسف العظمة» موجوداً في هذا الاجتماع.

وفي اجتماع جرى، بعد ذلك، في القصر الملكي، بناء لدعوة من الملك، لبحث الأوضاع المستجدة مع فرنسا، عرض الوزراء على الملك ما سمعوه من «الحصري» عن لسان «الهاشمي» ، فاعترض «العظمة» على ذلك قائلاً: «لدى الجيش من العتاد ما يكفي لمقاومة الفرنسيين مدة من الزمن، وربما لدحرهم على اعقابهم إذا أداروا ظهورهم في أول ملحمة»، ولما طلب الوزراء منه تأكيد ذلك ببيان خطي قال غاضباً: «ألا تثقون بكلامي وأنا زميلكم المسؤول عن أمور الجيش» ؟، إلا أنهم أصروا على ذلك، فاستمهلهم ساعة اختلى، أثناءها، بأركان الجيش (مصطفى نعمة وأحمد اللحام وشريف الحجار ومصطفى وصفي وعارف التوام وحسن الصبان) ثم دخلوا، بعدها، جميعهم الى الاجتماع، وفي حضرة الملك والوزراء ،تلا «يوسف العظمة» البيان الذي أعده أركان الجيش برئاسته، وفيه أن ما يوجد لدى الجيش السوري من عتاد حربي لقتال الفرنسيين «لا يزيد عن ٢٧٠ فشكة لكل بندقية حربية، و٨٠ قنبلة لكل مدفع من المدافع السبعين»[٢٣].

١ - التشكيل:

نحو ٣ آلاف مقاتل بقيادة القائمقام تحسين الفقير يعاونه البكباشي شريف الحجار، وتضم هذه القوى:

أ - ما تمكن وزير الحربية من جمعه من الجيش النظامي بعد تسريحه (لواءي مشاة غير كاملين من ١٥٠٠ جندي نظامي).

ب - الحرس الملكي (كوكبتي خيالة من ٦٠ خيالاً) بقيادة مرزوق الخيمي.

ج - لواء مدفعية عيار ١٠٥ و ١٥٥ (من بطاريتين واحدة جبلية وأخرى صحراوية) بقيادة القائمقام أحمد صدقي الكيلاني.

د - بطارية رشاشات (٢٥ رشاشاً) بقيادة صبحي العمري.

هـ - سرية هجانة، تقدر بثلاثماية هجان.

و - المتطوعين وقدر عددهم بماية وخمسين خيالاً ما عدا المشاة.

وقد كانت هذه القوى جميعها بإمرة وزير الحربية القائد العام.

وقد قدرت القيادة الفرنسية القوات العربية السورية في جبهة ميسلون بفرقة مشاة، مع بطاريتي مدفعية عيار ١٠٥ ملم و ٢٥ رشاشاً(٢٤).

٢ - المهمة الرئيسية:

أ - منع العدو من اجتياز مرتفعات (عقبة الطين) شمال غربي ميسلون.

ب - تثبيت العدو جبهياً وقطع الطريق على تقدمه في وادي القرن (طريق بيروت-دمشق).

٣ - فكرة المناورة:

أ - الدفاع الثابت على جبهة «عقبة الطين».

ب - الالتفاف، بواسطة الخيالة، على ميمنة العدو، ومهاجمة مقر قيادته في «جديد يابوس».

ج - الالتفاف، بواسطة المشاة، على ميسرة العدو، على محور التكية-الزبداني حتى سهل الجديدة ووادي القرن، بغية ضرب مركز قيادته.

د - حصر قوات العدو في وادي القرن بغية ضربها وابادتها(٢٥).

ولكن فكرة المناورة هذه لم يقيض لها أن تنفذ بسبب مباغتة الجيش الفرنسي للقوات العربية السورية قبل أن تتمكن من وضعها موضع التنفيذ.

٤ - التمركز وفقاً للمهمة وفكرة المناورة:

اتخذت القوات العربية السورية مراكز لها على طريق بيروت-دمشق، غرب ميسلون، على الشكل التالي:

- تمركز المشاة على جانبي طريق بيروت-دمشق، وانتشروا على سفح صخري وعر المسالك يشرف على «وادي الزرزور» ، وانتظموا في العمق في خطين من الخنادق يفصل بينهما ٧٠٠ متر.
- نصبت المدفعية على تلة في مؤخرة الموقع والى الشمال.
- تتحكم مراكز القوات العربية السورية بمضيق وادي القرن، بحيث لا يمكن لأية قوة أن تجتازه دون أن تقع تحت نار المقاتلين السوريين الذين بنوا أطماً (Blockhaus) متقدماً في المضيق نفسه[٢٦].
- غطيت ميمنة الجبهة بكتيبة من المشاة، وبالمدفعية والرشاشات.
- غطيت ميسرة الجبهة بالخيالة والهجانة، والمتطوعين، وبالرشاشات.
- بقيت مصالح الميرة (التموين والاخلاء الصحي) في المؤخرة[٢٧].

٥ - توزيع المهمات:

قبل ظهر ٢١ تموز، وصل القائد يوسف العظمة الى ميدان القتال المرتقب في ميسلون، وبدأ بتركيز قواته وتوزيع المهمات عليها وفقاً للمهمة الرئيسية وفكرة المناورة، وقد اختلفت الروايات في تمركز الوحدات ومهماتها[٢٨]، إلا أننا اعتمدنا، من بينها، رواية «الجيش العربي السوري».

أ - في القلب: - لواء المشاة الأول بقيادة البكباشي حسن الهندي، يعاونه منيب فائق، ويتضمن ٣ أفواج.

- بطاريتا مدفعية (بإمرة أحمد صدقي الكيلاني) وسرية استحكام (بإمرة تحسين العنبري).

المهمة: التمركز على السفح الغربي لهضبة ميسلون، على جانبي طريق بيروت-دمشق، بحيث يشرفان على وادي الزرزور، وينتشران في العمق على خطين من الخنادق المحاطة بالأسلاك الشائكة، ويفصل بين هذين الخطين، في العمق، مسافة ٧٠٠ متر.

- التصدي لأي هجوم على محور بيروت - دمشق ومنع تقدم العدو على هذا المحور

ب - في الميسرة: سرية رشاشات وسرية خيالة هجانة ومجموعة من المتطوعين (نحو خمسماية خيال) بقيادة الرئيس مرزوق الخيمي.

المهمة:

- مهاجمة ميمنة العدو على المحور الجنوبي من الجبهة.
- منع تقدمه على محور دير العشائر.
- الالتفاف على مؤخرته، ومهاجمة مقر قيادته في «جديدة يابوس».

ج - في الميمنة: لواء المشاة الثاني بقيادة توفيق العاقل، ويتألف من: فوج مشاة معزز ببطارية مدفعية عيار ٧٥ ملم، ومفرزة مدفعية عيار ٦٥ ملم، وسبع رشاشات، ومفرزة حرس ملكي.

المهمة:

- التمركز على مرتفعات الزبداني-التكية.
- منع تقدم العدو على المحور الشمالي من الجبهة.

- تطويق ميسرة العدو باتجاه جنوب الزبداني حتى سهل الجديدة، ومهاجمة مركز قيادته في «جديدة يابوس».

د - خلف الجناح الأيمن من القلب: المدفعية، بقيادة القائمقام احمد صدقي الكيلاني.

المهمة:

- التمركز على المنحدر الشرقي لهضبة ميسلون، شمال الطريق العام، خلف الجناح الأيمن لقلب المشاة.

- ضرب تجمعات العدو بهدف منع تقدمه، وذلك بناء لأمر من القائد العام.

هـ - في المؤخرة: مصالح الميرة في الجيش، وهي:

- مصلحة التموين (تمركزت في خان ميسلون بإمرة لطفي الرفاعي).

- مصلحة الصحة (تمركزت في الديماس)[٢٩]. (راجع المخطط).

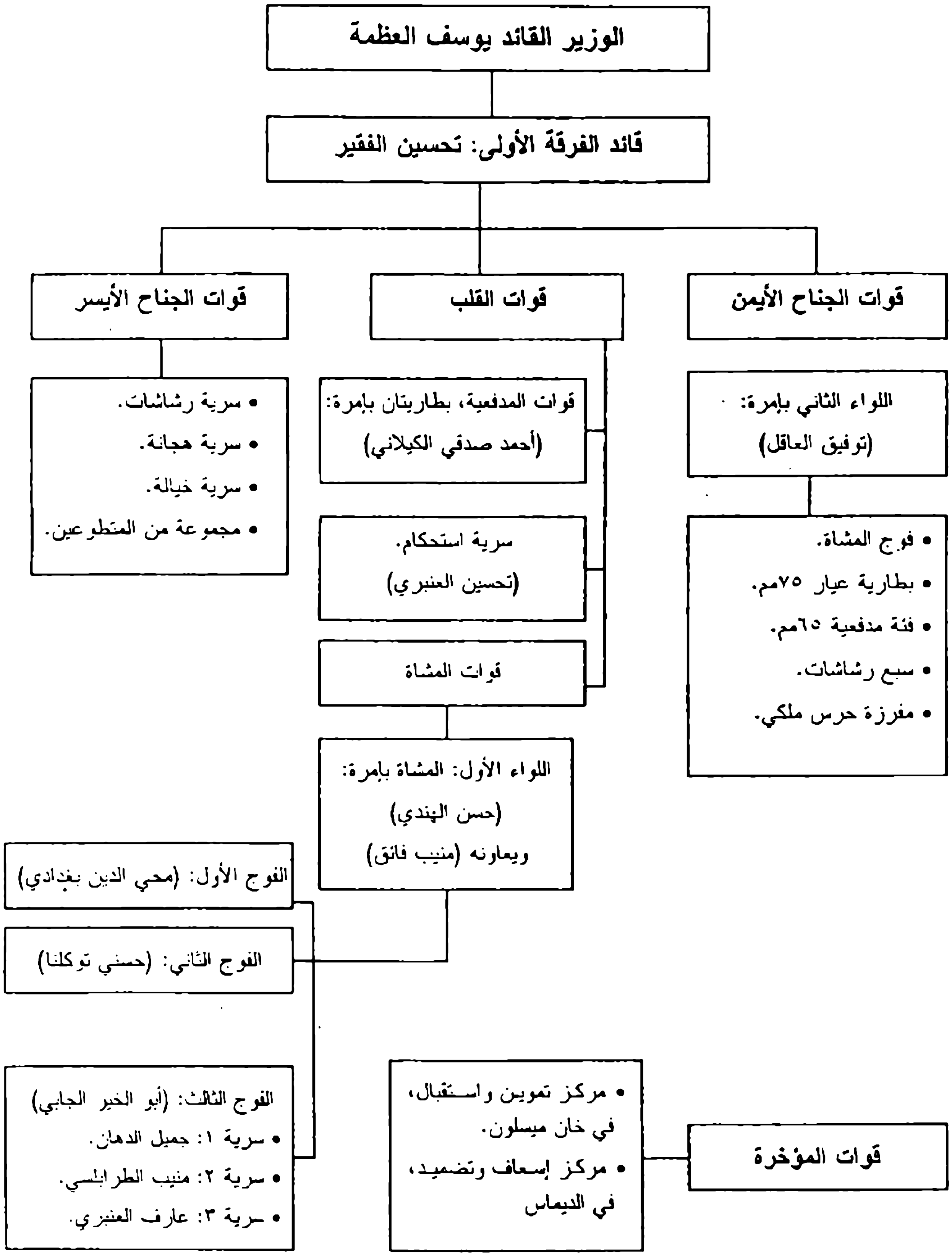
ملاحظة: لم تكن أسلحة المقاتلين موحدة، بل كان منها ما هو إنكليزي أو تركي أو ألماني، لذا اضطر البكباشي شريف الحجار الى توزيع المقاتلين وفقاً لنوع أسلحتهم كي يسهل تموينهم بالذخيرة[٣٠].

ثانياً: - الجيش الفرنسي[٣١].

١- التشكيل: تتألف الفرقة الفرنسية المهاجمة (الفرقة الثالثة للمشاة بقيادة الجنرال (غوابيه Goybet) من الوحدات التالية:

- الفوجين العاشر والحادي عشر من لواء الرماة السنغاليين (بقيادة الجنرال بوردو (Gl. Bordeaux)

توزع القوات العربية في معركة ميسلون



المرجع: طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد١ : ١١٦.

- كتيبتين من الفوج الثاني للرماة الأفريقيين (بقيادة أبوت وباولتي About et Paolet).

- فوج من السباهيين المراكشيين (بقيادة العقيد ماسييه Massiet) وسريّة من الفوج الأول الخيّالة الخفيفة.

- بطارية مدفعية عيار ١٥٥ ملم، مع ٤ بطاريات عيار ٧٥ ملم وبطاريتين ونصف عيار ٦٥ ملم وسريّة دبابات هندسة[٣٢].

٢ - المهمة الرئيسية:

- التقدّم نحو دمشق عبر طريق مجدل عنجر - وادي القرن - وادي الزرزور - خان ميسلون.

- الهدف الرئيسي: دمشق.

- الأهداف الثانوية: - مجدل عنجر

- مرتفعات وادي الزرزور.

٣ - فكرة المناورة:

حدد «غوابيه» فكرة مناورته (وفقاً لوضع القوات العربية السورية ووفقاً للهدف) كما يلي:

- تجتمع الفرقة على طريق سعدنايل - بر الياس.

أ - **الافتراض الأول** - إذا تبين أن العدو لا يزال في مجدل عنجر ويمنع طريق دمشق عند مرتفعات هذا الموقع، تكون المناورة كما يلي:

١ - مهاجمة العدو جبهياً بين مجدل عنجر ودير زيتون، على محور طريق مجدل عنجر-دمشق.

٢ - القيام بحركة التفاف على ميسرة العدو.

٣ - اعطاء عملية الهجوم الجبهي، بواسطة القصف المدفعي المكثف، والمركّز، طابع القسوة والمفاجأة(٣٣).

ب - **الافتراض الثاني** - إذا تبين أن العدو يدافع عن مرتفعات وادي الزرزور، تكون المناورة كما يلي:

١ - احتلال مرتفعات وادي الزرزور بهجوم جبهي على محور طريق مجدل عنجر-دمشق

٢ - القيام بحركة التفاف على ميسرة القوات السورية بقوات تأتي من دير العشائر وتقطع خط مواصلاتها الخلفية (نحو دمشق) شرق (خان ميسلون) (٣٤).

٣- تغطية عملية الهجوم بقصف مدفعي مكثف وشديد من مختلف أسلحة المدفعية.

٤- التشكيل القتالي للفرقة وفقاً للمهمة وفكرة المناورة:

وتنفيذاً للمهمة وفكرة المناورة، وزع «غوابيه» قواته على الشكل التالي:

أولاً: السير للقتال، أو سير الاقتراب، والتماس:

١- **رتل الميسرة:** بقيادة الجنرال «بوردو Bordeaux»، ويتألف هذا الرتل من: ١/٢ سرية خيالة، و١/٢ سرية هندسة، وكتيبتي رماة جزائريين، وكتيبتي رماة سنغاليين، وفصيلتي دبابات قتال، وبطاريتي مدفعية عيار ٧٥ ملم، وبطاريتين ونصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم. ويقسم الى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: في الشمال، بقيادة المقدم «دوزاك D'Auzac».

- المجموعة الثانية: في الجنوب، بقياد المقدم «بوليه Paulet».

- تتقدم المجموعة الأولى على محور: شتورة، بر الياس، دير زينون، حتى كفر يابوس، وتصل طلائعها الى ممر «بطرونه» ومرتفعها.

- تتقدم المجموعة الثانية على محور: المرج، مجدل عنجر، الصويرة، وتحتل مرتفعات الصويره، وتصل طلائعها الى «حلوة» ..

٢ - **رتل الميمنة**: بقيادة العقيد «بتريكس Betrix» ويتألف من: كتيبة من الفوج ٤١٥ مشاة، وكتيبة من الرماة السنغاليين، وبطارية ونصف بطارية مدفعية عيار ٧٥ ملم، وبطارية مدفعية عيار ٦٥ملم.

- يتقدم هذا الرتل على محور: الخيارة والمرتفعات الواقعة شرق «عيتا الفخار» ، وتمسك طلائعه بممر الكَنّيسة.

٣ - **فوج السباهيين المغاربه**، بقيادة العقيد «ماسييه Massiet».

- يتحرك بالتنسيق مع رتل الميمنة، ويغطي ميمنة الفرقة.

- مهمة الفوج: التقدم على مرتفعات البقاع، ومراقبة محاور جب جنين وراشيا وخان ميسلون.

٤- **مفرزة الشمال**، بقيادة المقدم «ريوكرو Riocreux» قائد الفوج ٤١٥ مشاة، وتتألف هذه المفرزة من: فصيلة خيالة، وكتيبة من الفوج العاشر للرماة السنغاليين، و١/٢ بطارية مدفعية عيار ٧٥ملم وفصيلة رشاش ثقيل.

المهمة: إحتلال رياق، ومراقبة محاور حمص وخط سكة حديد دمشق.

٥ - **احتياط القائد**: في منطقة بر الياس والمرج وتعنايل[٣٥].

تقدّمت الفرقة بهذا التشكيل القتالي بدءاً من الساعة ٤,٣٠ من صباح ٢١ تموز، واحتلت «مجدل عنجر» بلا مقاومة (وكانت القوات السورية قد

٢ - القيام بحركة التفاف على ميسرة العدو.

٣ - اعطاء عملية الهجوم الجبهي، بواسطة القصف المدفعي المكثف، والمركّز، طابع القسوة والمفاجأة[٣٣].

ب - **الافتراض الثاني** - إذا تبين أن العدو يدافع عن مرتفعات وادي الزرزور، تكون المناورة كما يلي:

١ - احتلال مرتفعات وادي الزرزور بهجوم جبهي على محور طريق مجدل عنجر-دمشق

٢ - القيام بحركة التفاف على ميسرة القوات السورية بقوات تأتي من دير العشائر وتقطع خط مواصلاتها الخلفية (نحو دمشق) شرق (خان ميسلون)[٣٤].

٣- تغطية عملية الهجوم بقصف مدفعي مكثف وشديد من مختلف أسلحة المدفعية.

٤- التشكيل القتالي للفرقة وفقاً للمهمة وفكرة المناورة:

وتنفيذاً للمهمة وفكرة المناورة، وزع «غوابيه» قواته على الشكل التالي:

أولاً: السير للقتال، أو سير الاقتراب، والتماس:

١- **رتل الميسرة:** بقيادة الجنرال «بوردو Bordeaux»، ويتألف هذا الرتل من: ١/٢ سرية خيالة، و١/٢ سرية هندسة، وكتيبتي رماة جزائريين، وكتيبتي رماة سنغاليين، وفصيلتي دبابات قتال، وبطاريتي مدفعية عيار ٧٥ ملم، وبطاريتين ونصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ ملم. ويقسم الى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: في الشمال، بقيادة المقدم «دوزاك D'Auzac».

- المجموعة الثانية: في الجنوب، بقياد المقدم «بوليه Paulet».

- تتقدم المجموعة الأولى على محور: شتورة، بر الياس، دير زينون، حتى كفر يابوس، وتصل طلائعها الى ممر «بطرونه» ومرتفعها.

- تتقدم المجموعة الثانية على محور: المرج، مجدل عنجر، الصويرة، وتحتل مرتفعات الصويره، وتصل طلائعها الى «حلوة» . .

٢ - **رتل الميمنة**: بقيادة العقيد «بتريكس Betrix» ويتألف من: كتيبة من الفوج ٤١٥ مشاة، وكتيبة من الرماة السنغاليين، وبطارية ونصف بطارية مدفعية عيار ٧٥ ملم، وبطارية مدفعية عيار ٦٥ملم.

- يتقدم هذا الرتل على محور: الخيارة والمرتفعات الواقعة شرق «عيتا الفخار» ، وتمسك طلائعه بممر الكَنِّيسة.

٣ - **فوج السباهيين المغاربه**، بقيادة العقيد «ماسييه Massiet».

- يتحرك بالتنسيق مع رتل الميمنة، ويغطي ميمنة الفرقة.

- مهمة الفوج: التقدم على مرتفعات البقاع، ومراقبة محاور جب جنين وراشيا وخان ميسلون.

٤- **مفرزة الشمال**، بقيادة المقدم «ريوكرو Riocreux» قائد الفوج ٤١٥ مشاة، وتتألف هذه المفرزة من: فصيلة خيالة، وكتيبة من الفوج العاشر للرماة السنغاليين، و١/٢ بطارية مدفعية عيار ٧٥ملم وفصيلة رشاش ثقيل.

المهمة: إحتلال رياق، ومراقبة محاور حمص وخط سكة حديد دمشق.

٥ - **احتياط القائد**: في منطقة بر الياس والمرج وتعنايل[٣٥].

تقدّمت الفرقة بهذا التشكيل القتالي بدءاً من الساعة ٤,٣٠ من صباح ٢١ تموز، واحتلت «مجدل عنجر» بلا مقاومة (وكانت القوات السورية قد

انسحبت منها ومن باقي المواقع المجاورة قبل هذا التاريخ وبعد قرار الحكومة السورية بتسريح الجيش، كما سبق أن ذكرنا). وهكذا سقط الافتراض الاول من فكرة مناورة الجنرال «غوابيه» .

تابعت الفرقة تقدمها على طريق دمشق:

- في الطليعة : الجنرال بوردو، وقسم من مجموعة دوزاك.
- خلف الطليعة: قيادة الفرقة.
- في القلب، وعلى الطريق العام: مجموعة بوليه والمدفعية المحمولة.
- في الميسرة: باقي مجموعة دوزاك.
- في الميمنة: مجموعتا بتريكس وماسييه دون تغيير في خط السير أو الأهداف او المهمات[٣٦].

«لقد تلقيت الأمر من الجنرال غورو بالزحف الى دمشق، انني انفذ مهمة عسكرية واضحة ومحددة، وراجع من هم خلفي في الأمور الدبلوماسية» . هذا ما قاله الجنرال «غوابيه» قائد الفرقة عندما سأله العقيد «كوس Cousse» (الآتي من دمشق حاملاً قبول الملك فيصل بكل شروط القيادة الفرنسية) عن اسباب تقدمه باتجاه دمشق طالما أن الملك قد قبل كل الشروط التي فرضتها تلك القيادة[٣٧].

بدأ التماس مع القوات السورية عندما وصلت طلائع الفرقة الى المدخل الشمالي الغربي لمضيق وادي القرن (نحو بيروت)، حيث تلقت هذه الطلائع بعض قذائف المدفعية السورية من عيار ١٠٥ ملم، وكان ذلك إشارة الى عزم تلك القوات على منع القوات الفرنسية من عبور ذلك المضيق، وممر وادي

الزرزور نحو دمشق[٣٨]، الأمر الذي دفع بقائد الفرقة الى التوقف لمدة ٢٤ ساعة بهدف:

- إعطاء فرقته فرصة للاستراحة والإخلاد للراحة بعد سير طويل ومرهق.

- إعادة ترتيب الفرقة وتأمين الاتصال بين وحداتها من جديد.

- «تقديم دليل للنوايا الطيبة تجاه القناصل الأجانب الذين يمثلون، في دمشق، أوروبا المسيحية»[٣٩]، وذلك بتجديد المفاوضات مع حكومة الملك فيصل، هذه المفاوضات التي لم تكن أكثر من ذر للرماد في عيون أولئك القناصل الذين يتحدث عنهم الجنرال «غوابيه» ، وقد سبق أن شرحنا كيف أن تلك المفاوضات لم تؤد الى أية نتيجة إيجابية، وكان مقدراً لها أن تنتهي الى ما انتهت إليه، أي الى فرض شروط جديدة على الملك فيصل وحكومته، وهي تلك التي نقلها «ساطع الحصري»، وزير المعارف في حكومة الملك، الى الملك وحكومته، في بعد آخر لقاءٍ به مع الجنرال غورو (في ٢١ تموز)، والتي سبق أن أشرنا إليها في مطلع البحث (انظر الحاشية ٢١).

الاستعداد للهجوم:

اتخذ «غوابيه» ، للهجوم، التشكيل القتالي التالي:

١- **مجموعة الهجوم الجبهي**: بقيادة العقيد «دوزاك» ، وتتألف من:

أ - كتيبة «ابوت About» (من الفوج الثاني للرماة الجزائريين 2° R.T.A.) على جانبي طريق بيروت - دمشق، عند منفذ المضيق على وادي الزرزور.

ب - فصيلة دبابات ديفار Dievard + سرية مشاة كلوفانشتين Klopfenstein (من فوج المشاة ال ٤١٥)+ نصف سرية هندسة: في الوسط، على طريق بيروت - دمشق.

ج - كتيبة باولتي Paoletti (من الفوج الثاني للرماة الجزائريين)+ بطارية مدفعية ٦٥ملم: شمال الطريق على مرتفعات الضفة اليسرى لوادي الزرزور، ومنحدراتها.

د - كتيبة مينيان Mnignan (من الفوج العاشر للرماة السنغاليين (10° R.T.S) +نصف بطارية مدفعية ٦٥ملم: على مرتفعات «الحلوة» ، جنوب الطريق.

هـ- كتيبة غوتييه Gauthier (من الفوج الحادي عشر للرماة السنغاليين)، + نصف بطارية مدفعية عيار ٦٥ملم: تنطلق من ممر الكَنيْسة وتتجه نحو المزرعة ثم نحو المرتفع الجنوبي لوادي الزرزور، حيث تتصل عن اليمين بمجموعة ماسييه Massiet .

و - بطارية مدفعية ٧٥ملم بقيادة النقيب روبير: وتتمركز عند المنفذ الشرقي لمضيق وادي القرن.

ز - بطارية مدفعية ١٥٥ملم جبلية، وتتمركز عند المنفذ الغربي للمضيق.

- مهمة البطاريتين (و+ز) قصف مرابض المدفعية السورية واسكات مدافعها.

٢ - **مجموعة الالتفاف:** فوج السباهيين المغاربة بقيادة العقيد ماسييه، وتتألف من ٤ سرايا خيالة (معدة لقتال الجبال) + سرية رشاش، وذلك للالتفاف البعيد على ميسرة الجبهة السورية بغية قطع الطريق على القوات السورية المتقهقرة نحو دمشق.

٣ - **الاحتياط:** بإمرة الجنرال بوردو (Bordeaux) مكان تجمع الاحتياط: في معسكر «عين الجديدة وعلى استعداد لعبور المدخل الغربي للمضيق.

٤ - **القافلة والمؤخرة:** بإمرة العقيد بتريكس (Betrix) مكان التجمع : في معسكر «عين الجديدة» وعلى استعداد للتحرك في اثر الرتل المهاجم.

٥ - **تدابير أخرى:** تمسك ذروة مرتفع «بطرونة» وممرها بمراكز تؤمنها مجنبة (Flanc-garde) ثابتة مؤلفة من سرية.

- تحمي مجنبة الفرقة، عند اجتماعها في كفر يابوس، سريتان، واحدة منها سرية رشاش.

٦ - **الطيران:** مهمة مساندة (قصف التجمعات السورية، ومساعدة المدفعية في سحق دفاعات الجبهة السورية).

٧ - **مركز قيادة الفرقة:** قرب العقيد دوزاك قائد مجموعة المهاجمة، عند الذروة الجنوبية لمرتفع «بطرونة» (مركز مراقبة المدفعية الفرنسية)[٤٠].

المعركة: [٤١] (انظر الخارطة)

أ - بدء التحرك: الساعة الخامسة من صباح ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

ب - الإسناد بالمدفعية: تمهيد للهجوم بقصف مدفعي مركّز على مواقع القوات السورية ومدفعيتها لمدة ربع ساعة، ومنذ أن تسيطر طلائع القوات المهاجمة على مخرج المضيق (من جهة دمشق).

ج - الاسناد بالطيران: يبدأ الطيران بالتحليق في اجواء المعركة منذ فجر ٢٤ تموز/يوليو ويظل على استعداد للقيام بالمهمات المسندة اليه عند الضرورة.

د - الهجوم: بدأت المعركة صباح ٢٤/ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ على الشكل التالي:

- **المرحلة الاولى: التمهيد للهجوم:**

- في الساعة السادسة والنصف صباحاً، قامت كتيبة (آبوت) باجتياز المضيــق وتدمير أطم (Blockhaus) كان يسده، ثم بـادرت بطاريـــة مدفيعة ٧٥ملم (روبير) باحتــلال مراكز لها عند مخرج المضيق (من جهة دمشق).

- في الساعة ٦,٤٥ بدأت تلك البطارية بقصف مركّز على اهدافها في المواقع العسكرية السورية، فردت عليها المدفعية السورية بالمثل، واوقعت فيها اضراراً فادحة.

- بدأ قصف جوي فرنسي للمراكز العسكرية السورية، فأُسقطت احدى الطائرات[٤٢].

- **المرحلة الثانية: بدء الهجوم:**

في ساعة الصفر (الساعة السابعة صباحاً):

- بدأ الهجوم الفرنسي بتقدم المشاة بمؤازرة الدبابات والمدفعية على أربعة محاور:

- الاول، في الميسرة: المحور الممتد شمال طريق بيروت __ دمشق، من مضيق وادي القرن حتى وادي الزرزور.

- رعيل المهاجمة: كتيبة مشاة (باولتي) معززة بالدبابات والمدفعية.

المهمة: مهاجمة ميمنة جبهة الدفاع السورية (المراكز الواقعة شمال شرق طريق بيروت - دمشق).

- الثاني، في القلب: محور طريق بيروت - دمشق (على جانبي الطريق) من مضيق وادي القرن حتى وادي الزرزور، والى الجنوب.

رعيل المهاجمة: كتيبتا مشاة (آبوت وميniyan) مع فصيلة دبابات (ديفار).

المهمة: مهاجمة قلب جبهة الدفاع السورية (المراكز الواقعة على جانبي طريق بيروت - دمشق شمالا، وحتى اخر تلة وادي الزرزور جنوباً)

- الثالث، في الميمنة: محور المزرعة - تلة وادي الزعروز (عبر وادي الزعرور).

- رعيل المهاجمة: كتيبة مشاة (غوتييه) معززة بالمدفعية،

- المهمة: مهاجمة ميسرة جبهة الدفاع السورية، وذلك بحركة التفاف قريب على مجنبة تلك الجبهة من جهة الجنوب.

- الرابع، في اقصى الميمنة: محور دير العشاير - جبل المزار - شرق خان ميسلون.

رعيل المهاجمة: فوج السباهيين المغاربة مع سرية رشاش.

المهمة: القيام بحركة التفاف بعيد، وذلك لقطع طريق بيروت دمشق على فلول القوات السورية المتراجعة نحو دمشق[٤٣].

التنفيذ: تمكنت كتيبتا باولتي وآبوت، مع مجموعة الدبابات، من التقدم بتغطية مدفعية مكثفة (من بطارية المدفعية ١٥٥ملم)، ثم اجتياز وادي الزرزور وتسلق سفح التلة.

- صمدت القوات السورية في مراكزها وابدت مقاومة باسلة، وحاول قائدها يوسف العظمة تفجير الالغام التي كان قد زرعها في الممر الاجباري

نحو مراكزه الدفاعية (عند عقبة الطين، على رأس وادي القرن) وذلك عندما اقتربت الدبابات الفرنسية من ذلك الممر الا انه «وجد الاسلاك مقطوعة والالة معطلة» (وكانت عصابة برئاسة هاشم القباني البيروتي قد قامت بتعطليها قبل بدء المعركة)[٤٤] مما سهل وصول الدبابات العدوة الى اهدافها.

- لم تتمكن كتيبة مينيان من التقدم، فلم تستطع أن تأخذ مكانها في تشكيلة الهجوم، ولم تصل بالتالي، الى الاهداف المحددة لها، مما ادى الى فتح ثغرة في صفوفها حالت دون تقدم الميسرة. وتعثرت كذلك كتيبة «غوتييه» في الميمنة بسبب تعرضها لنار شديدة من الضفة اليمنى للوادي، وحاولت فصيلة مدفعية ٧٥ ملم أن تدعمها بقصف مدفعي كثيف إلا انها لم توفق في اسكات مواقع القوات السورية التي منعتها، بغزارة نيرانها، من الإحكام في تسديد الرمي، كما انها افقدتها عدداً من دواب الحمل، مما جعل انتقالها مع عتادها صعباً.

- كانت مجموعة الالتفاف البعيد (فوج السباهيين المغاربة) قد انطلقت ليلاً، ثم اخذت تتقدم ببطء شديد، وذلك لوعورة المسالك من جهة، وللمقاومة العنيفة التي وجدتها في اثناء تقدمها، من جهة اخرى، اذ اصطدمت بمفرزة من الخيالة السورية عند «دير العشائر» فاشتبكت معها، وانتصرت عليها ثم تابعت تقدمها، فاحتلت دير العشائر نحو الساعة ٨ صباحاً حيث توقفت موقتاً لراحتها واعادة تنظيم صفوفها.

- توقف الهجوم في هذه المرحلة ريثما يتم تعزيز رعائل المهاجمة وتدعيمها بوحدات جديدة[٤٥].

- المرحلة الثالثة: استئناف الهجوم:

في الساعة التاسعة صباحاً.

- تمكنت كتيبة (غوتييه) من استئناف تقدمها بصعوبة كبيرة فوصلت الى الهدف (تلة وادي الزعرور) حوالي الساعة العاشرة.

- تابعت مجوعة الالتفاف البعيد، كذلك، تقدمها من دير العشائر، باتجاه الهدف، فوصلت ظهراً الى جبل المزار، وأمنت الاتصال، بالنار والنظر، بباقي الوحدات المهاجمة.

- استأنفت باقي الرعائل هجومها بعنف شديد، وذلك بعد أن عُزز رعيل القلب بكتيبة مشاة (فوركاد Fourcade) التي عبرت المضيق (الساعة ١٠,٣٠) واشتركت في الهجوم بفعالية كبيرة.

- في حوالي الساعة الحادية عشرة، كانت رعائل الهجوم، كلها تقريباً، على خط الانقضاض تستعد له.

المرحلة الرابعة : الانقضاض:

- عند وصول القوات المهاجمة الى خط الانقضاض، نظمت صفوفها، وانقضت على مواقع القوات السورية انقضاضاً لا يقاوَم، بينما كانت الدبابات تساندها من سفوح التلة. وقد اجتازت تلك القوات وادي الزرزور، وهددت ميمنتها ميسرة القوات السورية، فبدأت هذه الاخيرة بالانسحاب، إلا أن عدداً من الابطال، وبينهم وزير الحربية والقائد العام يوسف العظمة، ابوا ذلك، فظلوا يقاتلون حتى استشهد معظمهم، ونفذت دخيرة الباقين[٤٦].

وأبى يوسف العظمة التراجع رغم إلحاح مرافقه الملازم ياسين الجابي، وبينما كان يراقب المعركة من احد المواقع «اصيب بوابل من رشاش فرنسي، فخر على الارض شهيد الواجب»(٤٧)، وكان ذلك حوالي الساعة ١١,٣٠ من قبل ظهر اليوم نفسه(٢٤تموز). وعندما علم المقاتلون السوريون باستشهاد قائدهم تقهقر معظمهم منسحباً من مواقع القتال.

- عند الظهر، احتلت القوات المهاجمة مراكز القوات السورية على التلة، بينما تراجعت هذه القوات نحو دمشق بلا انتظام، تاركة خلفها على الجبهة «خمسة عشر مدفعاً وستين رشاشاً وكمية كبيرة من الذخائر»(٤٨) وجثة قائدها الشهيد يوسف العظمة.

المرحلة الخامسة: المطاردة واستثمار النصر:

- تابعت القوات الفرنسية تقدمها في اثر القوات السورية المتقهقرة، وحاول البكباشي شريف الحجار أن يقيم خطاً دفاعياً ثانياً قرب «قدسيا» إلا أنه لم يفلح لضآلة عدد المقاتلين الذين بقوا معه، وضعف اسلحتهم(٤٩).

- قامت القوات المهاجمة باستثمار انتصارها، فوصلت الى (خان ميسلون) عند الساعة الواحدة بعد الظهر، وفي هذا الوقت، وصلت مجموعة الالتفاف البعيد (فوج السباهيين المغاربة) بقيادة العقيد «ماسييه» الى التلة التي تفصل ميسلون عن الديماس، ولكن وصولها جاء متأخراً فلم تستطع أن تقطع الطريق على القوات السورية المتراجعة نحو دمشق.

- الخسائر:

- يقول الفرنسيون إن خسائرهم في هذه المعركة بلغت:

الشهيد يوسف العظمة - وزير حربية في حكومة الملك فيصل بسوريا
(عن كتاب: ميسلون، الساطع الحصري)



٤٢ قتيلاً و١٤ مفقوداً و١٥٢ جريحاً بينهم ضابطان(٥٠).

إلا أن بعض المصادر العربية تقدر عدد قتلى الفرنسيين ببثلاثماية قتيل.

- أما خسائر القوات السورية فقد قدرت بنحو اربعماية قتيل(٥١).

فور انتصاره في ميسلون وبتاريخ ٢٤ تموز/يوليو، ابرق الجنرال غورو إلى وزارة الحربية بباريس بما يلي:

«لقد خاض الرتل بقيادة الجنرال غوابيه (وقد ارفقته برئيس اركاني العقيد بيتيلا Pettelat) معركة قاسية لاجتياز ٨كلم تفصله عن خان ميسلون، المقر العام للجيش الشريفي.

«وكانت القوات الشريفية، المعززة بعصابات البدو، قد أبدت، في وجهنا، مقاومة شرسة، مسلحة بمدافع ورشاشات، ولكن حماسة قواتنا (ويعدّد الوحدات التي تألفت منها تلك القوات) انتصرت عليهم بعد معركة دامية استمرت ثماني ساعات.

«وفي هذه الأرض الصعبة، خصوصاً حيث كان انتشار المدفعية مستحيلاً تقريباً، قاتلت المدرعات والطائرات، بقذائفها ورشاشاتها، كما لو انها في الحرب العالمية، مما اكسبها حصةً كبيرةً في الانتصار.

«انتهت المعركة نحو الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، وأسفرت عن هزيمة تامة للعدو الذي تكبد خسائر فادحة، تاركاً خلفه، في ارض المعركة: ٩ مدافع و٢٥ رشاشاً ثقيل، والكثير من الذخيرة، وعدداً من العربات، ومعدات جمة.

«وقد لقي وزير الحربية الشريفي «يوسف العظمة» حتفه في هذه المعركة.

«أما خسائرنا، فلم تحدد تماماً بعد، ولكنها تصل إلى نحو ١٥٠ قتيلاً

«ويبدو أنه، في هذا النهار، قضينا على القوة الشريفية.

«وبعد ظهر اليوم، مثل امامنا، في المعسكر، العقيد كوس Cousse، عاملنا في الارتباط، مصحوباً بضابط شريفي، برتبة عقيد، نقل الينا، باسم الحكومة الشريفية، انه لن تحصل اية مقاومة لقواتنا، حتى دمشق، وان مدينة دمشق سوف تؤمن تموين الرتل حتى يعود الخط الحديدي الى العمل. وسيدخل الرتل دمشق، من الحي الاوروبي، غداً صباحاً، في ٢٥منه»(٥٢).

غورو

ورد «ميلّران» رئيس الحكومة الفرنسية، على برقية الجنرال، في اليوم نفسه (٢٤ تموز/يوليو) ببرقية جاء فيها:

«تبعث الحكومة بتهانيها الى الجنرال غورو وقواته الباسلة للنصر الباهر الذي وضع حداً للدسائس الشريفية، والذي سيتيح لنا، منذ الآن، أن ننظّم، بعزم، الانتداب الفرنسي على سوريا»(٥٣).

وبعد انتصارها في ميسلون، باتت القوات الفرنسية المهاجمة ليلتها تلك (٢٤ - ٢٥ تموز/يوليو) في «خان ميسلون» . وفي صباح ٢٥ منه، تابعت تقدمها الى دمشق فدخلتها بلا مقاومة، ووقف قائدها «الجنرال غورو» أمام قبر صلاح الدين، ليبث كل حقده الصليبي عند أقدام القائد الكبير، ويطلق عبارته الشهيرة «ها قد عدنا يا صلاح الدين» .

وبعد ثلاثة ايام من دخول الفرنسيين دمشق، أي بتاريخ ٢٨ تموز/يوليو، غادرها «الملك فيصل» مع اسرته وحاشيته.

في هذه الاثناء وبتاريخ ٢٣منه، كان رتل الجنرال «غوبو Goubeau» يدخل مدينة حلب «بلا مقاومة» باستثناء «اشتباك بسيط» في منطقة «السلمية»، وفي ٢٤ منه دخلها رسمياً، الجنرال «دي لاموت De lamoth» حيث تسلم قيادة المدينة.

وأما مدينة حمص، فقد دخلتها القوات الفرنسية في ٢٧ منه، بعد أن أخلتها القوات الشريفية، كما احتلت قوات فرنسية اخرى محطة «حماة» بتاريخ ٣١منه(٥٤).

وفي ٢٦ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، رفع الجنرال غورو إلى وزارة الخارجية بباريس تقريراً مفصلاً عن احتلال سوريا الداخلية (انظر الملحق رقم٢).

الاحتلال والناس في سوريا:

كيف تعامل الناس في سوريا (الداخلية والساحلية) مع الاحتلال، وكيف تعامل الاحتلال مع هؤلاء الناس؟

لا شك في أن الشعب في سوريا الداخلية (وهي المنطقة الشرقية التي كانت داخلة في حكم الملك فيصل) لم يكن موالياً للانتداب، ولا قابلاً به، وإن كان قد رضخ للاحتلال، على مضض، بعد هزيمة الجيش الشريفي في ميسلون.

أما في سوريا الغربية (الساحلية وجبل لبنان)، فقد كان الأمر مختلفاً جداً. إذ كان الانتداب مطلباً جوهرياً لفئة، وعدواناً، بل استعماراً، في نظر فئة اخرى. وقد تعامل الشعب مع الانتداب الفرنسي على هذا الشكل، فقاومته فئة وثارت ضده، بينما رحّبت به اخرى واعتبرته منّة من فرنسا لها. لذا، تعاملت سلطاته مع اهل هذه البلاد بطريقة خاصة، إذ انها ميزت بين الفئتين، فاحتضنت الموالية وقست على المعادية.

في معرض انتقاده لانحياز المحتل الفرنسي، من خلال تساهله مع «عصابات المسيحيين» التي اصبحت تتعدى على الاهالي في منطقة مرجعيون - الحولة «بعد أن توطدت قدم الحكومة الفرنسية في البلاد، وأذعنت ناحية الحولة للسلطة، وخمدت نار عصابات جبل عامل»، يقول

الشيخ احمد رضا، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق: «إننا نرى هذه السلطة، التي انتدبت للوصاية على الشعب، تصمّ اذانها عما يقلق راحته، بل لا تسمع دعوى لشيعي عاملي يتقدم اليها بمظلمة» ، ثم يقول « إن كان هذا انتقاماً، فهل يليق بدولة تدّعي انها ناشرة الحرية والمساواة في العالم أن تقوم بمثل هذا الانتقام؟... وإلى أي حدٍّ يبقى انصبابها على هذه الطائفة بهذا الانتقام الفادح؟» ويتابع: «إن الاحتلال الفرنسي قد شمل سوريا كلها، والاحتلال الانكليزي عمّ فلسطين والعراق، وكل ذلك باسم الانتداب لتحرير الشعوب، ذلك الذي وضعته وفرضته جمعية الامم، وتم عقده بين الدولتين في «سان ريمو»، هاتان الدولتان هما المؤتمر وهما جمعية الامم...»(٥٥).

ولا يخفي الشيخ احمد رضا انحيازه العلني والصريح «للملك فيصل» ولحكومته العربية في سوريا، ورفضه للانتداب الفرنسي، شأنه في ذلك شأن جماهير العديد من المناطق الساحلية والغربية، وخصوصاً بيروت وصيدا وصور وطرابلس، وعكار والبقاع وجبل عامل، فيتحدث عن «ميسلون» بألم شديد، إذ يقول: «ورد، اليوم، نبأ برقي رسمي لحكومة النبطية يقول إنه، على اثر معركة شديدة كانت في ميسلون، بين العسكر العربي الشامي والجيش الفرنسي، دامت ثماني ساعات، فاز الفرنسيون، وقتل يوسف بك العظمة، وزير الحربية بالشام، ودخل الفرنسيون دمشق في الخامس والعشرين من تموز سنة ١٩٢٠، بعد أن أصلتها الطائرات ناراً حامية، وكان ذلك بعد (أن) وقع الخلاف فيها، وخرج قوم من الخونة على الملك، وهجموا على قصره ليفتكوا به»(٥٦).

لأجل ذلك، نرى فرنسا تصدر احكام الاعدام او النفي ومصادرة الاملاك بحق العديد من زعماء المناطق التي رفضت جماهيرها فرنسا وثارت عليها،

ومن ذلك: الاحكام التي صدرت بحق نحو ٤٠ زعيماً من زعماء جبل عامل (وغالبيتهم من الطائفة الشيعية)، ومن ابرز هؤلاء: كامل بك الاسعد، وعبد اللطيف بك الاسعد، ومراد غلمية، والحاج محمد سعيد بزي، والسيد عبد الحسين شرف الدين، والسيد عبد الحسين نور الدين، وصادق الحمزة، ومحمود احمد بزي، والشيخ عبدالله عز الدين، والحاج فياض شراره، والحاج محمد سويدان، وادهم خنجر بك، ومحمد بك التامر، وسعيد يوسف التامر، وكامل اليوسف، وكامل شحرور، وغيرهم. (وقد نشرت هذه اللائحة جريدة «لسان الحال» في عددها الصادر بتاريخ ١٧ آب/أغسطس عام ١٩٢٠، وقد تلقتها من مراسلها في دمشق بتاريخ ١٣ منه). كما أن احكاماً اخرى «بالاعدام ومصادرة جميع الاملاك» صدرت بحق نحو ٤٠ زعيماً سورياً، من مختلف الطوائف، من ابرزهم: كامل القصاب، واحمد مريود، والامير محمود الفاعور، وصبحي الخضرا، وصبحي بركات، وسعيد حيدر، وعادل ارسلان، ورشيد طليع، وعبد القادر سكر، وعوني عبد الهادي، وإحسان الجابري، والدكتور احمد قدري، ورياض الصلح، وخير الدين الزركلي، وبهجت الشهابي، ونبيه العظمة، وشكري القوتلي، وخالد الحكيم، وغيرهم، وذلك لكونهم مجرمين «بالاتفاق والتحريض» ، ولكونهم «عملوا دسائس وتفاهم مع اعداء الحكومة الفرنسية لتسهيل مقاصدهم واعمالهم» . كما صدرت احكام مماثلة بحق اكثر من ثمانين من «الدنادشة والعكاريين» للجرم نفسه(٥٧).

كما اقدمت فرنسا، بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، على اعدام المدعو «كامل بن حمدو باكير العلوي» شيخ قرية الربيعة، الذي قبض عليه «ومعه خرطوش يريد ارساله الى قريته لمناوشة الجيش» ، وقد تم تنفيذ حكم الاعدام به في دمشق. وفي «تل شقحب» اكتشفت الطائرات الفرنسية «عدداً من

الفرسان، بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ رجل، فأصلتهم المدفعية ناراً حامية وشتتهم، وشتتت المدافع والرشاشات العدو المقاوم، عند محطة الزريقية»[٥٨]، مما يشير إلى أن المقاومة استمرت، في المنطقة الشرقية من سوريا، بعد احتلال الفرنسيين لها.

مقابل ذلك، نجد، في سوريا الغربية (المنطقة الساحلية وجبل لبنان)، فئات تعاملت مع المحتل وحالفته ووالته، ودعت الى أن تكون بلادها تحت وصايته وانتدابه، ولم تتورع عن أن تسعى، كل جهدها، لإرضائه. وكان لهذه الفئات، كما للفئات الموالية لدمشق، صحف تنطق باسمها، وتعبّر عن ارائها واتجاهاتها. وكانت جريدة «البشير» أكثر هذه الصحف انحيازاً للانتداب، إذ كانت تنشر بلاغاته العسكرية (انظر البلاغات العسكرية التي اذاعتها القيادة العسكرية العليا في عاليه، عن الزحف الى دمشق وسوريا الداخلية، وعن معركة ميسلون، في الملحق رقم ٣)، وتهاجم الفئات الموالية للحكومة العربية السورية وتمتدح تلك التي تناوئ تلك الحكومة، ففي معرض حديثها عن أحداث حاصبيا، بين الدروز وقائمقام حاصبيا، وهو «من شباب العرب المتحمسين» كما تصفه، وتشيد الجريدة «بالدروز» الذين طردوا جنود الجيش الشريفي «وأوسعوا القائمقام وجنوده ضربا» ، ثم تتحدث عن اجتماع جرى في «خلوات البياضة» ، وضم حشداً من «مشايخ الدروز وأكابر المسيحيين» واتفقوا «على الخروج من دائرة تلك الحكومة الجائرة، حكومة دمشق، فقطعوا الاسلاك الكهربائية، وبثوا الارصاد في أنحاء البلاد . . .» وكانوا قد «استولوا على الذخائر المودعة في سرايا الشهابيين، وهجموا على مخفر قرب سوق الخان، وفيه خمسون جندياً من العرب، فسلبوهم أسلحتهم ورشاشاً كان معهم، وعادوا فأحرقوا أوراق الحكومة ودفاترها، وفي صباح اليوم التالي، سار أكابر البلاد ومشايخها الى

مرجعيون يطلبون من الحاكم الفرنسي أن يرسل جنوداً الى حاصبيا» . وتعلق الجريدة على هذه الاحداث بقولها: « نحن نلفت نظر الحكومة الفرنسية إلى هؤلاء الأبطال الذين ما فتئوا يجاهدون، منذ الانقلاب (والمقصود به إعلان فيصل للملكة) ، مناصبين المستبدين، باذلين الأموال، بل النفوس، في سبيل المحافظة على مبادئهم، وقد ملأت أصواتهم الفضاء طالبين الانضمام الى إخوانهم اللبنانيين الذين فصلتهم عنهم أيدي الظالمين»[٥٩].

وجاء، في حديث آخر لهذه الجريدة، عن احداث حاصبيا، أن شباب الدروز وفتيانهم كانوا يسيرون، والشيوخ امامهم، وهم يهتفون: «لعيون فرنسا، أم الأبطال، وفي سبيل لبنان. وقد حذا حذوهم شباب المسيحيين». وتحدثت عن معركة جرت بين الشباب المسيحيين والجنود الشريفيين، في حاصبيا، فذكرت أن ولدين «لايتجاوز سن الواحد منهما الخامسة عشرة، كانا في متراسٍ يرصدان حركة الاعداء، وإذ ضابطان شريفيان و ١٥ جندياً، بتمام العدة، معهم ذخائر ورشاشان، قادمون من جهة راشيا لنجدة الجند العربي... بحاصبيا، فقابلهم الفتيان بنار حامية، وساعدهما على ذلك بضعة رفقاء من شبان المسيحيين، فقتلوا ثلاثة من العساكر الشريفية، وأسروا أربعة، وغنموا أسلحة العساكر والرشاشين والذخائر التي كانت معهم» . وتابعت الصحيفة ذاتها: «وعندما دخلت العساكر الفرنسية حاصبيا، كان مشهد لم تره عيوننا ولم تسمع آذاننا بمثله: مشايخ واعيان ترجلوا وساروا محيطين بالضابط قائد الفرقة (الفرنسية) ومن ورائهم الفرسان يلاعبون خيولهم، والاوانس يحرقن البخور وينشدون الاناشيد والاغاني، وكلها تعبرّ عن عواطف الشعبين: الدرزي والمسيحي، في وادي التيم، نحو الدولة الفرنسية، وعن رغبة الجميع في الالتحاق بلبنان المحبوب»[٦٠].

وكان التيار الموالي لفرنسا، كما التيار المعادي لها، قد انتشر، بين اللبنانيين، في بلاد المهجر، ففي رسالة من ممثل فرنسا «كونتي Conty» في «ريو دي جنيرو» بالبرازيل، أُرسلت بتاريخ ٣١تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (أي بعد معركة ميسلون مباشرة)، إلى الجنرال غورو «قائد جيش المشرق» جاء مايلي: «إلتمست مني الجالية اللبنانية المهمة في ريو دي جنيرو، أن انقل الى رئيسي الجمهورية والحكومة، تهانيها بالانتصار الباهر الذي حققه الجيش الفرنسي، في دمشق، على المتآمر فيصل. وفي الاتصال الذي تم معي، لهذا الغرض، تمنت هذه الجالية، للبنان، الاستقلال النهائي بمساعدة فرنسا، ولية نعمته»[٦١]. كما أن «سوريي مصر» هنأوا الجنرال غورو «للنجاح الذي احرزته جيوشكم على البدو وحلفائهم. لقد حررتم سوريا ولمرة اخرى، من التسلط الاجنبي». وفي الداخل، هنأ «غورو» لانتصاراته على فيصل «مواطنون من حماة» الذين قالوا انهم كانوا ينتظرون «هذا الانتصار الكبير... بفارغ الصبر»، كما هنأه «نوري الشعلان» وهو زعيم «لقبائل بدوية كبيرة في صحراء سوريا» ، وعرض عليه «خدماته في دمشق» فردّ عليه «غورو» بنفسه قائلاً إنه «يعتمد على صداقته» ، وقد ظل «الشعلان» بالفعل «الصديق الوفي» لفرنسا[٦٢].

ولكن، لا يظنن احد أن طائفة، او فئة، او منطقة، بأسرها، كانت توالي فرنسا، وتناصب فيصلاً (أو العرب) العداء، وأن اخرى كانت، بأسرها، عكس ذلك، فمن المعروف، تاريخياً، أنّ الدروز كانوا حراس الثغور على امتداد الساحل الشامي، في الحروب الصليبية، وانهم كانوا اشد الناس بأساً ضد المحتلين الصليبيين، واذا كانت فئة من «دروز حاصبيا» قد انتفضت ضد فيصل وجنوده (لاسباب شخصية بحتة، ربما، وليس لاسباب عقيدية)ولجأت

إلى المحتل الفرنسي تطلب حمايته(كما روت جريدة البشير وسواها)، فإن هؤلاء الدروز، انفسهم، هم الذين قاتلوا فرنسا، قتالاً مريراً، مع الثائر العظيم سلطان باشا الاطرش (عام ١٩٢٥)، وقد عمّت ثورته، ضد الفرنسيين، كل بلاد الدروز في منطق سوريا (الشرقية والغربية). كما اننا رأينا الى جانب الامير (ثم الملك) فيصل، ومن حوله، العديد من الرجال، من الطوائف المسيحية والاسلامية من جبل لبنان ومن سواه، من باقي مناطق بلاد الشام. وهكذا، فان التمايز بين التيارين كان تمايزاً عقيدياً وليس طائفياً، فالموالون لفيصل ولحكومته العربية مسلمين ومسيحيين، يؤمنون بوحدة البلاد السورية، بينما ينادي آخرون، مسلمين ومسيحيين كذلك، باستقلالٍ تامٍ للبنان، عن سوريا، وتحت الوصاية الفرنسية.

كان «مجلس الإدارة» في جبل لبنان قد اتخذ، في ٢٢ آذار/مارس عام ١٩٢٠، قراراً بالاجماع، رفض، بموجبه، الانضمام إلى «المملكة العربية السورية» التي أنشأها الملك فيصل، وطالب باستقلال لبنان، إلا أنه، بعد نحو أربعة أشهر من ذلك، وبتاريخ ١٠ تموز/يوليو عام١٩٢٠، انشق سبعة من اعضاء هذا المجلس وهم: خليل عقل، وسعدالله الحويك (شقيق البطريرك الماروني) ومحمود جنبلاط، ومحمد محسن، وسليمان كنعان، والياس الشويري، وفؤاد عبد الملك، وهم يشكلون الاكثرية في المجلس (المؤلف من ١٢عضواً، بعد استقالة نعوم باخوس نائب كسروان) وقرروا الذهاب إلى دمشق، سراً، والاتصال بالملك فيصل، لتقديم التهاني إليه،(وكان فيصل مستعداً للاعتراف بلبنان الكبير شرط أن يرفض لبنان الانتداب الفرنسي)، على أن يبرقوا، بعد ذلك، إلى المطران عبدالله خوري لانهاء مهمته في مؤتمر الصلح بباريس، ثم يسافروا، من حيفا إلى اوروبا،

لكي يطلبوا من المؤتمر «الاعتراف بلبنان الكبير المندمج بسوريا، وبقيادة الملك فيصل»(٦٣).

إلاّ أنّ هذه المبادرة من «المنشقين السبعة» أثارت أولئك الذين يصّرون على الانفصال التام عن سوريا ويتشبثون بالانتداب الفرنسي على بلادهم، كما أثارت سلطات الانتداب نفسها، فلفق «غورو» تهمة لهؤلاء بأنهم تقاضوا رشاوى من الحكومة الشريفية (٤٠ ألف ليرة مصرية دفع مقدما منها ١٥٠٠ ليرة)، وكتب «الاب سارلوت» إلى المطران عبدالله خوري، الموجود بباريس، يقول له: «إن مواطنين مرتدّين قبضوا، من فيصل، مبلغاً كبيراً من المال كي يسلموه لبنان. إن سبعة اعضاء، من المجلس الاداري، بينهم سعدالله بك (الذي انكره البطريرك فيما بعد)، قرروا تنحيتك، بباريس، وتقديم لبنان للعرب» . وأما «حبيب باشا السعد» رئيس المجلس (الذي لم يتبق لديه، سوى اربعة اعضاء هم: داود عمون، ونقولا غصن، وعبد الحليم الحجار، ومحمد صبرا)، فانه وجه بتاريخ ١٢ تموز/يوليو، برقية إلى رئيس الجمهورية الفرنسية (ديشانيل P. Deschanel) يقول له فيها انه، هو والاربعة المتبقون من اعضاء المجلس «يستنكرون سلوك زملائهم الذين، بلا أي تكليف، نسوا تراث اجدادهم، وطموح الشعب الذين يمثلون، فخانوا بلادهم بأن حاولوا بيعها والقاءها بين يدي رئيسٍ عدوٍ اكيدٍ للأمة اللبنانية، وانهم (أي هو والاربعة المتبقون من المجلس) يؤكدون تعلقهم وحبهم السرمدي لفرنسا»(٦٤). ورافق ذلك برقيات تأييد لموقف رئيس المجلس، وتصريحات تعبر عن «التعلق بفرنسا» ، ارسلها كل من «البطريرك الحويك والمطران مبارك، مطران بيروت للموارنة» وكذلك من «نسيب باشا جنبلاط» باسم «دروز لبنان» ومن «جمعية التجمع المسيحي» ببيروت(٦٥).

لا شك في أن القرار الذي اتخذه «السبعة المنشقون» قرار وجيه وسليم، من الوجهة القانونية، باعتبارهم يمثلون الاكثرية في المجلس، وكان تصرفهم قانونياً ودستورياً، وديمقراطياً، لو انهم اتبعوا الاصول الديمقراطية، في مثل هذه الحالة، فعرضوا اقتراحهم على مجلس الادارة الذي يتوجب عليه أن يخضع للاكثرية في اتخاذ القرارات، وأن ما شاب تصرفهم من عيب هو عدم تقيدهم بالاصول الديمقراطية في اتخاذ القرارات، واعتماد «السرية» لتنفيذ قرارهم. إلا أن عذرهم في ذلك، وهو عذر وجيه ولا شك، هو أن سلطة الانتداب، المتحالفة مع الاقلية في المجلس، لن تسمح لهم بذلك، ولو ادى الأمر إلى حلّ المجلس واعتقالهم، وهذا ما جرى بعد ذلك، إذا اعتقل «السبعة المنشقون» ، وبعد يومين من اعتقالهم (بتاريخ ١٢ تموز/يوليو) حلّ الجنرال غورو مجلس الادارة، بقرار منه (يحمل الرقم ٢٧٣)، معللاً قراره هذا بأن المجلس «بعد الاتهام الذي وجه لبعض اعضائه، والذي لا يسمح لهم بممارسة مهماتهم، مما يجعل النصاب في اتخاذ القرارات غير متوافر» ، ولاجل ذلك، يصبح المجلس عاجزاً عن تنفيذ مهماته، مما يستوجب حله(٦٦).

وقد أحيل «السبعة المنشقون» للمحاكمة أمام محكمة عسكرية فرنسية بتهم جنائية (وليست سياسية كما يقتضي القانون)، إذ وجهت إليهم تهمة «الفساد» في ممارسة الوظيفة. وقد نشرت جريدة «لسان الحال» ، في عدديها الصادرين بتاريخ ١٩ و٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، وصفاً دقيقاً ومفصلاً لمحاكمتهم، كما نشرت الحكم الذي صدر بحقهم، وقد أوردته كما يلي: «في الساعة السابعة والدقيقة ٣٥، عادت هيئة المحكمة الى قاعة الجلسة، فقرأ الرئيس، والجميع وقوف، الأحكام التالية: يحكم بالإبعاد عشرة أعوام مع التجريد من الحقوق المدنية، والتغريم بما قبض مضاعفاً، على: خليل عقل،

فؤاد عبد الملك، سليمان كنعان، الياس الشويري، وبثمانية أعوام إبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية، والتغريم بما قبض مضاعفاً، على: سعدالله الحويك، محمد محسن، رشيد عقل. وحكم بسبعة أعوام إبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية والتغريم بما قبض مضاعفاً، على: محمود جنبلاط، وحكم بستة أعوام إبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية والتغريم بما قبض مضاعفاً على: الياس الحويك، وعلى سعيد البستاني بعشرة أعوام إبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية، وعلى أمين أرسلان لستة أعوام إبعاد مع التجريد من الحقوق المدنية، وكلاهما بدون غرامة»(٦٧). وقد نفي المحكومون الى جزيرة أرواد، وبعدها الى كورسيكا، ثم الى باريس، ثم سمح لهم بالعودة الى لبنان عام ١٩٢٣(٦٨).

إنّ في هذا المثال من تسلط الانتداب على الارادات الحرة للشعب الخاضع لسلطانه، ولممثلي هذا الشعب، وتزوير ارادته، وحرمانه من حقه في الخيار الديمقراطي الحر، أكبر دليل على أن الوصاية الغربية (إنكليزية كانت أم فرنسية) على سوريا (ومنها لبنان وفلسطين، والأردن) كانت استعماراً حقيقياً.

لقد دافع معظم المتهمين السبعة عن أنفسهم، أمام المحكمة العسكرية، بجرأة وصراحة لا متناهيتين، وبرروا الأموال التي وجدت بحوزتهم تبريراً مقنعاً، ودفعوا عنهم كل التهم المشينة، بينما كان الإدعاء ضعيفاً ومشوباً بالشك وبعدم القدرة على إثبات ما جاء به من حيثيات(٦٩).

لقد أوردنا، فيما سبق، لذكر هذه الحادثة، الرواية التي عرضتها المؤلفة «لين لوهياك» في كتابها «داود عمون وانشاء دولة لبنان» (بالفرنسية) إلا أن حرصنا على الحقيقة ورغبتنا في إظهارها، ولأهمية هذه الحادثة وخطورتها،

رأينا أن نتعرض لروايات أخرى عنها، فزين زين، مثلاً، يذكر أن عدد المنشقين «ثمانية» وليس «سبعة» كما ذكرت «لوهياك» وغيرها(٧٠)، وكان اللبنانيون قد بدأوا يتذمرون من حكم الفرنسيين لبلادهم حكماً مباشراً، و يطالبون باشراك أهل البلاد في إدارة شؤونها، ولكن الفرنسيين لم يكونوا يهتمون بهذه المطالب. ولأجل ذلك، اجتمع مجلس الإدارة بصورة سرية، في منزل «نجيب الأصفر» ببيروت، بتاريخ ١٠ تموز/يونيو عام ١٩٢٠، واتخذ قراراً صوَّت الى جانبه «ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة» بوضع مضبطة يطالب فيها «باستقلال لبنان التام الناجز، وبالسيادة الكاملة» متجاهلاً القرار الذي سبق أن اتخذه في أيار/مايو عام ١٩١٩ وطالب فيه بالانتداب الفرنسي. كما طالب القرار «بعقد اتفاقية مع سوريا... فيما يتعلق بالأراضي المسلوخة عنه، والتعاون بين مجلسي النواب اللبناني والسوري في المسائل الاقتصادية»، كما اتُخذ قرارٌ بأن يتوجه «موقعو المضبطة» الى أوروبا لإبلاغ قرارهم هذا الى «المقامات الرسمية» ، وقد توجه «موقعو المضبطة» ،فعلاً، الى دمشق لكي ينضموا الى الوفد الذي كان سيسافر الى أوروبا، حسب اعتقادهم، ولكن سلطة الانتداب علمت بأمرهم فالقت القبض عليهم قبل أن يغادروا الأراضي اللبنانية، ولفق غورو، في رسالة منه الى البطريرك الماروني، في ١٢ تموز/يوليو، تهمة الدراهم تلك، إذ اتهمهم بأنهم «ابتيعوا» بدراهم فيصل، وأنه علم أن فيصلاً قد أرسل الى بيروت «مبلغ ٤٠ ألف ليرة لشراء بعض اللبنانيين» ثم زعم، في رسالته، أن أعضاء المجلس الموقوفين «اعترفوا بأنهم قبضوا سلفة مسبقة قدرها ١٥٠٠ ليرة، وهذا يعتبر خيانة» . ثم يقترح على البطريرك الماروني أن يبرق الى رئيس الحكومة الفرنسية «ميلران» ببرقية مماثلة لتلك التي أرسلها المطران مبارك، وفيها تعبيرٌ عن الولاء لفرنسا واستنكارٌ للحادث الذي جرى.

ويرى «زين» أن هؤلاء الموقوفين اتهموا بالفساد والرشوة «والتواطؤ مع حكومة دمشق» وأنه «مما لا شك فيه أن الملك فيصلاً كان يعلم بما كانوا ينوون القيام به، واقترح أن يقدم لهم مبلغاً من المال لتغطية نفقاتهم في الخارج لعلمه بحالتهم المادية التي لا تمكّنهم من السفر، ولكن يبدو أنه ليس هناك أدلة ثبوتية تشير الى صحة الاتهام الرسمي الذي عبّر عنه الجنرال غورو من أنهم قد قبلوا الرشوة من فيصل»(٧١). ويستشهد «زين» على ذلك بمقابلة اجراها مع الأمير «عادل ارسلان» مستشار الملك فيصل الذي أنكر إنكاراً تاماً موضوع «الرشوة» ونفى، بشدة، التهمة التي ألصقت باعضاء المجلس اللبناني، وكان أرسلان «قد نشر، في جريدة الحياة البيروتية، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٢ تقريراً مفصلاً عما حدث من أحداث قبل توقيف الأعضاء الثمانية».

أما «أمين الريحاني» فيذكر أن المال كان لتسديد نفقات سفر الوفد إلى أوروبا، وأن نوري السعيد هو الذي أتى به من الملك فيصل. وبناء لما ذكره سليمان كنعان للأمير «أمين أرسلان» بأن أعضاء الوفد لا يمكنهم جمع المال للسفر، فإن سليمان كنعان قد تسلم المال وكتب سنداً بقيمته، وكان السند «لأمر عارف النعماني، وبكفالة الأمير أمين» ، ويقول الريحاني: «ولكن المال من الملك فيصل، وهذه حجة الفرنسيين في الرشوة»(٧٢).

ويذكر «زين» أخيراً أن «اسكندر الرياشي» يروي في كتاب «قبل وبعد» أن المال كان رشوة لعشرة أعضاء من المجلس، وأن عارف النعماني هو الذي دفعه. وقد ذكر النعماني، نفسه، لمحمد قره علي، عام ١٩٥٥، أنه هو الذي وضع كل المبلغ (١٢٥٠٠ ليرة ذهبية) ليوزع على أعضاء مجلس الإدارة(٧٣).

النتائج السياسية والعسكرية لاحتلال سوريا الداخلية:

ما أن انتهى الجنرال غورو من بسط سلطته على سوريا الداخلية ومدنها الأربع الكبرى (دمشق وحمص وحماة وحلب) حتى عمد الى تنظيم سوريا سياسياً وعسكرياً، فمن الناحية السياسية، وبقرار صادر بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، أنشأ أربع حكومات مستقلة في سوريا هي:

حكومة دمشق (مع سنجقي حمص وحماة)، وحكومة حلب (مع سنجق اسكندرون الذي يحتفظ بادارة ذاتية)، وحكومة بلاد العلويين، وحكومة جبل الدروز.

ومن الناحية العسكرية، نظم الجنرال غورو القيادات العسكرية، في هذه الحكومات (المناطق والأقاليم) بشكل يتناسب مع كل منطقة (أو إقليم)، فجعل في كل منطقة «قيادة عسكرية» و «مفوضاً ساميا» أو «مسؤولاً إداريا» ، إلا أن هذا التنظيم خضع لتبدلات عديدة (من كانون الثاني/يناير حتى تموز/يوليو عام ١٩٢٠، ومن آب/اغسطس حتى كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٠، وعام ١٩٢١)، ولا نرى ضرورة لتفصيل هذه التبدلات التي لا تدخل في نطاق بحثنا(٧٤). إلا أن ما يمكن ملاحظته هو أن «وسائل جيش المشرق لم تزدد بالنسبة الى المهمات الجديدة التي ترتبت على احتلال المنطقة الشرقية» ، كما أنه لم يكن لرحيل فيصل «أي تأثير على وضع الجبهة التركية» ، ولم يشغل جيش الاحتلال بعض أجزاء المنطقة الشرقية إلا تدريجاً، كما ظل وجود هذا الجيش في «المنطقة الساحلية، ضعيفاً، لعدة أشهر» ، وهذا ما أدى الى ازدياد «المحرّضين» العرب والأتراك في هذه المناطق. وهكذا نجد أن الاضطرابات ازدادت تأججاً في «المنطقة الساحلية» من سوريا، وفي «بلاد العلويين» بالذات، حتى عمت الثورة تلك المناطق مع بدء عام ١٩٢١. وجرى الشيء نفسه «بين

إنطاكية وحلب، حيث لم يكن باستطاعتنا أن نؤمّن الوسائل الملائمة لأرض صعبة وأهالي ثائرين علينا» .

وأما «المساحات الواسعة الممتدة شرق حلب ودمشق» والتي تغطيها «قبائل بدوية مشاغبة وغير منضبطة» ، فإن «صراع النفوذ» الذي دار «بيننا وبين الأتراك والعرب» في هذه المناطق كان «طويلاً وقاسيا»، وكان على سلطة الانتداب أن تنتظر طويلاً، وبصبر دؤوب، لكي تتمكن، وبالتدريج، من أن تقنع القبائل، في هذه المناطق، بوجوب خضوعها للسلطة الجديدة، و«تقليل الخلافات التي كان المحرضون الأجانب يستولدونها دائما» ، وفقاً لما ورد في تحليل الباحث العسكري في شؤون جيش المشرق الفرنسي، الجنرال «دي هاي»(٧٥).

أما النتائج السياسية التي نجمت عن النصر العسكري الذي أحرزته فرنسا في معركة ميسلون، ومن جراء احتلالها لسوريا الداخلية، فهي، من وجهة النظر العربية، ومن حيث تأثيرها على مستقبل العرب السياسي، مهمة وخطيرة ومصيرية بالنسبة الى طموح العرب في التحرر والوحدة، في بلاد الشام خصوصاً، وفي ارجاء الوطن العربي عموماً، فقد اتاح هذا النصر للدول المتحالفة المنتصرة في الحرب العالمية الاولى أن تنفّذ، بالقهر والقوة، اتفاقية «سايكس - بيكو» التي وضعها الحلفاء الاوروبيون سراً وفي غفلة من حليفهم الشريف حسين (عام ١٩١٦). كما اتاح لانكلترا أن تنفّذ، بعد ربع قرن من الزمن، وبعد الحرب العالمية الثانية، (عام ١٩٤٨) الوعد الذي قطعته لليهود باقامة وطن قومي لهم في فلسطين، الجزء الجنوبي من سوريا الطبيعية او بلاد الشام (وعد بلفور عام ١٩١٧).

ومن الواضح تماماً أن هناك ترابطاً وثيقاً بين وعد بلفور وبين قرارات مؤتمر سايكس - بيكو، بل إن تقسيم سوريا الطبيعية وبلاد الشام إلى دويلات، وفقاً لما تم في هذا المؤتمر، إن هو الا التزام من الدول المتحالفة يقتضي تنفيذه ليسهل بعده تنفيذ هذا الوعد، وما تزامُن وعد بلفور مع اتفاقية سايكس - بيكو ومعركة ميسلون إلا دليل واضح على هذا الالتزام.

لقد كان انشاء دولة عربية واحدة، تمتد حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، هدفاً اسمى للعرب السوريين في ذلك الحين (أي في اعقاب الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء)، ولكن هذه الدولة كانت نقيضاً حاداً للمشروع الصيهوني الذي يقضي باقامة دولة يهودية في فلسطين، لذا، كان لا بد من القضاء على أي امل بقيام تلك الدولة، وذلك بضرب قوتها العسكرية وزعامتها السياسية، وقد تم ذلك في ميسلون عام ١٩٢٠.

إنّ ضرب دولة الوحدة المتمثلة بالمملكة العربية السورية في ميسلون كان السبيل الوحيد المتاح لامل انشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ذلك أن نظرة واحدة الى خارطة بلاد الشام او سوريا الطبيعية (أنظر الخارطة) ترينا أي خطر كان يمكن أن يحيق بالدولة اليهودية في حال قيام دولة الوحدة العربية في بلاد الشام، بحيث لا يكون للدولة اليهودية أي منفذ بري شمالاً وشرقاً وجنوباً، ولا يبقى لها إلا البحر متنفساً. وهذا ما يؤكد، بلا أي شك، أن تقسيم بلاد الشام وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو كان في أساسه، مطلباً صهيونياً، بالاضافة الى كونه مطلباً استعمارياً.

❖ ❖ ❖

حواشي الفصل الحادي عشر

(١) وفيما يلي موجز للبلاغ الذي أرسله «ميلّران» الى الملك فيصل:

«إن الحكومة الفرنسية، مشيرة، من جهة، الى بلاغاتها السابقة، ومن جهة أخرى الى المبادئ العمومية لتحرير الشعوب، والمعاونة الودية التي أعلنها مؤتمر الصلح، تؤكد اعترافها بأن للأهالي الناطقين بالعربية، من جميع المذاهب، والساكنين في القطر السوري، الحق في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، بصفتهم شعوباً مستقلة، وترى من واجباتها أن تقبل المهمة التي عهد بها إليها مؤتمر الصلح لإعطاء هؤلاء الأهالي مشورتها ومساعدتها لتحقيق أمانيهم المشروعة، وجعلهم ينتظمون أمماً. وهذه المساعدة لا بد منها بعد استبعاد طويل، وخروج من حرب تركت البلاد خراباً. وستضمن استقلالهم من كل اعتداء، ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح، ناظرة نظرة الاعتبار الى الإدارات الذاتية اللازمة»، وقد تلقى الملك فيصل، في ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، رسالة بالمعنى نفسه، من الجنرال «أللنبي»، (سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ٢: ١٤٤).

(٢) Gouraud, Philippe, Le Général Henri Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923, pp. 34 et 37 وقد استقبله، ببيروت، سلفه المفوض السامي الفرنسي «جورج بيكو» والجنرال البريطاني «كونغريف Congreve» (Ibid. P. 37) .

(٣) Du hays (Général), Les armées françaies au Levant, 1919-1939, T.2, p. 13 ، عن مذكرة وضعها «غورو» نفسه بتاريخ ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٢٠. (Ibid, P. 13 Note 3)

(٤) Ibid, p. 40

(٥) Ibid

(٦) Ibid

(٧) Fournié, Pierre et Ricciole, Jean-Louis, La France et le Proche-Orient, 1916-1946, p.41,

(٨) Du Hays, op.cit. T2 p.41

(٩) Ibid, P.P. 41-42 ، ولإتفاق ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩، أنظر Ibid, T1, pp. 175-176 إلاّ أن أن الحصري يذكر أن نوري السعيد كان قد ذهب الى بيروت بأمر من الملك فيصل كي يطلب من الجنرال غورو «إعداد وسائل» سفر الملك لأوروبا بحراً من ميناء بيروت، إلا أن غورو

ومن الواضح تماماً أن هناك ترابطاً وثيقاً بين وعد بلفور وبين قرارات مؤتمر سايكس - بيكو، بل إن تقسيم سوريا الطبيعية وبلاد الشام إلى دويلات، وفقاً لما تم في هذا المؤتمر، إن هو الا التزام من الدول المتحالفة يقتضي تنفيذه ليسهل بعده تنفيذ هذا الوعد، وما تزامُن وعد بلفور مع اتفاقية سايكس - بيكو ومعركة ميسلون إلا دليل واضح على هذا الالتزام.

لقد كان انشاء دولة عربية واحدة، تمتد حدودها من جبال طوروس شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، هدفاً اسمى للعرب السوريين في ذلك الحين (أي في اعقاب الحرب العالمية الاولى وانتصار الحلفاء)، ولكن هذه الدولة كانت نقيضاً حاداً للمشروع الصيهوني الذي يقضي باقامة دولة يهودية في فلسطين، لذا، كان لا بد من القضاء على أي امل بقيام تلك الدولة، وذلك بضرب قوتها العسكرية وزعامتها السياسية، وقد تم ذلك في ميسلون عام ١٩٢٠.

إنّ ضرب دولة الوحدة المتمثلة بالمملكة العربية السورية في ميسلون كان السبيل الوحيد المتاح لامل انشاء الدولة اليهودية في فلسطين، ذلك أن نظرة واحدة الى خارطة بلاد الشام او سوريا الطبيعية (أنظر الخارطة) ترينا أي خطر كان يمكن أن يحيق بالدولة اليهودية في حال قيام دولة الوحدة العربية في بلاد الشام، بحيث لا يكون للدولة اليهودية أي منفذ بري شمالاً وشرقاً وجنوباً، ولا يبقى لها إلا البحر متنفساً. وهذا ما يؤكد، بلا أي شك، أن تقسيم بلاد الشام وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو كان في أساسه، مطلباً صهيونياً، بالاضافة الى كونه مطلباً استعمارياً.

❖ ❖ ❖

حواشي الفصل الحادي عشر

(١) وفيما يلي موجز للبلاغ الذي أرسله «ميلّران» الى الملك فيصل:

«إن الحكومة الفرنسية، مشيرة، من جهة، الى بلاغاتها السابقة، ومن جهة أخرى الى المبادئ العمومية لتحرير الشعوب، والمعاونة الودية التي أعلنها مؤتمر الصلح، تؤكد اعترافها بأن للأهالي الناطقين بالعربية، من جميع المذاهب، والساكنين في القطر السوري، الحق في أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، بصفتهم شعوباً مستقلة، وترى من واجباتها أن تقبل المهمة التي عهد بها إليها مؤتمر الصلح لإعطاء هؤلاء الأهالي مشورتها ومساعدتها لتحقيق أمانيهم المشروعة، وجعلهم ينتظمون أمماً. وهذه المساعدة لا بد منها بعد استبعاد طويل، وخروج من حرب تركت البلاد خراباً. وستضمن استقلالهم من كل اعتداء، ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح، ناظرة نظرة الاعتبار الى الإدارات الذاتية اللازمة»، وقد تلقى الملك فيصل، في ٢٧ نيسان/ابريل عام ١٩٢٠، رسالة بالمعنى نفسه، من الجنرال «أللنبي»، (سعيد، أمين، الثورة العربية الكبرى، جـ٢: ١٤٤).

(٢) Gouraud, Philippe, Le Général Henri Gouraud au Liban et en Syrie, 1919-1923, pp. 34 et 37 وقد استقبله، ببيروت، سلفه المفوض السامي الفرنسي «جورج بيكو» والجنرال البريطاني «كونغريف Congreve» (Ibid. P. 37).

(٣) Du hays (Général), Les armées françaies au Levant, 1919-1939, T.2, p. 13 ، عن مذكرة وضعها «غورو» نفسه بتاريخ ٢٠ آذار/مارس عام ١٩٢٠. (Ibid, P. 13 Note 3)

(٤) Ibid, p. 40

(٥) Ibid

(٦) Ibid

(٧) Fournié, Pierre et Ricciole, Jean-Louis, La France et le Proche-Orient, 1916-1946, p.41,

(٨) Du Hays, op.cit. T2 p.41

(٩) Ibid, P.P. 41-42 ، ولإتفاق ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٩، أنظر Ibid, T1, pp. 175-176 إلاّ أن أن الحصري يذكر أن نوري السعيد كان قد ذهب الى بيروت بأمر من الملك فيصل كي يطلب من الجنرال غورو «إعداد وسائل» سفر الملك لأوروبا بحراً من ميناء بيروت، إلا أن غورو

رفض ذلك، مشترطاً أن يقبل الملك بشروط عددها غورو شفهياً، لنوري السعيد، الذي نقلها للملك (الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص ١١٨).

(١٠) Du Hays, op.cit, T,2 p.14

(١١) Ibid, T,2 p.24

(١٢) Ibid، وكان الجيش الشريفي، قبل البدء بتسريحه تنفيذاً لهذا الانذار، قد بلغ ٨ آلاف مقاتل، وقيل ١٠ آلاف، (الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب ص ١٦٨) بينهم ٥٠٠ ضابط، ومنتظماً في ٣ فرق (فرقة الشام وفرقة حلب وفرقة درعا)، وكل فرقة مؤلفة من ٣ ألوية، وكل لواء من ٣ أفواج، ومع كل فوج سرية رشاش. وكان الملك فيصل قد أصدر، في أيار/مايو عام ١٩٢٠، قانوناً للتجنيد الإجباري في سوريا، تضمن ما يلي:

- يخضع للتجنيد الإجباري «كل من دخل العشرين، ولم يتجاوز الأربعين».
- مدة الخدمة الفعلية: سنة كاملة.
- البدل النقدي: خمسون ديناراً سوريا «يدفع نصفه فوراً، والنصف الثاني بعد شهرين من دفع القسط الأول».
- يعفى من التجنيد الإجباري «أصحاب العاهات والعلل، والرؤوساء الروحيون، وقضاة الشرع والمفتون، وخطباء الجوامع وأئمتها، والأشخاص الذين لا يمكن الاستغناء عنهم في السكك الحديدية».
- يدفع للجندي «خمسون غرشاً في الشهر، عدا عن لباسه وطعامه».

وكان فيصل قد وقّع هذا القانون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩١٩. (جريدة البشير بتاريخ ٢٠ أيار/مايو عام ١٩٢٠).

(١٣) كانت الحكومة العربية السورية قد انكرت على فرنسا الحق في إصدار هذه العملة، ومنعت إدخالها الى المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية) وتداولها فيها، كما احتجت على إصدارها وتداولها في المنطقة الغربية (سوريا الغربية، أي لبنان)، (الحصري، ساطع، يوم ميسلون، ص ١٠٠).

(١٤) Du Hays, op. cit. T2, P.42، ومن هؤلاء المجرمين، في نظر فرنسا، أولئك الذين نادوا ضد احتلالها لبعض أنحاء سوريا، خلال عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠، مثل: زعماء الدنادشة في تلكلخ، والشيخ صالح العلي في جبال النصيرية، والأمير محمود الفاعور وأحمد مريود في وادي التيم ومرجعيون، والزعماء العامليين في جبل عامل، وصبحي بركات في إنطاكية، وابراهيم هنانو في منطقة

اللاذقية وجبل الزاوية وجسر الشاغور (الحكيم، يوسف، سوريا والعهد الفيصلي، ص ١٦٨-١٦٩) وانظر الفصل الخامس (مقاومة الاحتلال) من هذا الباب.

(١٥) Ibid، وانظر لهذا الانذار: الحصري، المصدر السابق، ص١١٨.

(١٦) Du Hays, op. Cit T2 p. 79

(١٧) الحصري، المصدر السابق، ص١٢٥.

(١٨) Du Hays, Op. Cit T2 p.34

(١٩) الحصري، المصدر السابق، ص١٢٦.

(٢٠) م.ن.ص ١٢٨-١٢٩.

(٢١) من هذه المطالب ما يشير الى وجوب تسليم السلطات الفرنسية الادارات والمصالح العامة في البلاد، بجميع فروعها: العسكرية والمالية والإدارية والاقتصادية والعدلية والمعارف العامة (م.ن.ص١٤١)، وانظر تفصيلاً لهذه المطالب عند الحصري، (م.ن.ص ١٣٩-١٤٢).

(٢٢) Commandement. Sup. des troupes du levant, Revue des troupes du levant, 2e année , No 5, Janvier 1937, pp. 10-11

وقد أوردت المجلة مقتطفات عن «معركة ميسلون» من مذكرات مخطوطة للجنرال «غوابيه Goybet» وهي بعنوان:

«De Strasbourg à Damas,Carnet de campagne du Gènèral Mariano Goybet, ancien C dt. De la 3e D.I. de l'Armée française au Levant 1920-1921» (Ibid, pp.7-38)

(٢٣) الحكيم، يوسف المصدر السابق، ص١٨٠-١٨١، ويذكر الحكيم أنه، عندما تأكد الملك من ضحالة إمكانات الجيش وافتقاره الى المعدات والذخائر، أوفد كلاً من الجنرال نوري السعيد والأمير عادل أرسلان الى الجنرال البريطاني «أللنبي» (وكان في حيفا) يستشيره في الأمر، فعاد الموفد الى الملك، بنصيحة من أللنبي، بقبول إنذار الجنرال غورو، تفادياً من دخوله العاصمة السورية دخول الفاتحين» (الحكيم، م.ن. ص١٨٢). وعلى هذا الأساس، قبل الملك ووزراؤه إنذار القائد الفرنسي.

(٢٤) الجندي، أدهم، تاريخ الثورات السورية في عهد الانتداب الفرنسي، ص١٦١-١٦٢، والهندي، إحسان، كفاح الشعب العربي السوري، ص٤١-٤٢، وزرزور، فارس، معارك الحرية في سوريا ص.١٦٢ وانظر: Huntziger, le livre d'or des Troupes du levant, p.46 ، وانظر، كذلك، تحديداً لعديد هذه القوى في: طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد١: ١٧-٧٢.

(٢٥) الجندي، المرجع السابق، ص١٦٢.

(٢٦) Huntziger, op. Cit. P. 46

(٢٧) الجندي، المرجع السابق، ص٤٢.

(٢٨) انظر الاختلاف بين كل من:

- الجندي، م.ن. ص١٦٢-١٦٣.

- والهندي، المرجع السابق، ص٤٢.

- وزرزور، المرجع السابق، ص١٦٢.

(٢٩) طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، مجلد ١: ١١٦.

(٣٠) الهندي، المرجع السابق، ص٤٢ حاشية (١).

(٣١) اعتمدنا، في تعريب اسماء الوحدات العسكرية، المصطلحات العربية التالية:

فرقة Division، فوج Régiment، كتيبة Bataillon، لواء Brigade، بطارية (أو سرية مدفعية) Batterie، سرية Compagnie، فصيلة Section، سرية خيالة Escadron، كوكبة Peloton، مجموعة Groupement، سرب طائرات Escadrille، رائد Commandant، مقدم Lt-Colonel، عقيد Colonel، معتمدين، في معظمها، ما ورد في المعجم العسكري الموحّد، الصادر عن لجنة توحيد المصطلحات العسكرية للجيوش العربية.

(٣٢) Huntziger, op. Cit. P..46

(٣٣) Revue des troupes du levant(R.T.L) No 5, 2e année, Jan. 1937; (article du Général Goybet sur "le combat de khan Meisseloun»). p. 12

(٣٤) Huntziger, op. Cit. p. 64.

(٣٥) .R.T.L., op. Cit. p. 64

(٣٦) Ibid, . p. 16

(٣٧) Ibid, p. 17

(٣٨) Ibid, p 17-18

(٣٩) Ibid, p 18

(٤٠) R.T.L., op. Cit. Pp. 23-24, et: Huntziger, op. Cit. pp. 64-66

(٤١) أنظر لتفاصيل المعركة، بروايتيها الفرنسية والعربية:

- Revue des troupes levant, op. cit. pp 23-30
- Huntziger, op. Cit. Pp. 64-68
- الهندي، المرجع السابق، ص٤٤-٦٤.
- زرزور، المرجع السابق، ص١٦٢-١٦٨.
- الجندي، المرجع السابق، ص١٦٢-١٦٦.
- طلاس، مصطفى، تاريخ الجيش العربي السوري، المجلد ١: ٦٩-٩٣.

(٤٢) هندي، المرجع السابق، ص ٤٤، والجندي، المرجع السابق، ص ١٦٣، والعظمة، عبد العزيز، مرآة الشام، ص ٢٦٦، ويضيف العظمة أن دبابة فرنسية قد أصيبت أيضاً وتعطلت (ص٢٦٦). وقد اعترفت المراجع الفرنسية بوقوع «خسائر فادحة» في بطارية مدفعية (روبير) (Huntziger, op. cit. P. 66 et R.T.L., op. cit. (Janv. 1937) P 25) إلا أنها لم تعترف بسقوط طائرة كما ذكرت المصادر العربية.

(٤٣) العظمة، المصدر السابق، ص٢٦٧.

(٤٤) م.ن.ص.ن.

(٤٥) Huntziger, op. Cit. P 66-67

(٤٦) الهندي، المرجع السابق، ص٤٤ و Huntziger, op. Cit. P. 67 . إلاّ أن المصادر الفرنسية ذكرت أن القوات المهاجمة عثرت، خلف الجبهة، وبعد اندحار القوات السورية، على عدد وافرٍ من الأسلحة والذخائر. (Huntziger, op. Cit. P 68).

(٤٧) الهندي، المرجع السابق، ص٤٤-٤٥، وذكر العظمة (المرجع السابق، ص٢٦٧) أن القائد يوسف العظمة أصيب بقذيفة دبابة فرنسية قضت عليه.

(٤٨) Huntziger, op. Cit. P 68. ويختلف هذا التقدير عما ذكره الجنرال غورو في برقية إلى وزارة الحربية بباريس، حيث ذكر ان «العدد» ترك خلفه، في ساحة المعركة، «٩ مدافع و٢٥ رشاشاً ثقيلاً» كما سنرى لاحقاً.

(٤٩) الهندي، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٥٠) Huntziger, op. Cit. P 68 .

(٥١) الهندي، المرجع السابق، ص٤٦ حاشية (١).

(٥٢) SHAT, carton 4H43 Dossier 3 .

(٥٣) Du Hays, op, cit.. T.2 P 44 وانظر: جريدة «البشير» بتـاريخ ٢٧ تمــوز/يوليـو عام ١٩٢٠ (ص ٢). وقد اصدر الجنرال غورو، بعد انتصاره في ميسلون، أمراً عاماً (رقم ٢٢) جاء فيه:

«إنه ليسعد الجنرال (غورو)، سعادة عميقة، أن يوجه تهانيه إلى الجنرال غوابيه وإلى جنوده الشجعان (ويعدد الوحدات التي اشتركت في المعركة، بريَّة وجوية) الذين استطاعوا، في المعركة القاسية التي خاضوها يوم ٢٤ تموز/يوليو، أن يحطموا مقاومة العدو الذي يتحدانا منذ ثمانية شهور.

«لقد سجل هؤلاء الجنود صفحة مجيدة في تاريخ فرنسا و سوريا».

عاليه في ٢٤ تموز/يوليو عام ١٩٢٠

التوقيع: غورو

.(R.T.L. Janvier 1937. 2e année , No 5, p. 37)

(٥٤) Du Hays, op. Cit. T.2 PP. 44-45 .

وقد ذكر بلاغ رسمي صادر عن القيادة العامة للقوات الفرنسية بعاليه، وبتاريخ ٢٦ منه، أن القوات الفرنسية عمدت، بعد دخولها حلب، الى تسيير «قطار مصفح للكشف على حالة الخط الحديدي، فوجد الخط في حالة حسنة، وستعود المواصلات الى سابق عادتها ابتداء من تاريخ ٢٦ تموز/يوليو (هذا النهار)». (انظر، احتلال حلب، جريدة «البشير» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ ص٢ وبتاريخ ٢٩ منه، ص٢). ونود الإشارة، في هذا المجال، الى الاختلاف الحاصل بين ما ورد عند Du Hays من أن القوات الفرنسية دخلت حلب يوم ٢٣ تموز/يوليو وبين البلاغ الرسمي الذي صدر بتاريخ ٢٦ منه معلناً دخول الجيش الفرنسي الى حلب، فهل بدأ الفرنسيون معركتهم مع حكومة الملك فيصل، في شمال البلاد (في حلب) في ٢٣ تموز، أي قبل بدء معركة ميسلون؟ ولماذا تأخرت القيادة العامة الفرنسية ثلاثة أيام (من ٢٣ حتى ٢٦ تموز) حتى اصدرت بلاغها الرسمي بدخول حلب، خصوصاً أن قواتها دخلتها بلا مقاومة؟ وأن «دي لاموت» تسلم قيادة المدينة في اليوم التالي (٢٤ منه)؟

(٥٥) الزين، أحمد عارف، مجلة العرفان، مجلد ٣٤ جـ٥ عام ١٩٤٨، مذكرات الشيخ أحمد رضا، بعنوان: مذكرات للتاريخ، ص٦٨٩ (مذكراته بتاريخ ٧ آب/اغسطس عام ١٩٢٠).

٥٦) م.ن.ص٦٨٦ (مذكراته بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠).

٥٧) م.ن.ص٦٩٢-٦٩٣ (مذكراته بتاريخ ٢٥ آب/اغسطس عام ١٩٢٠). وقد ذكر الشيخ رضا أن جريدة «لسان الحال» نشرت لائحة المحكومين بالأعدام والنفي ومصادرة الأملاك، من زعماء جبل عامل، في عددها الصادر بتاريخ ١٧ آب/اغسطس عام ١٩٢٠، (إلا أننا وجدنا اللائحة

نفسها، تقريباً، في جريدة لسان الحال، في عددها الصادر بتاريخ ١٢ حزيران/يونيو عام ١٩٢٠)، كما يذكر الشيخ رضا أن جريدة «المقطم» المصرية نشرت لائحة المحكومين بالأعدام في سوريا الداخلية، في عددها الصادر بتاريخ ١٦ آب/اغسطس عام ١٩٢٠. وكانت هذه الأحكام تصدر عن المجلس العسكري الفرنسي بدمشق.

(٥٨) جريدة «البشير» بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠.

(٥٩) م.ن. بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص٢).

(٦٠) م.ن. بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص٢).

(٦١) SHAT, carton 4H44, Dossier 3 .

(٦٢) Gouraud, philippe, Le Général Henri Gouraud au Liban, 1919-1923, p. 65 .

(٦٣) Lohéac, Lyne, op. Cit. Pp. 85-86 ، وكان خليل عقل ممثلاً لموارنة المتن في المجلس، وسعد الله حويك ممثلاً لموارنة البترون، وسليمان كنعان ممثلاً لموارنة جزين، والياس الشويري ممثلاً لارثوذكس المتن، وفؤاد عبد الملك ومحمود جنبلاط ممثلين لدروز الشوف، ومحمد محسن ممثلاً لشيعة كسروان، وكان مع هؤلاء السبعة بعض الأعيان اللبنانيين، (Ibid, p. 85, Note 22). وقد ورد اسم محمد محسن بدلاً من «محمد الحسيني» الذي أوردته «لوهياك» وذلك في الحكم الذي صدر بحق هؤلاءونشرته جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠(وقد اكد اسم «محمد محسن» المؤرخ يوسف مزهر كما سنرى).

(٦٤) Ibid, p 87 .

(٦٥) Ibid, p. 88

(٦٦) Ibid

(٦٧) جريدة «لسان الحال» بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ وتظهر، في الحكم المنشور بهذه الجريدة، أسماء أخرى غير الأسماء «السبعة المنشقين» وهي أسماء: رشيد عقل وهو ابن(خليل عقل) والياس الحويك، وسعيد البستاني، وأمين أرسلان(م.ن.)، وقد حوكم هؤلاء الاربعة بإعتبارهم متدخلين في هذه القضية.

(٦٨) زين، المرجع السابق، ص٢٥٨ حاشية (٢٧). وانظر إدانة لهذه المحاكمة من: الخوري، بشارة، حقائق لبنانية، جـ١: ١٠٥-١٠٦.

(٦٩) راجع تفاصيل الجلسات وشهادات الشهود وأقوال المدعى عليهم، كاملة، في «لسان الحال» عدد ١٩ و ٢٠ تموز/يوليو عام ١٩٢٠.

(٧٠) ذكر «يوسف مزهر» أن عدد الموقعين كانوا سبعة، كما ذكرت «لوهبياك» (مؤكداً أن أحدهم هو محمد الحاج محسن وليس محمد الحسيني)، وأن عضواً آخر في المجلس (هو يوسف البريدي) كان «متضامناً مع الموقعين» ألا أنه تخلف بسبب المرض «وأرسل نسيبه مخول القاصوف» ليشترك، باسمه، في الاجتماع، وقد وعد البريدي بأن يلحق بالسبعة الى دمشق، «ولم يكاشفوا داود عمون وحبيب باشا السعد». وذكر «مزهر» أن «الياس الحويك» ترجمان المجلس أورد الرواية في مذكراته المخطوطة، بالتفصيل، ومما قاله الحويك: «أعدّ موقعو ذلك القرار العدة للسفر من دون أن يدعوا أحداً يدري شيئاً من أمرهم، وبما أنهم كانوا يحاذرون السلطة العسكرية من السفر من بيروت، وكانت قد أبت، مرتين، الترخيص لهم بالسفر، قرّ رأيهم على الشخوص إلى باريس، بطريق حيفا، مارّين بدمشق، على أن السلطة المحتلة قد اطّلعت على خفايا المسألة بواسطة احد جواسيسها المدعو وديع كرم». ويتابع الحويك: «وفي الساعة الثالثة من بعد ظهر السبت في ١٠ تموز سنة ١٩٢٠، ركبت مع عمي سعد الله الحويك السيارة من بعبدا وتوجهنا الى صوفر وكان قد سبقنا إليها فؤاد عبد الملك والياس الشويري، فمررنا بهما وسرنا معاً، وعند مفرق المديرج - عين زحلتا وجدنا مفرزة من الجند السنغالي، ورأينا حبلاً منصوباً يقطع الطريق على المارة، فاستوقفنا الضابط وطلب منا إجازة مرور، فجاوبناه بأن ليس معنا إجازة، فاوعز الى جنديين بأن يرجعنا الى صوفر». ويتابع «الحويك» قصة اعتقالهم جميعاً، واقتيادهم الى بيت «حبيب باشا السعد» حيث كان «الكولونيل نيجر» ينتظرهم، وقد قال لهم: «لقد أقدمتم على عمل خطير فيه خيانة لوطنكم، وقد عرفنا هذا الأمر، وأمر الجنرال غورو بالقبض عليكم». (مزهر، تاريخ لبنان العام، جـ ٢: ٩٢٣ - ٩٢٤). ويذكر «زين زين» أن جريدة «الحياة» البيروتية نشرت «صورة فوتوغرافية» للمضبطة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٣ (زين، المرجع السابق، ص ٢٥٨ حاشية ٢٦).

(٧١) زين، المرجع السابق، ص١٦٦-١٦٧.

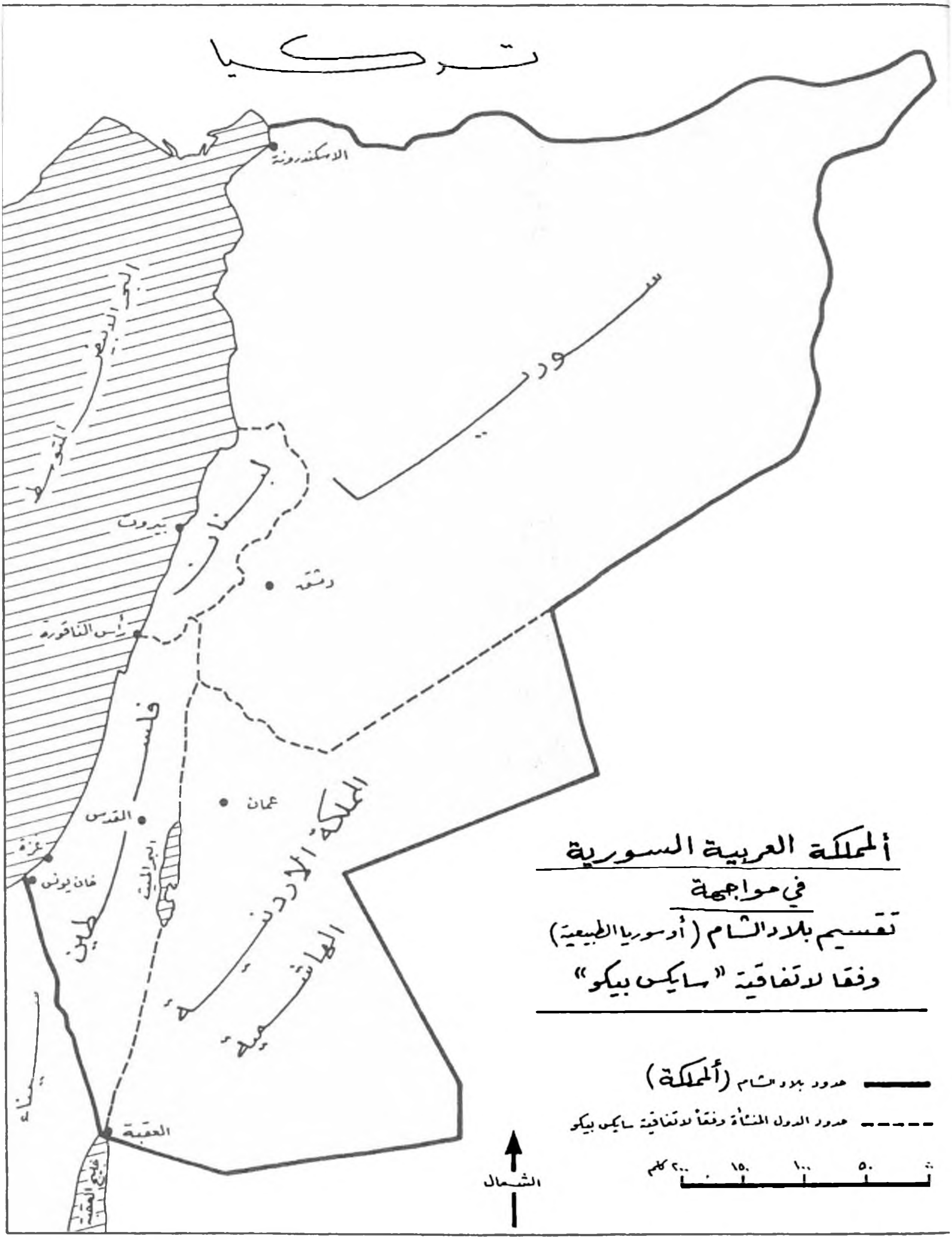
(٧٢) م.ن.ص ٢٥٩ حاشية (٣٠)، والريحاني، أمين، ملوك العرب، جـ٢: ٢٢٢.

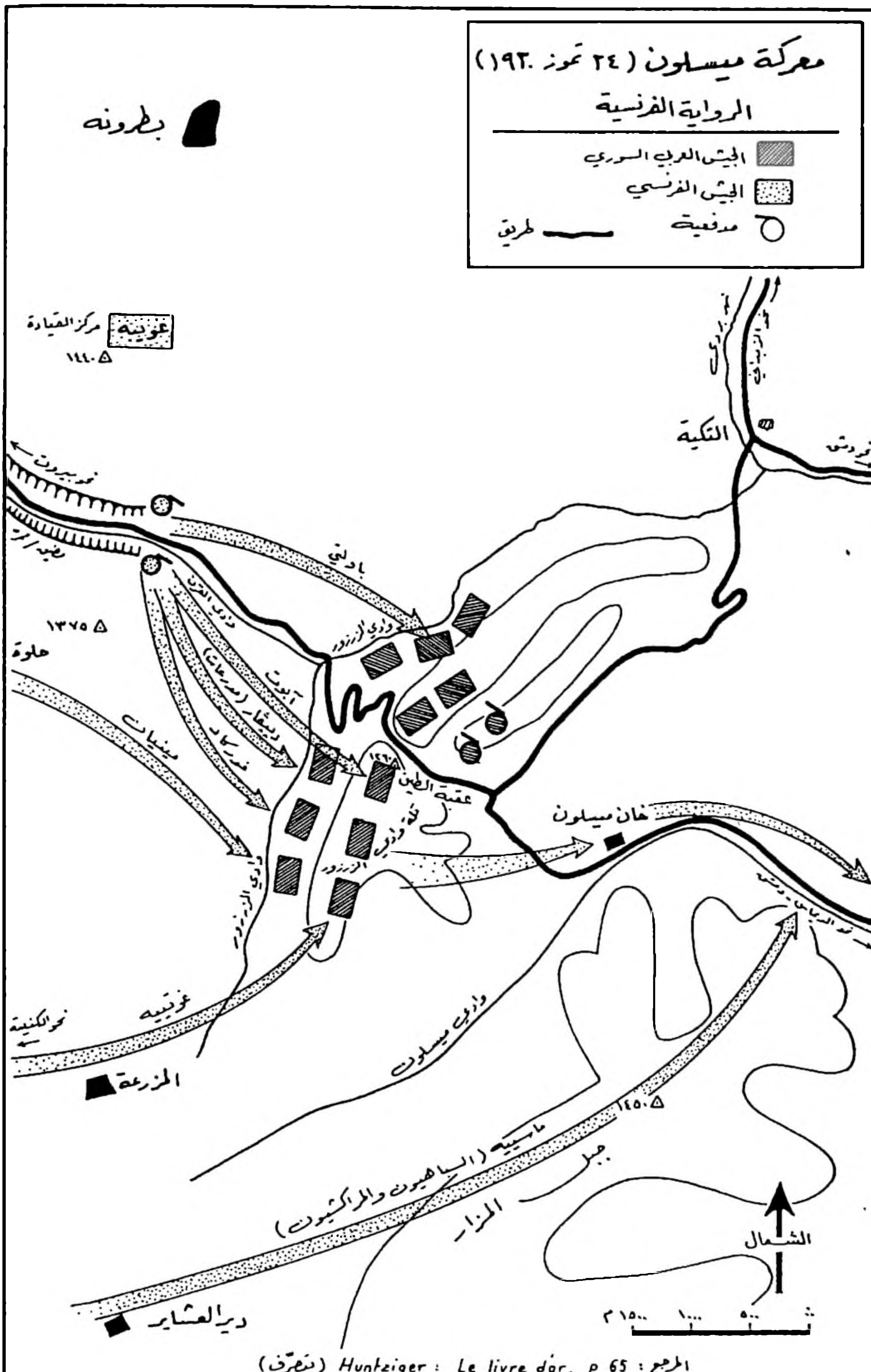
(٧٣) زين، م.ن.ص٢٥٩ حاشية (٣٠). وكان النعماني «تاجراً غنياً محترماً، كما أنه كان رجل بر واحسان، وكان صديقاً حميماً لفيصل وللعائلة الهاشمية، ومن أشد أنصار الدعاة للقضية العربية، وكان ينفق بسخاء على هذه القضية، وقد نفي الى جزيرة كورسيكا مدة سنة ونصف السنة» (زين، م.ن.ص.ن).

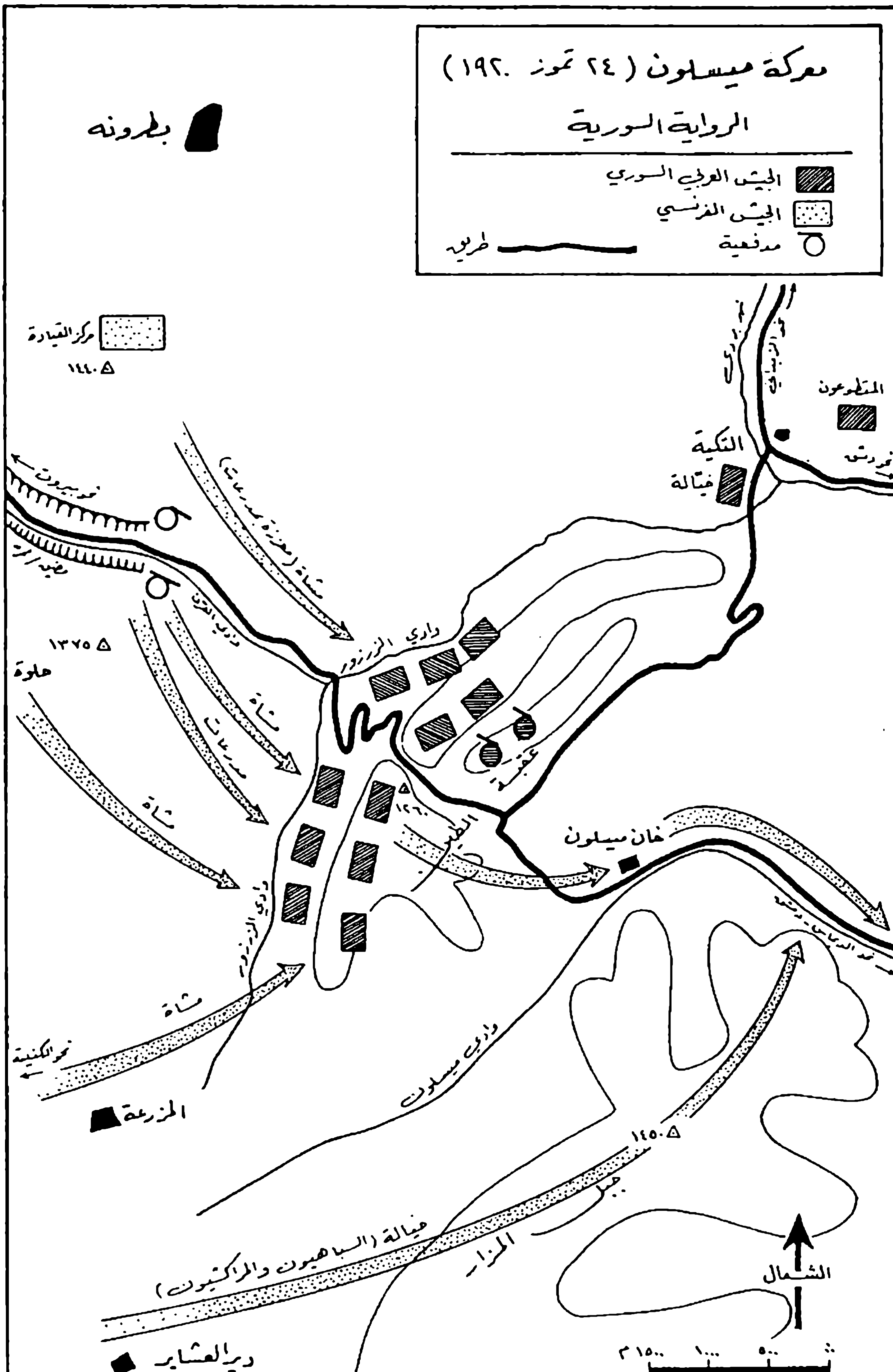
(٧٤) راجع، لتفاصيل هذه التبدلات:

Du Hays, op. Cit. T2 pp. 93-137 . وراجع، لتقسيم سوريا الداخلية، الحكيم، يوسف، سوريا والانتداب الفرنسي، ص ٤٣ - ٤٤.

(٧٥) Ibid, pp. 45-46 .


تركيا
سوريا
لبنان
فلسطين
المملكة الأردنية الهاشمية
البحر الأبيض المتوسط
الاسكندرونة
بيروت
دمشق
رأس الناقورة
عمان
القدس
غزة
خان يونس
البحر الميت
العقبة
خليج العقبة
سيناء
ألمملكة العربية السورية
في مواجهة
تقسيم بلاد الشام (أو سوريا الطبيعية)
وفقاً لاتفاقية "سايكس بيكو"
حدود بلاد الشام (ألمملكة)
حدود الدول المنشأة وفقاً لاتفاقية سايكس بيكو
٠ ٥٠ ١٠٠ ١٥٠ ٢٠٠ كلم
الشمال


معركة ميسلون (٢٤ تموز ١٩٢٠)
الرواية الفرنسية
الجيش العربي السوري
الجيش الفرنسي
مدفعية
طريق
غوبيه مركز القيادة
١٤٤٠
١٣٧٥
التكية
عقبة الطين
خان ميسلون
وادي الزرزور
غوبيه
المزرعة
وادي ميسلون
١٤٥٠
جبل المزار
الشمال
دير العشاير
المرجع : Huntziger : Le livre d'or. p 65 (بتصرّف)



المرجع : احسان الهندي : كفاح الشعب العربي السوري، ص ٤٥ (بتصرف)

ملاحق الفصل الحادي عشر

ملحق رقم (١)

بلاغ(❖)

إلى الشعب السوري

من الجنرال غورو

القائد الاعلى لجيش المشرق والمفوض السامي في سوريا

أيها السوريون،

في الوقت الذي تدفع حكومتكم بكم إلى الحرب، وتجلب الى بلادكم الشقاء، أتوجه اليكم متسائلاً: لماذا ستحاربون؟

يقولون لكم إن فرنسا تريد أن تستعمركم، وان تستعبدكم: كذب! لقد قبلت فرنسا، من مؤتمر السلم، الانتداب على سوريا، ولديها الرغبة، وعليها الواجب أن تقوم بهذه المهمة، إلا أنها، وهي الامينة لماضيها المجيد، ترى أن في قيامها بمهمة الانتداب مصلحة هذه البلاد وازدهارها، مع ضمان استقلال الشعوب السورية التي اعترُف باستقلالها رسمياً. وهي (أي فرنسا) تريد أن تقدم المساعدة من خبرائها التقنيين لتنظيم المصالح العامة، ومن رؤوس أموالها لاستثمار الثروات المحلية. وفرنسا إذ تحترم الحريات كافة، وخصوصاً حرية الضمير، ستضمن هذه الحريات كلها، بلا استثناء، ولكنها لن تسمح لطائفة أن تتعدى على حقوق الاخرين. وهي تنوي أن تترك للسلطات المحلية ممارسة سلطاتها، ولكن بشرط أن لا تمارسها على حساب التزاماتها المبرمة.

(❖) أسقط هذا البلاغ بالطائرات، بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٢٠، على المدن الكبرى في المنطقة الشرقية (دمشق وحلب وحمص وحماة).

أنكم لا تجهلون، أيها السوريون، أن حكومة دمشق قد تجاوزت، منذ ستة اشهر، كل الحدود، مدفوعة باقلية متطرفة، وهي تمارس السياسة الاكثر هجومية ضد الفرنسيين، فهي قد منعت الخط الحديدي، بين رياق وحلب، على القوات الفرنسية التي تقاتل الاتراك منذ شهور، للدفاع عن سوريا، وأغرقت القطاع الفرنسي بالعصابات بعد أن زودتها بالضباط والاسلحة والذخائر، وذلك لكي يذبحوا قرىً بلا حماية.

وهي، إذ تمنع العملة السورية الجديدة، وتمنع تصدير الحبوب، وتقيم الحواجز الاقتصادية بين دمشق والساحل، تكون قد سببت لكم خسائر باهظة. وأخيراً، ولكي تتابع ممارسة هذه السياسة الحمقاء، أرهقتكم بالضرائب، وفرضت عليكم ضريبة الخدمة الاجبارية، لا للدفاع عن استقلالكم وعن حرياتكم، وهي غير مهددة، ولكن لخدمة مصالح سياسيين لا ينتمي اكثرهم إلى بلادكم.

لقد صبرت فرنسا لانها قوية، ولكن للصبر حدوداً. ولقد نقلتُ إلى حكومة دمشق، بالنيابة عن حكومتي، اقتراحات حكيمة ومعتدلة، يؤدي قبولها إلى ضمان السلام، ومن هذه الاقتراحات: إلغاء الخدمة الاجبارية، فإذا استسلمت حكومة دمشق للحمقى، ورفضت اليد التي مدّتها فرنسا لها، وعزمت على الحرب، فستتحمل مسؤوليتها.

إلا أنني آمل، ايضاً، أن يكون السوريون أذكياء جداً ومتنوّرين لكي لا يرضوا بالاسراع إلى الموت وإلى الخراب حتى يدافعوا عن الاقلية المجرمة التي تتسلط عليهم. وللحفاظ على الخدمة الاجبارية، بأي ثمن، تُفرض الضرائب المرهقة، وكلّ التكاليف الباهظة التي تُكرهون على دفعها، فلا تتركوا أولادكم عرضة لآلات الحرب الحديثة المخيفة، الارضية منها والجوية.

وبشعور انساني يشترك به كل الفرنسيين، ليس في نيتي استخدام الطائرات ضد شعوب بلا سلاح، ولكن شرط أن لا يذبح أي فرنسي أو أي مسيحي، وإذا جرت مذابح فسوف تتلوها انتقامات مخيفة بواسطة الطائرات.

إنّ كل الذين تحرّكهم وطنية حارة وصادقة، ويريدون السلام والغنى لبلادهم، سوف يرفضون الصراع وينحازون الينا، وإلى هؤلاء اوجه نداءً باسم فرنسا وسوريا، وبما أنهم أقوياء بحقهم، فلينهضوا ويتحدوا ضد الزمرة المتسلطة التي لا تستمد قوتها إلا من ضعفهم، وليكن لديهم الثقة بتحرر فرنسا وتجردها، وهي الكريمة والفاعلة والمتحضّرة.

ليأتِ هؤلاء، بكل ثقة، إلى أصدقائهم الفرنسيين، كما سبق أن فعل، قبلهم، بحيوية رائعة، اللبنانيون الشجعان، وآخرون.

لتحيَ سوريا حرة ومزدهرة، ولتحيَ فرنسا.

الجنرال غورو

المرجع: Du Hays, op. Cit. T2 pp. 81-83

❖ ❖ ❖

أنكم لا تجهلون، أيها السوريون، أن حكومة دمشق قد تجاوزت، منذ ستة اشهر، كل الحدود، مدفوعة باقلية متطرفة، وهي تمارس السياسة الاكثر هجومية ضد الفرنسيين، فهي قد منعت الخط الحديدي، بين رياق وحلب، على القوات الفرنسية التي تقاتل الاتراك منذ شهور، للدفاع عن سوريا، وأغرقت القطاع الفرنسي بالعصابات بعد أن زودتها بالضباط والاسلحة والذخائر، وذلك لكي يذبحوا قرىً بلا حماية.

وهي، إذ تمنع العملة السورية الجديدة، وتمنع تصدير الحبوب، وتقيم الحواجز الاقتصادية بين دمشق والساحل، تكون قد سببت لكم خسائر باهظة. وأخيراً، ولكي تتابع ممارسة هذه السياسة الحمقاء، أرهقتكم بالضرائب، وفرضت عليكم ضريبة الخدمة الاجبارية، لا للدفاع عن استقلالكم وعن حرياتكم، وهي غير مهددة، ولكن لخدمة مصالح سياسيين لا ينتمي اكثرهم إلى بلادكم.

لقد صبرت فرنسا لانها قوية، ولكن للصبر حدوداً. ولقد نقلتُ إلى حكومة دمشق، بالنيابة عن حكومتي، اقتراحات حكيمة ومعتدلة، يؤدي قبولها إلى ضمان السلام، ومن هذه الاقتراحات: إلغاء الخدمة الاجبارية، فإذا استسلمت حكومة دمشق للحمقى، ورفضت اليد التي مدّتها فرنسا لها، وعزمت على الحرب، فستتحمل مسؤوليتها.

إلا أنني آمل، ايضاً، أن يكون السوريون أذكياء جداً ومتنّورين لكي لا يرضوا بالاسراع إلى الموت وإلى الخراب حتى يدافعوا عن الاقلية المجرمة التي تتسلط عليهم. وللحفاظ على الخدمة الاجبارية، بأي ثمن، تُفرض الضرائب المرهقة، وكلّ التكاليف الباهظة التي تُكرهون على دفعها، فلا تتركوا أولادكم عرضة لآلات الحرب الحديثة المخيفة، الارضية منها والجوية.

وبشعور انساني يشترك به كل الفرنسيين، ليس في نيتي استخدام الطائرات ضد شعوب بلا سلاح، ولكن شرط أن لا يذبح أي فرنسي أو أي مسيحي، وإذا جرت مذابح فسوف تتلوها انتقامات مخيفة بواسطة الطائرات.

إنّ كل الذين تحرّكهم وطنية حارة وصادقة، ويريدون السلام والغنى لبلادهم، سوف يرفضون الصراع وينحازون الينا، وإلى هؤلاء اوجه نداءً باسم فرنسا وسوريا، وبما أنهم أقوياء بحقهم، فلينهضوا ويتحدوا ضد الزمرة المتسلطة التي لا تستمد قوتها إلا من ضعفهم، وليكن لديهم الثقة بتحرر فرنسا وتجردها، وهي الكريمة والفاعلة والمتحضّرة.

ليأتِ هؤلاء، بكل ثقة، إلى أصدقائهم الفرنسيين، كما سبق أن فعل، قبلهم، بحيوية رائعة، اللبنانيون الشجعان، وآخرون.

لتحيَ سوريا حرة ومزدهرة، ولتحيَ فرنسا.

الجنرال غورو

المرجع: Du Hays, op. Cit. T2 pp. 81-83

❖ ❖ ❖

ملحق رقم (٢)

عاليه في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٢٠

الدبلوماسية - باريس

في ١٤ تموز/يوليو، بعث الجنرال غورو، إلى الامير فيصل، مذكرة تحدد الشروط التي يجب تنفيذها لتحقيق الانتداب الفرنسي على سوريا. وقد أُعطي الامير مهلة اربعة أيام، مددت، بعدها، يومين، بغية الاتفاق.

وفي ٢١ تموز أكدت الأفعال الرسمية نوايا الامير، وأظهرت التدابير الاولى المتخذة، من قبله، أن مذكرة ١٤ تموز لن تنفذ، فتقدمت القوات الفرنسية، انطلاقاً من منطقة زحلة، نحو دمشق، واجتازت سهل البقاع، ووصلت مساءً إلى سلسلة جبال لبنان الشرقية (انتي ليبان). وبسبب تأخر الحكومة الشريفية في الرد، فقد وصل قبول الامير لمذكرة ١٤ أيار، إلى الجنرال غورو، صباح يوم ٢١ تموز. ولكي يبرهن الجنرال عن رغبته بالتفاهم، أصدر، حالاً، أوامره إلى قواته، بالتوقف عن التقدم، والتمركز في منطقة «عين الجديدة» في سلسلة جبال لبنان الشرقية، حيث كانت قد وصلت.

وقد وجهت مذكرة أخرى، متسامحة، للأمير، بينما كانت القوات الفرنسية قد تلقت أمراً بأن لا تتقدم خطوة إلى الامام، إلا إذا تعرضت لأعمال عدوانية.

إلاّ أنه، في ٢٢تموز، وبينما كانت مفرزة من الشرطة الفرنسية تعمل في المنطقة الغربية، في منطقة تلكلخ (شرق طرابلس) هوجمت من قبل قوات شريفية نظامية تقدر باربعماية رجل.

وفي ٢٣ تموز، كانت هذه القوات قد هزمت تماماً، تاركة، بين ايدينا، نحو خمسين أسيراً، بينهم ضابطان، ومدفع عيار ٧٧ملم، و٦ رشاشات ثقيلة، ومعدات مهمة، كما تركت، في ساحة القتال، نحو اربعين بين قتيل وجريح.

وقد اضطرت هذه الاعمال العدائية الجنرال غورو الى استعادة حرية العمل، بالاضافة إلى أن الاحداث التي جرت، في دمشق، بتاريخ ٢٣ تموز، أثبتت أن الحزب المتطرف كان سيد الموقف تماماً، وكان يدفع الوضع إلى الحرب.

ونتيجةً ذلك، وفي ٢٤ تموز، في الساعة الثالثة (صباحاً)، تقدمت القوات الفرنسية، وما لبثت أن اصطدمت بقوات شريفية مهمة كانت تحتل، بقوة، المعابر الموصلة من «وادي التكية» إلى «خان ميسلون» حيث كان المقر العام للقيادة الشريفية، ومركز حشد القوات الشريفية. وكانت هذه القوات المكلفة الدفاع، بأي ثمن، عن طريق دمشق، تتألف من كل عناصر» فرقة دمشق» ومجهزة بالمدافع والرشاشات الثقيلة، ومعززة بعصابات من البدو.

أما القوات الفرنسية التي كانت بقيادة «الجنرال غوابيه» فقد كانت مؤلفة، خصوصاً، من عناصر من فوج المشاة ٤١٥، ومن الفوج الثاني للرماة الجزائريين، ومن لواء سنغالي، وقناصة افريقيين، وفوج سباهي مراكشي، ومدفعية ميدان، ومدافع جبلية، ومدافع عيار ١٥٥ملم، ومن دبابات انقضاض، وطائرات. وقد خاضت هذه القوات معركة عنيفة طوال ٨ ساعات لفتح معبر طوله ٨ كلم يسيطر على طريق دمشق.

لقد كانت الارض صعبة وتكاد تجعل انتشار مدفعيتنا مستحيلاً، وكانت الدبابات والطائرات تقصف المواقع العدوة. وفي الساعة ١٢,٣٠، انتهت المعركة بانتصارنا وهزيمة الجيش الشريفي الذي سقطت كل مواقعه بايدينا. وإذ فقدت القوات الشريفية معنوياتها بسبب الخسائر التي تكبدتها، بعد

هزيمتها الكاملة، فهي قد تركت، على ارض المعركة، ٩ مدافع و٢٥ رشاشاً ثقيلاً، وكميات وافرة من الذخيرة، وعربات، ومعدات حربية مهمة. وقد لقي وزير الحربية الشريفي «يوسف العظمة» حتفه في المعركة.

بعد هذا الانتصار الباهر، تابعت القوات الفرنسية تقدمها، حيث بلغت مدينة دمشق في ٢٥ تموز. ويسود الهدوء، في المدينة، منذ وصولنا.

غورو

المصدر: SHAT. Vincennes , Carton 4H 43, Dossier 3

❖ ❖ ❖

ملحق رقم ٣ - البلاغات الرسمية عن احتلال سوريا الداخلية

الزحف على دمشق

(١) - البلاغ الرسمي في ٢١ تموز

«إنّ الأمير فيصلاً قد كان بلّغ القائد العام، الجنرال غورو، بتاريخ ٢٠ تموز، أن حكومة الشام قبلت بكل الشروط المطلوبة من الحكومة الفرنسية. ولكن الشروط المذكورة المسلمة (إلى الأمير) بتاريخ ١٤ تموز، قد اعلنت أن الإقرار بقبولها لا يكون كافياً إذا لم تتبعه الأعمال الرسمية اللازمة. وبما أن الجنرال غورو لم يستلم، في الوقت المعين، إشعاراً بأن القبول اقترن بالعمل، فقد زحفت الجيوش الفرنسية على الشام، في غِرّة هذا النهار ٢١ تموز حسب التبليغ الذي كان قد ارسل إلى الأمير فيصل. أما الجيوش الشريفية فقد رفضت القتال وانسحبت أمام جيوشنا المتقدمة في الجبال حتى هذه الساعة الحادية عشرة من ٢١ تموز، وقد يصير احتلال الشام إذا أوجبت الظروف ذلك.

ويستفاد من خبر ورد إلى القيادة العامة في عاليه، من الشام، الساعة الحادية عشرة، أن الامير فيصلاً ابرق إلى الجنرال غورو مساء ٢٠ تموز تثبيتاً لقبوله الشروط، ولكن هذه البرقية لم تصل، نظراً لانقطاع الاسلاك التلغرافية في جهات الزبداني من قبل المتمردين العصاة. وذلك مما يبرهن (عن) سوء إدارة حكومة الشام، باختلاقها وتقويتها هذه العصابات التي أصبحت ويلاً عليها اليوم، فإنه، لو كانت البرقية المشار إليها وصلت في الوقت المعين، لكانت الجيوش الفرنسية تأخرت عن الزحف، إذ كان الجنرال غورو تحقق أن الاجراءات المطلوبة بوشر بتنفيذها».

المرجع: جريدة البشير بتاريخ ٢٢ تموز/يوليو ١٩٢٠ (ص٢).

❖ ❖ ❖

الزحف على دمشق
(٢)- البلاغ الرسمي
من القيادة العامة في عاليه
في ٢٢ تموز

«أبلغ الأمير فيصل، رسمياً، الجنرال غورو، بتاريخ ٢١ تموز، بأنه يرضى بالشروط التي اوجبت عليه قبولها الحكومة الفرنسية، وبأنه قد بوشر بتنفيذها، وعليه، صدرت الاوامر للجيوش الفرنسية بالتوقف، فتوقفت عن التقدم مساء ٢١ تموز.

إنّ جيوشنا التي بقيت في مراكزها سحابة يوم ٢٢ تموز ما زالت الآن محتلة الهضاب التي يستند اليها «الانتي ليبان» في جهات «الجديدة» . وهي لا تتابع سيرها إلى الامام إلا اذا قضت عليها بذلك اعمال عدائية.

أما فيما يتعلق بالخط الحديدي الممتد بين رياق وحلب، فإنه قد بوشر باتخاذ التدابير العسكرية المتعلقة به. وأما الجيوش الفرنسية التي كانت تتقدم إلى دمشق، فإنها ستنسحب تباعاً كلما نفذ قسم من الشروط التي ورد ذكرها في الانذار. والظاهر أن اضطراباً شديداً جداً سائد في دمشق».

المرجع: جريدة «البشير» بتاريخ ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠ (ص٢).

❖ ❖ ❖

الزحف على دمشق
(٣)- البلاغ الرسمي
الصادرة عن القيادة العامة في عاليه
بتاريخ ٢٤ تموز

«على أثر الإيضاحات والمخابرات الرسمية التي ارسلها الأمير فيصل إلى فخامة الجنرال غورو بتاريخ ٢١ تموز، اوقفت الجيوش الفرنسية سيرها بعد أن اجتازت سهل البقاع (في عين الجديدة) في «الانتي ليبان» . وفي نهار ٢٢ الجاري أصدر فخامة الجنرال أمره بتوقيف جيوشه في المراكز المحتلة، منعاً لهرق الدماء، وهو بانتظار ايضاحات حكومة دمشق السلمية، التي من شأنها إزالة سوء التفاهم في تنفيذ شروط الالتوماتوم (الإنذار).

ولكي يبرهن الجنرال عن روحه السلمي، أعطى الأمير فيصلاً مهلة جديدة انقضت في ٢٣ تموز الساعة ٢٤، وقد أنذره، ايضاً، أن الجيوش تتابع حركتها وتعود له حرية العمل فيما إذا ظهر عمل عدائي ضد الجيوش الفرنسية. وبعد ظهر ٢٢ الجاري (تموز)، في الوقت الذي أظهر فيه الجنرال ميله للسلم ولحقن الدماء، اعتدت فصيلة شريفية مؤلفة من ٤٠٠ عسكري شريفي، ومسلحة بمدفعين وبضعة مدافع رشاشة، في جهات تلكلخ، على كتيبة من الفرقة الفرنسية التي تقوم بوظيفة البوليس في المنطقة الغربية.

وفي صباح ٢٣ الجاري، شتت الفرنسيون هذا العدد، بعد معركة شديدة، واستولوا على الحديدية وعين التين، وتراجع العدو بذعر شديد، بعد أن ترك عدداً من القتلى والجرحى في ساحة القتال، وترك ايضاً معدات كثيرة. وقد

أسرنا ٥٠ شخصاً من الجنود الشريفيين بينهم ضابطان، وأخذنا، ايضاً، مدفعاً من عيار ٧٧ملم، وستة مدافع رشاشة كاملة.

ولقد برهن هذا الحادث، مرة اخرى، من جهة، عن روح اهالي المنطقة الشرقية العدائي نحو الجنود الفرنسيين، ومن جهة ثانية، عن عجز حكومة الأمير عن إجبار جنودها على الطاعة، فيما إذا كانت تريد أن تظهر ميلها المخلص، بالفعل، للصلح والتفاهم.

ونهار ٢٣ (تموز) تسلط الحزب المتطرف، في دمشق، على الموقف السياسي، ولم يرضخ للمخابرات السلمية التي عرضها فخامة الجنرال. فبسبب هذه الاحداث، ونظراً للاعمال العدائية التي حصلت في تلكلخ، فالجنرال غورو الذي، بالرغم عن انتهاء الهدنة المعطاة للأمير في ٢٣ تموز الساعة ٢٤، لم يقم بعمل ما، بل لبث ينتظر جواباً سلمياً حتى الساعة الثالثة من نهار ٢٤ تموز، ومنذ تلك الساعة أصبح الجنرال حراً في العمل، واستأنفت الجنود المرابطة في نواحي «عين الجديدة» مسيرها إلى الامام، فافتتحت الخيالة المعركة في وادي التكية» .

المرجع: جريدة «البشير» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص٢).

❖ ❖ ❖

الزحف على دمشق
(٤) - البلاغ الرسمي
الصادر عن القيادة العامة في عاليه
بتاريخ ٢٥ تموز

«١ - على أثر حوادث العداء التي وقعت في تلكلخ، وبناء على عدم ظهور استعدادات سلمية من حكومة دمشق، اطلق فخامة الجنرال غورو لنفسه حرية العمل، واصدر أوامره، لجيوشه، بمواصلة الزحف الى الأمام، يوم ٢٤ تموز، ابتداء من الساعة ٣، فاصطدمت الجيوش الفرنسية بقوات شريفية كبيرة العدد كانت متحصنة في المضايق الفاصلة بين وادي التكية وخان ميسلون، الذي هو معسكر عام ومركز تجمع للجيوش الشريفية، وهذه الجيوش كانت مؤلفة من كل فصائل فرقة دمشق، تدعمها عصابات من البدو، ومدافع ورشاشات. أما الجيوش الفرنسية التي كانت تتألف من فصائل ألاي البيادة ٤١٥ وألاي الرماة الجزائريين الثاني والفرقة السنغالية وألاي الرماة الإفريقيين وطابور الصباهية (السباهي) المراكشيين، والمدفعية السهلية والجبلية، والمدافع عيار ١٥٥ ملم، وكلها تحت قيادة الجنرال «غوابيه» ، فإنها فتحت قتالاً شديداً دام ٨ ساعات بغية الاستيلاء على المضيق الذي يبلغ طوله ٨ كلم ويشرف على طريق دمشق. أما ساحة القتال فإنها كانت غاية في الوعورة، وكانت تعرقل أعمال مدفعيتنا، فقامت، إذ ذاك الدبابات (تانك) والطيارات بالضرب، بصورة باهرة، كما في أعظم معارك الحرب الكبرى.

وفي الساعة ١٢ ونصف، كانت المعركة قد انتهت، وجميع مراكز العدو قد استولي عليها، فكان، من وراء ذلك، اندحار الشريفيين، وأعظم انتصار

للجيوش الفرنسية في سوريا. أما الجيوش الشريفية فقد اضمحلت وولت الأدبار متضعضعة من تأثير الخسائر العظيمة التي تكبدتها، وقد تركت، في ساحة القتال: ٩ مدافع و ٢٥ رشاشاً وكيمة كبيرة من الذخائر وعجلات واعتاداً حربية وافرة. وقد لقي حتفه، في المعركة، يوسف بك العظمة، وزير الحربية الشريفي.

على أثر هذا الانتصار الباهر، واصلت الجيوش الفرنسية سيرها الى الأمام، والمنتظر أن تصل مدنية دمشق في ٢٥ الجاري.

٢ - دخلت الجنود الفرنسية دمشق في ٢٤ الجاري.

٣ - تلقى الجنرال غورو، من المسيو ميلّران رئيس الوزارة الفرنسية، البرقية الآتية:

إنّ الحكومة الجمهورية تهنئكم وتهنئ جنودكم البواسل لما نلتموه من الفوز الباهر الذي وضع حداً للدسائس الشريفية، ويسهل عليكم، منذ الآن، أن تنظموا، بعزم، تشكيل انتداب فرنسا لسوريا» .

المرجع: جريدة «البشير» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص٢).

❖ ❖ ❖

الجيوش الفرنسية في حلب
(١) بلاغ رسمي في ٢٦ تموز

« دخلت الجيوش الفرنسية مدينة حلب.

وقد سيّر قطار مصفح للكشف على حالة الخط الحديدي، فوجد الخط في حالة حسنة، وستعود المواصلات الى سابق عادتها ابتداء من تاريخ ٢٧ تموز (هذا النهار)» .

المرجع: جريدة «البشير» بتاريخ ٢٧ تموز/يوليو عام ١٩٢٠ (ص٢).

إيضاح من المؤلف: إلاّ أننا وجدنا، في محفوظات المصلحة التاريخية لجيش البرّ الفرنسي بفنسين SHAT برقيتين صادرتين عن البارجة «البروفنس Al-Provence» ببيروت، تتناقضان مع ما ورد في البلاغ الرسمي الصادر بتاريخ ٢٦ تموز، المنشور في جريدة «البشير» ، والمذكور أعلاه، مما يجعلنا نأخذ أخبار الصحف بتحفظ كبير:

١- فقد جاء في برقية مرسلة الى باريس بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو عام ١٩٢٠، عن «الوضع في كيليكيا وسوريا» ما يلي: «في سوريا، دخلت الجيوش الفرنسية دمشق، وينتظر دخولها حلب» . «وفي كيليكيا: يبقى الوضع جدياً، «أضنة» و «طرابلس» محاصرتان. وبغية محاولة عزل طرطوس، سيقوم موقع «مرسين» بعملية ضد التشكيلات العدوة في «ياقاقوني Yakakoni» بمساعدة «ماروكان Marocain» و «جيريان دي لا غرافيير Jurien de la Gravière».

(عن «البروفانس» في ١٩٢٠/٧/٢٧).

٢ - وجاء في برقية أرسلت الى باريس بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠، ما يلي: «العمليات العسكرية:

جنوب دمشق، أتم رتلٌ التنكيلَ بحوران وضربَ العصاة، وقدم مشايخ العصاة الى الجنرال طلباً بالخضوع.

دخل الجنرال غوور حلب بتاريخ ١٥ أيلول/سبتمبر دخول المنتصر، وطلب الى الأميرال «دي بون» مرافقته.

إرتياح كبير في المنطقة.

الوضع في كيليكيا على حاله، وقد عاد الجنرال غورو الى مرسين وكراداس على متن البروفانس» (عن البروفانس - بيروت في ١٩/٩/١٩٢٠).

المصدر: **SHAT. Son Outre-mer, Arch. P. 2-31**

❖ ❖ ❖

(٢)- بلاغ رسمي

في ٢٧ تموز

« إنّ الحملة التي زحفت من القاطمة، تحت قيادة الجنرال «غوبو»، احتلت مدينة حلب بتاريخ ٢٣ منه، بعد معركة خفيفة جرت في «المسلمية» يوم ٢٢ منه.

الأمن والنظام مستتبان في حلب، وقد اعلنت الحكومة المحلية، للقيادة الفرنسية، رغبتها بالاشتراك معها اشتراكاً صادقاً، وأخذت شرذمة من الجيش الشريفي، بالاشتراك مع العساكر الفرنسية سلام الجنرال دي لاموت (وذلك يعني: أدت التحية للجنرال) الذي استلم المدينة، رسمياً في يوم ٢٤ تموز.

أخلت الجيوش الشريفية مدينة حمص، وأعلمت الحكومة المحلية فرقة الكشافة الفرنسية التي كانت تتقدم الحملة الزاحفة على حمص، أن الأسلحة والذخائر قد جمعت لتسلّم الى الجيش الفرنسي. وفي حمص وجهاتها، ينتظر الأهالي والحكومة قدوم الجيوش الفرنسية، وهم يكثرون من تقديم الطلبات للحصول على حماية فرنسا.

أما في دمشق، فإن جيوشنا، بعد معركة يوم ٢٤ تموز التي أحرزت فيها ظفراً باهراً، قد دخلت المدينة بنظام تام، بين جموع كثيفة من الصفوف ساد عليها الاحترام (والأصح أن يقال: الوجوم - المؤلف)، وتدل الاعتاد الحربية الوافرة العدد، المتروكة على طول طريق دمشق، على عظم الخسائر التي تكبدها العدو، وعلى هربه المتضعضع. وقد احتل الجنود الفرنسيون المحطات والمراكز الرسمية، وسيعود القطار الحديدي للنقل والركاب، بين دمشق وبيروت، الى السير سريعاً، ابتداء من ٢٧ تموز. وقد اتخذت جميع الوسائل

لإعادة المواصلات الاقتصادية سريعاً، بين المنطقة الداخلية ودمشق والمنطقة الغربية، وثغري بيروت وطرابلس، كما أنه اتخذت وسائل مهمة لتأمين النظام والسلام في البلاد.

أما الأمير فيصل، فقد تخلى عنه الجميع، وأُوعز إليه أن يرحل من دمشق.

فُرضت على حكومة دمشق غرامة مالية قدرها عشرة ملايين من الفرنكات (الفرنسية).

شُرع بوضع لائحة باسماء المجرمين الذي سيصير محاكمتهم أمام المجالس العسكرية،

وشُرع، أيضاً، بنزع السلاح من الجيش الشريفي، وبتغيير نظامه» .

المرجع: جريدة «البشير» بتاريخ ٢٩ تموز/يوليو ١٩٢٠ («س٢»).

❖ ❖ ❖



صورة للمؤلف عند ضريح الشهيد يوسف العظمة في ميسلون.

نوبليس